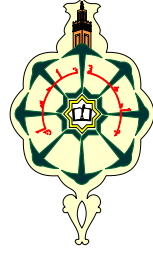


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير



أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد

الموضوع:

أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل
في الجزائر مقارنة بالدول العربية:
دراسة تحليلية وقياسية

تحت إشراف:
أ.د/ بن بوزيان محمد

إعداد الطالب:
كبداني سيدي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بوهنة علي
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور بظاهر سمير
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	الدكتور عدالة العجال
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	الدكتور رمضان محمد
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر	الدكتور زقاي دياب

السنة الجامعية 2012 - 2013

تشكرات

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيَّ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ سَيُحْيِي سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿ فَنبَسَمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾ النمل: ١٩

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بشكر خالص إلى:

وَالِدَيَّ الكَرِيمِينَ أَطَالَ اللهُ فِي عَمْرِهِمَا، اللّٰذِينَ ذَلَّلْتَ لِي دَعَوَاتُهُمَا كَثِيرَ الصَّعَابِ.
من قاسمتني هموم إنجاز وإتقان هذا العمل، وواستني في ترجمة الكثير من

النصوص - زوجتي العزيزة.

من سهرت معي الليالي تشاكسني بالقلم كتابة هذا العمل، وهي لم تدرك قط معنى القراءة والكتابة إلا لعباً، ودافعت عنه بإصرار شديد- ابنتي سارة نسرین.

مُشْرِفِي الأُسْتَادِ الدُّكْتُورِ بَنْ بُوَزِيَانِ مُحَمَّدِ الَّذِي كَثِيرًا مَا حَرَصَ عَلَيَّ لِإِتْمَامِ هَذِهِ الأَطْرُوحَةِ وَصَبَرَ عَلَيَّ سِنِينَ.

أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا بأمانة محتوى هذا العمل، وكلفوا أنفسهم أثمن الأوقات لقراءته ونقده.

إخوتي ورفيقي في العمل العربي وسعيد.

كل من حمل راية العلم وجعلها نورا يقتدي به في دربه.

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
	تشرکات
VIII - I	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
13 - 1	المقدمة العامة
14	الفصل الأول: دراسة نظرية للنمو الاقتصادي والتنمية
15	مقدمة الفصل
16	المبحث الأول: النمو والتنمية - الأسس والمفاهيم
16	1-1- تعريف النمو الاقتصادي
18	1-2- تعريف التنمية الاقتصادية
20	1-2-1- التنمية انطلاقاً من معيار الدخل
20	1-2-2- التنمية انطلاقاً من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي
20	1-2-3- التنمية انطلاقاً من النظرة الاقتصادية
21	1-2-4- التنمية باعتبارها عملية حضارية
21	1-3- مقاييس النمو والتنمية
22	1-3-1- بالنسبة للنمو
24	1-3-2- بالنسبة للتنمية
29	1-4- شروط تحقيق النمو الاقتصادي وخصائصه في المجتمعات المتقدمة
32	1-5- تحديات التنمية ومعوقاتها
32	1-5-1- عوائق اقتصادية
33	1-5-2- عوائق سياسية ونظامية
34	1-5-3- عوائق اقتصادية - اجتماعية

34	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
34	1-2- النظرية الكلاسيكية
35	1-1-2- نظرية "Adam Smith"
35	2-1-2- نظرية "David Ricardo"
36	3-1-2- نظرية "Robert Malthus"
36	4-1-2- نظرية "Karl Marx"
37	2-2- النظرية الكلاسيكية الجديدة
39	3-2- النموذج الكينزي للنمو
41	4-2- نموذج "Harrod-Domar"
43	5-2- نموذج "Solow"
44	1-5-2- النموذج القاعدي
48	2-5-2- نموذج "Solow" مع الرقي التقني
50	6-2- نموذج "Mead"
52	7-2- نماذج نظرية النمو الداخلي
53	1-7-2- نموذج "Rebelo"
55	2-7-2- نموذج "Lucas"
55	3-7-2- نموذج "Romer, 1990"
59	4-7-2- نموذج "K.J.Arrow"
61	المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية
62	1-3- نظرية الدفع القوية
64	2-3- نظرية النمو المتوازن
65	3-3- نظرية أقطاب النمو
66	1-3-3- الصناعات المحركة والصناعات الأم
66	2-3-3- نتائج الاستقطاب
68	3-3-3- انتشار تأثيرات قطب النمو
69	4-3-3- درجاتها ومستوياتها
69	4-3- نظرية النمو غير المتوازن
70	5-3- نظرية المراحل الخطية (نظرية مراحل النمو لـ "Rostow")

72	3-6- نماذج التغيير الهيكلي وأنماط التنمية
73	3-6-1- نظرية استغلال فائض العمالة
77	3-6-2- نظرية أنماط التنمية
79	3-7- نموذج ثورة التبعية الدولية
79	3-7-1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة
80	3-7-2- نموذج المثال الكاذب
80	3-7-3- فرضية التنمية الثنائية
81	3-8- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة
82	3-8-1- منهج السوق الحر
82	3-8-2- منهج الاقتصاد السياسي الجديد
83	3-8-3- منهج السوق غير التمييزي
84	خاتمة الفصل
85	الفصل الثاني: نظرية توزيع الدخل
86	مقدمة الفصل
87	المبحث الأول: تحليل مسألة توزيع الدخل
87	1-1- مفهوم ومعاني مسألة توزيع الدخل
89	1-2- اختلاف مسألة التوزيع حسب المذاهب الاقتصادية
89	1-2-1- التوزيع حسب المذهب الرأسمالي
94	1-2-2- التوزيع حسب المذهب الاقتصادي الاشتراكي
95	1-2-3- التوزيع حسب المذهب الاقتصادي الإسلامي
104	1-3- الاعتبارات الواجب أخذها عند دراسة نظرية التوزيع الوظيفي
104	1-3-1- العمل والأجر
108	1-3-2- الأرض والريع
108	1-3-3- رأس المال والفائدة
109	1-3-4- الأرباح

110	المبحث الثاني: التطور التاريخي لنظريات توزيع الدخل
110	1-2-1 المدرسة الطبيعية
110	2-2-1 المدرسة الكلاسيكية
111	1-2-2 نظرية "A. Smith"
113	2-2-2 نظرية "D. Ricardo"
117	3-2 النظرية الماركسية
120	4-2 النظرية النيوكلاسيكية
122	1-4-2 فرضيات النظرية النيوكلاسيكية
122	2-4-2 قواعد نظرية التوزيع النيوكلاسيكية
126	3-4-2 حالة خاصة (دالة إنتاج Cobb-Douglas)
127	4-4-2 حدود النظرية النيوكلاسيكية
128	5-2 النظرية الكينزية
129	1-5-2 فرضيات النظرية
131	2-5-2 الاستنتاجات
132	3-5-2 حدود النظرية
133	6-2 نظرية "Kalecki"
134	1-6-2 محددات درجة الاحتكار
135	2-6-2 نظرية توزيع الدخل
136	3-6-2 الأرباح والاستثمارات
137	7-2 النظريات الحديثة
138	1-7-2 حصة الأرباح والأجور من الدخل الوطني
138	2-7-2 معدل التراكم ومعدل الاستثمار
139	3-7-2 معادلة "Cambridge"
141	خاتمة الفصل

142	الفصل الثالث: دور الحكومة في تحقيق المساواة وعدالة التوزيع، ومؤشرات قياس التفاوت
143	مقدمة الفصل
144	المبحث الأول: المساواة وعدالة توزيع الدخل - الأسس والمفاهيم والأهمية
144	1-1- وجهات نظر متقاربة حول المساواة ومعانيها وأهميتها
145	1-2- أهمية معرفة مقدار اللامساواة
149	1-3- مصادر التفاوت في توزيع الدخل
150	1-3-1- العمل
151	1-3-2- الملكية أو الثروة
152	1-3-3- الفرص
153	1-3-4- الحروب والأزمات
153	1-4- الآثار المترتبة على التفاوت في توزيع الدخل
153	1-4-1- الاستهلاك والادخار
154	1-4-2- التركيب النوعي للإنتاج
154	1-4-3- العمال
155	1-4-4- عدم التكافؤ في التعليم والثقافة
155	1-5- دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل ومناطق تدخلها
156	1-5-1- سياسة إعادة توزيع الدخل وأهدافها
158	1-5-2- مناطق تدخل الدولة
163	1-5-3- أدواتها
169	1-5-4- تكلفة إعادة التوزيع أم تكلفة المساواة؟
174	المبحث الثاني: دخل وإنفاق الأسرة ومؤشرات قياس التفاوت في توزيعه
175	1-2- تصنيفات دخل الأسرة المعيشية حسب منظمة العمل الدولية
177	1-1-2- الدخل من العمل
177	2-1-2- الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية من خدمات لاستهلاكها الخاص
178	3-1-2- الدخل من الملكية
178	4-1-2- الدخل من التحويلات

180	2-2- أصناف إنفاق الأسرة المعيشية حسب أنظمة الحسابات القومية
180	2-2-1- مفهوم إنفاق الأسرة المعيشية
181	2-2-2- أصناف إنفاق الأسرة المعيشية
184	2-2-3- مصادر بيانات الدخل والإنفاق
185	2-2-4- أهداف استخدام بيانات الدخل والإنفاق
185	2-3- مؤشرات ومعايير قياس عدالة التوزيع
186	2-3-1- المعايير
187	2-3-2- مقاييس ومؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل والإنفاق
195	2-4- نظرة عامة حول تطور التفاوت في الدخل حسب العالم والأقاليم
195	2-4-1- التفاوت الداخلي (Inégalité interne)
198	2-4-2- التفاوت بين الدول
201	2-4-3- التفاوت بين الأفراد عالميا
202	2-4-4- التفاوت بين الأقاليم
203	2-5- هل تترد مداخيل الآباء على أبنائهم؟
207	خاتمة الفصل
208	الفصل الرابع: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الجزائر
209	مقدمة الفصل
211	المبحث الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989)
211	1-1- نظرة عامة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى أواخر 1979
213	1-2- إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية
213	1-2-1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
216	1-2-2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
218	1-3- مؤشرات الأداء الاقتصادي
220	1-4- حالة توزيع الدخل

223	المبحث الثاني: مرحلة الاصلاحات المدعومة بالمؤسسات الدولية (1989-2000)
224	2-1-1- محتوى برامج التصحيح الهيكلي
225	2-1-1- برامج التثبيت
227	2-1-2- برنامج التعديل الهيكلي
231	2-2- اتجاهات الأداء الاقتصادي
231	2-2-1- معدلات النمو الاقتصادي
233	2-2-2- البطالة
234	2-2-3- رصيد الميزانية والميزان التجاري وميزان المدفوعات
235	2-2-4- احتياطات الصرف والدين الخارجي وخدمته
236	2-3- اتجاهات توزيع الدخل
237	2-3-1- التوزيع الوظيفي للدخل
239	2-3-2- التوزيع الشخصي للدخل
247	2-4- الإجراءات المتخذة لتحسين توزيع الدخل
247	2-4-1- الإجراءات الخاصة بالتوظيف
248	2-4-2- الإجراءات الخاصة بالحماية الاجتماعية
249	المبحث الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)
250	3-1- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي
251	3-1-1- دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE أو المخطط الثلاثي (2001-2004)
255	3-1-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2009)
258	3-1-3- توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014)
260	3-2- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي على الدخل والأداء الاقتصادي
261	3-2-1- الأثر على معدلات النمو الاقتصادي الكلية والقطاعية
266	3-2-2- الأثر على معدلات البطالة والتشغيل ومتوسطات دخول الأفراد
271	خاتمة الفصل

273	الفصل الخامس: قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية
274	مقدمة الفصل
275	المبحث الأول: فحص علاقة النمو الاقتصادي بعدالة توزيع الدخل
276	1-1- فرضية "Kuznets" والحجج المؤيدة لها
280	1-2- فرضية "Kuznets" المعدلة
282	1-3- إعادة التوزيع من خلال النمو
282	1-3-1 النمو مقابل التوزيع
285	1-3-2 توضيح حقيقة عدالة توزيع الدخل باستخدام مقاييس للرفاهية
287	1-3-3 تركيب مؤشر الفقر المرجح للرفاهية الاجتماعية
290	المبحث الثاني: اتجاهات تطور الأداء الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل للدول العربية
290	1-2- اتجاهات الأداء الاقتصادي عبر الزمن في الدول العربية محل الدراسة
298	2-2- تطور مؤشرات عدالة توزيع الدخل عبر الزمن
304	المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي وتقديره
304	1-3- متغيرات نموذج علاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل في الدول العربية
308	2-3- صياغة نموذج أثر النمو على عدالة توزيع الدخل
311	1-2-3 نتائج تقدير نموذج أثر النمو على توزيع الدخل
314	2-2-3 النموذج المصحح (حذف المتغيرات التي ليس لها معنوية إحصائية)
318	3-3- قياس أثر عدالة توزيع الدخل على النمو الاقتصادي
318	1-3-3 باستخدام قيم معامل (Gini)
320	2-3-3 باستخدام مؤشرات تركز المداخيل
324	خاتمة الفصل
325	الخاتمة العامة
	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

164	الجدول (1-3) الهيكل الضريبي ومصادر الإيراد لبعض الدول النامية (% من إجمالي الضرائب)
165	الجدول (2-3): سلم الضريبة على الدخل الإجمالي
166	الجدول (3-3) العبء الضريبي طبقاً لفئات الدخل (مباشرة وغير مباشرة % من الدخل)
183	الجدول (4-3) توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الحضرية حسب الأعشار لسنة 2000
197	الجدول (5-3) معامل "Gini" لعدد من الدول لفترات زمنية مختلفة
200	الجدول (6-3) توزيع دول العالم حسب معاملات "Gini" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي
200	الجدول (7-3) توزيع دول العالم حسب مؤشر "Theil - 1" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي
203	الجدول (8-3): عدالة توزيع الدخل بين أقاليم العالم باستخدام معامل جيني للفترة (1990-1966)
206	الجدول (9-3): حركة الدخل بين الأجيال
212	الجدول (1-4) توزيع الاستثمارات حسب المخططات للفترة (1978-1967)
214	الجدول (2-4) توزيع الاستثمارات للفترة (1984-1980)
217	الجدول (3-4) توزيع الاستثمارات للفترة (1989-1985)
219	الجدول (4-4) تطور الدخل والناتج الفردي للجزائر للفترة (2000-1989)
220	الجدول (5-4) بعض مؤشرات توزيع الدخل للفترة (1988-1966)
221	الجدول (6-4): توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر حسب الأعشار لسنة 1988 (%)
228	الجدول (7-4) النمو السنوي للدخل والاستهلاك والأسعار (1995-1989)
231	الجدول (8-4): معدلات النمو الإجمالي ونموه في قطاع المحروقات وخارجه (2000-1995) %
232	الجدول (9-4): معدلات النمو القطاعية خارج المحروقات (2000-1995) (%)
232	الجدول (10-4): تطور مؤشرات الإنتاج للقطاع الصناعي (%)
233	الجدول (11-4): معدلات البطالة للفترة (2000-1995) الوحدة (%)
234	الجدول (12-4): تطور عدد العمال المسرحين والمؤسسات المنحلة (1997-1994)
234	الجدول (13-4): مناصب العمل المفقودة حسب القطاعات (%)
235	الجدول (14-4): رصيد الميزانية والميزان التجاري وميزان المدفوعات
236	الجدول (15-4) احتياطات الصرف والمديونية الخارجية
237	الجدول (16-4): التوزيع الوظيفي للدخل للفترة (2000-1993) (% من الدخل الكلي للعائلات)

238	الجدول (4-17): معدل نمو أصناف الدخل للفترة (1994-2000) الوحدة (%)
239	الجدول (4-18): تطور الجباية البترولية والعادية ونسب تنفيذها والضغط الضريبي للفترة (1993-2000)
239	الجدول (4-19) تطور الدخل والنتائج الفردي للفترة (1989-2000)
241	الجدول (4-20): توزيع الإنفاق الاستهلاكي للقطاعات الريفي والحضري لسنتي 1995 و2000 حسب الأعشار مقارنة بسنة 1988
251	الجدول (4-21) التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة: مليار دج)
254	الجدول (4-22) القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية
255	الجدول (4-23) السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش (2001-2004)
256	الجدول (4-24) القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009)
257	الجدول (4-25) التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
259	الجدول (4-26) التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)
260	الجدول (4-27) بعض نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2009)
261	الجدول (4-28) هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات ومعدلات نموها الحقيقية (%)
263	الجدول (4-29) تطور معدلات النمو في فروع القطاع الصناعي العام والخاص للفترة 2000-2010
264	الجدول (4-30) تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2010)
264	الجدول (4-31) تطور وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2010)
267	الجدول (4-32) تطور مستويات التشغيل والبطالة حسب نوع قوة العمل
268	الجدول (4-33) تطور الدخل والنتائج الفردي للفترة (2000-2009)
269	الجدول (4-34) متوسط الأجور في بعض القطاعات
270	الجدول (4-35): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون
279	الجدول (5-1): بعض الدراسات المؤيدة لوجود منحنى "Kuznets"
286	الجدول (5-2) التوزيع الشخصي للدخل في الدول النامية حسب شرائح الدخل
288	الجدول (5-3) توزيع الدخل والنمو في 17 دولة مختارة
291	الجدول (5-4) معدل نمو دخل الفرد والانحراف المعياري لعينة من الدول العربية
291	الجدول (5-5): متوسطات معدل نمو دخل الفرد الحقيقي في الدول العربية للفترة (1999-1961) (%)

293	الجدول (5-6): حصة القيمة المضافة لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات من الناتج لعينة من الدول العربية للفترة الخماسية الممتدة من 1970 إلى 2008
294	الجدول (5-7): حصة الصناعة التحويلية من الناتج لعينة من الدول العربية كل خمس سنوات ابتداء من 1970 إلى 2008
295	الجدول (5-8): إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لعينة من الدول العربية 1970-2007 (%) (من الناتج)
296	الجدول (5-9): معدلات معرفة القراءة والكتابة من إجمالي السكان فوق 15 سنة لعينة من الدول العربية 1970-2007
297	الجدول (5-10): اتجاهات دليل التنمية البشرية لبعض الدول العربية للفترة 1975-2005
299	الجدول (5-11): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية لسنة 1990 حسب الأعشار
300	الجدول (5-12): توزيع دول العالم حسب معامل "Gini" ومؤشر "Theil - 1" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي
302	الجدول (5-13): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية لسنة 2000 حسب الأعشار
303	الجدول (5-14): تغير عدم المساواة مع الزمن في بعض الدول العربية محل الدراسة
306	الجدول (5-15) دخل الفرد الحقيقي في الدول العربية (1960-1999) بالمكافئ الشرائي لسنة 1998
ملحق 5	الجدول (5-16): بيانات النمو ومعامل "Gini" لعدالة توزيع الدخل لعينة الدول العربية
ملحق 6	الجدول (5-17): بيانات مؤشرات تركز المداخيل لعينة الدول العربية

قائمة الأشكال

27	الشكل (1-1): روابط الصحة بالنتائج المحلي الإجمالي
45	الشكل (2-1): نموذج "Solow" القاعدي
47	الشكل (3-1) صدمة الاستثمار على كل من k و y
47	الشكل (4-1) صدمة النمو السكاني على k و y
54	الشكل (5-1) نموذج AK
74	الشكل (6-1): نموذج Lewis لنمو القطاع الحديث في ظل نموذج للقطاعين
76	الشكل (7-1) نموذج "Lewis" الموفر للعمالة
115	الشكل (1-2): التوزيع الوظيفي للدخل حسب "Ricardo"
124	الشكل (2-2): حدود أسعار عوامل الإنتاج
125	الشكل (3-2) النموذج النيوكلاسيكي في توزيع الدخل
130	الشكل (4-2) النموذج الكينزي لسوق العمل
131	الشكل (5-2) النموذج الكينزي للفائدة
171	الشكل (1-3) إعادة توزيع الدخل والكفاءة الاقتصادية
190	الشكل (2-3) منحنى لورنز
191	الشكل (3-3): سوء توزيع الدخل
191	الشكل (4-3): توزيع عادل نسبيا
191	الشكل (5-3) تدهور توزيع الدخل
191	الشكل (6-3) تحسن توزيع الدخل
193	الشكل (7-3): تحسن توزيع الدخل للفئات الفقيرة
193	الشكل (8-3): تدهور توزيع الدخل للفئات الفقيرة
204	الشكل (9-3): حركية الدخل
222	الشكل (1-4): منحنى "Lorenz" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي لسنة 1988
228	الشكل (2-4) معدل نمو الأسعار واستهلاك الأسر ودخلها المتاح (1995-1989)
243	الشكل (3-4): منحنيات "Lorenz" للأسر الجزائرية لسنوات 1988 و 1995 و 2000
244	الشكل (4-4): منحنيات "Lorenz" للأسر الريفية لسنوات 1988 و 1995 و 2000
245	الشكل (5-4): منحنيات "Lorenz" للأسر الحضرية لسنوات 1988 و 1995 و 2000

252	الشكل (4-6): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)
265	الشكل (4-7) تطور قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري للجزائر للفترة 2000-2010
266	الشكل (4-8) تطور معدلات نمو الصادرات والواردات والميزان التجاري للجزائر للفترة 2000-2010
277	الشكل (5-1): النمو وعدالة توزيع الدخل حسب Kuznets
309	الشكل (5-2): قيم معامل "Gini" للدول العربية بدلالة نمو نواتجها المحلية الإجمالية للفترة (1965-2009)
309	الشكل (5-3): قيم معامل "Gini" بدلالة نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي للفترة (1965-2009)
310	الشكل (5-4): قيم معامل "Gini" بدلالة معدل نمو متوسط الدخل الفردي بتخلف قدره 5 سنوات للفترة (1965-2009)
310	الشكل (5-5): النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الدول العربية (1965-2009)(%)

المقدمة

العامّة

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل الشغل الشاغل للحكومات قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، فإن ذلك لا يُطمئن هواجسها في تحقيق المساواة في تقسيم وتوزيع عوائد هذا النمو، والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية، وهي إحدى الاهتمامات الكبيرة في عملية التنمية، التي أخذت حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية التنموية، حيث قد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تغيرا ملحوظا في المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الاقتصادي في الدول الغنية والفقيرة، خصوصا بكيفية جعل النمو الاقتصادي مستداما، باعتباره الهدف الرئيسي للمجتمع.

ففي الدول المتقدمة، كان الاهتمام الأكبر موجها نحو نوعية الحياة، فانشغلت بالبيئة نتيجة الآثار السلبية المصاحبة للنمو الصناعي، في حين لم تهتم البلدان النامية بتحقيق التنمية الاقتصادية وما تتطلبه من ناتج قومي مرتفع ومعدل نمو سريع فحسب، ولكن أيضا من سيقوم بهذا النمو. ولذلك كان انشغالها الأساسي هو النمو في مواجهة توزيع الدخل، أي بمعنى الكيفية التي تقسم بها ثمرات النمو والتنمية على الفئات المختلفة للمجتمع، لأنه حتما إذا كان الأغنياء يحصلون على القسط الأكبر لعوائد النمو، فإن حال الفقراء يتجه للأسوأ وتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل.

واستنادا إلى التجارب والمعايير التاريخية، اتضح أن معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الدول النامية تذهب في معظمها إلى الأغنياء ولا تشكل إلا منفعة بسيطة للفقراء، لذلك فإن نسبة كبيرة من السكان في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعاني من مستويات معيشة إما متدنية أو ثابتة، بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر والامية وضعف الأنظمة التعليمية والخدمات الصحية سواء في الريف أو الحضر.

وإذا كان تحقيق معدلات موجبة ومرتفعة للنمو الاقتصادي يتطلب توفر المجتمع على المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي وتقديمه الكثير من التضحيات، فإنه يجب أن لا يكون قائما على عائق موضوعات الفقر وعدم المساواة التي أصبحت أكبر انشغالات التنمية، وهو ما أدى إلى ظهور نظريات النمو الحديثة في الثمانينيات والتسعينيات، التي وضعت النمو مع إعادة توزيع الدخل في مقدمة الأولويات، واتضح معها أن مشاكل الفقر ليست في وجوده، بل في استمراره للأسوأ، حيث توضح الدراسات المكثفة للبنك العالمي حول اقتصاديات الدول، أن جهود التنمية التي بُدلت لعدة عقود أوجدت فجوة متسارعة بين الدول من ناحية، وبين الأغنياء والفقراء داخل نفس البلد من ناحية أخرى، وأن عوامل انتشار الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل تمثل صلب انشغالات عملية التنمية، والتي لا بد أن تدرس في أي برنامج تنموي.

وبعد، يمكن لبعض السياسات التنموية المساندة للفقراء أن تنجم عنها آثارا جانبية تشوّه الحوافز وتلحق الضرر بالنمو الاقتصادي، فمن خلال استقصاء التجارب الدولية خلال العقدين الأخيرين، اتضح أن سياسات تكافؤ الفرص - لا سيما عبر الإنفاق الاجتماعي المستهدف - هي من بين السياسات التي

ثبتت نجاحاتها. ولا غرابة في أن تنصبّ جهود صانعي القرار في دول أميركا اللاتينية - المعروفة بالتباين الكبير في توزيع الدخل - على سياسات اجتماعية توفر الحماية الاجتماعية وتضمن ولوج الفئات المعوزة إلى الخدمات التعليمية والصحية، ناهيك عما تنطوي عليه من قيمة أخلاقية وإنسانية، تساهم مباشرة في دعم عملية النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمني، وتساهم بشكل مباشر في تقليل تفاوت الدخل، وبالأخص تحقيق عدالة توزيع الفرص، بشرط أن يسلّم المجتمع بوجود تفاوت طبيعي للدخول مهما بلغت درجة تدخلات الدولة لتحقيق العدالة التوزيعية.

ولهذا، تحاول نظريات التنمية التأكيد على مجموع الضغوط المؤسسية والسياسية الداخلية والخارجية على التنمية الاقتصادية، فأهدافها المختلفة مثل استئصال الفقر وزيادة فرص التوظيف المختلفة وتقليل عدم العدالة في توزيع الدخل وتحقيق المساواة على نطاق واسع، تحتاج إلى توفير سياسات رئيسية جديدة لم تتحقق في إطار النمو الاقتصادي، لأنه هو الآخر لم يتحقق كما كان مخططاً له باستخدام نماذج المراحل الخطية والتغيير الهيكلي.

ولعلّ أحد أهم التطورات الحديثة في الفكر التنموي تلك التي دعت إلى توسيع مفهوم التنمية بعيداً عن التركيز على العوامل المادية. فمثلاً وحسب "Sen, 1999" و "Bruton, 2001" يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية للبشر التي يتمتعون بها، وهي تشمل كل ما يتعلق بتوفير الصحة والتعليم والحقوق السياسية والمدنية، والتي تهيئ فرص المشاركة في القضايا العامة كصياغة الاستراتيجيات التنموية ومساءلة المسؤولين، وهي كذلك ليست فقط مجرد زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، أو التحديث الاجتماعي، أو تحقيق التقدم التقني والفني، كما استندت عليه نظرية الرفاه الاجتماعي، لأن الحريات الحقيقية تستند إلى مقاربات جديدة مثل الاستطاعة، التي لا بد وأن تؤكد على قدرة الفرد على اختيار نمط حياته وممارسة مختلف الأساليب التي من شأنها تجعله يتقبل من أسلوب حياة إلى آخر، وتمكنه من المشاركة الفعالة في المجتمع واحترام الذات¹.

إن هذه المقاربة الجديدة تحتاج مثلها مثل بقية المقاربات الأخرى الحديثة أو التقليدية إلى تحديد أوزان صريحة لتقييم مختلف مكونات الحياة الكريمة، مثل استطاعة تحقيق مستوى للمعيشة (الدخل الحقيقي للفرد)، واستطاعة الحياة الصحية (العمر المتوقع للحياة)، واستطاعة المعرفة (نسب التعليم)، وهو ما يحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صياغة مؤشر له يكون تجميعياً للتنمية البشرية.

من جهة ثانية، لعبت الظروف السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية وحتى المحلية منها دوراً في عدم قدرة الجزائر على بلورة سياسة اقتصادية تنموية شاملة، مما جعلها تدخل في أزمة هيكلية عميقة تميزت

¹ علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، ندوة حول "الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، تونس 6-8 ماي 2003.

باختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، ظهرت معالمها بوضوح بعد انهيار أسعار المحروقات التي كانت تعتمد عليها في رصد موازنتها العامة، وكذا ارتفاع المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الدولة في صعوبة إيجاد مصادر تمويل بديلة، الأمر الذي جعل تلك الأزمة تستعصي حلها كلما طالت مدتها، وكلما كانت برامج الإصلاحات بطيئة وغير فعالة تستنفذ من خزينة الدولة المليارات، والتي جنتها بطرق مختلفة وربما كان ذلك بشق الأنفس، مما جعل البلد يتبع جملة من الإصلاحات المتنوعة لدحضها.

وعليه، فإن النمو السريع والمستقر الذي تعرفه الدول الصاعدة الناجحة يشكّل فرصة للجزائر خاصة، والبلدان العربية عموماً، والبلدان النامية إجمالاً لتستفيد من تجاربها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء، لأن أحد الدروس المهمة التي أمكن استخلاصها هو أن التناقض بين النمو الاقتصادي والإنصاف في توزيع ثمرات النمو لا يعدو كونه ظاهرياً ومنحسراً على المدى القصير، بينما لا يوجد تناقض أو تضارب بين الهدفين على المدى الطويل.

إشكالية البحث

انطلاقاً مما تقدم، تُطرح الإشكالية على النحو التالي:

لقد دار نقاش كبير بين اقتصاديي التنمية منذ عقود حول ما إذا كان النمو الاقتصادي السريع والتوزيع الأكثر عدالة للدخل أهداف متعارضة للسياسات التنموية للدول، فإذا كانت عدالة التوزيع عاملاً مهماً في سبيل تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مرتفع ومستقر ومستدام، فما نوع العلاقة التي تربط بينهما؟ بمعنى هل تؤدي معدلات النمو المرتفع إلى مزيد من عدالة توزيع الدخل، وهل أن تدهور حالة التوزيع تعرقل مسار النمو؟

فرضيات البحث

انطلاقاً من إشكالية البحث، وعلى ضوء تعاريف الاقتصاديين للنمو الاقتصادي بأنه مقدار التغيير في الناتج المحلي الإجمالي، أو كما يعرفه البعض الآخر بأنه الزيادة المتواصلة في متوسط الدخل الفردي، وأن عدالة توزيع الدخل تتحقق عندما تتناقض مؤشراتها عبر الزمن، إذ يقيسها البعض بمعامل "Gini"، أو مؤشر "Theil"، أو أنها مقدار حصص الدخل العائدة للمجموعات المثوية للسكان، أو كذا تركز الدخل بالمقارنة بين أغنى الفئات إلى أفقرها، أو العكس، فإن هذا البحث يحاول اختبار الفرضيات التالية:

- ❖ أدى تحسن معدلات النمو الاقتصادي إلى تحسن في مؤشرات عدم عدالة توزيع الدخل في الجزائر.
- ❖ يؤثر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إيجاباً على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية.
- ❖ يعيق التوزيع السيئ للدخل النمو الاقتصادي في الدول العربية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الاقتصاد العربي، فهو إلى جانب عرض مختلف التوليفات النظرية التي تجمع المتغيرين، وكذا مسارات تطورها عبر الزمن، وأنواع البرامج الحكومية وسياساتها التنموية، فهو يوفر مرجعا علميا لمن أراد الرجوع إليه، فهي من الدراسات القليلة التي تمت على الاقتصاديات العربية بالمنهج القياسي على حد علمنا.

وإلى جانب هذا الهدف العام، ثمة دوافع شخصية كانت وراء اختيار هذا الموضوع، ومنها:

✉ يشكل التفاوت في توزيع الدخل ولا يزال قضية جوهرية لأي سياسة تنموية، لأنه كثيرا ما يحقق البلد معدلات نمو مرتفعة نسبيا، غير أنه يكون عاجزا في اختيار نمط توزيع ثماره، إذ غالبا ما يصاحب أي عملية إصلاح تشوهات في أحد الأسواق، وخصوصا سوق العمالة ورأس المال البشري؛

✉ تنشأ هذه التشوهات في رأس المال البشري عندما لا يستطيع عامة الناس أو شريحة واسعة من السكان الاستثمار في رؤوس أموالهم البشرية، إما لكونهم يفضلون الشغل عوض مزيد من التعليم والتدريب والتكوين، بسبب شح فرص العمل المتاحة، الأمر الذي يجعلهم لا يفرطون في أية فرصة. وإما لكون المؤسسات التي تشغلهم لا تهتم بمثل هذه الأمور، مما يخلق في آخر المطاف فجوة متسارعة في تراكم رأس المال مقارنة بأصحاب النفوذ والنخبة السياسية، وفي أحيان عديدة بين سكان الريف والمدن؛

✉ إن قلة الدراسات التي عنت باستكشاف علاقة النمو الاقتصادي بعدالة توزيع الدخل في الجزائر كان السبب في البحث الطويل حول بيانات الدراسة التي اصطدمت بشحها، الأمر الذي حوله إلى دراسة هذه العلاقة في مجموعة من البلدان العربية، وهو ما يستلزم توفر البيانات في شكل سلاسل زمنية؛

✉ وبعد، لعل السبب الرئيسي وراء المسألة كان محاولة تحليل التحولات الهيكلية التي عرفت الجزائر بداية التسعينات إثر عمليات التصحيح والتعديل الهيكلي، وتحول نظامها الاقتصادي من التوجيه (حيث التشغيل والأجور والأسعار لم تكن مبنية على أساس توازن الأسواق، وإنما كان لتغليب الاعتبارات الاجتماعية على الاعتبارات الاقتصادية والكفاءة) إلى اقتصاد السوق القائم على الإنتاجية.

الدراسات السابقة

يعد (Kuznets. S) أول من حاول قياس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من خلال بحث نشره عام 1955، وذلك على الرغم من محدودية البيانات المتوفرة، إلا أنه تمكن من جمع بيانات عن ثلاث دول متقدمة ولفترة زمنية امتدت لـ 25 عاما، وتمكن من إثبات صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية تقدم بها عام 1963، استطاع من خلالها:

أ- تحديد العوامل التي تعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل في مجموعتين: الأولى تُعزى إلى تركيز الإيداعات لدى فئات الدخل المرتفع بسبب إرتفاع أصولها الدخلية، والثانية تنسب إلى الهيكل الصناعي، إذ تحركت الدول المتقدمة من الزراعة إلى الصناعة. ومن الملاحظ أنّ متوسط دخل الفرد ثم التفاوت في توزيع الدخل في الريف، أقل مما هو عليه في الحضر.

ب- تحديد العوامل التي تحدد اتساع التفاوت في توزيع الدخل، كنظام الضرائب والإعانات والخدمات العامة. ويصل كوزنتس من خلال هذه الدراسة إلى إستنتاج مفاده أنّ العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الإقتصادي، تأخذ شكل مقلوب الحرف (U)، أي إنّ التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المرحلة الأولى من عملية النمو الإقتصادي، ثم تزداد حدته حتى يبلغ أقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ثم يستقر، وبعدها يأخذ بالتقلص في مراحل متقدمة من النمو الإقتصادي¹.

لقد تعرضت فرضية "Kuznets" لنقد شديد، وأُعيد اختبارها، وأهم تلك الدراسات التطبيقية هي²:

1. دراسة (Adelman. I & Morris. C, 1971)، التي استخدمت بيانات المقطع العرضي لعينة من 43 دولة نامية للفترة (1968-1957)، والتي اعتمدت على ثلاثة متغيرات داخلية تقيس عدالة توزيع الدخل وهي حصة الدخل الأدنى 60%، والمتوسط 20%، والأعلى 5% من السكان)، وعدداً من المتغيرات الخارجية أظهرت تأييداً لفرضية "Kuznets"³.

2. دراسة (Poukert. F, 1973)، والتي استخدمت فيها معامل "Gini" لقياس التفاوت في توزيع الدخل كمتغير داخلي، وعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات خارجية. وباعتماد أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من 56 دولة نامية ومتقدمة. وقد بيّنت الدراسة أنّ اللامساواة في توزيع الدخل تأخذ بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وأنّ التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية إنما يعود إلى الحصة العالية لمستلمي الدخل لأغنى 5% من السكان⁴.

3. دراسة (Ahluwala. M, 1976)، التي استخدمت فيها أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من 60 دولة، منها 40 دولة نامية و14 دولة متقدمة و6 دول إشتراكية للفترة (1960-1969)، ومطبقة الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل كمتغير داخلي معبر عنه بثلاثة متغيرات وهي حصة الدخل لأدنى 40%، والمتوسط 40%، ولأعلى 20% من السكان. وأما النمو الاقتصادي كمتغير

¹ رضا صاحب أبو حامد، "توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مقال منشور على صفحة الإنترنت، من الموقع:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=18569>

² علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، ندوة حول "الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية" تونس 6-8 ماي 2003.

³ Adeiman O. f Morris . C. "An Anatomy of income Distribution in Developing Nations –A summary of Findings", Mimeo International Banks for Reconstruction & Development, Washington, D.C, 1971. P12.

⁴ رضا صاحب أبو حامد، المرجع السابق.

خارجي، فقد عبر عنه بثلاثة متغيرات وهي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومربعه، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى متغيرات أخرى. وأظهرت النتائج تأييدا لفرضية "Kuznets"، إذ أنّ حصة الدخل لأدنى 40% من السكان أخذت بالإنخفاض حتى وصل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى 400 دولار سنوياً. والعكس حدث بالنسبة لحصة الدخل لأعلى 20% من السكان، في حين لم ترتبط حصة الدخل لمتوسط 40% من السكان بعلاقة معنوية مع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. أما بالنسبة لمتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتبط بعلاقة موجبة ومعنوية مع حصة الدخل لأدنى 40% من السكان، وهذا يعني أن النسبة العالية من النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي على المساواة النسبية لمساهمة في زيادة حصة الدخل للفئات الدنيا من السكان، وهذا بالرغم من الانتقادات التي وجهها له الاقتصادي (Saith. A, 1983) حول دقة البيانات المعتمدة، خصوصاً في اختيار عينة الدراسة التي تكونت من دول نامية وأخرى متقدمة تختلف من حيث النهج الرأسمالي والاشتراكي.

4. دراسة (Campano. F & Salvatore. D, 1988) والتي أعادت اختبار بيانات (Ahluwalla & Saith)، بعد إضافة بيانات جديدة عليها، وتوسيع حجم العينة التي بلغت 95 دولة، منها 68 دولة نامية، و21 دولة متقدمة رأسمالية، و6 دول اشتراكية. وقد استخدمت أسلوب بيانات المقطع العرضي، وأظهرت أن هناك قبولاً لفرضية "Kuznets"، باستثناء حصة الدخل لأعلى 20% من السكان وهذا ما يعني أنّ منافع النمو لم تصل إلى الفئات الفقيرة في المجتمع، على الرغم من زيادة معدلات نموها الاقتصادي.

5. هناك دراسة حديثة أعدّها البنك الدولي (World Bank, 1993) التي بيّنت أنّ الدول التي استطاعت أن تزيد معدلات نموها الاقتصادي مع تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، تميّزت باعتمادها على سياسات تنموية شاملة مع تدخلات حكومية مناسبة واستقرار أكبر في أوضاعها السياسية والاقتصادية، وتحقيقها لمعدلات عالية من التطور في مجال التعليم والتدريب، مع اتباعها سياسات تشجيعية لتعبئة المدخرات المحلية ثم توجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، وغيرها من البرامج والإجراءات التي كانت تهدف إلى تحقيق حالة من التوازن بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي.

6. دراسة بروسون وثابيليني (1994) لعينة من 49 بلداً للفترة (1960-1985) توفرت لها البيانات لتقدير نموذج للنمو الاقتصادي طويل المدى، حيث استخدم نمو دخل الفرد الحقيقي كمتغير تابع، ونصيب الطبقة الوسطى (الخميس الثالث) من إجمالي الدخل كمتغير مفسر يعكس حالة عدالة توزيع الدخل، وقد أضاف متغيرات أخرى مفسرة اشتملت على كل من دخل الفرد في السنة الابتدائية، ونسبة الانخراط في التعليم الأولي في السنة الابتدائية. وقد أظهرت النتائج أن زيادة نصيب الطبقة الوسطى من إجمالي الدخل بمقدار 3,1 نقطة مئوية من شأنه أن يزيد معدل النمو بحوالي 0,59 نقطة مئوية. وقد

- تأكدت هذه النتائج بتقدير النموذج لإجمالي العينة بعد إدخال عوامل تقدير مركبة من المتغيرات المفسرة الرئيسية بعد ضربها في مؤشر الديمقراطية، بالإضافة إلى المتغيرات المفسرة في شكلها الصافي.
7. دراسة ألسينا ورودريك (1994) لعينتين؛ الأولى اشتملت على 46 دولة (منها 16 متقدمة والبقية نامية) وكانت بيانات حول توزيع الدخل تتصف بالتنوع الراقية. وأما الثانية فتضمنت 70 دولة بإضافة 24 دولة إلى العينة الأولى، وقد استُخدم معدل نمو دخل الفرد الحقيقي لكل من الفترتين (1985-1960) و(1970-1985) كمتغير تابع، بينما كان معامل "Gini" لتوزيع الدخل ومعامل "Gini" لتوزيع الأرض في الفترة الابتدائية كمتغيرات مفسرة تعكس حالة التوزيع، إضافة إلى متغيرات مفسرة أخرى وهي دخل الفرد في السنة الابتدائية، ومعامل دمية للحكم الديمقراطي، ومتغير مركب الديمقراطية ومعاملات "Gini"، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لتقدير النتائج، والتي أظهرت أن التقدير للعينة الراقية أظهرت أن معامل تقدير متغير "Gini" لتوزيع الدخل وتوزيع الأرض كانا سالبين وذو معنوية إحصائية لكلا الفترتين.
8. دراسة (Clark, 1995) لعينة من 74 دولة للفترة (1970-1988) بأربع مؤشرات لقياس عدالة التوزيع وهي معامل التباين، ومعامل "Gini" ومؤشر "Theil" ونسبة أفقر 40% من السكان لنصيب أغنى 20% منهم ($\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}$)، إضافة إلى دخل الفرد في السنة الابتدائية ومؤشر عدم الاستقرار السياسي، ومؤشر رأس المال البشري، ومؤشر حجم الحكومة كمتغيرات مفسرة إضافية، ومعدل نمو دخل الفرد للفترة (1970-1988) كمتغير تابع. وقد أظهرت النتائج أن معاملات تقدير مؤشرات عدم عدالة توزيع الدخل كانت سالبة وذات معنوية إحصائية في كل النماذج وطرق التقدير، وهو ما جعل "Clark" يستخلص أن عدم عدالة التوزيع تؤثر سلباً على النمو وبطريقة مستقرة إحصائياً، ولو أن التأثير كان ضعيفاً.
9. دراسة بيروتي (1996) التي استخدم فيها عينة من 67 دولة للفترة (1960-1985) حيث تعريف درجة عدالة توزيع الدخل بنصيب الخميس الثالث والرابع على اعتبار أن هذه الشرائح السكانية تمثل الطبقة الوسطى في المجتمع، وأن زيادة نصيبها في الدخل تعني تحسن حالة عدالة التوزيع. وأما المتغيرات المفسرة فتضمنت كل من دخل الفرد للعام 1960، ومتوسط سنوات الدراسة للذكور وللإناث من السكان، ومنخفض للاستثمار بالمكافئ الشرائي للدولار الأمريكي. وقد أوضحت نتائج الدراسة مغزوية المتغيرات المفسرة فيما عدا مؤشر الاستثمار، وحيث بلغ معامل تقدير نصيب الطبقة الوسطى في الدخل 0,118 و(T=2,84)، وهو ما يعني أن عدالة التوزيع في السنة الابتدائية لها وقع إيجابي على النمو طويل المدى.
10. دراسة (K. Deininger & P. Olinto, 2001) حول العلاقة بين توزيع الثروة والنمو الاقتصادي (على اقتراض وجود ارتباط قوي بين الدخل والثروة، رغم غياب المعلومات الخاصة بتوزيع الأصول

الرأسمالية) لعينة من 60 بلدا منها ست (6) دول لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الأردن، العراق، مصر وتونس، إيران وتركيا)، فقد استخدمنا المعلومات حول توزيع الأراضي الزراعية المستغلة من مصادر منظمة الزراعة والتغذية (FAO)، وقاما بتقدير نموذج للنمو بطريقة العزوم المعممة، وحيث تم تقسيم المتغيرات المفسرة إلى تلك التي تتغير مع الزمن ومنها دخل الفرد ومعامل "Gini" لتوزيع الدخل، ورصيد رأس المال البشري (حيث استخدمت متوسطاتها لفترة زمنية خماسية من 1960 إلى 1990)، وتلك التي لا تتغير مع الزمن وتضمنت معامل "Gini" لتوزيع الأراضي الزراعية المستغلة في الفترة الابتدائية (1960-1970). وقد بينت النتائج أن ارتفاع معامل "Gini" لتوزيع الأراضي يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، بينما لا يؤثر توزيع الدخل بطريقة ذات مغزوية إحصائية على معدل النمو في ظل وجود تأثير لتوزيع الثروة. وأما إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فكان لا يزال يواجه نسبيا التحديات التنموية الكبيرة مثل دخل الفرد ورأس المال البشري ومعدل الاستثمار، حيث كانت متوسطاتها أصغر مقارنة بمثيلاتها لإجمالي العينة، بينما تزيد متوسطات عدم عدالة التوزيع مقارنة بالعينة للفترتين الابتدائية (1960-1970) والنهائية (1986-1990)، فيما عدا معامل "Gini" لتوزيع الدخل لهذه الأخيرة، حيث بلغ معامل "Gini" لتوزيع الأراضي للدول العربية 53,32% مقابل 67% للإقليم، مما يعني اتصاف هذه البلدان العربية بعدالة توزيع الأصول الإنتاجية، والتي كان لها دور إيجابي على معدلات النمو طويل الأجل.

11. دراسة أبو حمد، حيث استخدم بيانات 57 دولة نامية متوسطة ومنخفضة الدخل ب 90 مشاهدة للفترة (1970-1992)، منها 8 دول عربية وهي الجزائر، والأردن، وسوريا، ومصر، والعراق، والمغرب، وتونس، وموريتانيا. وقد قام بإجراء اختبارات على ثلاث عينات؛ الأولى تضمنت العينة بأكملها أي 90 مشاهدة، والثانية تضمنت 60 مشاهدة لبلدان الدخل المتوسط، وأما الثالثة فخصت عينة البلدان منخفضة الدخل ب 30 مشاهدة. وقد بينت الدراسة على العينة الإجمالية أن النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتخلف قدره خمس سنوات ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي يساهم في تخفيض دخول أصحاب الدخل المرتفع، وفي تحسين دخول أصحاب الدخل المتوسط من السكان، غير أنه لا يفيد أصحاب الدخل المنخفض، بمعنى أن معظم الطبقات الفقيرة لا تستفيد من النمو. وعندما كانت العينة تخص بلدان الدخل المتوسط فقد ظهر أن تلك البلدان قد نجحت في تقليص فجوة التفاوت في توزيع الدخل من خلال تحسين دخول أصحاب الدخل المنخفض (الفئات الدنيا)، وتقليل مستويات دخول الفئات العليا. وأما نتائج العينة الثالثة فقد أظهرت عدم إمكانية الحد

من تفاوت الدخل مع تحسن معدلات النمو الاقتصادي. واتضح أن لنصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أثراً أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على عدالة توزيع الدخل للعينات الثلاث¹.

12. دراسة (المشهداني وشاوي، 2002) على الجزائر، حيث تبين أن العلاقة بين متوسط الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للعائلة، بوصفه مؤشراً للتنمية الاقتصادية، ومعامل جيني بوصفه مؤشراً للتفاوت في توزيع الدخل كانت إيجابية باتجاه تقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية، هذا على مستوى التحليل الإقتصادي الجزائري. أمّا نتائج التحليل الإقتصادي الكلي، فقد أظهرت تبايناً في العلاقة بين المتغيرات الهيكلية، ممثلة بالقطاعات الثلاثة، الصناعي والخدمي والزراعي، بوصفها مؤشرات للتنمية الاقتصادية ومعامل "Gini"، إذ كانت العلاقة بين القطاع الصناعي ومعامل جيني إيجابية ومقبولة باتجاه الموازنة بين المتغيرين. في حين لم تكن مجدية بالنسبة للقطاع الخدمي، وغير مرغوبة بالنسبة للقطاع الزراعي، وهذا يعني أن التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر قد أثّرت إيجابياً على التنمية وتوزيع الدخل في كلا الفترتين (1974-1979) و(1980-1985)، ولكنها لم تكن موفقة في المرحلة الثالثة (1986-1994)².

13. دراسة (العفيري، 2002) على الاقتصاد العراقي، التي أظهرت أن حدة التفاوت في توزيع الدخل تتناسب طردياً مع نمو القطاع الخاص، وعكسياً مع توسع القطاع العام، إذ تبين أن زيادة المساهمة النسبية للقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض في قيمة معامل جيني بمقدار (0.17)، وهي نسبة لا بأس بها، ويمكن أن تفصح عن أهمية القطاع العام ودوره في تقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل³.

منهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الوقائع الاقتصادية التي احتوتها فصوله النظرية، كما اعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على اختبار النماذج الرياضية لعينة الدول العربية المتكونة من ثلاثة عشر بلداً (وهي الجزائر والمغرب وتونس ومصر والسودان وسوريا وموريتانيا والأردن واليمن ولبنان والعراق وجزر القمر وجيبوتي)، بمجموع 57 مشاهدة لمعامل "Gini" الخاص بتوزيع الدخل لفترة امتدت لأربعين سنة، وذلك في الفصل الخامس، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، واختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن.

¹ رضا صاحب أبو حامد، "توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مرجع سابق.

² عبد الله عبد الغني المشهداني، محمد بوجلال شاوي، "القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخل على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة (1974-1994)"، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 24، العدد 68، جامعة الموصل 2002، ص ص 117-128.

³ سجع هاني العفيري، "تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، بغداد 2002، ص ص 24-34.

تقسيم الدراسة وتبويبها

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، فإن البحث تضمن إضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة خمسة فصول:

استهل الفصل الأول (دراسة نظرية للنمو الاقتصادي والتنمية) بعرض مختلف المقاربات النظرية للنمو الاقتصادي واختلافه الجوهرى عن التنمية، فقد جاء في ثلاث مباحث رئيسية: تناول الأول منها أسس التفرقة بينهما من خلال مفاهيمهما وطرق القياس وشروط تحقيقهما، ومعوقات الوصول إلى التنمية الحقيقية الشاملة. بينما تعرض المبحث الثاني إلى مختلف الأطر النظرية للنمو الاقتصادي من خلال عرض تطورها التاريخي، بدء من المدرسة الكلاسيكية وصولاً إلى نماذج نظرية النمو الداخلي. هذا وتعرض المبحث الثالث إلى مختلف نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية واعتبارها عملية مستمرة عبر الزمن، لكونها ليست مجرد أرقام إحصائية يعكسها النمو الاقتصادي، وإنما هي مختلف التغيرات الهيكلية والكمية والنوعية التي تمس حياة البشر، بما في ذلك عدالة توزيع الدخل والمساواة بين الأجناس والأقاليم والأفراد في فرص العمل والتعليم والتغذية الحسنة والصحة، واحترام الذات، والحرية من الاستعباد...إلخ.

وأما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة نظرية توزيع الدخل، وجاء في مبحثين: تكفل الأول منهما بتحليل مسألة توزيع الدخل بالتطرق إلى مفاهيمه ومعانيه وأوجه الاختلاف القائمة بين المذاهب الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والمذهب الإسلامي، ثم ضرورة مراعاة عديد الاعتبارات عند دراسة نظرية التوزيع الوظيفي. وأما المبحث الثاني فترصد لمختلف النظريات التي حاولت تفسير سببية التوزيع الوظيفي للدخل واختلاف الحصص النسبية العائدة لعوامل الإنتاج، بدء من المدرسة الطبيعية ووصولاً إلى النظريات الحديثة.

واهتم الفصل الثالث بدراسة دور الحكومة في تحقيق المساواة وعدالة التوزيع، ومؤشرات قياس التفاوت ، والذي جاء في مبحثين رئيسيين: اهتم الأول بتبيان ارتباط المساواة وعدالة توزيع الدخل من حيث المعاني والأبعاد، وضرورة معرفة مصادر التفاوت في توزيع الدخل لرصد السياسات الحكومية اللازمة لذلك، ومناطق تدخلها، لتقليل الآثار المترتبة عنها ومدى تفضيل الدولة لتكلفة إعادة التوزيع أو تكلفة المساواة، إذا أرادت أن تحقق أهداف الألفية للتنمية. بينما تطرق المبحث الثاني لتصنيفات دخل الأسرة المعيشية حسب منظمة العمل الدولي، وتصنيفات إنفاقه حسب نظم الحسابات القومية، ووسائل قياس عدالته ومؤشراته، واختلاف قيمها وتطورها داخل البلدان وعبر أقاليم العالم، وهل يمكن تبادل الأماكن بين الأغنياء والفقراء عبر الزمن.

وقد جاء الفصل الرابع "دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الجزائر"، في ثلاث مباحث مثلت التاريخ الحديث للاقتصادي الجزائري، اهتم الأول منها بتحليل مختلف التطورات الاقتصادية الحاصلة في فترة التخطيط الاقتصادي، وخصوصا مؤشرات الأداء الاقتصادي وأثرها على عدالة توزيع الدخل. بينما تعمق المبحث الثاني في تحليل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في إطار برامج التعديل الهيكلي، والتي كان لها الوقع المباشر على مستويات معيشة الأفراد، خصوصا وتزامنها مع عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية وإحالتها على الإفلاس وتصفيتها، مما جعلها مرحلة صعبة وشاقة مرت بها البلاد، فأثرت على هيكل النسيج الاجتماعي. وأما المبحث الثالث فكان بمثابة استعراض برامج الإنعاش الاقتصادي ونتائجه على الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وبالخص تطور متوسطات دخول الأفراد.

وأما الفصل الخامس، فقد تخصص في قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، حيث وبسبب شح البيانات حول مؤشرات عدالة التوزيع في الجزائر، مثلها مثل بقية البلدان النامية، نظرا لما يحيط بمثل هذا النوع من القياس -الذي تتكفل به الأجهزة الحكومية باستخدامها المسوحات الدورية لتتبع تطور إنفاق الأسر المعيشية ومستويات الأسعار- من تكلفة وجهد كبيرين، فقد تم الاستعانة ببيانات بعض الدول العربية ذات المستوى الاقتصادي المتقارب، وهي إما كونها بلدان منخفضة الدخل (موريتانيا وجزر القمر)، أو متوسطة الدخل (الجزائر والمغرب وتونس ومصر والسودان وسوريا والعراق ولبنان واليمن والأردن وجيبوتي)، طالما أن بعض من دول الصنف الثاني كان حتى وقت قريب ضمن الصنف الأول حسب تصنيف البنك العالمي. وقد جاء هذا الفصل في ثلاث مباحث؛ اهتم الأول منها بفحص العلاقة الكاملة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل من خلال التطرق المفصل لنظرية "Kuznets" والحجج المؤيدة لها والمعدلة لها في نفس الوقت، بينما جاء المبحث الثاني يعرض خصائص التطورات الزمنية للأداء الاقتصادي وعدالة التوزيع في عينة البحث، في حين يقوم المبحث الثالث بقياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. هذا وينتهي الفصل بخلاصة تتضمن نتائج البحث والتقدير.

صعوبات الدراسة

لا شك أن أي بحث أكاديمي إلا ويواجه صعوبات في جمع بياناته، خصوصا إذا كان يستدل بالأرقام والإحصائيات، وهي التي غالبا مع تتعارض حسب مصدرها، نظرا لاختلاف طرق القياس والتقدير والحساب. وكما هو معروف (حتى وقت قريب) لم تكن المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي متوفرة للعديد من الدول النامية بما في ذلك البلدان العربية، إلا أن تجدد الاهتمام بقضايا الفقر على الصعيد العالمي أضفى نوعا من الجهود البحثية لدى حكومات الدول من أجل توفير المعلومات

الإحصائية اللازمة حول توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي، وتحسين جودتها حتى تكون شاملة ومعبرة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للأفراد.

والجزائر تعاني مثلها مثل بقية الدول العربية خاصة والنامية عموماً من نقص وإعداد ونشر البيانات والمعلومات الخاصة بتوزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي وإتاحتها في صورة مجمعة يسهل استغلالها لأغراض البحوث المتعددة، أو عند إجراء المقارنات الدولية، الأمر الذي يضطر الباحث إلى الاستعانة بمصادر معلومات الهيئات الدولية التي تلجأ هي الأخرى إلى عملية التقدير للتوصل حساب المؤشرات المختلفة لتلك الأغراض. كما أن جمع البيانات عن الأسر تكون مكلفة جداً وعادة ما يطبع عليها عامل الخصوصية، خصوصاً إذا تعلق الأمر بمستويات المعيشة والدخول، وتكون في أحيان أخرى مقيدة بعدم المساس بأمن الدولة أو نشر الفتنة في المجتمع، الأمر الذي يجعل الكثير من البيانات قليلة الجودة، لعدم توافرها مع البيانات الاقتصادية الكلية للمؤسسات الدولية، وربما حتى مع بعض البلدان لعدم توحيد التعاريف والمنهجيات المستخدمة، لينتهي بها المطاف إلى عدم نشرها، كونها محكومة غالباً بإرادة السلطة السياسية وخاصة في موضوعات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل، أو لعدم القدرة على إتاحتها ونشرها كافة وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يجعل تلك البيانات تعتمد على المسوحات الحكومية حول دخل وإنفاق الأسر المعيشية، لأن محاولة الباحث الحصول على البيانات الخام من الأجهزة الإحصائية المختلفة أمر في غاية الصعوبة.

إلا أنه وبغرض استكمال البحث، فقد تم اللجوء إلى بعض الدراسات والمحاولات الفردية التي يقوم بها الباحثون من حين لآخر حول موضوع عدالة توزيع الدخل وتقدير مؤشراتهما، بالرغم مما يؤخذ عليها من نقائص، غير أنها تكاد تكون الوحيدة المتداولة، ومنها: دراسة بلقاسم العباس¹، وعلي عبد القادر علي²، والمشهداني وشاوي، والمقدسي³، وعبد الرزاق الفارس⁴، وغيرهم ممن حاول استخلاص نوعية العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات العربية، وهي الدراسات التي استخدمت بيانات وإحصائيات غاية في الأهمية لتطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل، وتجميعها للبلدان العربية التي توفرت لها البيانات والتقديرات.

¹ Laabas Belkacem, "Poverty Dynamics in Algeria", Arab Planning Institute (Kuwait), Vol.4, no.1 (Dec 2001).

² علي عبد القادر علي، "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 66، أكتوبر 2007.

³ سليمان القدسي، "منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي"، المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، المجلد

رقم 4، العدد الثاني، يونيو 2002، من الموقع: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/140/140_i4-2.pdf

⁴ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2001.

الفصل الأول

دراسة نظرية للنمو

الاقتصادي والتنمية

مقدمة الفصل

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي. إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم... الخ، أدى إلى إعادة النظر في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ودراسته منفردا عن دراسات النمو الاقتصادي، حيث استطاعت بعض الدول تحقيقه ولم ينعكس ذلك على معيشة الأفراد التي بقيت ثابتة أو متدهورة، مما أدى إلى ظهور نظريات مستقلة للنمو وأخرى للتنمية.

من جهة أخرى، لعبت الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية دورا مهما في اختلاف مضامين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لكونهما نموذجين متنافسين جاءا لعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية ذات الأبعاد المتعددة، مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل والإسراع في تحسين مستوى معيشة الأفراد وما يتطلبه من نمو اقتصادي مرتفع، وسياسة تنموية توزع ثمراته على كافة شرائح المجتمع، مما أوجد حقلين للدراسة يختلفان باختلاف القضايا التي تعالجها كل نظرية من حيث الأهداف ونموذج التحليل وأسلوب التنفيذ.

ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات تغير بعض الفكر الاقتصادي بسبب النظرة التشاركية لدور الدولة، وبدأ بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك تطوير النظرية الجديدة في النمو، والتي حاولت تعديل النظرية التقليدية كطريق يساعد على شرح الأسباب التي أدت بنهوض بعض الدول بسرعة، بينما تباطأت دول أخرى، وكيف كان لتدخل الحكومة في بعض منها دور هام في عملية التنمية.

يركز هذا الفصل على العناصر التالية:

✓ النمو والتنمية: الأسس والمفاهيم

✓ نظريات النمو الاقتصادي

✓ نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: النمو والتنمية- الأسس والمفاهيم

لولا قضية التخلف التي عانى منها كثير من الدول، لظل النمو والتنمية الاقتصاديين مصطلحا واحدا، حيث كان يُنظر لهما بأتهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف وفي القضايا التي يعالجها. فالأول يعني ببساطة الزيادة في كمية وقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، وهو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية الحياة، وهي إحدى معاني التنمية الاقتصادية، وهذا بالرغم من كونه (النمو) كان إلى وقت كبير مقياسا للرفاهية، حيث ومع ظهور المشاكل التنموية تحولت الأدبيات الاقتصادية إلى تخصيص الأولوية لمثل هذه المعوقات التي أصبحت ضمن أولويات برامج الأحزاب السياسية عند التقدم لنيل ثقة الشعوب. ظهرت النظريات الكثيرة محاولة وصف النموذج الأمثل لتحقيق التوازن وتقليل الانحرافات في النمو الاقتصادي في المدى القصير من جهة، والاستفادة مما تحقق وجعله مستداما يقود إلى تغيرات عميقة في بنية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بما يؤدي إلى تحسن نصيب الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة من الرفاهية الكلية للبلد من جهة ثانية.

يزخر الأدب الاقتصادي عبر تاريخه بالعديد من النظريات الاقتصادية المتداخلة للنمو والتنمية الاقتصاديين، والتي كثيرا ما يتم دمجها معا، خصوصا إذا كان الهدف منها هو تحسين حياة الأفراد، وبالأخص إذا كان النمو الاقتصادي مجرد وسيلة للوصول إلى طريق التنمية الطويل، الذي يحتاج إلى مجموعة إضافية من العوامل والشروط التي لا يهتم بها النمو. ولهذا فالتنظير في مجاليهما المختلفين جوهريا وإيديولوجيا يعكس تخصص كل منهما بنوعية الدول في مجال التقدم الاقتصادي، حيث نجد نظريات النمو وهي الأولى في مجال الفكر التنموي تهتم بالمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، بينما نظريات التنمية وهي عموما نظريات معاصرة انبثقت من صلب نظريات النمو لظروف معينة، فهي تهتم أكثر الدول النامية، لاعتبار أن الدول المتقدمة حققت التنمية الاقتصادية وهي تبحث في استدامتها فقط ومعالجة بعض القضايا الجديدة، كالحوكمة والتلوث البيئي وغيرها.

1-1- تعريف النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها¹.

¹ روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص 9.

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Product" (GDP)، أو الدخل الوطني الإجمالي "Gross National Income" (GNI)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"¹.

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

أولاً: أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالباً ما يُحوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5% من مجموع سكان العالم.

ثانياً: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثيراً من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فإن؛

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية (2000)، ص51.

ثالثاً: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابراً، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفاً من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلاً مرتفعاً في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير¹، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها².

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو تحسين استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير³.

1-2- تعريف التنمية الاقتصادية

إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح، وذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقاً، حيث أن السياسات والممارسات الخاطئة قد أدت إلى تنمية التخلف بأبعاده المتعددة، في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي،

¹ إبراهيم الأخرس "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 59.

² محمد سمير طوبار، مبادئ الاقتصاد، الرقازيق، بدون ناشر، 1996، ص 26، نقلاً عن: إبراهيم الأخرس، المرجع السابق، ص 60.

³ فاطمة أحمد الشريبي وآخرون "اقتصاديات الميكنة"، المكتبة العلمية، الرقازيق، 1998، ص ص 28-33، نقلاً عن إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الذي عجز عن حل الأزمات الجزئية والكلية لتلك البلدان نظرا لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية، ومنها¹:

☞ ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الاقتصادية: حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل أو الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد منه، وغيرها من المؤشرات المادية، مما أحدث خلطا والتباسا واضحا بين طبيعة العملية التنموية التغييرية وبين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

☞ ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي: حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي في المقام الأول، وبخاصة في ظل الانقسام الفكري بين الليبرالية والاشتراكية، مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم واللاحق بالبلدان المتقدمة، والتي حققت توازنات متعددة مع الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والعلمي وغيرها.

☞ التنمية تتناقض مع عملية التغريب: حيث أدى إخفاق جهود التنمية في البلدان النامية إلى إعادة ترتيب متطلبات التنمية، بعدما تسبب في أزمة فكرية تنموية، نتج عنها تصحيح الكثير من المصطلحات التنموية التي تم تعميمها، والتي أستمدت من التراث الغربي الليبرالي، حيث تزايد الإحساس لديها بان التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحث، بل هي حدث تاريخي حضاري يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع، وهو الأمر الذي لا بد معه من الحفاظ على الهوية الوطنية ومبادئها القيمية في المجتمع.

☞ الانتقال من مصطلح التنمية إلى الإصلاحات الاقتصادية: حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كالمديونية التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر السابقة، إلى جعل الفكر التنموي يرتبط بمختلف الإصلاحات الاقتصادية الجزئية والكلية لإدارة تلك الأزمة، وخصوصا تلك المتبناة من طرف صندوق النقد والبنك العالميين، في إطار برامج التعديل الهيكلي، والتي جاءت نتائجها قاسية على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، مما أوجب على تلك البلدان إعادة النظر في بعض الحقوق الإنسانية وضرورة ضمانها لها، لأنه بالرغم من ازدياد اندماجها في الاقتصاد العالمي، فإن حالة تلك الفئات لم تتحسن، بل وتدهورت، مما ظهر فكر تنموي جديد قائم على صياغة البرامج الإصلاحية الذاتية.

¹ صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى (2006)، ص ص 88-89.

وبناء على الحالة التي آلت إليها ظروف الاقتصاديات النامية بعد الحرب العالمية الثانية وفشلها في تحقيق متطلبات التنمية، كان ضروريا الوقوف على مختلف مقاربات التنمية وتعريفها المتطورة زمنيا، والتي لم يتفق الاقتصاديون حول مدلول واحد لها، والتي تقسم إلى أربع مجموعات¹:

1-2-1- التنمية انطلاقا من معيار الدخل: حيث توجد عدة تعاريف أهمها:

❖ يعرفها "Meir" بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة.

❖ هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي.

❖ يعرفها "كينيد ليبرجر" بأنها الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد.

1-2-2- التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي دون غيره من الهياكل

الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية، مما جعلها قاصرة في تفسير ظواهرها التي كثيرا ما رفعت الشعارات باسمها ولأجلها، ومنها:

❖ هي إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغير بنى وهيكلة الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

❖ هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال في نفس الوقت الذي يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاءة.

1-2-3- التنمية انطلاقا من النظرة الاقتصادية، حيث أهدافها اقتصادية في المقام الأول ومنها:

❖ هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعها مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

¹ صالح صالح، مرجع سابق، ص 90-93، بتصرف.

❖ هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصاديات البلدان ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها.

1-2-4- التنمية باعتبارها عملية حضارية، حيث تتضمن القدرة الذاتية على التحكم والتطور والابتعاد عن المحاكاة والتقليد، وخصوصا التحرر من التبعية الخارجية، ومنها:

❖ التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة عن طريق إدارة لها قدرة استخدام موارد المجتمع لتحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية، لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل لتوزيع الثروة، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والوطني.

❖ هي ليست فقط عملية انسانية، ولكنها بشموليتها وعمقها تذهب إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، يتمتع أفرادها بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل، متتابعة التطور والتجديد، مستمرة الابتكار والإبداع، يخيم على أفرادها الرضا والقبول، ويعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

كما يمكن تعريف التنمية كما يلي:

❖ هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء¹.

❖ هي قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5% و7% أو أكثر².

1-3- مقاييس النمو والتنمية

انطلاقا من التعاريف السابقة، وبما أن مصطلح التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين، وكونه يختلف عن النمو، الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية، غير أنه ليس بالشرط

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-59 بتصرف.

² ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص ص 50-51.

الوحيد أو الكافي، فإن قياسهما باستخدام بعض المعايير يسمح بمعرفة ما هي الدولة التي تكون نامية وما هي التي لا تعتبر نامية، وأهم تلك المعايير؛ معيار الدخل، المعايير الاجتماعية، والمعايير الهيكلية، حيث يمثل الأول منها وسائل قياس النمو، بينما يخص الآخرون منها وسائل قياس التنمية.

إن المعياران الأخيران ساعدا كثيرا في بلورة تعريف شامل أو دقيق للتنمية نظرا لما يتضمنانه من أوجه غير اقتصادية. فقبل فترة السبعينيات كان ينظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية (معيار الدخل) والتي توجب تحقيق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه مع توفير عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل، وكذا توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة. لكن سرعان ما تغيرت النظرة إليها بالتزامن مع ظهور وتفشي مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل التي صاحبت تلك الزيادة المضطربة في الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت هذه العوائق ذات أولوية بالنسبة لسياسة الحكومة الرامية لتحقيق الوصفة المثالية لاقتصادها.

ففي سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، دأب الفكر الاقتصادي على جعل النمو مرادفا للتنمية، واستخدم نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية البلد، غير أن تجارب البلدان في تحقيقها معدلات نمو موجبة ومرتفعة نسبيا - بخلاف سنوات الثمانينات حيث أزمة التنمية العالمية التي ألفت بظلالها على البلدان النامية من خلال تحقيقها لمعدلات نمو سالبة- لم يمكنها من اللحاق بالبلدان المتقدمة، واتضح حينها أنها يجب إعادة النظر في مدلول التنمية ومؤشراتها وبعض المتغيرات غير الاقتصادية مثل: حقوق الملكية التقليدية في تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تأثير العقائد، تنظيم الأسرة، البيئة، الصحة، التعليم... إلخ، وهي الموضوعات التي كثيرا ما تم إغفالها أثناء التحليل الاقتصادي لمشاكل التنمية في البلدان النامية، والتي عند تجميعها تشكل مقاييس للتنمية.

1-3-1- بالنسبة للنمو: قبل أن يتم التفريق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظرا لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية، فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بالاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به، ومنها¹:

أولا- الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

سلبية، فزيادته لا تعني شيئاً إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

ثانياً- الدخل الوطني الكلي المتوقع: وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصاً لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

ثالثاً- متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداماً وصدقاً بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقاً من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد "Charles Kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، وحيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى:

رابعاً- معادلة "Singer": حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن $S=6\%$ من الدخل الوطني، و $P=0,2\%$ و $R=1,25\%$ فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو $(D=-0,5)$ ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلاً بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من $0,2\%$ ، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق $1,25\%$.

1-3-2- بالنسبة للتنمية: يعتبر النمو الشرط الأول لحدوث التنمية، حيث لولاه لظل المجتمع عاجزا عن تلبية حاجيات سكانه المختلفة، وهي تتطلب إضافة لذلك مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، والتي تتلخص في الآتي:

أولاً- المقاييس الاقتصادية التقليدية: إنه وبصفة عامة كانت تعني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية المحققة في البلدان النامية، حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذلك يستخدم الاقتصاديون مؤشرا اقتصاديان آخرا للتنمية؛ أحدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي (GNI per Capita)، والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه، أما الآخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد - معدل التضخم).

ومن الناحية الوظيفية، فإن التنمية الاقتصادية كانت تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالح الصناعة والخدمات، ولهذا ركزت جهود التنمية في الماضي على ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية والريفية.

من جانب آخر وبتناسق الأحداث التاريخية لعملية التنمية في البلدان النامية، فقد ركز الأدب الاقتصادي على بعض المؤشرات غير الاقتصادية مثل المعايير الاجتماعية (التعليم والصحة وتوفير السكنات) مما زاد الاهتمام الدولي بها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهذا بسبب الانتشار الواسع للفقر والبطالة وعدم المساواة، والتي لم تكن تأخذ إلا حيزا ضيقا في برامج الحكومات المحلية، كونها كانت تبحث عن الوصفة المثالية لتحقيق التنمية من خلال علاج المشكلة الرئيسة للاقتصاد والمتمثلة في كيفية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد منه.

ثانيا- المقاييس الجديدة للتنمية: نظرا لظهور بعض المشاكل التنموية ومعوقاتها فقد تم صياغة مقارنة جديدة للتنمية من خلال تبني شعار "إعادة التوزيع مع النمو"، حيث انصب الاهتمام حول إشكاليات التنمية الثلاثة وهي الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل، وكان ذلك في فترة ما بعد السبعينيات، حيث ظهرت مرحلة جديدة في الأطر والمفاهيم الخاصة بعملية التنمية، لأنه من غير المنطقي أن يصل البلد إلى نتيجة التنمية في الوقت الذي يعجز فيه عن حل تلك المشاكل مجتمعة حتى ولو تضاعف مستوى الدخل الفردي، وهذه حقائق ميدانية وليست افتراضات.

وبالرغم من أن بعض البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمتوسط دخل الفرد أثناء العقود السادس والسابع من القرن الماضي، إلا أنها فشلت أو تعرضت لتحسن ضئيل جدا أو منعدم أو ربما حتى انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة، وانخفاض الدخل الحقيقية لأفقر 40% من السكان، ثم تلاها العقد الثامن وأوائل العقد التاسع عندما تحولت معدلات نمو الدخل الوطني الإجمالي إلى السالب في كثير من البلدان النامية بسبب مشكلة الدين الخارجي وتطبيقها الإجمالي لبرامج التعديل الهيكلي.

إن ظاهرة التخلف ليست اقتصادية فحسب يتم حسمها باستخدام مقاييس فنية وكمية لكل من المداخل العالية والعمالة وعدم المساواة في الدخل، بل إن التخلف الحضاري واقع حقيقي يعكسه الحياة التي يعيشها أكثر من ثلاثة مليارات نسمة من سكان العالم، حيث غالبا ما يقترن بالفقر الذي ينتشر في أواسط الفئات الدنيا، مما يجعلها تحس بالذل والخضوع للفئات العليا، والتي غالبا ما تمثل الفئات الحاكمة المسيطرة.

ولقد مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستعبدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية¹، وتجسد ذلك من خلال تغير نظرة البنك الدولي الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات، حيث أكد في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي تتضمن أكثر بكثير من مجرد ارتفاع الدخل، لتشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر أقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وحياء أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية لا بد أن تسير جنبا إلى جنب مع عملية التصنيع، الذي يضمن تلبية تلك الحاجات الأساسية.

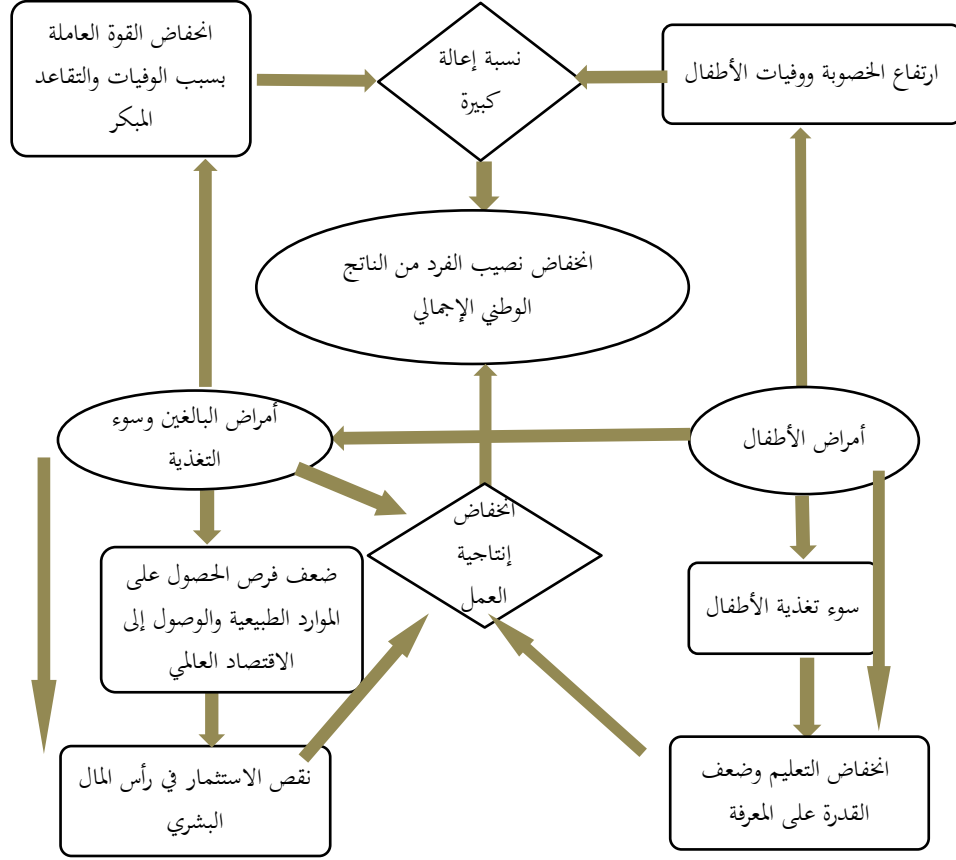
(أ) **التغذية:** يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضها بالجماعة، وذلك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة، وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية،

¹ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-54 بتصرف.

التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين، وعليه يتوجب تضافر جهود كل الأطراف إذا أُريد تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ليتمكن في الأخير من تحقيق تعايش الشعوب والمجتمعات، خصوصا وأن هناك تباينا صارخا بين البلدان المختلفة في بعض مؤشرات سوء التغذية مثل نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد...إلخ.

(ب) **الصحة:** إن عدم كفاية الغذاء تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية وتزيد من معدلات وفيات الأطفال وتخفض متوسطات الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في المداخيل، وهي كلها حلقات مترابطة. فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء، ذلك أن الصحة الجيدة ترفع دخل الفرد من خلال مجموعة من القنوات (الشكل 1-1)، حيث يؤدي انخفاض الوفيات وارتفاع طول العمر إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد، مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني فيتعزز الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة. كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثر جاذبية إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي.

الشكل (1-1): روابط الصحة بالنتاج المحلي الإجمالي



المصدر: ديفيد أ. بلوم، وآخرون، "الصحة والثروة والرفاه"، مجلة التمويل والتنمية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عدد مارس 2004، ص 11.

فلا شك أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى سوء التغذية الذي ينتج عنه ظهور الأمراض الفتاكة، مما يرفع من تكلفة الوقاية الصحية، والتي تعاني أصلاً من نقص التغطية المالية في ميزانية الدولة لتدني المداخيل. فمثلاً يترتب عن نقص فيتامين (أ) فقدان البصر، وحيث تقدر التكلفة السنوية لإعالة فاقد البصر ألف مرة على الأقل القيمة السنوية لفيتامين (أ) المطلوب، ولهذا فهذه العلاقات المتبادلة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية والصحة تجعل النتائج تمس ليس الفرد وحده، وإنما المجتمع ورفاهيته أيضاً.

إن كل تحسن في مؤشرات التقدم الصحي سيدل على نجاح البلد في هذا المجال والذي ستكون له آثار موجبة على النمو الاقتصادي، وذلك بقياس عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل دون سن الخامسة، عدد الوفيات الرضع دون السنة، العمر المتوقع عند الولادة، عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات...إلخ. وهي مقاييس تتباين بشكل ملفت للنظر بين البلدان المتقدمة والنامية.

(ج) **التعليم:** عند الحديث عن التنمية فلا بد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل، حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق، بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار، وعليه يتوجب على حكومات تلك الدول وضع المناهج التعليمية والتدريبية والتأهيلية بما يتناسب واستراتيجيات التنمية المتبعة، التي تتطلب تخفيض أعداد الأميين وزيادة نسبة المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وزيادة نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وإلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً- المقاييس الحديثة للتنمية: إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الاجتماعية أو أساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية، وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق نظام اجتماعي بكامله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية، حياة تحقق شروطها أو تتجاوزها، لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة أو لا تتجاوزها قد يصيب كثيرا من خيبة الأمل مقارنة بأفراد ومجتمعات أخرى، لأن محاولات البلدان تحقيق الحياة الجيدة في ظل بيئة المجتمع الدولي المتغيرة تجعل التنمية مطالبة بتحقيق ثلاث قيم جوهرية مشتركة فيما بين المجتمعات في كل الأوقات وهي¹:

(أ) **القدرة على العيش:** بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية، فجميع البشر لديهم احتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة، ومنها الغذاء والسكن والصحة والحماية. وكل غياب لأحدها وعجز في عرضها يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق، لذا يتوجب على كل نشاط اقتصادي أن يمد الناس -قدر المستطاع- بالوسائل التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج عن غياب وقلة تلك الحاجات، وعند هذا الحد يمكن القول أن التنمية شرط ضروري لتحقيق جودة الحياة، لأن التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر وموثق على المستوى الشخصي والمجتمعي لا تمكن من إدراك التنمية البشرية، كما أن الفرد يجب أن يمتلك الكفاية ليستطيع امتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة في الدخول وتحقيق متوسط دخل فردي مرتفع وإزالة الفقر المطلق وتوفير فرص عمالة أكبر يشكل الشرط الضروري وليس الكافي للتنمية.

(ب) **تقدير الذات واحترامها:** إن عدم الإحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة، كعدم إحساسه بالأهلية واحترام الذات وشعوره بأنه أداة يستخدمها الآخرون من أجل مصالحهم

¹ ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 55-58 بتصرف.

الخاصة. وكل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتعدد مكوناتها من الثقة والهوية والاحترام والشرف والإقرار والاعتراف بوجود إنسان معين، وهذا التنوع في عزة النفس يجعل المجتمعات باختلاف درجات تقدمها مشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة، مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها لاكتساب عزة النفس، لأن الرفاهية الوطنية أصبحت المقياس العام الشامل للأهلية نظرا للقيم المادية المتصلة بها في الأمم المتقدمة، حيث يصعب على من هو متأخر حضاريا أن يشعر بالاحترام وعزة النفس.

(ج) **الحرية من الاستعباد:** بمعنى الحق في الاختيار، فالحرية البشرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة، والتحرر من اليأس والمؤسسات غير السلمية والمعتقدات الخاطئة، فهي (الحرية) تستلزم مجالا واسعا من الاختيارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في اتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية. وفي هذا الصدد استنتج "A.Lewis" من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية، أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن زيادة الثروة، ولكنها الزيادة في نطاق الاختيار البشري، بمعنى أن الحرية متعددة منها السياسية وتشتمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون، وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة في الفرص، مما جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضع مؤشرا لقياس الحرية البشرية.

انطلاقا مما سبق، وأيا كانت المكونات المحددة للحياة الأفضل، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للتنمية¹:

- ❖ زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المساعدة والمقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.
- ❖ رفع مستوى المعيشة بشكل يضمن توفير فرص عمل أكبر وتعلما أفضل واهتماما أكثر بالقيم الثقافية والإنسانية، والتي تؤدي إلى جانب تحقيق الرفاهية المادية توليد عزة النفس للفرد بشكل كبير.
- ❖ توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك بتخليصهم من العبودية والاعتمادية ليس فقط في تعاملهم مع الآخرين، ولكن أيضا بتحريرهم من الجهل والمعاناة الإنسانية.

1-4- شروط تحقيق النمو الاقتصادي وخصائصه في المجتمعات المتقدمة

يتعين على صانعي السياسة في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية تحقيق النمو الاقتصادي أولا في المجتمع والذي يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59 بتصرف.

❖ تراكم رأس المال: مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار)، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسّن نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

❖ النمو السكاني، وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكوّن بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتناع البطالين.

❖ التقدم التكنولوجي: الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "Kuznets" الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي¹:

أولاً- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج: حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ثانياً- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال. كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 50% و75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-179 بتصرف.

ثالثاً- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلية الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها. فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53,5% وانخفضت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط.

رابعاً- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي: عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحدائة، حيث أوضح "Myrdal" أنها تسمى الجوانب التالية:

(أ) **الرشاد:** حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.

(ب) **التخطيط الاقتصادي:** حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحوّلها إلى واقع يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستناد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

(ج) **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقلّ الفوارق في توزيع الثروة والدخل، وترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.

(د) **تحسين المؤسسات والاتجاهات:** إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة. كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

خامسا- الهيمنة الدولية: عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المرحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة -وهي في أغلبها بلدان نامية- مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

سادسا- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي: حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها.

1-5- تحديات التنمية ومعوقاتها

برزت منذ أواخر التسعينات مقاربات مختلفة جوهريا لعمليتي النمو والتنمية الاقتصاديين وأهدافهما ومعوقاتهما، نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية، ليس فقط على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، وانعكس ذلك في الانتباه الأكثر عمقا الذي يوليه الأفراد والدول والوكالات الدولية الآن للجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية، حيث وبالنظر إلى النتائج المذهلة التي حققها النمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة على مستوى العالم مثل نمو التجارة العالمية والاستقرار الجزئي والنسبي للاقتصاد الكلي للاقتصاديات المحلية، فإن هذا لم يكن كافيا لعملية التنمية التي تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات، أهمها:

1-5-1- عوائق اقتصادية: حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

أولا- الدائرة المفرغة للفقر: حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية (مع أنها ليست الوحيدة المؤثرة على الاستثمار، بل وحتى تدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان، وغياب الفرص الاستثمارية

والمجدية)، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.

ثانيا- ضيق حجم السوق: إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات اقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. غير أن مردّ عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوق والذي يُعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفرقة للفقير.

1-5-2- عوائق سياسية ونظامية: يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال سمير أمين أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها، وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها، حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة، مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

أولا- التبعية السياسية: وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمرها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها، كسن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان (من خلال المعارضة المحلية). فمثلا تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها فقط سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممونا لها بالمواد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية.

ثانيا- عدم الاستقرار الأمني: إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يُطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

1-5-3- عوائق اقتصادية- اجتماعية: قد تكون لعملية التنمية آثارا سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنا تدنى دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم وتحسين مستويات معيشتهم، لتقليص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة والغنية.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميّز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

2-1- النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهرها فيها والأوضاع التي ميّزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

☞ الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغيير في الإنتاج يحدث بتغيير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

☞ إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.

☞ إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي

ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل.

ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيراً لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملاً مؤثراً.

الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

2-1-1- نظرية "Adam Smith"

حسب "A. Smith" يعتبر العمل وتقسيمه سبباً لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لما يُخلّفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفوراتٍ خارجية وتحسُّناً في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة¹.

2-1-2 نظرية "David Ricardo"

اعتبر "Ricardo" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سبباً لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمناً أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007، الأردن، ص ص 56-57.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والربح ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللإقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لـ "Adam Smith" و "David Ricardo" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي-اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال¹.

3-1-2- نظرية "Robert Malthus"

ركز "Malthus" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات "Malthus" لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان².

4-1-2- نظرية "Karl Marx"

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، وبالنسبة لـ "Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

¹ محمد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص ص 79-81

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

حسب "Marx" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتُخفّض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تُجَل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتتهار الرأسمالية.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx".

2-2- النظرية الكلاسيكية الجديدة

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Jevons" و" Menger" و" Walras" و" Alfred Marshall" اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار¹:

❖ يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ ، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال $\frac{V}{K}$ ، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

❖ معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.

¹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

❖ هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين $\frac{K}{Y}$ و $\frac{V}{K}$ بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

من ناحية ثانية تُجمع النظرية النيوكلاسيكية (A.Marshall, J.Clark, K.Wicksell) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي:

❖ عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

❖ يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.

❖ النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجياً، فيحدث أولاً على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

يعتبر "Schumpeter" من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دوراً مهماً في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعاً لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني¹.

تتضمن نظرية النمو حسب "Schumpeter" ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يُموّل عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن

¹ صلاح الدين نامق، " قادة الفكر الاقتصادي "، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 52.

الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائياً وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

انتقدت نظرية النمو لـ "Schumpeter" لكونها يجب تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات¹.

2-3- النموذج الكينزي للنمو

في الوقت الذي أقر فيه "Schumpeter" أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي، (حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج، وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون، حيث يبدأ فيها المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى) جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفاً للكثير من الآراء والتحليل التي سبقته، خصوصاً ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو

¹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-73.

اتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع "Keynes" التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

❖ يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لا بد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية؛

❖ لهذا، فإنه حتى تباع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

❖ غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق؛

❖ إن هذه التسريبات (الادخار - الواردات - الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال. وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقق يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة؛

❖ وأخيراً، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحل في الدول الرأسمالية.

إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلاً خاصاً نظراً لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماماً عما اشترطه "Keynes" في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

4-2- نموذج "Harrod-Domar"

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصادياً بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من "Roy Harrod" و "Evesy Domar" والتي عرفت فيما بعد بنموذج "Harrod-Domar"، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V). فإذا كان K هو رأس المال، و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق (I = S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots(1.4)$$

$$V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots\dots\dots(2.4)$$

$$S = sY \dots\dots\dots(3.4)$$

$$I = \Delta K \dots\dots\dots(4.4)$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = sY = S \dots\dots\dots(5.4)$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1.4) تُستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{V} \dots\dots\dots(6.4)$$

$$g = \frac{s}{V} \dots\dots\dots(7.4)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددًا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابًا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبيًا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP)¹.

ونظرًا لأن النموذج كان موجهًا بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها²:

❖ فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.

❖ كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.

❖ أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

من جهة ثانية تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات، الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي، في حين أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة كان له سبب إضافي هو استبعاده أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي.

إن أهم العقبات التي ينبغي على البلدان تجاوزها هو زيادة الجزء المدخر من الدخل الوطني، فإذا كان معدل رأس المال إلى الناتج (V) في الدول الأقل تقدما يساوي 3، وكان معدل الادخار الكلي هو 6%، ووفقا للعلاقة (7.4) فإن الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2%، أما إذا زاد معدل الادخار الوطني إلى 15% من خلال زيادة الضرائب أو المساعدات الأجنبية أو انخفاض الاستهلاك العام، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5%.

¹ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

من جهة أخرى لا يشكل الادخار أو الاستثمار العقبة الوحيدة لدى الدول الأقل نمواً، بل هي تعاني كذلك من الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديد. فالدولة التي تريد نمواً عند مستوى 7% وهي لا تستطيع تحقيق سوى 15% من الادخار الوطني (بافتراض أن $V=3$) فلا بد لها أن تسد هذه الفجوة الادخارية حتى تصل إلى 21% بما قيمته 6% من خلال المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي، وعليه يصبح قيد رأس المال أداة منطقية مناسبة تبرر زيادة التحويلات الهائلة لرأس المال والمساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما تم فعلاً عند تطبيق خطة "مارشال" في أوروبا، وربما ينطبق الوضع مع حالة الدول المتخلفة اليوم.

إن الاعتماد على الادخار والاستثمار وتجديد رأس المال يعتبر شرطاً ضرورياً لإحداث النمو، ولكنه غير كافٍ، حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماماً عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها. فمثلاً توافرت لأوروبا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية والسلعية، توفر تسهيلات النقل المتطورة، القوة العاملة المدربة، الدافع نحو النجاح... إلخ، وهو ما مكنها من تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج وبشكل فعال¹.

2-5- نموذج "Solow"

لقد كانت نظرية "Harrod-Domar" متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع "Solow" سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n) ، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل $(K = sY)$ ، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطياً $(Y = F(K, L))$.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

- ❖ الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.
- ❖ دالة الإنتاج هي دالة "Cobb-Douglas" ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L ².

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1.5)$$

- ❖ الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes"

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره ص 130.

² Ulrich KOHLI, "Analyse macroéconomie, De Boeck, Bruxelles Belgique 1999, p 418.

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - c)Y = sY \dots \dots \dots (2.5)$$

❖ نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض العمل ينمو كذلك بـ (n) وذلك لأن:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots \dots \dots (3.5)$$

❖ فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

❖ التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

يتكون نموذج "Solow" من نموذجين مختلفين وهما:

2-5-1- النموذج القاعدي

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ "Solow" يتكون مما يلي¹:

☞ الإنتاج الفردي من الشكل:

$$y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = k^\alpha \dots \dots \dots (4.5)$$

وحيث $k = \frac{K}{L}$

☞ تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \dots \dots \dots (5.5)$$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه (بأقساط ثابتة δ))، وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I = S = sY \Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \dots \dots \dots (6.5)$$

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log k = \log K - \log L$$

$$\Rightarrow \frac{d \log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots \dots (7.5)$$

☞ معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

¹ Michel DEVOLY, "Théories macroéconomiques (Fondement et controverses)", 2^{ème} édition, Armand Coline, Paris 1998, p 204.

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad ; \quad L_0 = e^{C_0}$$

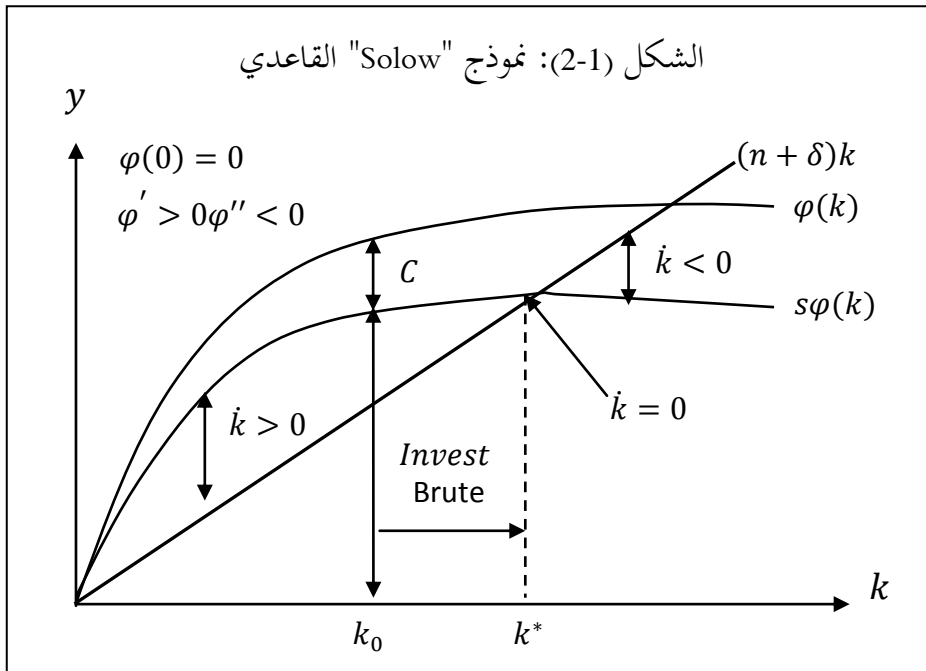
$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة (7.5) كما يلي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n$$

$$\Rightarrow \dot{k} = s\varphi(k) - (\delta + n)k \quad \dots\dots\dots(8.5)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقاً من الإنتاج والاستثمار والادخار (العلاقة 4.5)، وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:



استناداً إلى فرضية إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال فإن:

$$\dot{k} = sk^\alpha - (\delta + n)k \quad ; \quad (\delta + n) > 0$$

توضح هذه العلاقة أن معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق بين حدين هما¹:

❖ الحد الأول (δk^a) وهو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.

❖ الحد الثاني $((\delta + n)k)$ وهو يمثل الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على K حتى لا ينخفض أو إبقائه ثابتا وذلك لأن مخزون رأس المال يهتلك بالمقدار (δ) ، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n) ، لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض (K) .

إن نسبة التغير في k هي الفرق بين المنحنيين $(\delta\phi(k))$ و $((\delta + n)k)$ ، وهي تعطي ثلاث حالات، تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصدمات على نمو رأس المال وعلى معدل النمو الاقتصادي ككل. ففي حالة تقاطع المنحنيين فإن الحالة التوازنية تصبح:

$$\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0 ; k = k^*$$

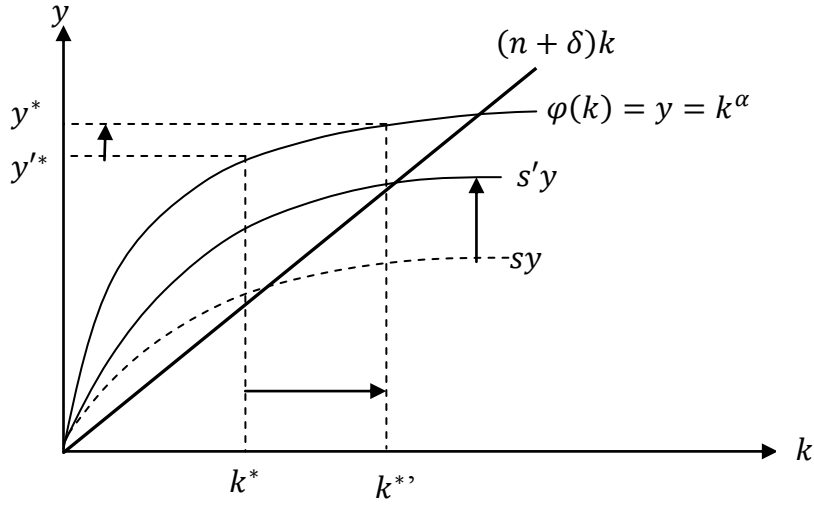
وفي حالة $(\dot{k} > 0)$ أي $(k_0 < k^*)$ فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ويصاحبه في ذلك تقوية رأس المال. وأما في حالة $(\dot{k} < 0)$ أي $(k_0 > k^*)$ فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتم توسيع رأس المال.

أولاً- أثر الصدمات على نمو رأس المال: كثيرا ما يتساءل الباحثون في مجال النمو عن الأثر المحتمل على تطور رأس المال الفردي إذا حدثت صدمة ناتجة عن تغير أحد عوامل البيئة الاقتصادية التالية:

(أ) **الزيادة في معدل الاستثمار:** حيث أن قيام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن $(\delta' > \delta \rightarrow)$ يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك كما يلي:

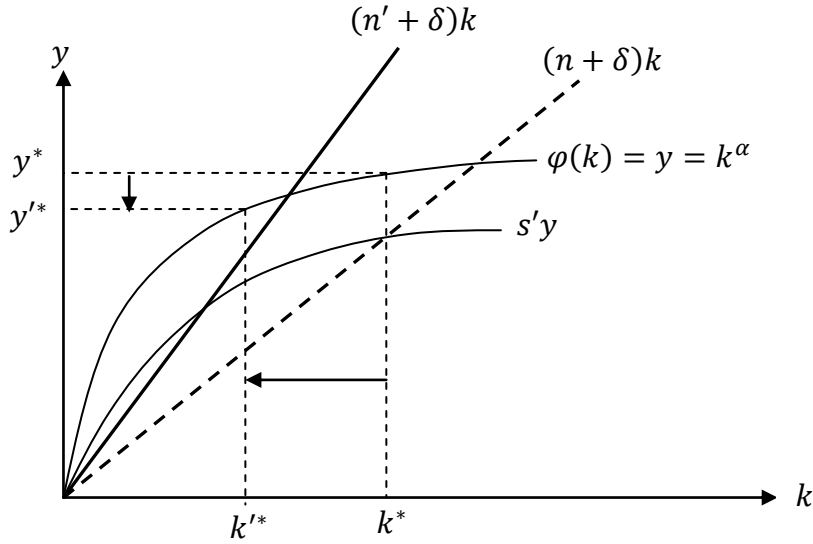
¹ X. Ragot "La théorie de la croissance économique du long terme", ENSAE France, 2006, pp 16-18.

الشكل (3-1) صدمة الاستثمار على كل من k و y



(ب) زيادة النمو الديمغرافي: حيث الزيادة فيها تعني بالدرجة الأولى زيادة عرض العمل (L) مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال، الأمر الذي يجعل النسبة (k) تتناقص، مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل، وذلك كما يلي:

الشكل (4-1) صدمة النمو السكاني على k و y



ثانيا- دراسة التوازن: يتحدد التوازن في نموذج "Solow" القاعدي بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (\delta + n)k = 0$$

$$\Rightarrow k^* = \left(\frac{s}{\delta + n} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

حيث أن الإنتاج الفردي هو:

$$y^* = \phi k^* = k^{\alpha} \Rightarrow y^* = \left(\frac{\delta}{\delta + n} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

إذن فحسب "Solow" فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار (استثمار) أكثر ارتفاعاً فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلدانا فقيرة.

ثالثاً- النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط: إن نموذج النمو البسيط يعتبر أن المتغيرات الفردية ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة (Y,S,C,K,L) فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان $\left(\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = 0 \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n \right)$ ، مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج المحلي الفردي بين الدول، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج $\left(\frac{K}{L} \right)$ ثابتة لأن (k) و (y) ثابتان، مما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى.

وعليه، تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ نموه وهذا بسبب أن (α) أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية في النموذج (العلاقة 4.5)، حيث أنه عندما يتزايد (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) يتناسب طرذاً معه فإنه يتناقص هو الآخر¹.

2-5-2- نموذج "Solow" مع الرقي التقني

استناداً إلى النموذج القاعدي لـ "Solow" فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

☞ حسب "Harrod" يكون التقدم حيادياً إذا كان يدعم إنتاجية العمل $(Y = f(K, AL))$.

☞ حسب "Solow" يكون التقدم التقني حيادياً إذا كان يدعم رأس المال $(Y = f(AK, L))$.

☞ وأما "Hicks" فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج يمكنها أن تتأثر بالتقدم التقني $(Y = Af(K, L))$.

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية بدءاً من "Keynes" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطوي. وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من شكل:

$$Y = f(K, AL) = k^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$$

¹ Ulrich KOHLI, Op cit, p 420.

وحيث أن (A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ وبتزايد بمعدل ثابت $(\frac{\dot{A}}{A} = g)$ ، وعليه، فإذا كان:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \quad \text{الشكل من الشكل}$$

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L^\alpha L^{1-\alpha}} = k^\alpha A^{1-\alpha} \quad \text{الشكل من الشكل}$$

❖ وبوضع $(\tilde{k} = \frac{k}{A})$ و $(\tilde{y} = \frac{y}{A})$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^\alpha A^{1-\alpha}}{A} = k^\alpha A^{-\alpha} = \frac{k^\alpha}{A^\alpha}$$

$$\tilde{y} = \tilde{k}^\alpha \quad \dots\dots\dots(9.5)$$

انطلاقاً من العلاقة الأخيرة (9.5) فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، ومنه:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A}$$

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \quad \dots\dots\dots(10.5)$$

وبمعلومة أن:

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right) \left(\frac{L}{K}\right) = y \frac{1}{\frac{K}{L}} = y \left(\frac{1}{k}\right) = \frac{y}{k}$$

و:

$$\frac{y}{k} = \left(\frac{y}{A}\right) \left(\frac{A}{k}\right) = \tilde{y} \left(\frac{1}{\tilde{k}/A}\right) = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} \quad \dots\dots\dots(11.5)$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض $(\frac{\tilde{k}}{\tilde{k}})$ في مكان $(\frac{Y}{K})$ في المعادلة (10.5) نجد:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

ففي الحالة المستقرة عندما يكون $(\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0)$ ، فإن العلاقة الأخيرة تصبح:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

وعليه، يمكن إيجاد دالة رأس المال الفردي للتقدم التقني (\bar{K}^*) في المدى الطويل، وهي تأخذ نفس شكل العلاقة (8.5) إذا كان معدل نمو التقدم التقني ($g = 0$)، حيث:

$$\Rightarrow \bar{k}^* = \left(\frac{\delta}{\delta + n + g} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

$$\bar{y}^* = \left(\frac{\delta}{\delta + n + g} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفق البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانیه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "Solow" وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.

2-6- نموذج "Mead"

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل سنة 1977 توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي، حيث اعتبر أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون الصافي لرأس المال (K)، القدر المتاح من قوة العمل (L)، والأرض والموارد الأخرى (N)، والزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي، وهو يأخذ الشكل التالي¹:

$$Y = F(K, L, N, T) \dots\dots\dots(1.6)$$

فإذا كانت (N) ثابتة فإن:

$$\Delta Y = \theta \Delta K + \omega \Delta L + \Delta Y' \dots\dots\dots(2.6)$$

حيث (Δ) هي التغير الطفيف، بينما (θ و ω) فهي الناتج الحدي لرأس المال والعمل على التوالي، وأما (Y') فهي مستوى الإنتاج إذا تغير المستوى التكنولوجي. وبقسمة المعادلة (2.6) على (Y) ينتج:

¹ محمد مصطفى، سمير أحمد، "النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية (مصر)، 1999، ص 193.

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\theta \Delta K}{Y} + \frac{\omega \Delta L}{Y} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\theta K}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} \right) + \left(\frac{\omega L}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} \right) + \frac{\Delta Y'}{Y} \dots\dots\dots(3.6)$$

وحيث أن $(y = \frac{\Delta Y}{Y})$ هو معدل النمو النسبي للناتج، وأن $(k = \frac{\Delta K}{K})$ هو معدل النمو النسبي لرأس المال، بينما $(l = \frac{\Delta L}{L})$ هو معدل النمو النسبي للعمل، في حين يعبر $(\gamma = \frac{\Delta Y'}{Y})$ عن معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة ، وبالتالي فإن العلاقة (3.6) تصبح:

$$\Rightarrow y = \left(\frac{\theta K}{Y} \right) k + \left(\frac{\omega L}{Y} \right) l + \gamma \dots\dots\dots(4.6)$$

وبوضع الناتج الحدي النسبي لرأس المال هو $(U = \frac{\theta K}{Y})$ ، والناتج الحدي النسبي للعمل هو $(Q = \frac{\omega L}{Y})$ ، فإن العلاقة الأساسية لنموذج "Mead" تصبح:

$$y = Uk + Ql + \gamma \dots\dots\dots(5.6)$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي. وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه:

$$y - l = Uk - (1 - Q)l + \gamma \dots\dots\dots(6.6)$$

فإذا كانت $(k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{sy}{K})$ فإن العلاقة (6.6) تصبح:

$$U = \frac{\theta K}{Y} \Rightarrow Uk = \frac{sy}{K} \cdot \frac{\theta K}{Y} = \theta \cdot s$$

$$\Rightarrow y - l = \theta \cdot s - (1 - Q)l + \gamma \dots\dots\dots(7.6)$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$y = (\theta \cdot s) + r \dots\dots\dots(8.6)$$

$$\Rightarrow y = (\theta \cdot s) + \frac{s}{v} \dots\dots\dots(9.6)$$

يعتقد "J.E.Mead" بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج (كميا) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل

الوطني، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

لقد أدى التحليل الضعيف للنظرية النيوكلاسيكية حول اختلاف معدلات النمو الاقتصادي المحققة عبر العالم بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة إلى عدم عموميتها، حيث تصلح لبعض البلدان ولا تصلح للآخرى، خصوصا وأنها لم تحدد بدقة محددات التقدم التكنولوجي لاعتباره تنغيرا خارجي، مما أدى إلى رفض وعدم قبول هذه النظرية من طرف الباحثين الاقتصاديين المعاصرين، مما حذى بهم إلى بلورة نموذج جديد للنمو الاقتصادي الحديث، والذي يطلق عليه نماذج النمو الداخلي.

2-7- نماذج نظرية النمو الداخلي

بالاعتماد على النظرية التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم، التي تباين أدائها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة. كما أن أي زيادة في (GNP) ومن ثم أي ارتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غير كاف طالما أنه كان مؤقتا ونتيجة التغيرات التكنولوجية، وبالتالي ما هو إلا توازن قصير الأجل، يجب البحث في المصادر التي تُحوّله إلى توازن طويل الأجل، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي أرجعت مصادره إلى العوامل الداخلية.

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة¹.

وبالرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي المتمثل في نموذج "Solow,1956" قد استخلص أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره، واعتبره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت (g)، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة "التقارب" بين

¹ خالد محمد السواعي، "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006، ص 45.

الاقتصاديات العالمية، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها بالحقاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد. ولهذا تظهر أهمية التكنولوجيا في اقتصاديات المعرفة (النمو الداخلي) من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج وتصبح نتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام، والتي تستخدم الأفكار والمعارف (وهي غير قابلة للمنافسة) لتوليد مردودات متزايدة تستلزم حالة المنافسة غير التامة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر تيار فكري مستقل عن تلك الافتراضات. فمثلا ركز "P.Romer" على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز "Lucas" على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز "Barro" على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

2-7-1- نموذج "Rebelo"

إن الحفاظ على المعدلات المترفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرقق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض "Rebelo,1991" في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي ($\alpha=1$)، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي¹:

$$Y = AK \dots\dots\dots(1.1)$$

وحيث: A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرة الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج "Solow" كما يلي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots(2.1)$$

وحيث عدد السكان ثابت أي ($\dot{L} = nL = 0$)

من (1.1) و(2.1) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

¹ Gregory .N. Mankiw "Macroéconomie", 3^{eme} édition, De boeck, Paris, France 2003, p 264.

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots\dots\dots(3.1)$$

أو

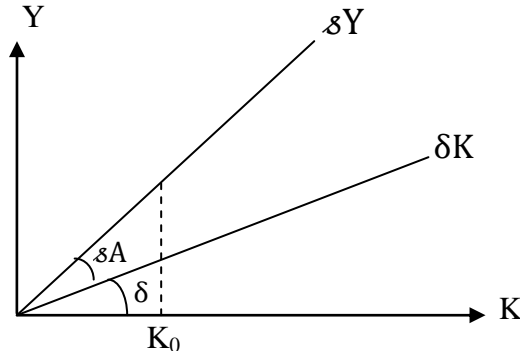
$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots(4.1)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots(5.1)$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج، بينما s هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج "AK" وذلك كما يلي:

الشكل (5-1) نموذج AK



يمثل الخط δK الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك، وأما sY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة (K_0) وانطلاقاً من نموذج "Solow" ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى (δ) . أما نموذج "AK" ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائماً مساوية لـ(A).

انطلاقاً من العلاقتين (3.1) و (4.1) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gY) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي، لأن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = gY$$

2-7-2- نموذج "Lucas"

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{h} = \beta(1 - \mu)h \dots\dots\dots(1.2)$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1 - \mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1 - \mu) \dots\dots\dots(2.2)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة "Cobb-Douglas" وهي $(Y = K^\beta(hL)^{1-\beta})$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقير بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "Solow"، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلاً للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1 - \mu)$ ، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

2-7-3- نموذج "Romer,1990"

حسب "Romer" فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكيها مراقبة استخدامها إلا جزئياً، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جداً، غير أن الوحدات المالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمرودودات السلمية المتزايدة وفي حالة المنافسة غير التامة، وهو يعتمد على مجموعة من الفرضيات.

أولاً- فرضيات النموذج: يفترض النموذج ما يلي¹:

- ❖ الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- ❖ الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R&D) هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدماً تعرف نمواً مضاعفاً مسانداً.
- ❖ دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، وهي من شكل $(Y = K^\alpha (ALy)^{1-\alpha})$ ، وحيث $(0 < \alpha < 1)$
- ❖ فإذا تم اعتبار (A) وهو رصيد الأفكار عاملاً للإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة، وحيث يتراكم (K) وهو رصيد رأس المال مثلما هو في نموذج "Solow" بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى (الادخار) بمعدل ثابت (δ) ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ (δ) :

$$\dot{K} = \delta Y - \delta K \dots\dots\dots(1.3)$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة $(\frac{\dot{L}}{L} = n)$ وحيث أن (A) في هذا النموذج داخلي المنشأ، وهو يتراكم عبر الزمن (A_t) ، مما يخلق الأفكار الجديدة (\dot{A}) في أي لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها (L_A) مضروباً في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (γ) ، وعليه:

$$\dot{A} = \gamma L_A$$

$$L = L_A + L_Y$$

وحيث (L_Y) هي الإنتاج المباشر، بينما (L_A) هي إنتاج الأفكار أو التكوين.

فإذا تم فرض $(\gamma = bA^\rho)$ حيث (b) و (ρ) هي ثوابت، فإنه إذا كانت:

❖ $\rho > 0$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة.

❖ $\rho < 0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

❖ وإذا تم فرض أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن:

$$L_A = L_A^\lambda \quad ; \quad 0 < \lambda < 1$$

فإذا كانت $(\lambda = 1)$ وهي معامل الاهتلاك المعرفي فإن التغيير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = bA^\rho L_A^\lambda \dots\dots\dots(2.3)$$

¹ Karline PELIER, "Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer", université Montpellier 1, dans: <http://www.lameta.univ-montp1.fr/download/DT/WP2003-23.pdf>, cite web consulté le 15/01/2012.

حيث يلاحظ أنه وبأخذ كل باحث على حدى فإن (γ) يعتبر ثابتا (مردودات ثابتة)، أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية)، مما يعني معاملة (A^p) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، بالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

ثانيا- معدل النمو المتوازن: يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_y = g_K = g_A \dots\dots\dots(3.3)$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي، حيث وانطلاقا من العلاقة (1.3) فإنه يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b \frac{L_A^\lambda}{A^{1-\rho}}$$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون $(\frac{\dot{A}}{A} = g_A)$ وهو ثابت، وحيث أنه بعد الاشتقاق اللوغاريتمي ينتج ما يلي:

$$0 = \lambda \frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1 - \rho) \left(\frac{\dot{A}}{A} \right)$$

وبمعلومية أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين $(\frac{\dot{L}_A}{L_A} = n)$ فإنه يمكن كتابة:

$$g_A = \frac{\lambda n}{1 - \rho}$$

توضح هذه العلاقة الأخيرة أنه في المدى البعيد يحدد (g) بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، وحيث أنه عندما تكون $(\lambda = 1)$ و $(\rho = 0)$ فإن $(\dot{A} = b\dot{L}_A)$.

فإذا كانت (b) ثابتة فإن (bL_A) يكون ثابتا هو الآخر، وعندما يؤول (t) إلى ما لانهاية فإن (\dot{A}) يؤول إلى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون (n) كبيرا بالكفاية، وهي الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول المتقدمة نظرا لأن (n) متناقصة أو ثابتة. وللخروج من هذا العائق فإن النموذج افترض أن $(\rho = \lambda = 1)$ ومنه، يصبح:

$$\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A \dots\dots\dots(4.3)$$

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا، غير أن التجارب العملية بينت خلاف ذلك مقارنة بما تستوجبه هذه النظرية التي تعتمد على ارتفاع (L_A) حتى يرتفع معدل

نمو الاقتصاد (g). فمثلا لم ينمو الاقتصاد الأمريكي خلال القرن العشرين سوى بمعدل 1.8% في السنة بالرغم من كون ($\rho > 0$) في النموذج، وهو ما يقود إلى الإبقاء عليها أقل من الصفر حتى تتحقق شروط النمو وفق هذا النموذج.

ثالثا- العلاقات التبادلية المترابطة في حلقة النمو: يتكون نموذج "Romer" للنمو داخلي المنشأ من ثلاث قطاعات أساسية وهي؛ قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة، وقطاع البحث والتطوير، وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعاً يبيعهها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي:

(أ) **قطاع الإنتاج النهائي** يعرض سلعا متجانسة (Y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (Y) بواسطة العمل (L) وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطة (X_j)، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^A X_j^{\alpha}$$

(ب) **قطاع البحث والتطوير** الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.

(ج) **قطاع السلع الوسيطة** وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، وحيث يأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل $(\max \pi_j = P_j(X_j) - rX_j)$.

يواجه صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي يُنتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه إلى السوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربح أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك (rP_A) تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون (π) والربح أو الخسارة (\dot{P}) في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة ($rP_A = \pi + \dot{P} \Rightarrow r = \frac{\pi}{P_A} + \frac{\dot{P}}{P_A}$).

في حالة التوازن وعندما يكون (r) ثابت فإن ($\frac{\pi}{P_A}$) يجب أن يكون ثابتا، أي يتزايد (π) و (P_A) بنفس المعدل (n). وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم أن يتساوى السعر مع التكلفة الحدية (C_m)، فإن الشروط التي وضعها "Romer" لعمل السوق تصبح غير فعالة وذلك لأن:

❖ تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل.

❖ وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية، بالرغم من الحرص الشديد الذي توليه منظمة التجارة العالمية.

❖ الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

2-7-4- نموذج "K.J.Arrow"

ينطلق "Arrow" في تحليله للنمو الاقتصادي من نموذج "Solow"، مع اعتبار التقدم التقني داخلي المنشأ، حيث بإمكانه النمو مع زيادة التراكم الرأسمالي للحد من تناقص إنتاجيتها، وهو كذلك يمثل مستوى إنتاجية العمل، حيث تلعب الممارسة والتمرن والتي تكتسب مع الوقت دورا في تحديد إنتاجية العمل وعليه:

$$A = G(K) = ZK^{\rho} \dots\dots\dots(1.4)$$

حيث ($0 < \rho < 1$) معامل التمرن، بينما (Z) معامل مستقل ينمو بمعدل (γ)، وعليه يكون معدل نمو التقدم التقني (A) كما يلي:

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \rho \left(\frac{\dot{K}}{K} \right) + \frac{\dot{Z}}{Z} = \rho \frac{\dot{K}}{K} + \gamma \dots\dots\dots(2.4)$$

باستعمال نفس فرضيات "Solow" وكذا دالة الإنتاج "Cobb-Douglas" فإن تراكم مخزون رأس المال والطبقة العمالية يكون كما يلي على التوالي:

$$\begin{aligned} \dot{K} &= sY - \delta K \\ \dot{L} = nL &\Rightarrow g_L = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots(3.4) \end{aligned}$$

أما معدل نمو تراكم مخزون رأس المال فهو:

$$g_K = s \frac{k^{\alpha}}{k} - \delta$$

انطلاقا من العلاقات (1.4) و(2.4) و(3.4) يمكن كتابة:

$$g_A + g_L = \rho g_K + \gamma + n$$

وعليه يكون تراكم مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية هو:

$$\dot{K} = s(1 - \rho)k^\alpha - [(\gamma + n) + \delta(1 - \rho)]k \dots\dots\dots(4.4)$$

انطلاقا من العلاقة (4.4) يمكن إيجاد كمية رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل (AL) عند التوازن، حيث وأنه إذا كانت $(\dot{K} = 0)$ فإن:

$$\hat{k} = \left(\frac{s(1 - \rho)}{n + \gamma + \delta(1 - \rho)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وعند التوازن وعند ثبات قيمة (K) عند (\hat{k}) فإن معدل نمو مخزون رأس المال والنتائج هي:

$$g_K = g_Y = \frac{\gamma + n}{1 - \rho}$$

واستنادا إلى التحليل أعلاه، فإن هذا النموذج يعطي مجموعة من الملاحظات والنتائج أهمها:

- ❖ إذا كانت $(0 < (1 - \rho) < 1)$ فإن النمو يكون محميا داخليا وغير مرتبط بمعدل الادخار (s).
 - ❖ تؤدي زيادة معدل التمرن (ρ) إلى زيادة كمية العمل الفعلية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى مخزون تراكم رأس المال لكل وحدة عمل فعلية عند التوازن (\hat{k}) وذلك لأن $(\frac{\partial \hat{k}}{\partial \rho} < 0)$.
 - ❖ يؤثر معامل التمرن (ρ) إيجابا على معدل نمو الناتج والنتائج الفردي، مما يجعل هذا النموذج قادرا على شرح أسباب الاختلافات في الإنتاجية بين البلدان، حيث زيادة التمرن بأحد أشكالها المتنوعة (الخبرة، النفقات التعليمية... إلخ) تزيد من الناتج لكل عامل.
 - ❖ زيادة معدل النمو السكاني تزيد من نمو الناتج، مما يؤدي إلى نمو حصة العامل منه.
- إن هذه النتائج والملاحظات تظهر أهمية بعض العوامل الداخلية التي تؤثر على النمو في المدى الطويل، غير أن تطبيق النموذج يحتاج إلى الكثير من التوضيح خصوصا ما تعلق بمعامل التمرن، إذ كل مجتمع يرى بعض المتغيرات الملائمة له، فالبعض يعتبرها نفقات التعليم، والبعض الآخر يراها الخبرة المتواصلة، وبعضهم يراها التكوين المتواصل... إلخ.

المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية

إن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى هدف نبيل يتمثل في تحسين الدخل والنواتج، وهي بذلك تشمل التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية والإدارية، وبالمثل تقود إلى تحسين اتجاهات الناس لتشمل عاداتهم وتقاليدهم. لكن التنمية وبالرغم من كونها تعرف على مستوى دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

إن التنظير في مجال التنمية في الفترة 1950-1960 كان يعتبر عملية التنمية كسلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي ينبغي أن تمر عليها كل الدول، وبذلك كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى الأصل والأساس هو في الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل شرطا يمكن دول العالم الثالث أن تعتمد عليه للسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. ووفقا للأحداث التاريخية أصبحت التنمية الاقتصادية مرادفا للنمو الاقتصادي الكلي السريع¹.

وانطلاقا من سنة 1970 تطور مدخل المراحل الخطية عن طريق مدرستين متنافستين وهما المدرسة التي ركزت على نماذج التغيير الهيكلي مستخدمة التحليل الإحصائي والنظرية الاقتصادية الحديثة، محاولة الوصول إلى وصف العملية الداخلية للتغيير الهيكلي التي تمثل نموذج التنمية الذي ينبغي على الدول إتباعه حتى تنجح في إحداث النمو الاقتصادي السريع واستدامته. وأما الثانية فهي مدرسة الثورة على التبعية الدولية التي كانت تمثل المزيد من التوجيه السياسي، فقد رأت أن التخلف ما هو إلا ضغط القوى المحلية والدولية والمؤسسية والهياكل الاقتصادية الذي أنتج تكاثر الشائبة الاقتصادية والاجتماعية داخل كل دولة وفيما بين الدول.

وفي ثمانينيات القرن الماضي ظهرت نظرة مخالفة لما سبقها وعرفت برؤيتها التشاركية لدور الدولة في الاقتصاد، ودعت إلى حرية الأسواق وسميت بالنظرية النيوكلاسيكية المعاكسة، فقد أكدت على ضرورة الاقتصاد المفتوح والدور المفيد لحرية الأسواق والقضاء على المشروعات العامة غير الفعالة والمبذرة، وبالتالي فالفشل في التقدم يكون سببه الرئيسي التدخل المفرط للحكومة في تنظيمها للاقتصاد.

إن نظريات التنمية تحاول التأكيد على مجموع الضغوط المؤسسية والسياسية الداخلية والخارجية على التنمية الاقتصادية، فأهدافها المختلفة مثل استئصال الفقر وزيادة فرص التوظيف المختلفة، وتقليل عدم العدالة في توزيع الدخل وتحقيق المساواة على نطاق واسع تحتاج إلى توفير سياسات رئيسية جديدة لم

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره ص 122.

تتحقق في إطار النمو الاقتصادي، لأنه هو الآخر لم يتحقق كما كان مخططا له باستخدام نماذج المراحل الخطية والتغيير الهيكلي.

تتضمن نظرية التنمية أربع مداخل رئيسية وهي التي تعتبر التنظير الفعلي للتنمية، والتي غالبا ما كانت متنافسة فيما بينها، وهي نموذج المراحل الخطية للنمو، ونظريات وأنماط التغيير الهيكلي، ونماذج الثورة على التبعية الدولية، وأخيرا نماذج الثورة المضادة للنموذج النيوكلاسيكي وحرية الأسواق. غير أنه توجد بعض النظريات السابقة لشرح عملية التنمية، وإن كانت في محتواها تحمل معالم النمو الاقتصادي طويل الأجل، مثل نظرية الدفعة القوية التي انبثقت منها نظريات كثيرة على غرار نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن وأقطاب النمو وغيرها.

3-1- نظرية الدفعة القوية

يؤكد "Rosentien Rodan" أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن يحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا أدنى من الجهد الإنمائي، ليتكمن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو 13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا¹.

تعتمد نظرية "Rodan" على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبرها المجال الذي يمكن أن يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة ريفية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي إلى خلق وفورات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية.

من جهة أخرى يعتقد "Rodan" أن الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها إلى مجموعة من الصناعات تكون مشروعاتها متكاملة لتحقيق التشابك الأفقي والعمودي، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وأهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، وهذا بدون الاستغناء عن الاستثمار في البنية التحتية، لأنها مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصول السلع الإنتاجية المستوردة إلى كافة أنحاء البلد.

¹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للاادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كتلك المشروعات التي ينعلم فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وإنشاء الطرق والمواصلات... الخ.

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

❖ عدم التجزئة في دالة الإنتاج: بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.

❖ عدم التجزئة في الطلب: حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملًا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.

❖ عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات: تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للاادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

من جملة النقصان التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

❖ تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها. كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.

❖ إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها "Rodan" لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.

❖ إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

3-2- نظرية النمو المتوازن

إن الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات وستينيات القرن الماضي وظروفها الاقتصادية التاريخية المرتبطة بالاستعمار، هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل انتقاد، لذلك صاغ "Nurkse" نظريته المسماة بالنمو المتوازن، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق. ولكي تخرج هذه البلدان من هذا الإشكال عليها توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى لا يكون تخلف أحدهما عقبة في تقدم الآخر، كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.

تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة بعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، وأما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف السكان، إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي، لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، مما يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة البطالة.

تجدر الإشارة أن نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك إلى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود إلى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع أكبر للسوق، واستغلال أحسن للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

تتضمن هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن بشكل متكامل؛ يخص أحدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري. أما الآخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، على عكس نظرية الدفعة القوية التي تركز فقط على حجم الاستثمارات الضخمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ولذلك يلح "Nurkse" لتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم على ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية، والتي يجب أن تأتي من القطاع الزراعي، مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي، الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي، ويكون للدولة مهمة القيام بدور التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد، وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية.

تقوم نظرية النمو المتوازن من عدة فروض أهمها:

❖ بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة، (وهي التي تقيس وتوضح العلاقات النسبية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية)، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدولة أيضا. ولهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعاً لذلك وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها.

❖ تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، ويتميز البلد بنذرة في رؤوس الأموال، وتأخر الفنون الإنتاجية والمستوى التكنولوجي، وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردى، والبعض الآخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والاجتماعي... الخ.

❖ تترابط تلك العوامل فيما بينها بشكل أكثر تعقيدا لدرجة تجعلها سببا ونتيجة في نفس الوقت، وهو ما سماه بالدائرة المفرغة للفقير، التي تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقير من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه أبدي.

❖ إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للاسوار، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الوفورات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد.

3-3- نظرية أقطاب النمو

يعتبر "F. Perroux, 1955" السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو*، (التي اعتمدها فيما بعد "Hirschman" كأساس لنظرية النمو غير المتوازن)، وإن كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي. فصاحبها يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف

* يرى بعض الاقتصاديين أن مصطلح قطب النمو له علاقة بالجمال الاقتصادي على المستوى الوطني، بينما مركز النمو له علاقة بالجمال الإقليمي. ونظرا لهذه الأهمية فقد استخدمت كثيرا كوسيلة لحل المشاكل الجهوية الوطنية والإقليمية، وبسبب رواجها في المجالات الاقتصادية التطبيقية والنظرية، فقد تطورت مواضيعها وتعددت المصطلحات المشيرة إليها، فإلى جانب مصطلح "قطب النمو" هناك مصطلحات أخرى مثل نقاط النمو، مناطق النمو، الجهات التنموية، وهي بذلك تختلف باختلاف مستعملها والأغراض المرجوة منها.

جوانب الاقتصاد الوطني¹، كما أن "Boudeville,1957" عرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، وهي تتمحور في العناصر التالية²:

3-3-1- الصناعات المحركة والصناعات الأم

إن قطب أو مركز النمو يجب أن يحتوي على شركات وصناعات واسعة ترتبط مباشرة بالوحدات الاقتصادية الموجودة في المحيط الاقتصادي، مما يجعلها القلب النابض للوسط الاقتصادي، فيرتبط ظهورها بتواجد المواد الطبيعية من معادن ومصادر الطاقة، أو تواجد الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات، أو كذا توافر اليد العاملة الفنية أو الرخيصة، وحيث نادرا ما يتم تعيين أو إنشاء هذه المواقع بدون مقومات، كما أن أفضل إستراتيجية لأقطاب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة لتجنب الصدمات التي قد تجعل القطب غير مستقر، لأن فشل إحدى الصناعات يمكن أن يكمله نجاح صناعات أخرى.

تتميز الصناعات الأم والمحركة بما يلي:

❖ صناعات جديدة وحركية، تستخدم مستوى عالي من التكنولوجيا، وتعمل على خلق تنمية مباشرة وشاملة في الوسط الاقتصادي، والذي يتطلب توفر الموارد ومرونتها وهذا بسبب الطلب المتزايد والواسع على منتجاتها التي تسوق إلى الأسواق الوطنية بشكل خاص؛

❖ وجود علاقات تبادلية مع الصناعات الأخرى المنتشرة في الإقليم أو الوسط، بحيث تستفيد من منتجاتها المصنعة أو نصف المصنعة، أو تقوم بتمويلها بمختلف الآلات والمنتجات الجاهزة أو نصف الجاهزة؛

❖ القدرة على النمو والتوسع بما يسمح لها أخذ ميزة الصناعة القيادية المحركة للتنمية في بيئتها، لتخصصها في إنتاج المركبات الصناعية المتعددة التي تحتاجها باقي الصناعات والقطاعات.

3-3-2- نتائج الاستقطاب

يؤدي نمو الصناعات المحركة إلى تجمع الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو، وهذا بفضل المزايا الاقتصادية العديدة في التجمع التوسعي المستمر وعملها على جذب الأنشطة الاقتصادية له، مما يؤدي إلى استقطاب جغرافي وحركة مصادر الثروة تجاه مواقع الأنشطة الاقتصادية داخل القطب، حيث وبمجرد تركز الصناعات المحركة في مواقع معينة، فإنها تؤثر على الأنشطة الأخرى المتمركزة في أطرافه، مستفيدة من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي.

¹ بشير محمد تيجاني، " مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة"، ديوان المطبوعات الجامعية 1987، ص 47.

² بشير محمد تيجاني، المرجع السابق، ص ص 48-55، بتصرف.

وبما أن قطب النمو ينشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، تتمتع بأسواق تصريف مهمة وتسيطر على المجال المحيط بها - وهو غالبا ما يكون عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية، ومرتبطة بعوامل متعددة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي - فإن أهم ما ينتج عنه توزيع مداخيل مرتفعة، ويكون له بعض النتائج والآثار أهمها:

- ❖ المزايا الاقتصادية التي توفرها المؤسسة مثل تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب التخصص في العمل؛
- ❖ المزايا الاقتصادية التي توفرها الصناعة الأم مثل تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفير اليد العاملة الفنية المؤهلة، وسهولة تبادل المواد الولية، ووجود مؤسسات تستغل الفضلات الصناعية، إضافة إلى وجود مراكز البحث والتطوير الخاص بسلسلة المنتجات؛
- ❖ وجود المزايا الاقتصادية خارج الصناعة وداخل منطقة التجمع العمراني مثل وجود الأيدي العاملة الفنية الضرورية للصناعة والخدمات الاجتماعية والثقافية المتنوعة؛
- ❖ إن حجم الاستثمارات المحققة تؤدي إلى إعادة توزيع المداخيل وتخصيص الموارد، مما يقود إلى زيادة الطلب الذي يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج عن طريق تحقيق استثمارات جديدة، وفي حالة عدم استجابة العرض للطلب المتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى تحول الاستثمارات إلى الخارج عن طريق زيادة الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المتزايد، وهو عكس ما يحدث في الدول المتقدمة حيث يؤدي عدم التوازن بين العرض والطلب إلى هروب رؤوس الأموال إلى منطقة أخرى داخل نفس البلد.
- ❖ تخلق الأقطاب المحفزة هجرة سكانية إليها قادمة من المناطق النائية، يؤدي إلى انخفاض الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني، مما يخلق عدم التوازن السكاني بين القطاعات وبين المناطق.
- ❖ قد يتسبب نمو الصناعات المحركة نمو الطلب على الاحتياجات الاجتماعية فترتفع تكاليفها مثل الإيجار، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الصناعية فتضطر الصناعات المتعددة إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها؛
- ❖ ظهور بعض التكاليف الاجتماعية الأخرى مثل الضوضاء والتلوث البيئي والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، الأمر الذي قد يوقف نمو القطب الصناعي أو يقضي عليه تماما، إذا لم تتبع الحكومة السياسة المناسبة لتحقيق التوازن القطاعي، لأن مخرجات إحداها هو مدخلات للأخرى، وهذا حتى تتحقق التنمية المتوازنة في جميع مراحل النمو الاقتصادي للبلد، وليس تنمية جهة معينة على حساب جهات أخرى.

❖ يعمل قطب النمو على إحداث التنمية الجهوية لبعض مناطق البلد، غير أنه في نفس الوقت قد يترك مناطق أخرى على هامش التنمية، مما يخلق الفوارق الجهوية التي تساهم في ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل عبر مراحل، وذلك بسبب تحسينها لمستويات المعيشة داخل القطب المتمتع بتوفر فرص العمل والسلع والخدمات المتنوعة والمتدنية التكلفة (مادية وصحية وترفيهية وتعليمية... إلخ)، في حين تبقى المناطق المجاورة له خصوصا الريفية والزراعية تعاني من وفرة اليد العاملة ونقص الطلب عليها (البطالة)، وتدني الخدمات الاجتماعية، مما يجعلها معرضة بدرجة أكبر للفقر بكل أنواعه.

3-3-3- انتشار تأثيرات قطب النمو

إنه بغض النظر عن النتائج سابقة الذكر، فإن قطب النمو من المحتمل أن يكون له آثار أخرى على الأقطاب التنموية المجاورة له. ففي دراسة أعدتها "Nichols. V" لقياس تأثيرات قطب النمو في (ATLANTA) بباقي جهات ولاية (Georgia) الفقيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، لاحظت ارتفاع معدل الدخل الفردي في المنطقة، وزيادة حركة اليد العاملة نحو هذا القطب، وتزايد السكان حوله، وكذا انتشار مؤثراته في المدن الكبرى المجاورة¹.

جدير بالذكر أن نظرية قطب النمو طبقت في العديد من البلدان المتقدمة كوسيلة للتخطيط الإقليمي، فمثلا استعملتها بريطانيا لمعالجة سوء التوازن الجهوي الموجود بين مختلف أقاليمها وتنمية الأقاليم الفقيرة بها، مثل تنمية شمال شرق إنجلترا وإيرلندا الشمالية وبلاد الغال ووسط اسكتلندا، كما أُقيمت أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا، وتم إنشاء نقاط تنموية في مناطق متعددة من فرنسا عرفت بمراكز التوازن. وأما البلدان النامية فقد استخدمت هذه النظرية في برامجها التنموية، فمثلا طبقتها كل من البرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفييتي سابقا، واعتمدتها الجزائر "Destanne de Bernis" في الفترة 1990-1977، بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، بإنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات.

ولما كانت التنمية الصناعية جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فإن معرفة نوع الصناعات التي تكون قادرة على بعث النمو الاقتصادي في كافة الصناعات والقطاعات الأخرى، يمثل أكبر انشغالات المخطط الوطني، حيث يتوجب معرفة طبيعة الإقليم وإمكانياته وقدراته ومتطلبات سكانه للبدء بأفضل صناعة، فالبلدان المتقدمة المتميزة بالتراكم المتتالي والضخم لرؤوس الأموال، وحيث الخبرة الفنية المتطورة، فهي قادرة على القيام بأنواع متعددة من الصناعات وفي أقاليم غير متشابهة²، في حين أن البلدان النامية ورغم توفرها على العوامل الرئيسية مثل المواد الخام واليد العاملة ووسائل النقل إلا أنها قد لا تنجح فيها هذه النظرية

¹ بشير محمد تيجاني، مرجع سابق، ص.ص 57-58، بتصرف.

² يسرى الجوهري، "جغرافية التنمية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 1999، ص 230.

لأسباب متعددة، سواء ما تعلق بعدم توفر الأسواق لتصريف منتجاتها، أو لضعف الدخل الفردي، أو لصعوبة تمويل المشروعات في المراحل اللاحقة.

3-3-4- درجاتها ومستوياتها

يرى "Hermansen. T"¹ أن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشائه إما في مناطق خالية من الصناعات -وهي سياسة تنموية محضة، أو في إقليم يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يكون الهدف منه حل تلك المشاكل، وهي تعرف بسياسة التخفيف، أو كذلك يمكن تطبيق السياستين معا. كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، حيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في مناطق خالية من التنمية (المستوى الثالث) وهنا يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنواة محركة للتنمية الاقتصادية، أو الاكتفاء بالمستوى الأول إذا كان القطب يحتاج بعض الصناعات المكملة فقط، أو الاعتماد على سياسة تركيز الاستثمارات في مركز معين لغرض تقوية الخدمات العامة والهياكل الأساسية التي ستؤدي بدورها إلى عمران كثيف، وبالتالي تجذب إليها مختلف أنواع الصناعات بفضل المزايا الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة فيها، وفي كل الحالات يعمل قطب النمو على تدعيم القطب القائم بإضافة صناعات جديدة.

3-4- نظرية النمو غير المتوازن

انتقد "Hirschman" نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات الإستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وحيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات.²

¹ Hermansen. T (1971), "Development Poles and development Centres in national and regional development", in UNRISD, Geneva.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 96-97.

يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدهما وفورات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي، الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين؛ إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلا يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما تؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة¹.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان الصناعية والنامية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشاً لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات، التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.

3-5- نظرية المراحل الخطية (نظرية مراحل النمو لـ "Rostow")

تشكل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية جهود الدول الفقيرة في البحث عن التغيير في ظل اقتصاد ريفي كبير ومجتمعات تتصف بالغياب الحقيقي لهياكل الاقتصاد الحديث. وتشكل الخبرات التاريخية المستمدة من خطة مارشال (التي من خلالها استطاعت دول أوروبا إعادة بناء وتحديث اقتصادياتها في سنوات قليلة بمساعدة الولايات المتحدة المالية والتكنولوجية الكبيرة) جوهر نظرية المراحل الخطية التي في اعتقادهم أن هذه الدول اتبعت نمطا معيناً مكنها من تحويل مجتمعاتها الزراعية الفقيرة التي تعيش على حد الكفاف إلى مجتمعات صناعية حديثة.

اعتمد "Rostow" على مقارنة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير للسلع والخدمات²، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله "أنها ليست إلا

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 97-98.

² A. Sid Ahmed, " Croissance et développement: théories et politiques", Tome 1, 2^{ème} édition, OPU, Alger, 1981, PP.399-402.

نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث¹، وحيث يمكن التعرف على أوضاع كل المجتمعات بوضعها داخل أحد خمس مراحل:

أولاً- مرحلة المجتمع التقليدي: يتميز فيها الهيكل الاجتماعي للمجتمعات بالطبيعة الهرمية، حيث العائلة والقبيلة تلعب دوراً مهيمناً، وتتصف بوجود سقف محدود من الإنتاج يفرضه مستوى العلم والمعرفة، وأن ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة مع تحركات اجتماعية محدودة.

ثانياً- مرحلة ما قبل الانطلاق: حيث تنهياً ظروف الانطلاق بتوفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، مثل حد أدنى من الاستثمارات تكون موجهة للنقل ولرأس المال الاجتماعي، والذي يجب أن يفوق 10% من الدخل القومي، ويكون محكوماً برغبة الأفراد واستعدادهم لإقراض رأس المال وتحمل المخاطر الاستثمارية، مع توفر عدد كافٍ من المنظمين الذي يحفز على إقامة مجتمع صناعي بتوجيه الفائض الزراعي إلى الصناعة في ظل حكومة حديثة معاصرة وفعالة تعمل على تنظيم الاقتصاد وفق مبدأ تقسيم العمل.

ثالثاً- مرحلة الانطلاق*: وهي المرحلة الفاصلة، حيث يتوقع أن تحدث دفعة قوية سواء كانت ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية تقضي على عوامل الجمود والفشل وتؤسس لإرساء نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته من ادخار واستثمار ودخل وطني وأسواق داخلية وخارجية. ويشترط "Rostow" أن تكون نسبة الاستثمار على الأقل تتراوح بين 5% و 10% من الدخل الكلي، وأن تكون نسبة الزيادة في الدخل تفوق معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وإنشاء القطاعات القائدة.

رابعاً- مرحلة النضوج: هي المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجية الحديثة لاستغلال موارده وتحقيق النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القديمة، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

خامساً- مرحلة الاستهلاك الوفير: في هذه المرحلة يصل المجتمع بعمله المتواصل لزيادة الاستثمار إلى تحويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجي، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير. وتعتبر الولايات المتحدة وألمانيا الغربية آنذاك واليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، وقد تيسر لها ذلك بفضل عاملين؛ أحدهما هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها

¹ كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، ص 16.

* إن "Rostow" وغيره ممن اعتمد نظرية المراحل الخطية عرّفوا مرحلة الانطلاق بهذه الطريقة، فالدولة القادرة على ادخار من 15% إلى 20% من الناتج الوطني الإجمالي، بإمكانها إحداث معدل أسرع للنمو عن تلك الدول الأقل ادخاراً، ويكون نموها ذاتياً متواصلًا.

عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والمسكن، وأما الآخر فهو تغير تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان مما أدى إلى زيادة نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري وهي الأعمال التي تتطلب توافر مهارات علمية وثقافية خاصة، وانعكس ذلك على حياة المواطن من توفر شبكة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ذات مستوى راقي مكنه دخله المرتفع من التمتع بها.

وإذا كان "Rostow" يعتقد أن نهاية هذه المرحلة التي يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة، فإن هذه النظرية تشكل نظرية عن التاريخ الحديث بأكمله من خلال المنطق الداخلي التتابعي لمراحلها، حيث ثبت أن الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام، أما الدول المتخلفة فما زالت تصارع في إحدى هذه المراحل، غير أنه من جملة نقائصها أنها جعلت المرور بجميع الخطوات أمراً حتمياً، كما يمكن أن تتداخل مرحلتين، وحدد "Rostow" نسبة معينة من الاستثمار للمرور من مرحلة إلى أخرى، وهذا في الواقع غير صحيح بالنسبة التي ذكرها، حيث من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الدول النامية هو تعبئة الادخار المحلي والأجنبي كي يحدث الاستثمار الكافي لتعجيل بالنمو الاقتصادي.

إن غياب مثل هذه الظروف وعوامل أخرى مكتملة جعل من نظرية المراحل الخطية تفشل في تحقيق التنمية لدى البلدان المتخلفة، التي توجد داخل نظام دولي مهيمن ومعقد تعجز أمامه أفضل الاستراتيجيات الفكرية التنموية، نتيجة القوة الخارجية، مما عجل بظهور نموذج في الفترة 1950-1960 اشتهر كثيراً ولقي تأييداً في السبعينيات، والذي حاول التوفيق بين العوامل الاقتصادية والمؤسسية داخل نموذج للنظام الاجتماعي الدولي للتنمية والتخلف، وهو نموذج التبعية الدولية وكذا نماذج التغيير الهيكلي.

3-6- نماذج التغيير الهيكلي وأنماط التنمية

تركز نظريات التغيير الهيكلي على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الحالية من هياكل تعتمد بشكل أساسي وكبير على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف، إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضراً وتنوعاً، يحتوي على التنوع الصناعي والخدمي، من خلال التوسع فيهما واستخدام أدوات التحليل النيوكلاسيكي، مثل نظرية الأسعار وتوزيع الموارد والاقتصاد القياسي الحديث لوصف عملية التحول، ولهذا تحتوي هذه النظرية على نموذجين شهيرين هما¹:

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 130-131.

3-6-1- نظرية استغلال فائض العمالة

يعتبر نموذج "A. Lewis" واحدا من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت في منتصف خمسينيات القرن الماضي، فهو يركز على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش عند مستوى الكفاف، والذي أصبح نظرية عامة في التنمية الاقتصادية القائمة على فائض العمالة في بلدان العالم الثالث خلال الستينيات والسبعينيات، وما زالت بعض الدول متمسكة به خصوصا دول أمريكا، لكونه نموذجا يتكون في الاقتصاديات المتخلفة من قطاعين؛ أحدهما زراعي تقليدي يعيش على حد الكفاف ويتميز بكثافة سكانية عالية، تؤول فيه الإنتاجية الحدية لعنصر العمل إلى الصفر، وهي الحالة التي يصنفها "Lewis" بفائض العمالة التي بالإمكان سحبها منه بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية فيه. والقطاع الآخر صناعي حضري حديث تتحول العمالة الزائدة إليه وتكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأجور العمال أعلى من مثيلاتها في القطاع الزراعي بنسبة ثابتة معينة (يفترضها "Lewis" 30% حتى تسمح للعمال بترك الريف والتوجه نحو المدن)، مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح التي يعاد استثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية وزيادة التشغيل، مما يضمن استمرارية انتقال العمال نحوها فيتوسع الإنتاج الصناعي وتحديث التنمية لحدوث التغيير الهيكلي في الاقتصاد¹.

حسب "Lewis" يتميز القطاع التقليدي بالكثافة العمالية حيث قدرها بحوالي 80% إلى 90% من السكان، وقد وضع له فرضين: الأول وهو أن فائض العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى مشاركة غالبية الأسر بأحجامها المختلفة في النشاط الزراعي يجعل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي الصفر. أما الثاني فجميع العمال الزراعيين يشاركون بالتساوي في خلق الناتج، مما يجعل الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بإنتاجيته الحدية.

يمثل الشكل (6-1) نموذج "Lewis" لنمو القطاع الحديث في ظل نموذجين للقطاعين الريفي (Agricol) والحديث (Modern) حيث يظهر تطور الإنتاج الكلي كلما حدث توظيف عمال جدد، وحيث:

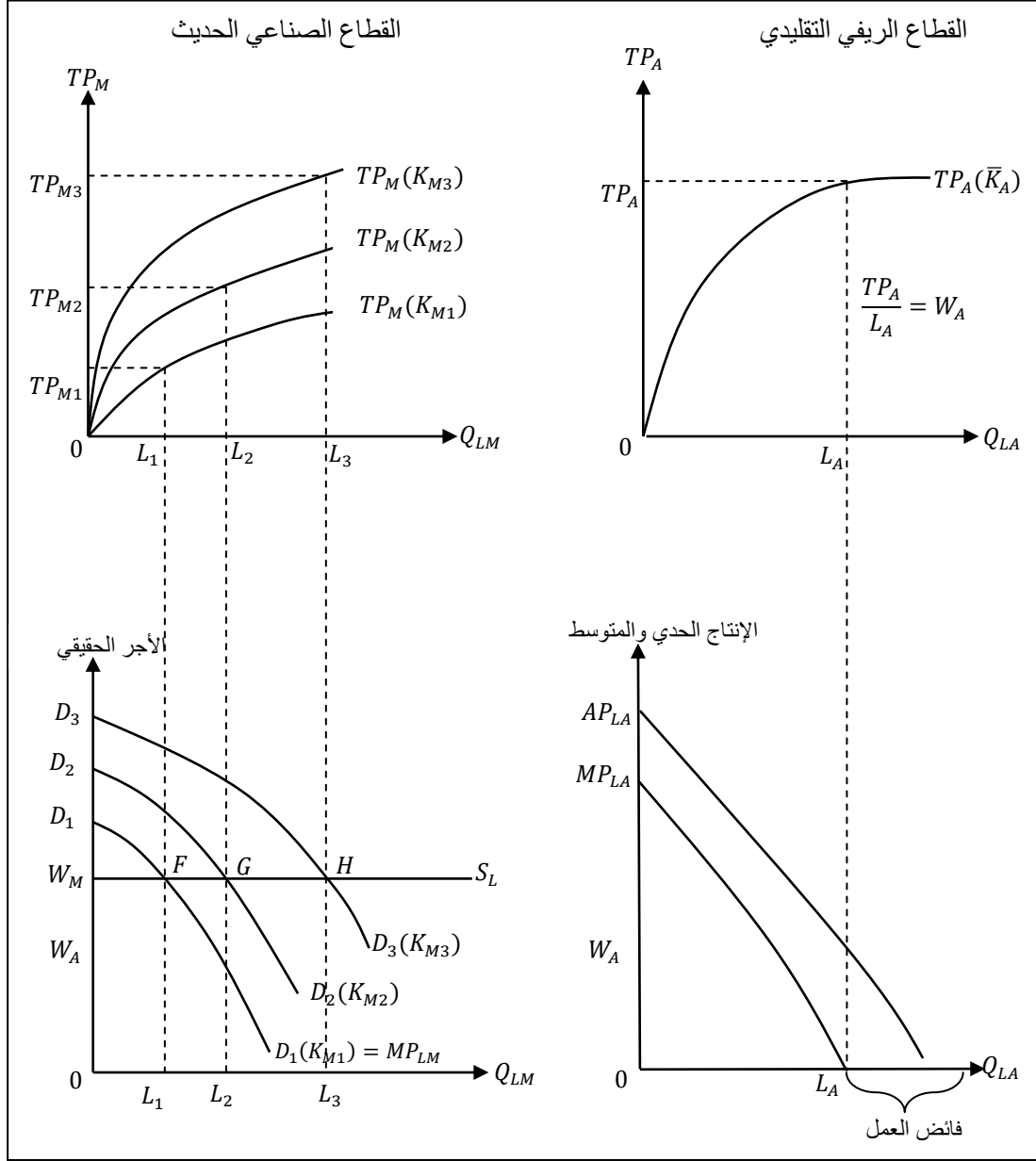
$$TP_{Agricol} = f(L_A ; \bar{K}_A ; \bar{T}_A)$$

$$TP_{Modern} = f(L_M ; \bar{K}_M ; \bar{T}_M)$$

$$K_{M_3} > K_{M_2} > K_{M_1}$$

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الشكل (6-1): نموذج Lewis لنمو القطاع الحديث في ظل نموذج للقطاعاتين



المصدر: م. تودارو، مرجع سبق ذكره ص 133.

يوضح الجزء الأيمن من الشكل (6-1) أعلاه تطور منحنى الناتج الكلي بدلالة زيادة توظيف العمال حتى يصل إلى حده الأقصى عندما تنعدم الإنتاجية الحدية للعمل، وتكون إنتاجيته المتوسطة متناقصة. وبالرجوع إلى الفروض التي وضعها "Lewis" فإن الأجر الحقيقي الريفي (W_A) يتحدد بالإنتاجية المتوسطة للعمل (الإنتاج الكلي مقسوم على عدد وحدات العمل المشاركة فيه)، وكل توظيف زائد بدون تغير في الإنتاج الكلي ما هو إلا فائض العمالة الذي يجب سحبه من هذا القطاع وتحويله للقطاع الصناعي الحديث. هذا الأخير يسمح بزيادة توظيف رأس المال من K_{M1} إلى K_{M2} إلى K_{M3} كلما حدث انتقال للعمالة الزائدة من القطاع الريفي نتيجة لإعادة استثمار الرأسماليين لأرباحهم وهو ما يسبب تحرك منحنى

الإنتاج الكلي نحو الأعلى، مما يجعل الأجور في هذا القطاع (W_M) أكبر من نظيرتها في القطاع الريفي حتى يسمح للعمال بترك الزراعة والتوجه نحو المدن، بفرضية أن عرض العمل للريفيين لا نهائي المرونة، وهو موضح بمنحني عرض العمل الأفقي (W_{MSL})، أما الطلب عليه فيتحدد بالانخفاض في إنتاجيته الحدية له، وهو ما يوضحه الميل السالب للمنحنى (D_1KM_1).

يحدث تعظيم الأرباح كل زاد استثمار الرأسماليين لأرباحهم المثلثة بالمساحة المحصورة بين النقاط (WMD_1F) في حالة توظيف عمال قدره L_1 ، وترتفع حصة الأرباح تبعا لزيادة التوظيف لرأس المال والعمال حتى تصل حصتها إلى (WMD_3H)، حيث تمثل النقاط F ، G و H نقاط تعظيم الربح (تساوي الأجر الحقيقي مع الناتج الحدي المادي). وأما حصة الأجور فتتمثل في الشكل المستطيل أو بالمساحة المحصورة بين ($OWMFL_1$) أو ($OWMGL_2$) أو ($OWMHL_3$) كلما حدث توظيف جديد للعمال من L_1 إلى L_2 إلى L_3 وهو ما يسمح بتنقل منحني الطلب على العمل من $D_1(KM_1)$ إلى $D_2(KM_2)$ إلى $D_3(KM_3)$ (الجزء الأسفل من الجانب الأيمن) وهذا كلما حدث إعادة استثمار الأرباح، وبالتالي تصبح عملية النمو ذاتية، ويستمر التوظيف في القطاع الحديث حتى تمتص فائض العمالة للقطاع الريفي، ثم بعد ذلك لا يتم سحب أي عامل من القطاع الزراعي إلا إذا أصبحت تكلفة الغداء مرتفعة، وهو ما من شأنه أن يجعل إنتاجية العمل أكبر من الصفر بفعل نقص العمال¹.

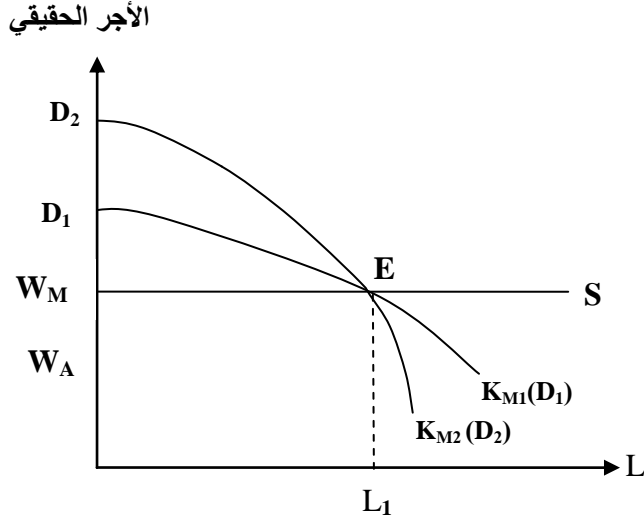
يعتبر نموذج "Lewis" أقرب النماذج العملية للتطبيق كون البلدان المتقدمة مرت بنفس تلك المراحل، إلا أنه لا يتناسب مع الواقع الاقتصادي والمؤسسي للبلدان النامية بسبب:

❖ افتراضه ضمينا أن معدل نمو العمال والتشغيل في القطاع الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال فيه، والتساؤل الذي يطرح هنا هو ماذا لو أعيد استثمار الأرباح في أجهزة وآلات كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل كتلك التي تستخدم التكنولوجيا العالية مع الاستغناء عن توظيف جديد للعمال، وهي الحالة التي تؤدي إلى زيادة الناتج مع ثبات نسبي لقوة العمل المشغلة، وبالتالي لا يتحرك منحني الطلب على العمل نحو الخارج كما كان في الجزء الأيمن السفلي من الشكل (1-6)، وإنما يتقاطع مع منحني الطلب الأصلي ويكون انحداره سالبا وأكبر منه، وذلك كما يلي²:

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره ص ص 134-135.

² م. تودارو، مرجع سبق ذكره ص 138.

الشكل (7-1) نموذج "Lewis" الموفر للعمالة



بالرغم من أن الناتج الكلي (OD_2EL_1) المحقق من إعادة استثمار الأرباح في التراكم الرأسمالي أكبر من الناتج الكلي البدائي (OD_1EL_1) إلا أن حصة الأجور الكلية في القطاع الحديث الصناعي ($OWMEL_1$) والتوظيف L_1 لم يتغيرا، وكأن الزيادة في الناتج اتجهت للرأسماليين حيث أرباحهم ارتفعت من (WMD_1E) إلى (WMD_2E) وهي الحالة التي تعرف بالنمو الاقتصادي المضاد للتنمية ($Anti$ -developmental)، حيث أن كل الزيادة في الدخل والناتج توزع على العدد المحدود من الرأسماليين، بينما تظل مستويات الدخل والتوظيف للعدد الهائل من السكان دون تغيير، وهو ما يقود إلى القول أن النمو ليس له آثار على الفئات السكانية المحدودة، أو أن ثمار النمو ليست لها آثار على عملية توزيع الدخل والرفاهية الكلية للمجتمع، بدلالة محدودية توزيع أفضل المكاسب في الدخل والتوظيف (سيتم التطرق إلى هذه القضية بالتفصيل في الفصول اللاحقة).

❖ تشير أغلب الدراسات المعاصرة أن الفرض القائل بوجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الريفي وتوظيف كامل في القطاع الصناعي الحديث أنه فرض غير صحيح، فالبلدان النامية تعاني من بطالة سافرة في القطاع الصناعي الحضري والقليل من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي، حيث معدلات البطالة في القطاع الصناعي أعلى منها في المناطق الريفية على الرغم من وجود بعض المواسم التي يقل فيها الطلب على عنصر العمل في القطاع الزراعي، وهو عكس ما افترضه "Lewis".

❖ إن مستويات الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي لا تبقى ثابتة كما افترضها "Lewis" بل إنها تتزايد بوتيرة أكبر من نظيرتها في القطاع الريفي.

انطلاقاً مما سبق وبفرضية استخدام التكنولوجيا الموفرة للعمل وتزايد ندرة العمالة العاطلة في القطاع الزراعي وهروب رأس المال واستمرار ارتفاع معدلات الأجور في القطاع الصناعي الحديث، فإن نموذج

"Lewis" استطاع أن يوضح عملية التنمية من خلال التفاعل القطاعي والتغير الهيكلي، ولكي يناسب ظروف وواقع البلدان النامية يجب تعديل فروضه وتحليلاته.

3-6-2- نظرية أنماط التنمية

ركز "Lewis" في نظريته على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي الصناعي المؤسسي في الاقتصاديات المتخلفة ليسمح باستبدال الصناعة الحديثة بدلا من الزراعة التقليدية كوسيلة للنمو الاقتصادي، ولا يتم ذلك من دون مراعاة زيادة الادخار والاستثمار التي لم يشر إليها "Lewis" في تحليله، وهو شرط ضروري للنمو ولكنه غير كاف، حيث يتطلب المزيد من التراكم الرأسمالي المادي والبشري، كما أن الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الحديث يتطلب مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي للدولة، مثل الدوال الاقتصادية، والتغير الإنتاجي، ومكونات الطلب الاستهلاكي، والتجارة الدولية واستخدام المصادر، وكذا التغير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر والنمو والتوزيع السكاني¹.

إن الاختلاف في مستويات التنمية بين البلدان النامية والمتقدمة أو حتى بين البلدان النامية نفسها يرجع بشكل كبير إلى مجموعة القيود المحلية والدولية، حيث تلعب القيود الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية للدولة وحجمها المادي والسكاني، أو القيود المؤسسية مثل السياسات الحكومية وأهدافها (وهي قيود محلية) دورا في عملية التنمية للبلد، وهي ليست في غنى عن التكنولوجيا ورأس المال الأجنبي والتجارة الدولية والمعونات والهبات (وهي قيود دولية) التي تفرض شروطها وبشكل مختلف على مسار التحول الذي سارت عليه البلدان المتقدمة حتى استطاعت تحقيق التنمية، وبالتالي فلدى البلدان النامية فرصا مقدمة ومعروضة من جانب البلدان الصناعية في فترات قيامها بالتنمية، هذا إلى جانب أن البلدان النامية جزء لا يتجزأ من نظام دولي متكامل وكبير، يمكن ان يشجع تنميتها كما يمكن أن يعوقها.

اعتمد "Hollis Chenery" على مجموعة البحوث التجريبية التي قام حول أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1950-1973 بالاعتماد على تحليلات الانحدار ومستخدما أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات الدخل الفردي المتوسط، مما سمح باستخلاص مجموع الخصائص العامة لعملية التنمية²:

❖ تتضمن عملية التنمية تحولا في هيكل الإنتاج الذي يصاحبه ارتفاع معدل الدخل الفردي. فالتحول من الإنتاج الزراعي إلى الصناعي يقود إلى ارتفاع نصيب الناتج الصناعي من الناتج القومي الإجمالي مقابل

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره ص 107.

² نفس المرجع السابق، ص 108.

انخفاض نصيب الناتج الزراعي. كما أن عملية التحول والتغير الهيكلي تشمل التراكم المضطرد لرأس المال بنوعيه المادي والبشري، وكذا التحول في الطلب الاستهلاكي من التأكيد على الغذاء والضروريات، إلى الحصول على السلع المصنعة المختلفة والخدمات، إلى جانب حدوث نمو المدن بنمو الصناعات فيها مع كثرة الهجرة الريفية وما يصاحبها من تحول في هيكل العمالة خصوصاً الصناعات التحويلية والخدمات.

❖ يعتبر التحول في أنماط التجارة الدولية هو الأكثر بروزاً فيما بين البلدان المتخلفة حيث هناك ارتفاع في إجمالي الصادرات والواردات خلال فترة التحول مع ارتفاع نسبي في حصة النواتج الصناعية في إجمالي الصادرات وانخفاض نسبي في حصتها في إجمالي الواردات.

❖ هناك تغيير في جوانب الاقتصاد الاجتماعي يتمثل في تزايد ظاهرة التحضر ونمو المدن بسبب ارتفاع أهمية وحجم الصناعة وما يرتبط بها من زيادة ظاهرة الهجرة من الريف، وهما العاملان اللذان يساهمان بشكل كبير في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل، حيث تكون مداخل القطاع الصناعي أكبر من نظيرتها في القطاع الريفي.

❖ إن التحولات السابقة تقود إلى بعض النتائج الإيجابية مثل انتشار الفرص التعليمية وانخفاض معدلات النمو السكاني وتقليص ظاهرة الازدواجية الاقتصادية، التي من شأنها تحسين توزيع الدخل وتحقيق المساواة.

إن التغيرات الهيكلية التي تم وصفها أعلاه تمثل نموذجاً متوسطاً للتنمية من خلال الدراسة التجريبية على العديد من البلدان، وهي تقوم على فرضية أساسية مفادها أن التنمية عملية قابلة للتشخيص فيما يتعلق بالنمو والتغيرات الهيكلية المرافقة له، تكون خصائصها الرئيسة متشابهة في جميع الأقطار، تختلف سرعة ونمط تطبيق التنمية بينها تبعاً للظروف المحيطة بها¹. كما أن تحليل التغيير الهيكلي هو في الأساس تحليل متفائل قائم على خليط من السياسات الاقتصادية الصحيحة التي ستحدث نماذج نافعة للنمو الذاتي المتواصل، وهي على عكس مدرسة التبعية الدولية التي تعتبر أقل تحملاً وأكثر تشاؤماً في بعض الحالات، حيث حولت الاهتمام إلى العوامل الحقيقية في الاقتصاد العالمي التي تؤكد على استمرارية الفقر في بلدان العالم الثالث².

¹ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ص 110.

² م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 141.

3-7- نموذج ثورة التبعية الدولية

تعتبر سبعينيات القرن الماضي الفترة التي عرفت رواج نماذج التبعية الدولية لدى الكثير من مفكري العالم الثالث، الذين شككوا في مدى نجاح وفعالية كل من نماذج مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حيث ترجع جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، وهي تنظر إلى البلدان النامية أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، كما أنها أسيرة التبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقاتها بها. فمثلا يعرف "Dos Santos" التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع الحاصل في الاقتصاد الآخر المهيمن، فبينما يكون نمو هذا الأخير ذاتيا، يكون نمو الأول انعكاسا للتوسع الحاصل فيه¹، وحيث أن وجود واستمرار حالة التخلف ترجع بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، مما يجعل محاولاتها لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمرا صعبا.

تتضمن نظرية ثورة التبعية الدولية ثلاثة تيارات فكرية وهي²:

3-7-1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة

يعد هذا النموذج امتدادا غير مباشر للفكر الماركسي في التنمية، فهو يعزو وجود واستمرارية التخلف في البلدان النامية إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل بين البلدان الغنية والفقيرة لوجود عدم تكافؤ القوة بينهما، الذي يُبقي على سيطرة دول المركز وتبعية دول الأطراف، حيث تتوافق مصالح بعض المجموعات القليلة (مثل ملاك الأراضي، الحكام العسكريين والموظفين الحكوميين... الخ، التي تتمتع بالمداخل المرتفعة والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية والنخب الممثلة في البرلمان في البلدان النامية) مع ممثلي مصالح النظام الدولي الرأسمالي (مثل الجمعيات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهي مموله من طرف البلدان الغنية) مما يجعلها تلعب دورا رئيسا في إبطاء التنمية، وربما يقود ذلك إلى منع جهود الإصلاح الحقيقي الذي كان من الممكن أن يحدث ويخدم عامة الناس في هذه البلدان النامية، الأمر الذي يترك متوسطات الدخل منخفضة ومستويات المعيشة جد متدنية، مقابل قلة تتمتع بالرفاهية.

يرى كل من "Paul Baran" و "Gunder Frank" و "سمير أمين" أن الرأسمالية والرأسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلال الفقراء عن طريق مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال، وأن الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة.

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² م. تودارو، نفس المرجع السابق ص 141.

كما يؤكد "Emanuel" أن التبادل غير متكافئ بين الأغنياء والفقراء، لأن الأجر هو أدنى في البلدان الفقيرة وان عدم المساواة في الأجر هي سبب لعدم تكافئ التبادل¹.

من جهة أخرى يعد العهد الاستعماري السبب المباشر للتبعية وما تركه من استغلال اقتصادي شوه الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، التي أُجبرت على تجهيز وتصدير المواد الخام إلى البلدان المتقدمة، مما أعاق التنمية الصناعية لديها، كما أن التوجه نحو التصدير والهيمنة الأجنبية على هذه البلدان حدّ من نمو السوق الداخلي، وأعاق قيام الصناعات الأساسية الوطنية. وبالتالي فإن أصحاب هذه النظرية (الماركسيون الجدد) يُرجعون حالة التخلف التي تعيشها البلدان النامية إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية عن طريق النخبة المحلية من أصحاب المصالح التابعة لها، ولهذا يكون إصلاح النظام الرأسمالي الدولي مطلباً ضرورياً لتحرير دول العالم الثالث من الهيمنة والتبعية المباشرة وغير المباشرة.

3-7-2- نموذج المثل الكاذب

كثيراً ما تُصاغ النظريات والنصائح للبلدان النامية من طرف البلدان المتقدمة للحصول على التنمية، وهذا الأمر يعد حسب مفكري ثورة التبعية الدولية محاولة لإبقائها في حالة التخلف، وهو ما يسمى نموذج المثل الكاذب حيث النصائح مغلوطة وغير مناسبة، نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشغولين بالوكالات والمنظمات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، الذين يعرضون نماذج مثالية معقدة لاقتصاد قياسي غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهم يتحججون أن التنمية الأوروبية قد بُنيت على استعمار وتخطيم الشعوب وتخلفها، مما أنشأ علاقة تبعية تستطيع بموجبها بلدان المركز تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، في حين تحقق بلدان الأطراف بعض النمو كانعكاس للتحويلات الجارية في البلدان المتقدمة².

3-7-3- فرضية التنمية الثنائية

تشكل فرضية التنمية الثنائية عقبة في طريق تحقيق التنمية لدى البلدان النامية التي تتضح فيها معالم الثنائية من خلال تركز الثروة في أيدي قلة قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، حيث تتجسد هذه الفرضية في الأوجه التالية³:

❖ توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد كأَنَّ توجد طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة القليلة الغنية ذات الدخول المرتفعة والمستوى

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² نفس المرجع السابق، ص 116.

³ م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 143.

التعليمي والثقافي المرتفع، مع الكثرة الفقيرة الجاهلة والامية في بلد ما، أو تعايش الدول الصناعية الغنية مع المجتمعات الفقيرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية.

- ❖ إن هذا التعايش يتميز بالاستمرارية وليس مرحليا لكون أسبابه هيكلية وليست عابرة يصعب إزالتها.
- ❖ لا يوجد تقارب بين القطاع (أو البلد) المتقدم والقطاع (البلد) المتخلفة، بل تتسع الهوة بينهما في كل عام، ويتضح ذلك من خلال تضاعف إنتاجية العامل في الأول وتدنيها في الثاني.
- ❖ تقود الخواص الثلاثة سابقة الذكر إلى خاصية أخرى خطيرة وهي أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر بانتعاش القطاع المتقدم، بل على العكس فبدلا من جذبه للأعلى قد يتسبب في دفعه نحو الأسفل وتعميق تخلفه، مما يكرس بوضوح ظاهرة التبعية.

هناك إجماع من طرف مؤيدي نماذج ثورة التبعية الدولية باختلاف إيديولوجياتها على الفرض المطلق للنظريات الاقتصادية الغربية التقليدية المركزة على النمو كمفهوم للتنمية، فهم يشككون في صحة نموذج "Lewis" و "Chenery"، ويؤكدون على ضرورة توازن القوى الدولية والحاجة إلى مزيد من الإصلاح السياسي والمؤسسي محليا ودوليا، كما قامت بعض الدول المتبعة لهذا النهج بمصادرة ملكية الأصول الخاصة على أمل أن تكون ملكية القطاع العام لها أكثر فعالية وتساهم في استئصال الفقر المدقع، وزيادة فرص التوظيف وتزويد من عدالة توزيع الدخل، وترفع مستويات المعيشة.

لكن بعض المؤيدين لهذه النظرية يرى أن أهم طريقٍ فعّالٍ للتعامل مع المشاكل الاجتماعية المتنوعة هو السير السريع نحو النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المحلي والدولي، والمزج الحكيم بين النشاط العام والخاص وليس القطاع العام وحده، مثلما حدث في كثير من الدول أقل تقدما التي قامت بتأميم الصناعة فكان لها نتائج سلبية معاكسة، الأمر الذي يجعل مفتاح نجاح التنمية هو الاهتمام بالتوازن بين ما يمكن للحكومة أن تحققه من نجاح عن طريق سياساتها المتنوعة، وبين ما يمكن أن يفعله نظام السوق الخاص، والأفضل ما يمكن أن يحققه الإثنان معا.

3-8- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة

على خلاف نظرية التبعية الدولية، فقد ظهر تيار فكري استطاع أن يبسط نفوذه وسيطرته على أكبر مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، من خلال نظريته المضادة للسياسات الاقتصادية في عقد الثمانينات، والتي تركز على سياسات الاقتصاد الكلي المبنية على جانب العرض، ونظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات القطاع العام إلى شركات خاصة في البلدان المتقدمة. أما في البلدان النامية فقد ركزت على تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة، وانتهاجها أسلوب التخطيط.

يعتقد رواد هذه المدرسة أمثال "Lord Peter Bauer" و "Deepak.Lal" و "Harry .Johnson" و "Bela. Balassa" أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة التي تقود إلى اختلال الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج والسلع والمال، وكذا التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية، وهو (التخلف) لا يرجع أبداً إلى التصرفات الوحشية التي تقوم بها البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها كما يعتقد رواد مدرسة التبعية، حيث على حكومات العالم المتخلف أن تعمل على إنعاش الأسواق الحرة، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية التجارة والتصدير، وتهيئة الاستثمار الأجنبي وتقليل صور التدخل الحكومي.

إن البلدان النامية لا تحتاج فقط إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، أو زيادة المعونات الأجنبية أو عملية إعادة الهيكلة للتخلص من ظاهرة الثنائية التي تعاني منها، بل تحتاج إلى تشجيع وجود الأسواق الحرة وقيام الحكومات بتيسيرات تسمح لآلية اليد الخفية بالعمل، مستدلين بالنجاح الذي حققته بعض الدول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة كأمثلة للأسواق الحرة، وقصص الفشل الذي لازم كثيرا من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية كأمثلة للاقتصاديات القائمة على التدخل الحكومي، وهي تحاول تفسير التنمية من ثلاث أوجه¹:

3-8-1- منهج السوق الحر

يعتمد تحليل هذا المنهج على الفرضية القائلة بأن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة، فأسواق السلع تعطي أفضل الإشارات للاستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل تستجيب لنشأة هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة، ويعرف المنتجون ماذا ينتجون بالكفاءة المناسبة، حيث تكون أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج خاضعة لقانون الندرة، وبالتالي تكون المنافسة فعالة حتى ولو لم تكن كاملة، وتتوفر تكنولوجيا الإنتاج مجانا وتكون شبكة المعلومات متوفرة بصفة شبه مجانية، وتتسم الأسواق فيها بالكفاءة، وأن أي صورة من صور عدم كمال الأسواق تكون ذات تأثير محدود، يجعل تدخل الحكومة فيها مصدرا للاختلال وعائقا لنمو الإنتاج.

3-8-2- منهج الاقتصاد السياسي الجديد

يعرف هذا المنهج كذلك بمنهج الاختيار العام، وهو يعتمد على فكرة أن الحكومات لا تفعل أي شيء بشكل سليم، فهو يفترض أن السياسيين والموظفين البيروقراطيين والمواطنين يعمل كل منهم لمصلحته الشخصية بشكل منفرد، ويستخدم ما يتمتع به من نفوذ وسلطة لتحقيق غاياته. فمثلا يستخدم السياسيون

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

موارد الحكومة في تعزيز ما يتمتعون به من قوة ونفوذ وسلطة، ويستخدم الموظفون الحكوميون وظائفهم للحصول على الرشاوى من المواطنين الباحثين عن المكاسب الرعية، أو الذين يرغبون أن تكون مشاريعهم محمية بأي طريقة، كالحصول على رخص الاستيراد والتصدير، أما الحكومة فتستخدم سلطتها لمصادرة الممتلكات الخاصة بالأفراد بسبب أو بدونهن وعلى إثر ذلك تكون النتيجة الصافية لمثل هذه الممارسات هو سوء تخصيص الموارد وانخفاض في الحريات الفردية.

3-8-3- منهج السوق غير التمييزي

يعتبر هذا المنهج أحدث مناهج الثورة النيوكلاسيكية المضادة، وهو يستند إلى إرشادات البنك الدولي، حيث يعترف بوجود حالة عدم كمال الأسواق سواء لعوامل الإنتاج أو السلع، تستطيع الحكومة أن تلعب دوراً رئيسياً لتيسير عملها من خلال تدخلها غير التمييزي، كقيامها بالاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وإقامة تسهيلات الرعاية الصحية، وإنشاء المؤسسات التعليمية، وتوفير المناخ الملائم لعمل المشروعات الخاصة¹.

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 149.

خاتمة الفصل

يعتبر التحول الأدبي من دراسة النمو الاقتصادي - بمدلوله التوازن الاقتصادي قصير الأجل - إلى دراسة التنمية الاقتصادية - باعتبارها التوازن الاقتصادي طويل الأجل - قفزة نوعية لعلم الاقتصاد في دراساته لإخفاقات الأول في علاجه لعديد من القضايا والمواضيع المتعددة الجوانب مثل الفقر والبطالة وتوزيع الدخل والثروة... الخ، التي ألحت على الثاني حلها، وبهذا فإن فترات ظهور النظريات المفسرة لكلا التوازنين اختلفت باختلاف نوعية المسائل التي يدرسها كل منهما.

فبينما يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد والتي يحصل عليها الفرد بغض النظر على جودتها أو على كيفية تقسيم ثمرات الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي على الشرائح المختلفة للمجتمع، وهو يحدث بصورة تلقائية وبدون تدخل السلطات الحكومية فيه، فإن التنمية الاقتصادية تهتم - زيادة على النمو الذي يحدث بصفة مترابطة من خطة حكومية رشيدة، واستغلال عقلائي أمثل للموارد، وإعادة تشغيل الطاقات المعطلة - بالكيفية التي تسمح بحدوث تغيرات إيجابية في حياة الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بما يضمن استمرارية النمو الذي يعتبر شرطا ضروريا لها.

وقد ركزت البلدان النامية منذ بداية التسعينيات على تحقيق التنمية من خلال تخفيض أعداد الفقراء ورفع مستويات المعيشة، وطبقت من أجل ذلك السياسة المعروفة بـ "توافق آراء واشنطن" التي تضمنت الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاندماج في الاقتصاد العالمي وخلق مناخ أعمال سليم، فكانت النتائج على مستوى العالم متنوعة وغير متشابهة نظرا لأن السياسة الناجحة في بلد ما قد تكون لها آثار ضعيفة أو سلبية في بلدان أخرى.

وعليه، فإذا كان النمو الاقتصادي يهدف إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تحسينات في مستويات معيشة الأفراد بغض النظر عن انتمائهم الطبقي مما يحقق أهداف التنمية، والتي تتطلب في أحد جوانبها حدوث التغيير الهيكلي للناتج الوطني الإجمالي بتبادل الأماكن بين الزراعة والصناعة والخدمات، وهو ما يعني تغير مساهمة عوامل الإنتاج في تحقيقه، فإنه لا بد من البحث عن كيفية تقسيم وتوزيع هذه النتيجة على شرائح المجتمع، مما يعني ضمنا البحث عن الفئات التي تستفيد بدرجة أكبر نتيجة امتلاكها لكل عوامل الإنتاج أو بعضها منها، وكذا الفئات التي تستفيد جزئيا، وهو ما يكشفه الفصل الثاني الذي يتعرض لنظرية مهمة جدا في علم الاقتصاد، ألا وهي نظرية التوزيع.

الفصل الثاني

نظرية توزيع

الدخل

مقدمة الفصل

إذا كانت تنمية الدخل الفردي والوطني من أهداف التنمية الاقتصادية، فإن معرفة نصيب الطبقات الفقيرة منه لا تقل أهمية، إذ قد لا تستفيد كل شرائح المجتمع من ثمرات التنمية، مما يجعل موضوع توزيع الدخل يكتسب أهمية كبيرة في الفكر التنموي الحديث، لأنه يُبين مقدرة الدولة على تحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي. ولذلك يهتم الفكر التنموي بنوعين من دراسات توزيع الدخل؛ الأول وهو دراسة توزيع عوائد الإنتاج على عناصره وحصصها منه ويسمى التوزيع الوظيفي للدخل، والآخر يهتم بدراسة كيفية هذا التوزيع ويقود إلى معرفة مقدار رفاهية الأفراد، ويسمى التوزيع الشخصي للدخل.

إن العلاقة بين كل من نظريات الثمن والإنتاج والاستخدام ونظرية التوزيع قد أوجبت إعطاء أهمية خاصة وكبيرة لنظريات التوزيع في الفكر الاقتصادي، حيث نُظر إلى التوزيع أنها مشكلة توزيع وظيفي باعتبارها امتداداً لنظرية الأسعار، في حين لم تعالج بعدها مشكلة التوزيع الشخصي التي يمكن حلها من خلال دراسة ملكية عناصر الإنتاج في النظام الاقتصادي، والذي يعد السبب الرئيس لنشوء وتفاقم عدم المساواة.

وقد مرت نظرية توزيع الدخل بمختلف المدارس الاقتصادية، حيث حاول كل مفكر اقتصادي وضع الإطار العام لكيفية تقسيم الناتج الكلي ومحدداته بطريقة تجعل كل من ساهم في خلق هذا الناتج راض عن نصيبه منه. ففي الوقت الذي ركز فيه بعض الاقتصاديين على تحديد الأنصبة النسبية والمطلقة لكل عامل إنتاج من الدخل أو الناتج الكلي، ركز البعض الآخر على ظروف تكوين الدخل الشخصي واعتبر مكوناته هي سبب عدالة توزيع الناتج أو تفاوته، في حين نجد أن المذهب الاقتصادي الإسلامي قد عالج قضية توزيع الدخل من ثلاث زوايا مختلفة، وهي قبل الإنتاج وبعده وكذا إعادة التوزيع.

يركز هذا الفصل على العناصر التالية:

- ✓ تحليل مسألة توزيع الدخل
- ✓ التطور التاريخي لنظريات توزيع الدخل

المبحث الأول: تحليل مسألة توزيع الدخل

إن الدراسات التي تهتم بمسألة توزيع الدخل وما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية سواء على مستوى الفرد أو على المستوى الجماعي، ذات أهمية بالغة في الدول النامية، نظراً لكون توزيع الدخل يؤثر في معيشة الأفراد والعملية الإنتاجية، ما جعل نظرية التوزيع كموضوع أو كمشكلة قائمة بحد ذاتها لم تتبلور مثل بقية النظريات الاقتصادية إلا مع مجيئ ريكاردو¹، الذي رأى أن أهم مسألة في علم الاقتصاد هي توزيع الدخل، ثم أخذت بعد ذلك بالتطور، وأخذ معها مؤشر الدخل الوطني يحتل مكانة بارزة ومهمة في الدراسات الاقتصادية، وأصبح محور اهتمام الاقتصاديين، لكونه مؤشراً اقتصادياً قادراً على كشف جانبيين من جوانب النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة وفي آن واحد وهما؛ الإنتاج الذي يمثل كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية وفي مختلف القطاعات، والاستهلاك الذي يمثل حجم الاستهلاك الإجمالي².

من جانب آخر تشكل مسألة التوزيع بين الناس أهم مشكلات المجتمع المعاصر، وذلك لما يترتب عليها من الانقسام الطبقي إلى فئتين هما؛ فئة الأغنياء المتمتعين بالرخاء والقادرين على سد حاجاتهم الضرورية والكمالية، وفئة الفقراء العاجزين عن إشباع حتى حاجاتهم الأساسية. ولذلك حاولت المذاهب والنظم الاقتصادية إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلة والتي اختلفت باختلافها الأيدلوجي وللأسس التي يقوم عليها التوزيع³.

1-1- مفهوم ومعاني مسألة توزيع الدخل

إن الاهتمام المتزايد بقضايا توزيع الدخل والإنفاق وارتباطهما بالفكر التنموي والعدالة الاجتماعية جعل حقل دراسته يتعدد، حيث أن المعنى الذي تحمله تلك المسألة تختلف درجات شموله واتساعه باختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها. فعلى المستوى الكلي ينظر إلى الدخل أنه لا بد أن يتوزع بين الاستهلاك والاستثمار، أما على المستوى الجزئي فهو يتوزع بين الاستهلاك والادخار، مما يعني ضمناً أن نظرية توزيع الدخل تحاول الإجابة عن السؤال الجوهرى المتمثل في أهمية كيفية توزيع الثروة والإنفاق والدخل بين شرائح المجتمع وارتباطها بنظرية التنمية، ومن ثم أهداف هذه النظرية، والذي يتوزع وظيفياً بين خدمات عناصر الإنتاج في شكل أجور وفوائد وإيجار وربح.

¹ حضير عباس المهر، "دراسة موجزة في نظريات التوزيع"، ط2، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص 13.

² محمد حامد دويدار وآخرون، "أصول علم الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، بدون ذكر المكان، 1988، ص 511.

³ محمد شوقي الفنحري، "توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي"، وقائع ندوة (التنمية من منظور إسلامي)، مؤسسة آل البيت، عمان، 1991،

ج1، ص 207.

واستنادا إلى ذلك تهتم مسألة توزيع الدخل (أو الثروة أو الإنفاق) بتحديد الأنصبة النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج الأربعة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم من الدخل الوطني من جهة، ودراسة تطور حصص مداخل الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى، مما يجعل لها معنيين:

ففي معناها الضيق فهي تحاول تفسير القوى التي تحكم مكافأة عناصر الإنتاج، وتحديد حصصها الكلية والنسبية من الدخل الكلي نسبة إلى مساهمتها في تكوينه¹، وتفسير القوى التي تحكم تلك المكافآت، مما يجعلها ترتبط بالنظرية الاقتصادية وبالتحليل الاقتصادي من عدة زوايا²:

❖ يعتبر التوزيع حالة خاصة في النظرية العامة للقيمة وذلك لتحديده أثمان خدمات عناصر الإنتاج، بالرغم من أوجه الاختلاف بينهما، حيث أن نظريات توزيع الدخل تعبر فقط عن ملكية الدخل وكيفية تحديده، دون أن تكون لها علاقة بالناحية المادية لعناصر الإنتاج التي حققت تلك الدخل.

❖ تمثل نظرية التوزيع حلقة الوصل بين نفقة الإنتاج (التكلفة) والقيمة (الثمن)، فبدونها تصبح نظرية القيمة من الناحية التطبيقية غير ذات معنى، حيث وبتحديدها أثمان خدمات عناصر الإنتاج فهي تربط بين قضية توزيع الموارد (العناصر الإنتاجية) وقضية الطلب على السلع والخدمات، لأن تنقل عناصر الإنتاج بين مجالات النشاط الاقتصادي المتنوعة إنما هو استجابة لتغيرات أثمانها من قطاع إلى آخر.

❖ ترتبط نظرية التوزيع ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك أن اختيار المنتج للتوليفة المثالية لعناصر الإنتاج يتوقف على أثمانها، وبهذا تتحول هذه النظرية من الاهتمام بدراسة وتحديد الأنصبة النسبية لتلك العوامل إلى المشاركة كمنظومة أساسية في توزيع الموارد النادرة بين مختلف الاستخدامات.

أما المعنى الآخر وهو الأشمل فيخصص البحث في أثر السياسات الاقتصادية المتنوعة المنتهجة من طرف الدولة بغية التأثير على مداخل الفئات الاجتماعية المختلفة³، إذ تمكّن من تحديد المستويات الدنيا لكل دخل عنصر إنتاج لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، وإذ يتوجب عندها من معرفة كيفية تكوّن الدخل الشخصي للفرد أو الأسرة بغض النظر عن طريقة الحصول عليه، وهو ما يعرف بالتوزيع الشخصي، والذي يتعدى مجرد تحديد الحجم المطلق والنسبي لدخل كل عنصر إنتاج.

¹ أحمد أبو إسماعيل "أصول الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976، ص ص 395-396..

² عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001، ص ص 438-439.

³ عمرو محيي الدين، عبد الرحمن سيدي أحمد، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية 1974، بيروت ص 495.

1-2- اختلاف مسألة التوزيع حسب المذاهب الاقتصادية

لا شك أنه ثمة اختلافات جوهرية بين المذاهب الاقتصادية حول مسألة التوزيع، وإلا لما كان هناك تناحر فكري حول لمن يؤول الدخل الوطني، ولهذا اهتم الاقتصاديون منذ القدم بموضوع توزيع الدخل والثروة وأسباب غنى وفقر بعض الأفراد والمجتمعات، إلى جانب عدم إغفالهم بالأسس التي يقوم عليها ذلك التوزيع، المبني على الإنتاج، مما جعله من قواعد تلك النظرية باتفاق جميع المذاهب الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية، إلا أنهم اختلفوا في كيفية معالجتها تبعاً للأسس التي يقوم عليها كل فكر.

يختلف الإسلام عن كل من الرأسمالية والاشتراكية في ترتيب الفعاليات الاقتصادية، فالرأسمالية تبدأ بالإنتاج والتوزيع والتداول فالاستهلاك، في حين تجعل الاشتراكية التوزيع بين الإنتاج والاستهلاك. وأما الإسلام فيبدأ بتوزيع الثروة، ثم الإنتاج، ثم توزيع ما بعد الإنتاج (توزيع العوائد على عناصر الإنتاج)، ثم التداول، ثم الاستهلاك، ثم التوزيع التوازني (إعادة التوزيع)، ما يجعله المذهب الوحيد الذي يبدأ دورته بالتوزيع ثم يمر بالتوزيع ويستكملها به في النهاية، ما يوضح أهمية وخطورة هذه المسألة.

1-2-1- التوزيع حسب المذهب الرأسمالي

حسب هذا المذهب، فإن نمط التوزيع يعكس حق الأفراد في الملكية وطريقة استغلالهم لعناصر الإنتاج التي يملكونها، الأمر الذي جعله يعتقد أن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية وربما كانت ضرورية لتحفيز الأفراد على تطوير قدراتهم، بينما ستعمل الإجراءات التي تتخذها الدولة لتقليل التفاوت في التوزيع على إجهاض روح التقدم والابتكار لدى الأفراد والمجتمع بأكمله، وقد تركزت مشكلة التوزيع عنده على التوزيع الوظيفي، حيث ركز وبشدة على الجانب الاقتصادي المتعلق بأثمان عناصر الإنتاج وأهملت الجانب الاجتماعي المتمثل في التوزيع الشخصي وإعادة التوزيع، بالرغم من كونه يهتم المجتمع - من حيث عدالة النظام سياسياً واقتصادياً - والأفراد من حيث علاقاتهم وارتباطها بذلك النظام.¹

تتجسد عدالة النظام سياسياً في إشاعة الحرية الحقيقية، بينما تتجسد اقتصادياً بالربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، وكون اقتصاد الرفاهية يتعلق بالتوزيع الأمثل لأدوات الإنتاج، مما يجعله شرطاً لكفاءة النظام، وبذلك يكون التوزيع العادل للدخول شرطاً لعدالة النظام، الذي يستوجب تطبيق مجموعة واسعة من السياسات لمنع تقلبات الدخل ومعالجة البطالة والقيام بالبرامج الاجتماعية وتحسين مستويات الأجور.²

¹ خزعل البيرماني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، طبعة الديواني، بغداد 1978، ص 391.

² محمد حامد دويدار وآخرون، مرجع سابق، ص 70.

إن المذهب الرأسمالي يرتب فعالياته الاقتصادية بدءاً من الإنتاج، ثم التوزيع، ثم التبادل، وأخيراً الاستهلاك، وهو يقوم على أساسين هما الملكية الخاصة (والتي تعطي عوائد متمثلة في الربح والفائدة)، والعمل (والذي يعطي عائداً هو الأجر)، وهما يشكلان ما يسمى بالتوزيع الوظيفي. فحينما يتم استلام العوائد يكون التوزيع الوظيفي قد تحقق، بينما مسألة إعادة التوزيع هي شيء طارئ وخارجي فُرض على هذا المذهب وليس من جوهره، نتيجة للصراع الإيديولوجي بين طبقات المجتمع وكذا نتيجة لضغط نقابات العمال من أجل تعديل التوزيع الشخصي¹.

واستناداً عليه، فإن المذهب الرأسمالي يقر بوجود نوعين من التوزيع هما؛ التوزيع الشخصي والوظيفي. فالأول نظري يرتبط بفلسفة النظام الاقتصادي، ويهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وأما الثاني فهو عملي يرتبط بعلم الاقتصاد ويتحدد بقوانينه ونظرياته ومنها القيمة، ويهتم بتحقيق الأرباح انطلاقاً من أهميتها في تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمار، ودورها في رفع معدل النمو الاقتصادي.

أولاً- التوزيع الوظيفي للدخل

يعرّف التوزيع الوظيفي للدخل بأنه حصول عناصر الإنتاج الأربعة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم على أثمان خدماتها المتمثلة في الربح والأجر والفائدة والربح على التوالي²، وذلك في مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية. وهذا يعني أن العنصر الانتاجي هو الذي يحصل على حصته من هذه الدخول وليس الأفراد، فالتوزيع في هذه الحالة هو توزيع للمنافع المتحققة من الإنتاج المشترك بين عوامل الإنتاج، لذلك تهتم نظرية التوزيع الوظيفي بعناصر الإنتاج وحصصها من دون الاهتمام بتفاعل تلك العناصر مع بعضها البعض.

تتطلب دراسة نظرية التوزيع الوظيفي معرفة طبيعة الطلب على عناصر الإنتاج، وكذا طبيعة عرض خدماتها، إذ أن السؤال الأكثر أهمية هنا هو من يقرر عائد مختلف عناصر الإنتاج في سوق سواء كان تنافسياً أو احتكاريًا، باعتبار أن مداخيلها ما هي إلا أسعار التوازن في السوق نتيجة تلاقي عرضها مع الطلب عليها³.

(أ) طبيعة الطلب على عناصر الإنتاج: يختلف الطلب على عناصر الإنتاج عن طلب السلع الاستهلاكية من ناحيتين مهمتين وهما أنه طلب مشتق، ويعتمد بعضه على بعض؛

¹ محمد عزيز، "التوزيع: توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة المعارف، بغداد 1966، ص 14.

² Jean Pierre Brisacier, Bernard Dieller " Introduction à l'économie générale", Vuibert, Paris 1994, p10.

³ بول أ. سامويلسون، وليام د. نوردهاوس، "الاقتصاد" الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2001، ص ص 248-239، بتصرف.

هو طلب مشتق: وذلك لأن طلب المستهلكين على سلعة ما يكون بدافع الانتفاع بها، بينما يكون طلب المؤسسة لمُدخل (عنصر إنتاج) معين بدافع الإشباع الآني أو المستقبلي لاحتياجات المستهلكين لسلعة أو خدمة معينة يساهم فيها ذلك المُدخل، مما يجعل الطلب على المدخلات طلبا مشتقا بشكل غير مباشر من طلب المستهلك على السلع النهائية والذي يجدد الطلب على جميع المدخلات.

يعتمد على بعضه البعض: حيث أن الإنتاج يتم بمزج عناصر الإنتاج، فلا يمكن الحصول على الإنتاج بفصل أحد العناصر أو الاستغناء عنه مما يجعلها تتفاعل وترتبط بكيفية مزجها وبمقاديرها المطلقة والنسبية، كما يمكن للمنتج تغيير توليفة الإنتاج باستبدال عنصر مكان الآخر دون إهماله، إذا تغيرت الظروف المحيطة بعرضه مثل تغيرات سعره أو أسعار العناصر الأخرى المرتبطة به في السوق، سواء في حالة المنافسة الكاملة أو الاحتكارية، ولا يمكن أيضا نسب الفضل لأحدها على حساب. وبما أن إنتاجية إحداها تعتمد على الأخرى، فإن إيراد الناتج الحدي هو الذي يحدد توزيع الدخل بين تلك العناصر، لأنه كلما كان أكبر من التكلفة الحدية كلما كان باستطاعة المؤسسة تحقيق أقصى ربح ممكن، وكلما تحقق ذلك كلما ضمن للمؤسسة تغطية نفقات الأجر والفوائد والإيجار (الربح)، وأمكن معها تحقيق علاقة التساوي بين النواتج الحدية لعناصر الإنتاج نسبة إلى أسعارها، وهذا الأمر هو الذي يجعل مسألة توزيع الدخل أمرا معقدا.

(ب) طبيعة عرض عوامل الإنتاج: فهي تختلف من عنصر لآخر، فمثلا تختلف طبيعة عرض العمل عن عرض الأرض ورأس المال، فيستطيع العمال السيطرة والتحكم في طريقة استخدامهم لقوة العمل، بينما الأرض ورأس المال قد يشترك فيها العديد من الناس. كما أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تحدد قرارات عرض العمل منها معدل الأجر والسن والجنس والتعليم... إلخ. وأما كمية الأرض والمصادر الطبيعية الأخرى فتقررهما الجيولوجيا، حيث لا يمكن إحداث تغييرات كبيرة عليها، رغم أن نوعية الأرض تتأثر بطرق صيانتها وأنماط الاستيطان فيها وغيرها من التحسينات. وأما رأس المال فيعتمد عرضه على الاستثمارات السابقة التي قام بها قطاع الأعمال والأسر والحكومات، وحيث أنه في المدى القصير يكون مخزون رأس المال ثابتا مثله مثل الأرض، ولكنه على المدى الطويل يكون حساسا للعوامل الاقتصادية مثل أسعار الفائدة.

ثانيا- التوزيع الشخصي للدخل

يعرف التوزيع الشخصي للدخل بأنه الدخل القابل للتصرف الذي يحصل عليه الأفراد في المجتمع خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. وهذا النوع من التوزيع يهتم بمستويات دخول الأفراد وأصنافهم من دون الاهتمام بمصدر وكيفية الحصول على الدخل، إذ يبين حجم الدخل الفردي من الناتج الإجمالي والفئة الاجتماعية التي ينتمي لها، إضافة إلى أنه التوزيع الذي يظهر أسباب التفاوت في المداخيل.

وقد زاد اهتمام البلدان الرأسمالية بهذا النوع من التوزيع نتيجة للأزمات الاقتصادية والعالمية المتتالية التي مرت بها، فكان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمرا ضروريا من خلال حزمة واسعة من الأدوات النقدية والمالية المتنوعة من أجل العمل على إعادة توزيع الدخل والحد من تفاوته، ولهذا يعد هذا النوع من التوزيع تصحيحا للتوزيع الوظيفي ومكملا له لأنه يقوم بتعديل الدخول الأولية سواء بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة التصاعدية على الدخول المرتفعة، أو بتقديم إعانات اجتماعية نقدية أو في شكل خدمات مجانية أو بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية، كخدمات التعليم والرعاية الصحية، أو سنّ القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي، وسوق العمل كفرض حد أدنى للأجور.

تساهم دراسة التوزيع الشخصي للدخول في الكشف عن مدى التفاوت في التوزيع الوظيفي المتحقق سابقا بين الأفراد والمجموعات، وتبين الأسباب الرئيسة الكامنة وراءه، لأنها تسمح بتحليل النتائج الاقتصادية المترتبة عليها مما يساعد في مرحلة لاحقة في اختيار الوسائل الملائمة للتقليل من حدة التفاوت، وهي تؤثر على النشاط الاقتصادي من عدة زوايا:

- ❖ معرفة أنماط الإنفاق الاستهلاكي واختلاف مستوياته من شأنه أن يبين كيفية تكوّن الناتج الوطني، مما سيقود إلى تحسين توزيع الموارد الاقتصادية؛
- ❖ كما أن معرفة توزيع الدخل الشخصي يؤثر في نمط الادخار الشخصي والكلية.

إن التحليل العميق للمصادر التي يتكون منها الدخل الشخصي تبين أنه يتشكل من أحد أو كلا المصدرين الآتين¹، وهو يتأثر بالفرص التي تتيحها البيئات المختلفة، وذلك كما يلي:

(أ) **الخدمات الشخصية:** كتلك التي يقدمها الأفراد إما بصورة عمل مقابل أجر أو راتب، أو بشكل خدمات تنظيمية يحصل مقابلها على ربح، مما يعني أن الطلب على الأنواع المختلفة من العمل يتوقف على طبيعة عرض الخدمات الشخصية، وبالتالي فالاختلافات الحاصلة في مكتسبات الأفراد ترجع إلى اختلاف كفاءاتهم وفروقات المواهب التي يتصفون بها، مثل مستوى التعليم المحصل عليه ودرجاته وجودته، وكذا الخبرة المهنية والميول الشخصي، كحب التفوق والطموح، لأن العمل المهني يتطلب

¹ J. L. Hanson, (Atex Back og Economics), MacDonald, Evans Limited, 7th Edition, Great Britain, 1977), p 279.

قدرات ومهارات تفوق ما يتطلبه العمل اليدوي، فهو يتطلب اهتمامات واستعدادات للتدريب والتكوين، وكما هو معروف أن هذه الصفات ليست متوفرة بشكل متساوي بين الأفراد، بل هي نادرة بالنسبة للبعض. فمثلا الراتب الذي يتقاضاه مدير شركة كبرى يعكس طلب مجلس الإدارة على خدماته وخبرته ومقدرته الخاصة، لذلك يكون دخله عالي ليعكس الندرة النسبية لخدماته¹.

من جهة أخرى لا تقتزن القرارات التي تؤثر في توزيع الدخل الشخصي فقط بالمقدرة الفكرية أو الفنية أو اليدوية، فكثيرا ما يتساوى بعض الأفراد في المستوى التعليمي والمهني إلا أن مداخيلهم تتفاوت بسبب أن بعضهم يمكن حسا تجاريا، بينما الآخر يكون فظا أو مغفلا. فمثلا قد يكون أحد التجار له ميول وطموحات كبيرة، في حين أن الآخر مكثف بما لديه، أو مثلا الأطباء الجراحون يفرق بسيط بينهم هو الذي يؤدي إلى فرق كبير بينهم في الدخل، وقد تؤدي هذه الصفات الشخصية في الوقت الحاضر إلى فروقات جوهرية في مستويات المعيشة بين الأفراد والبلدان.

إن الأهمية النسبية للصفات الشخصية تختلف من قطاع إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى، فمثلا تتطلب الصناعات الآلية والتكنولوجية المهارة العالية والتي تتطلب المزيد من التدريب والتكوين لإدارة الآلات المعقدة، في حين نجد بعض الصناعات تتطلب تهيئة الجو الملائم للعمل.

(ب) الثروة أو الملكية: وهي جميع صور الملكية المختلفة لبقية عناصر الإنتاج، والتي تُعطي دخولا بشكل فوائد أو ربح، وهي تعد بمثابة الأثمان التي تدفع لقاء خدماتها الإنتاجية. ومن البديهي اعتبار أن يتوزع الدخل بالتساوي النسبي وليس المطلق بين الأفراد لو اقتصر الأمر على بيع الخدمات الشخصية، إلا أن الذي يحدث الفوارق هو ملكية بعض الناس لمعظم الثروات (شخصية أو وطنية)، والتي تتراكم بالإرث والادخار، فاختلاف مداخيل العمال والرأسماليين يرجع إلى ميولهم الحدية للاستهلاك أو الادخار المرتبطة بحجم دخولهم الشخصية، وحيث أنها السبب في تمركز الثروات في أيدي الطبقة الرأسمالية واستمراريتها.

وعليه، فإن الدخل على اختلاف مصادرها ما هي في الواقع إلا مكافآت لواحد أو أكثر من العناصر الإنتاجية التي يمتلكها الشخص، فيتحدد مستوى دخله في المجتمع بعاملين رئيسيين: الأول وهو كمية ونوعية عناصر الإنتاج التي يمتلكها الفرد، فكلما زادت هذه الكمية وتحسنت نوعيتها أعطت دخولا عالية للملكية. وأما الثاني فهو مستوى العوائد التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج²، فكلما كانت مكافآت تلك العناصر كبيرة كلما ساهمت في زيادة حصة الفرد من الدخل المترتبة على امتلاكها.

¹ برهان تيجاني، عصام عاشور، "علم الاقتصاد الحديث"، الجزء الأول، بيروت، 1960، ص 622.

² سلوى علي سليمان، عبد الفتاح محمد قنديل، "مقدمة في علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1970، ص 525.

1-2-2- التوزيع حسب المذهب الاقتصادي الاشتراكي

بحسب هذا المذهب، يتألف التوزيع من رصيد الاستهلاك، الذي يتكون من الأجور التي تدفع للعاملين في مختلف الفروع الإنتاجية، ومن المدفوعات والتسهيلات التي يحصل عليها السكان من أرصدة الاستهلاك الاجتماعية، ومن الدخول الناجمة عن الأعمال الفردية¹. وأما العامل المؤثر الذي تتوقف عليه مسألة التوزيع فهو شكل وأسلوب الإنتاج السائد في المجتمع²، والتي حللتها النظرية الماركسية من خلال رؤيتها الاقتصادية للتاريخ والتي تتكون من بنائين³:

➤ **البناء السفلي:** وهو مجموع العلاقات الإنتاجية، أي مجموع العلاقات القائمة في نطاق الإنتاج والتبادل والتوزيع التي تؤلف البنية الاقتصادية للتشكيلة الاجتماعية، وهذا البناء هو الذي يحكم البناء العلوي، فالآلة اليدوية هي التي خلقت المجتمع الإقطاعي، والآلة البخارية هي التي أنشأت المجتمع الرأسمالي⁴، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة بين تطور أشكال الإنتاج وتطور العلاقات الاقتصادية بما فيها علاقات التوزيع، وأن العامل المؤثر في كيفية التوزيع هو شكل وأسلوب الإنتاج السائدة⁵.

➤ **البناء العلوي:** وهو مجموعة العلاقات الإيديولوجية والمؤسسات التي تقوم على أساس قاعدة اقتصادية معينة تكون مرتبطة بها عضويًا وتؤثر فيها تأثيرًا فعالًا ويتكون من الأفكار والثقافة والقانون والعقيدة والأخلاق.

وبحسب هذا الفكر، فإن الحياة الاقتصادية تتركز على عملية الإنتاج، وأنها والتوزيع والتبادل والاستهلاك أجزاء من كل يسود فيه الإنتاج. وأن الاهتمام بغيره من تلك الفعاليات الاقتصادية كالتوزيع مثلاً يحرف التفسير الصحيح للظواهر الاقتصادية. وعليه، فإن المذهب الاقتصادي الماركسي يقسم نظرياً إلى مرحلتين هما: مرحلة الاقتصاد الاشتراكي التي تعتمد على أساسين للتوزيع هما الملكية العامة والعمل، ومرحلة الاقتصاد الشيوعي (المفترض) التي تعتمد على أساسين للتوزيع هي الأخرى هما الملكية العامة والحاجة، إذ تصور أن مشكلة التوزيع تكمن في الملكية الخاصة فألغائها واستبدالها بالملكية العامة، فحلت الدولة محل المالك الخاص ونشأت رأسمالية الدولة كواحدة من ظواهر الاستبداد.

¹ محمد حامد دويدار وآخرون، مرجع سابق، ص 562.

² محمد شوقي الفنجرى، "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 202.

³ محمد حامد دويدار وآخرون، مرجع سابق، ص 65.

⁴ المرجع السابق نفس الصفحة.

⁵ محمد شوقي الفنجرى، "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، مرجع سابق، ص 202.

1-2-3- التوزيع حسب المذهب الاقتصادي الإسلامي

يعرف بعض الباحثين الإسلاميين التوزيع بأنه انتقال وتقسيم أو إعادة تقسيم الدخل والثروة بين الأفراد سواءً عن طريق المعاوضة (كما في المبادلات السوقية) أم عن طريق الإرث، وسواء تم بين الأفراد كالهبات والأوقاف، أو عن طريق الدولة كزكاة الأموال الظاهرة، أو بين الدولة والأفراد كضمان بيت المال لحد أدنى لمعيشة الفرد، وسواء كان إلزامياً كصدقة الفطر، أو تطوعياً كصدقة النافلة¹.

وتظهر أهمية دراسة مسألة التوزيع في الإسلام في كونها تساهم في حل جزء كبير من المشكلة الاقتصادية والتي تتجسد في الفقر²، وأن لب تلك المشكلة هو سوء استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والاسراف في الاستهلاك، مما يقود إلى سوء توزيع الثروات والدخول³، وحيث يكون علاجها من خلال الحث على الاستثمار وعدم الاكتناز وزيادة فاعلية الوسائل المحققة للعدالة الاجتماعية -والتي لا تتوفر في المذاهب الأخرى- كالزكاة والفدية والكفارة والصدقات، والتي تُعطى للفقراء دون غيرهم، على خلاف الضرائب المتنوعة التي تقتطع من الأغنياء، والتي قد يستفيدون منها بشكل من الأشكال كالصحة والتعليم. وبذلك، يكون الإسلام قد كفل محو الظلم الاجتماعي بما قدمه من حلول لمسائل التوزيع والتداول بإرجاعه النقد لوظيفته الرئيسية كوسيط بين الاستهلاك والإنتاج لا بين الإنتاج والادخار⁴.

انفرد الفكر الإسلامي بمعالجة مشكلة التوزيع في إطار متكامل ولم يحصره ضمن النطاقين الوظيفي والشخصي، بل عالجها على ثلاث مراحل⁵:

أولاً- مرحلة توزيع الثروة أو التوزيع ما قبل الإنتاج: وهي مرحلة التنظيم الأولي للتوزيع من خلال تنظيم الملكية، حيث جعلها الإسلام القاعدة الأساسية التي يقوم عليها التوزيع. فقد اهتم الإسلام بالأصول المالية الفطرية وأخضعها لسنن وأحكام الشريعة للانتفاع بها، مما يُظهر الارتباط الوثيق بين نشأة الثروة وتحصيلها وتداولها وتوزيعها واستعمالها، وأهميتها البالغة في تحديد نمط الإنتاج والطلب عليه، والذي يكون التوزيع الحلقة الرئيسية بينه وبين الاستهلاك⁶.

¹ محمد أنس الزرقا، "نظم التوزيع الإسلامية"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، جدة 1984، ص 2.

² محمد عبد المنعم الجمال، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي"، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1986، ص 35.

³ محمد علي رفعت، "مصادر الثروة في الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، الجزء الثالث، مطبعة البعث، قسنطينة 1979، ص ص 887-890 بتصرف.

⁴ محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص 369، كتاب منشور على الشبكة المعلوماتية على الرابط:

<http://www.fichier-pdf.fr/2011/05/03/fichier-sans-nom/fichier-sans-nom.pdf>

⁵ عبد الله مختار يونس، "الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1987 ص 287.

⁶ مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، دار الفكر، دمشق-سوريا- 1985، ص 81.

وبالرجوع إلى المشكلة الاقتصادية، فإن الإسلام أوضح أنها ليست في قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها النسبية كما صاغها الفكر الرأسمالي، وليست نابعة عن عدم بلوغ التطور مرحلته النهائية كما جاءت به النظرية الماركسية بما يتوجب إلغاء التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، بل هي الفقر الذي يجب معالجته بمبدأ التوازن السليم بضمان الحاجات الأساسية والضرورية للفرد، من خلال التأثير على نمط التوزيع ما قبل الإنتاج، فهو وإن لم يمنع الملكية الخاصة، إلا أنه أقر أن ما في حوزة الأفراد من ثروات ليست ملكية أصلية، بل هم مستخلفون عليه من قبل مالكة الأصلي (الله)، استخلاف إدارة واستثمار وتنمية¹.

إن الاقتصاد الإسلامي يستخدم مبدأين للتملك تجعل منه نظاما متكاملًا يدعو إلى توزيع الدخل ما قبل الإنتاج توزيعًا عادلًا لا مركزيًا، يستفيد منه الأولى فالأولى حاجة وعطاء وتنمية. فهو يستخدم الملكية الفردية وهي المبدأ العام، والملكية الجماعية وهي المبدأ الاستثنائي، حيث لا يحق لصاحب الثروة أن يحتكر ثروته ويجمدها ليعطل بها الاستثمار ومصلحة المجتمع، وإلا وجب على حاكم البلاد اتخاذ تدابير تساعد على تأدية تلك الثروات لوظائفها، فيقوم بتأميمها ومصادرتها لرفع الضرر عن الناس والمجتمع وتحقيق الفائدة والنفعة للاقتصاد، مثل تأميم آبار البترول والمناجم والأراضي والحقول الزراعية الشاسعة المعطلة².

إن النظام الاقتصادي الإسلامي يحرص في هذه المرحلة على تعميم الانتفاع بمصادر الثروة (المصادر المادية للإنتاج) التي يمتلكها المجتمع، بمراعاته ثلاثة أبعاد للتوزيع تتضمن ثلاث مستويات³:

(أ) على الأفراد: إذ أن الإسلام لم يمنع التملك الفردي ولم يعطه الحرية المطلقة في نفس الوقت، بل جعل للجماعة حقا من الثروات، فالإقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الالتزام بالتشريع الإلهي في الحقوق والواجبات تجاه الله والأفراد والدولة، وهذه العلاقة الثلاثية تساهم بشكل كبير في حل مشكلة التوزيع في المجتمع، فهو إذن يرفض تركز الثروة وعناصر الإنتاج في أيدي قلة قليلة تمارس بها الضغط الاقتصادي والسياسي وغيره⁴، وهو مبدأ نابع من القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾⁵، لأن

¹ يوسف العظم، "العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام وأوضاع الأمة الإسلامية اليوم"، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، تلمسان، مطبعة قسنطينة 1979، ص 927.

² وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، الجزء السابع، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة 1997، ص ص 4991-4992 بتصرف.

³ صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 444.

⁴ محمد الصادق عفيفي، "المجتمع الإسلامي وفلسفته المالية والاقتصادية"، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، دون سنة طبع، ص 298.

⁵ الآية (7) من سورة الحشر.

قانون "دعه يعمل دعه يمر" أنتج الطبقة الاجتماعية، واحدة رأسمالية تمتلك جل الثروات وتستحوذ على أغلب الدخول، وأخرى عمالية ضعيفة وهي الأكثرية، ذات دخل محدود.

كما أن الإسلام يرفض اقتسام الثروات والمداحيل بالتساوي بين الأفراد، لأنه يراعي خصائصهم في التملك والسعي وراء الكسب المعيشي الراقي¹، فهو يحاول دائما التوفيق بين الحاجة والإنتاج عند توزيع الثروة، فهو تارة يحرص على إعطاء كل واحد حسب حاجته (مراعي وضعه المعيشي وحالة الأسرة)، وتارة أخرى حسب إنتاجه (وفق ما يقدم من عطاء للمجتمع)، لأن قانون "لكل واحد حسب حاجاته" الذي قام على الصراع الطبقي أنتج الخمول والكسل وأدى إلى ضعف الاستثمار والإنتاج².

وانطلاقا من ذلك، يدعو الإسلام إلى تطبيق سياسة اقتصادية تراعي مبادئ وأصول وطرق التملك وآليات استغلالها، وحدود مجالات استعمالها والانتفاع بها. فهو من جهة ينمي الجانب الفطري للإنسان في حب التملك، ليحصل في النهاية على نتائج البذل والجهد والعمل ويستفيد من مبدأ حماية الملكية وثباتها لأصحابها، ومن جهة أخرى يخلصه من الجانب السلبي الذي يترتب عن الاستغلال غير المشروع والاستثمار والاحتكار والغش والتحايل والهيمنة والتسلط بسبب الجاه والنفوذ والسلطة، وغيرها من الطرق غير الشرعية التي لا ترتبط بها المكافئة بالجهد المبذول في المجتمع³.

(ب) على الأجيال: أكد الإسلام عبر تاريخه الطويل على السياسة الاقتصادية الرشيدة التي تحقق الكفاءة الاستخدامية الزمنية للموارد الإنتاجية المختلفة، لأن من مقتضيات التوزيع العادل تعميم منافع تلك الموارد على أجيال المجتمع الحالية والمستقبلية، وهو الأمر الذي يساعد على تقليل الهدر الناتج عن سوء الاستغلال والإسراف للثروات، وخصوصا تلك التي تملك فرصا تصنيعية بديلة كبيرة، عوض تصديرها خاما، أو تلك الغير متجددة، مما يحفز إيجاد بدائل لها. كما أن وجود نظام متعدد للإرث على خلاف المذاهب الأخرى يعمل على تفتيت الثروة وتقسيمها بين الأفراد مستقبلا في دائرة الأقارب داخل الأسرة، وهو النظام الذي أثبت كفاءته في منع تركز الثروات، وأدى إلى عدالة توزيعها زمنيا⁴.

(ج) على القطاعات والمناطق: يقتضي التوزيع العادل والاستخدام الأمثل للثروات توزيعها جغرافيا بين المناطق، وقطاعيا بين الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من أوجه احتياجات البلد من السياسة والأمن والصحة والتعليم وال عمران بناء على مستويات تكاليفها وعوائدها، لأن بعضا منها لا يقوم به إلا

¹ عبد المجيد قدي، "الزكاة من منظور اقتصادي"، مجلة رسالة المسجد، (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر)، سبتمبر 2003، ص 49-50.

² وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص ص 4973-4976، بتصرف.

³ صالح صالح، مرجع سابق، ص 445.

⁴ المرجع نفسه، ص 446، بتصرف.

القطاع العام، والبعض الآخر تظهر فيه كفاءة القطاع الخاص فيعطي نتائج ذات جودة، وكل هذا من أجل تفادي ظهور التفاوت بين الجهات والمناطق والقطاعات التي تتميز به المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية¹.

ثانيا- مرحلة توزيع العوائد على عناصر الإنتاج (التوزيع العملي): وهي المرحلة التي يتم فيها توزيع الدخول كعوائد للخدمات الإنتاجية التي قدمتها عناصر الإنتاج، فالتوزيع هنا وظيفي، يكون مبنيا على الأعمال والمجهودات التي يبذلها الإنسان سواء كان أجيورا أو مالكا، وحيث يؤدي السوق دورا واضحا من خلال التفاعل الحقيقي للقوى الاقتصادية خلال سير العمليات الاقتصادية. ففي هذه المرحلة يقر الإسلام أن عائد العمل، وعائد المنظم -الذي يدخل في الأصل ضمن نطاق العمل- هو الأجر، مما يجعل العمل كأساس رئيس للتوزيع، بينما تكون الملكية مجرد أداة ثانوية له في هذه المرحلة.

وعلى الرغم من الاختلاف الجوهرى في تحديد عناصر الإنتاج بين المذاهب الثلاثة، إلا أنه يوجد توافق على تقسيم عناصر الإنتاج إلى العمل ويشمل التنظيم، ورأس المال ويشمل الأرض والطبيعة، وهي نفس الرؤيا المعاصرة، نظرا لاتخاذ كلا العنصرين أشكالا مختلفة، يكون فيها العمل الجهد المبذول جسديا وفكريا يستحق عليه عائدا شخصيا، بينما يكون رأس المال والطبيعة من أشكال التملك، ويستحقان عائدا ماديا.

(أ) دخل العمل: أحاط المشرع الإسلامى حق الأجير بضمانات متعددة منها الرضا والعدالة والكفاءة والعرف، بحيث يجب أن يكون الأجر عادلا متناسبا مع العرف السائد ومراعى لنوع الخبرة، ومعتمدا في تقديره على الحرية والرضا والطواعية².

(ب) دخل الأرض: يختلف المنهج الإسلامى عن غيره من المناهج في تحديد ثمن استعمال الأرض والمصادر الطبيعية، فهو يشترط فيها عدم الإضرار بالمستفيد منها، كإصابة الزرع بالآفات أو الحرائق أو الفيضانات، فلا يلزم المستفيد منها تحمّل تكلفتها إضافة إلى تلك التي تسببت له بخسارة مسبقا، ويكون ثمنها الخراج. وأما ما يستخرج من بواطن الأرض والبحار من معادن النفط والذهب والفضة والنحاس والكبريت والأحجار الكريمة وغيرها، فيشترط فيها بلوغ النصاب وهو عشرون دينارا ذهبيا، فيكون ثمنها الخمس أو 20% من قيمتها تلك.

(ج) دخل رأس المال: إن الفكر الإسلامى لم يعتبر النقود أبدا كسلعة، فأعطى مفهوما مختلفا لطبيعة الطلب عليها، خاصة وأنه يعتبر أن تكلفة الفرصة البديلة عند الاحتفاظ بالنقود سائلة هي تكلفة

¹ المرجع نفسه، ص 446-447 بتصرف.

² محمد بن علي بن محمد الشوكاني، "نبيل الأوطار"، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت 1999، ص 295.

سالبة بمقدار معدل الزكاة، ومع تحريم الاكتناز وسعر الفائدة والمضاربة (إذا أخذت مفهوم المقامرة)، فإن العوامل التي تتحكم في مستوى الاحتفاظ بالنقود وآلية اتخاذ قرار تفضيل السيولة تختلف في مجملها عن الفكر الرأسمالي*، الذي يكون فيه دافع المضاربة خاضعا لتقلبات أسعار الفائدة، فيحدث عدم استقرار في دالة الطلب على النقود بسبب التغير المستمر في الأرصدة النقدية لدى الأفراد. ومع إلغاء الفائدة وفرض الزكاة، وربط دوافع المضاربة المشروعة بمعدل معدل عائد المشاركة، إذ ليس من العقلاني الاحتفاظ بالنقود سائلة حتى لا تأكلها الزكاة، وتعرض إلى خسارة في قوتها الشرائية بسبب التضخم، فإن أدنى قيمة لعائد المشاركة تحرك النقود نحو الاستثمار، لأن تكلفة الفرصة البديلة (العائد المتوقع منها سائلة) يكون سالبا بمقدار معدل الزكاة، وحيث أن معدل العائد المرتفع يرتبط بدرجة المخاطرة فإن تفضيل السيولة يقل، وبالتالي تستقر دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي الزكوي لا الربوي.

ثالثا- مرحلة التوزيع التوازني أو إعادة التوزيع: ففي هذه المرحلة تتدخل الدولة الإسلامية بمجموعة من التنظيمات لإعادة التوزيع الأولي للثروة والدخل، بهدف تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي بين الناس سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، حيث أن الحاجة هي أساس التوزيع في هذه المرحلة، كونها تؤدي دورا رئيسا في ضمان الحد الأدنى للحياة الكريمة للإنسان، خصوصا ذلك الذي لم يستطع العمل لسبب ذاتي كالإعاقة الجسمية والعقلية، أو لسبب ظرفي كالبطالة، أو حتى لسبب عدم تملكه موارد مالية كالأراضي وغيرها.

تقسم هذه المرحلة التوزيعية حسب طبيعة تحققها إلى قسمين أساسيين هما التوزيع التوازني الإجمالي والاختياري¹، واللذان يعتمدان على مصادر متنوعة لتمويلهما:

(أ) **التوزيع التوازني الإجمالي:** هو نوع من التوزيع التضامني، يلتزم الأغنياء وجوبا دفع سلع مادية ونقدية إلى الأفراد الذين عجزت دخولهم عن تغطية احتياجاتهم الضرورية، وتحقيق العيش الكريم الممثل بحد الكفاية، ويكون بواسطة مؤسستين:

➤ **مؤسسة الزكاة:** والتي لها دور بالغ الأهمية في تحسين دخول الفئات الدنيا وتحسين مستويات معيشتهم، نظرا لحصيلتها المتمثلة في 2,5% من رؤوس الأموال المنقولة كعروض التجارة والنقود والأسهم وغيرها... إلخ، وما بين (5 إلى 10)% من دخل الأموال الثابتة كالأراضي الزراعية والعقارات وغيرها، وبواقع 20% من الركاز كالبترول والفحم... إلخ*. والجدير بالذكر أن بعضا من البلدان الإسلامية قد

* يتشابه المذهبان في بعض خصائص النقود، ككونها مخزن ومستودع للقيمة، ووسيلة للتبادل وتسوية المبادلات التجارية الآجلة.

¹ صالح صالح، مرجع سابق، ص ص 450-453 بتصرف.

* سيتم ذكر أنواع الزكاة بشيء من التفصيل في موضوع مصادر التمويل.

أنشأت ما يسمى بصندوق الزكاة¹، تشرف عليه الهيئات الوطنية الرسمية، فتقوم بجمع الأموال المزكاة وتوزعها على الفئات الفقيرة إما للاستهلاك أو للاستثمار، وهي بذلك تعمل على تخفيف الضغط على ميزانيتها العامة من خلال زيادة كفاءتها ونشر الوعي بين الأفراد للتعامل معها.

➔ **مؤسسة التضامن الاجتماعي:** قد تكون أحوال الأفراد في بعض البلدان الإسلامية غير جيدة، وتكون مساهماتهم في صندوق الزكاة ضئيلة، أو يكون الفقر متفشيا بصورة رهيبية في المجتمع، فيتوجب إنشاء مؤسسة للتضامن الاجتماعي، تكون وظيفتها تكميلية لمؤسسة الزكاة، وتوجه حصيلتها خصيصا للإنفاق الاجتماعي المتعدد، وذلك بتعبئة النفقات الشرعية الواجبة على الأسرة، وتلك المرتبطة بالمخالفات على مستوى المجتمع، وفي بعض الأحيان فرض الضرائب على الأغنياء إذا لزم الأمر.

(ب) **التوزيع التوازني الاختياري:** هو تلك الجهود التكافلية المبذولة تلقائيا وطواعية والمتناسبة طرديا مع حالة القيم الاجتماعية والوعي المتقدم والنامي لأخلاق الأفراد، لتدل على درجة التطور والتكافل الاجتماعي داخل البلد، ولتساعد التوزيع التوازني الإجباري، وهي تتم بواسطة:

➔ **مؤسسة الأوقاف:** يعتبر الوقف أحد المؤسسات الاقتصادية الهامة في البلاد الإسلامية، ولعب دورا فعالا في عملية التطور والنمو الاقتصادي، حيث زادت من الثروات المملوكة للدولة، غير أنه ضُيع بسبب عدم وجود رؤيا وإستراتيجية واضحة تنقلها من مجرد الاحتفاظ بما كثرات تاريخي، إلى استعمالها واستثمارها بكفاءة، لتخفيض النفقات العامة في خزينة الدولة.

➔ **الجمعيات الخيرية:** تعد مصدرا هاما من مصادر الإنفاق التكافلي التضامني لمساهماتها الكبيرة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، غير انها تعاني في الكثير من البلدان النامية والإسلامية على وجه التحديد من العراقيل المفروضة عليها من قبل الأنظمة السياسية لنظرتهم السلبية تجاهها، وخوفا من أن تصبح منافسا سياسيا للأحزاب المعروفة مستقبلا، مما يتوجب إعادة النظر في كيفية تنظيمها بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بأقل التكاليف، ويخفف عن عاتق الحكومات النفقات الاجتماعية المتزايدة في ظل انحصار وتراجع مواردها المالية.

➔ **حسابات القروض الحسنة:** حيث أثبتت التجربة الحديثة أن تخصيص حسابات للقروض الحسنة القائمة على أساس المشاركة في البنوك اللاربوية تؤدي دورا تمويليا معتبرا للأنشطة التي تؤمن الحاجات الكفائية للأفراد، مما زاد من عدد تلك البنوك وأنشطتها المختلفة، لتشمل شرائح مختلفة بالمجتمع.

(ج) **مصادر التمويل:** بالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي وسياسته الاقتصادية الرامية إلى تعزيز خزينة الدولة الإسلامية بالسيولة اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها من مبادئه السامية،

¹ فارس مسدور، "إستراتيجية استثمار أموال الزكاة"، مجلة رسالة المسجد (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر)، جويلية 2003، ص 28.

إضافة إلى أهداف أخرى متمثلة في متطلبات الدولة القوية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وعلميا، فإنه كان يعتمد على مجموعة كبيرة من الموارد المالية الإلزامية والاختيارية¹ التي لا توجد في النظم الاقتصادية الأخرى، والتي يمكن تصنيفها إلى صنفين رئيسيين، حيث معيار تكرارها هو المحدد الزمني لها بغض النظر عن إجباريتها على الأفراد أو أو كراهيتهم لها، وهي²:

➔ **الموارد الدورية:** وهي تلك المتكررة سنويا والتي تشكل دعامة للنظام المالي للدولة والمورد الرئيس لبيت مال المسلمين وتشمل:

1/ الزكاة: وهي الصدقة المفروضة شرعا، المتكررة سنويا، على كل من توفرت فيه شروطها، فهي عبادة دينية وواجب اجتماعي في آن واحد، وهي تكليف يتعلق بالملكية من غير النظر إلى شخصية المالك أو جنسه أو عمره، وهي تؤخذ من الأموال والغلات بنسبٍ حددها الشرع الإسلامي وفصل أنواعها الفقهاء مثل زكاة الفضة والذهب والنقود الورقية، وزكاة الثروة الحيوانية ومنتجاتها، وزكاة الثروة الزراعية، وزكاة التجارة*، وزكاة الثروة المعدنية ومنها الكنوز، وزكاة المستخرجات البحرية كالجواهر والمرجان واللؤلؤ، وزكاة الأسهم والسندات³، وزكاة الفطر. وهي تدفع للمصارف الثمانية التي ذكرها الله تعالى في قوله ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾⁴، لأن لها دورا فعلا في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، من خلال تأثيرها الموجب على الدخل**.

¹ عبد الباسط عبد الله عثمانة، "توزيع الدخل والثروة في الإسلام"، أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية)، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، إربد - الأردن (2010)، ص 72.

² عوف محمود الكفراوي، "سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث: دراسة مقارنة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989، ص 270.

* تختلف المذاهب الفقهية الإسلامية بوعاء الزكاة فبعضها يرى بأنه لا ينطبق إلا على الذهب والفضة بشروط والغلات الأربعة الخنطة والشعير والتمر والزبيب على نحو الوجوب وغيرها على نحو الاستحباب، وكذلك زكاة الأنعام، وبينما تصنف الأنواع الأخرى ضمن الخمس وليس الزكاة كالثروة المعدنية وغيرها.

³ إبراهيم حسين العسل، "التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم، عطاءات، معوقات و أساليب"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 276.

⁴ الآية 60 من سورة التوبة.

** إن تأدية المكلف للزكاة سيفيد الاقتصاد من ناحيتين؛ الأولى: حيث اقتطع جزء من مال المكلف للزكاة سيزيد المنفعة الحدية لوعائها، مما يدفعه إلى استخدامه مستقبلا لذلك الجزء بصفة أكثر إنتاجية، لأن عائده سيكون أحسن من تبذيره وإنفاقه بدون مقابل. وأما الثانية: فهي من ناحية المنتفعين بالزكاة، باعتبارهم لا يستطيعون تغطية الحاجيات الأساسية، مما يزيد من طلبهم للسلع المتنوعة والتي هي في الأساس موضوع نشاط المكلفين بما تجارا كانوا أو زراعا أو منتجين، فيزيد عرضهم لها، فترتفع إيراداتهم، وبالتالي أرباحهم. انظر في هذا الشأن: "بحوث مختارة: الاقتصاد الإسلامي"، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، 1980، ص 298.

2/ الخمس: وهو عبارة عن عبادة مالية تمثل نسبة 20% من وعائها بالغ النصاب المقدر بـ 20 دينارا ذهباً، يستفيد منه من حددهم القرآن الكريم في قوله ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَفَىٰ أَجْمَعِينَ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾¹، وهو يشمل على²:

- **المعدن:** ما يستخرج من بواطن الأرض والبحار من معادن النفط والذهب والفضة والنحاس والكبريت والأحجار الكريمة والجواهر وغيرها.
- **الكنز:** وهو المال المدخر تحت الأرض وغيرها، وفيه شروط ذكرها الفقهاء لا مجال لتفصيلها.
- **الذمي*** الذي اشترى أرضاً من المسلم: ولا فرق في الأرض بين الزراعية وغيرها فالخمس واجب فيها جميعاً.
- **المال الحلال المخلوط بالحرام:** ويشترط فيه ألا يعرف مقدار المال الحرام ولا صاحبه فهو لا يجل إلا بإخراج خُمسه.
- **ما يفضل من مؤونة السنة:** من أرباح التجارة والزراعة والصناعة وغيرها وهو أكثر عوائد الخمس، ويشمل أيضاً الهدية والهبة ونماء الوقف.
- **الغنائم:** سيأتي الكلام عنها في الموارد غير الدورية على الرغم من كونها من وعاء الخمس.

3/ الخراج: وهو أجرة الأراضي التي تعود ملكيتها للمسلمين، يدفعها المستثمر المنتفع بها سواء كان مسلماً أم غير مسلم، ويكون الهدف منه (الخراج) تفتيت الثروة وعدم السماح بتكديسها في أيدي فئة قليلة من الأفراد، وإبقاء على الأراضي مورداً عاماً للمسلمين ينتفعون به بصورة مستمرة، يكون بمثابة الضمان المالي الثابت للخرينة، ما يجعله مورداً يهتم بمجالات الأجيال القادمة وحققها في الثروة.

4/ عشور التجارة: وهي ما يؤخذ من التجارة الواردة من البلاد الأخرى، وهي غير جائزة إلا في حالة المعاملة بالمثل لأشخاص أجانب تأخذ دولتهم عمولة على تجارة المسلمين³.

¹ الآية 41 من سورة الأنفال.

² السيد محمد الصدر، "الصراط القويم"، دار الأضواء، بيروت، 1998، ص 135-139، بتصرف.

* الذمي كلمة تطلق على المواطن من أهل الكتاب في ظل الدولة الإسلامية.

³ قطب إبراهيم محمد، "النظم المالية في الإسلام"، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، ص 109.

5/ الجزية: هي المال المأخوذ من أهل الكتاب لإقامتهم بدار الإسلام كل سنة لحفظ ذمهم وحسن إدارتهم، فهي تختلف عن الخراج في كونها تفرض على الأشخاص القادرين وليس على الأرض والغلات، وهي تسقط باعتناق الإسلام في حين لا يسقط الخراج به¹.

الموارد غير الدورية: وهي الموارد التي لا تتكرر كل سنة بصورة دورية وتشمل²:

1/ الغنائم: وهي إحدى موارد الخمس غير أنها لا تتسم بالدورية، وهي تعرف بالأموال التي تكتسب من العدو من الحرب، فيؤخذ خمسها لبيت المال، ويوزع الباقي بين المحاربين.

2/ الدية والكفارة: الأولى تدفع في حالة القتل، ويستلمها أهل المقتول، وأما الثانية فهي للتكفير عن الذنوب ويستفيد منها الفقراء دون غيرهم.

3/ الفيء: وهو الأموال المكتسبة بغير قتال يؤخذ خمسها لبيت المال، ويوزع الباقي على المسلمين كافة، وهي تشبه وتتطابق مع مستحقي الخمس، كما قال الله تعالى ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾³.

4/ القروض: قد تلجأ النظم المالية الإسلامية إلى الاقتراض كوسيلة أو مورد غير عادي، إذا لم تكف الموارد المالية السابقة لتغطية الإنفاق العام والحقوق المالية المتعلقة بسيادة الدولة.

5/ الموارد الأخرى: وهي تشمل:

- الأموال التي ليس لها مستحق (اللُّقْطَةُ) حيث لا يُعلم مُسْتَحَقُّهَا ولا مالِكُهَا، فترجع لبيت المال، مثل من مات وليس له وارث معين فإن ملكية ماله تنتقل لبيت المال.
- الإنفاق الطوعي في سبيل الله: كالصدقة والهبة والعطية، مع إمكانية أن تتحول الصفة الطوعية إلى إلزامية في حال أمر الحاكم بذلك لمصلحة المجتمع، كأن يتعرض البلد للزلازل والحروب أو أي كارثة أخرى.
- الوصية والإرث، فالأول يمكن من تصريف قدر معين من تركة الميت العينية والمادية والمالية إلى أحد الأقارب من غير الورثة الشرعيين، وأما الثاني فهو الذي يحق للورثة بنظام حسابي معين، فضّله الفقهاء استناداً إلى ما أمر به الله تعالى في مواضع متعددة من القرآن الكريم.

¹ إبراهيم حسين العسل، مرجع سابق، ص 283.

² عوف الكفراوي، مرجع سابق، ص ص 302-339 بتصرف.

³ الآية 7 من سورة الحشر.

1-3- الاعترافات الواجب أخذها عند دراسة نظرية التوزيع الوظيفي

باعتبار أن تسعير عناصر الإنتاج يتم بتلاقي عوامل الطلب والعرض في السوق، فإن تلك العوامل تختلف من عنصر إلى آخر، حيث لكل واحد منها مميزاته، مما يتوجب دراسة خصائص سوق كل عنصر إنتاج، لمعرفة كيفية تشكل عائده.

1-3-1- العمل والأجر

أولاً- الطلب: على الرغم من وجود التباين الكبير في الدخل في الاقتصاد فإن علماء الاقتصاد يعتبرون أن معدل الأجر (المستوى العام للأجر) هو أفضل مؤشر على قوة كسب العمالة بشكل عام، حيث في جميع بلدان أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة والدول المتحولة في شرق آسيا كان هناك تحسنا مضطردا في قدرة العمال على تحسين مستويات معيشتهم بدءا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر بفضل الثورة الصناعية التي قدمت للطبقة العاملة خطوة عملاقة للأمام وأخرجتهم من الفقر، مع ما تخللها من أوضاع سيئة عرفها عالم التشغيل من توظيف الأطفال والأخطار التي يتعرض لها العمال في مواقع العمل، وساعات العمل الطويلة في بعض الأحيان. وعليه، فإن العوامل المحددة للطلب على العمل تتلخص فيما يلي:

(أ) **الإنتاجية الحدية:** حيث تعكس العلاقة بين كمية مدخلات العمالة وكمية المخرجات، فهي تضيف قدرا يصغر أكثر فأكثر كلما زاد التوظيف بفعل قانون تناقص الغلة، ولرفع إنتاجية العمل يجب أولا تحسين السلع الإنتاجية التي يستخدمها العامل من الآلات والمعدات، ثم زيادة مستويات التعليم والتدريب، وهما السبب الأبرز لارتفاع الأجر في الدول الصناعية مقارنة بباقي دول العالم، لأن تلك الدول جمعت -إضافة إلى العمالة الكثيفة- قدرا كبيرا من التكوين الرأسمالي المتمثل في الشبكات الكثيفة من الطرق والمواصلات والاتصالات والسكك الحديدية والمعدات والآلات لكل عامل، حيث ومنذ الحرب العالمية الثانية زاد متوسط قيمة رأس المال للشخص الواحد بأكثر من الضعف، بل وكان المخزون الرأسمالي أكثر إنتاجية، انعكس على نوعية مدخلات العمالة، التي تحسنت نتيجة زيادة الاستثمار في التعليم والتكوين (رأس المال البشري)، بدليل ارتفاع عدد خريجي الجامعات مقارنة بالفترة التي سبقتها.

(ب) **نوعية الوظائف:** بافتراض وجود سوق عمالة تنافسي بالكامل أين يكون معدل أجر الساعة متساويا تماما، حيث لن يدفع أي صاحب عمل زيادة مقابل عمل شخص يمتلك المهارات نفسها، ما يعني أن سبب فروقات الأجر (التعويضية) هو نوعية الوظائف، لأنها بطبيعتها تختلف في جاذبيتها. فالعمل في أيام العطل ونهاية الأسبوع، والأعمال الشاقة والخطيرة، والأعمال التي تحط من المكانة الاجتماعية،

والوظائف غير المنتظمة والموسمية، أو المنعزلة كالعمل على منصات استخراج النفط في البحر والصحراء، تميل أن تكون أقل جاذبية وتدفع لها الشركات أجورا أعلى من تلك الأعمال التي لها مردود نفسي طيب، مثل حراس المنتزهات ورجال الدين، حيث أجورهم متواضعة.

(ج) **نوعية العمالة:** إن اختلاف الأجور لا يرجع فقط إلى اختلاف الوظائف، بل هناك فروقات حسب نوعية الناس، لاختلافهم في القدرات العقلية والبدنية الفطرية وفي التنشئة، وفي التعليم والتدريب والخبرة، وهي عوامل غير اقتصادية تحدد أجر العامل وتجعله مختلفا عن سواه، فالأطباء والمهندسون والأساتذة استثمروا سنوات عديدة من حياتهم في التعليم والتدريب أثناء العمل، وأضاعوا فرصا للعمل أثناء إتمام دراساتهم، مما يجعل أجورهم المرتفعة تعوض أضعاف ما أنفقوه على الاستثمار في رأس مالهم البشري، باعتبارهم نوعا خاصا ومميزا من العمالة، الأمر الذي يؤدي إلى نمو سريع في مداخيلهم مقارنة بالمجموعات الأقل تعليما. كما أن هناك بعض الأشخاص المتميزين كالممثلين السينمائيين والمغنون والرياضيون ومستشاري الرؤساء وأصحاب المقاعد البرلمانية وغيرهم، والذين جلبت لهم الشهرة مداخيل خيالية لقاء أعمالهم، وهم مجموعات قليلة لكنها في نمو مستمر بسبب التقدم التكنولوجي الحديث الذي أصبح يخلق اختصاصات جديدة يكسب أصحابها من ورائها ضعف ما يكسبه ذوي الخبرة من الأطباء والمحامون والأساتذة الجامعيون، مثل مصممي السيارات والأزياء ومنتجي الأفلام وغيرهم.

(د) **غياب المنافسة الكاملة وظهور المجموعات غير التنافسية:** تساعد هذه نظرية في فهم التمييز في سوق العمالة، فإذا كانت حالة المنافسة الكاملة تفرض وجود فروقات الأجر لتعكس الاختلاف في تكاليف الدراسة والتدريب والتكوين وغيرها من تكاليف الاستثمار في رأس المال البشري التي تختلف من شخص لآخر، فإن عالم المنافسة غير الكاملة يخفي أسبابا أخرى إضافية لتباين الأجور بين المجموعات العمالية غير التنافسية فيما بينها، وذلك أن العمالة ليست عنصرا إنتاجيا واحدا، بل هي مجموعة عناصر مختلفة مترابطة فيما بينها، ولكنها في الوقت نفسه غير متنافسة فيما بينها أيضا مثل الأطباء والمحامون والمهندسون والحرفيون، فعمل الأطباء لا ينافس عمل المحامون أو المهندسون رغم أنهم مترابطون.

إن السبب الرئيسي لوجود عدد كبير من المجموعات غير التنافسية هو كون المهن والحرف تتطلب مهارة تتطلب استثمارات كبيرة من الوقت والمال للوصول إلى مستوى الكفاءة، فلا يستطيع عالم ميكانيكي أن يتحول إلى طبيب جراح دون أن يتحمل تكلفة التحول، وما أن يتم التخلص من مهنة معينة حتى يصبح الشخص ينتمي إلى سوق فرعي معين من العمالة يخضع لظروف عرضها والطلب عليها، ويكون كسبه مختلفا تماما عن مهنة أخرى في مجالات أخرى.

(هـ) التمييز بسبب العرق والجنس: تعد فروقات الكسب من الصفات العامة لاقتصاد السوق، وهي مقبولة للأسباب السابقة، غير انها منبوذة إذا كان مصدرها اختلاف الجنس ولون البشرة والسكان الأصليون والأقليات، حيث غالبا ما يميز أرباب العمل بين طالبي الوظائف، فمثلا تستبعد النساء والأقليات العرقية عن الوظائف ذات الأجر المرتفع، كما يستبعد السكان غير الصليون عن النقابات المهنية بسبب القوانين والتشريعات المحلية، مما يجبر هؤلاء الصنف على ممارسة الأعمال الوضيعة والتي لا تحتلج إلى مهارة، مما يجعلهم مجموعات غير متنافسة.

يمكن للتمييز أن يُبقي على وظائف معينة حكرا على الأفراد ذوي الامتيازات، ويجعل أخرى التي لا مجال للتطور فيها للأقليات والنساء، وتكون ذات أجر منخفض لا يسمح لهم بالقيام بالتعليم الجيد والتدريب والتكوين، الأمر الذي ينعكس مستقبلا في اتساع فروقات الأجر، ويظهر حينئذ ذلك التباين كأنه مشروع وطبيعي، غير انه في حقيقة الأمر نتيجة للتمييز الذي كان قائما في المجتمع على العرق والجنس ولون البشرة والأقليات وغيرها من العوامل غير الاقتصادية، والتي تزيد مع مرور الزمن من فوارق الدخل، وتقل معها فرصة تقليل انحرافات الدخل بين المجموعات المتنافسة وغير المتنافسة.

تعود فروقات الدخل بين الرجال والنساء إلى العادات والتقاليد الاجتماعية وإلى عوامل اقتصادية متنوعة كالتعليم والتدريب والخبرة، فالنساء لا تتقاضى أجرا أقل من الرجال مقابل القيام بالعمل نفسه، بل إن انخفاض أجورهن نابع من استبعادهن عن بعض المهن ذات الأجر المرتفع كالعامل في المناجم ومنصات النفط، أو بسبب انقطاعهن عن العمل من أجل الولادة وتربية الأطفال، أو لعدم انتخاجهن في مجالس إدارة الشركات، أو عدم تدرجهن في سلم المسؤوليات العليا.

ثانيا- العرض: تتلخص العوامل الرئيسية لعرض العمل في عدد ساعات العمل، ومشاركة القوى العاملة والمهجرة، وهي تتأثر بقوة النقابة التي ينضم إليها العامل.

(أ) **عدد ساعات العمل:** تختلف عدد ساعات العمل من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر، فبعضهم يستطيع السيطرة عليها من خلال قراراتهم باستكمال الدراسات العليا أو التقاعد المبكر أو العمل بدوام جزئي بدل الدوام الكامل، أو العمل ليلا، أو العمل لساعات إضافية. فالأجور المرتفعة ترفع كمية العمل المعروضة في البداية ثم تقللها لاحقا، وذلك لوجود تأثيرين متعاكسين هما: تأثير الاستبدال وتأثير الدخل وهما مختلفان من فرد لآخر. فالأول يجذب العامل إلى تفضيل ساعات العمل على أوقات الفراغ لأن أجر الساعة الإضافية مرتفع، مما لا يبقي لديه حافز لاستبدالها بأوقات الفراغ، فترتفع معه كمية العمل المعروضة. وأما الثاني وبمجرد حصول الفرد على دخل مرتفع لعمله ساعات إضافية فإنه يميل إلى الانتفاع به، فيفضل لاحقا ساعات الفراغ على الساعات الإضافية، أو يتجه للتقاعد المبكر لأن دخله تحسن.

(ب) **المشاركة في القوى العاملة:** لقد ادى دخول المرأة سوق العمل و بأعداد كبيرة إلى تغيير العوامل المؤثرة في تحديد الأجور، وذلك لأن تحسن الأجر الحقيقي اجتذب النساء إلى مهن كانت حكرًا على الرجال فيما مضى، وهو ليس السبب الوحيد لتعدد المشاركة في القوى العاملة، بل لعب التغيير في المواقف الاجتماعية والعقائدية والعادات تجاه دور المرأة في الاقتصاد إلى زيادة انخراطهن في سوق العمل، مما قلل من مشاركة الرجال فوق سن 65 سنة، والذي قابله زيادة دفعات الضمان الاجتماعي التي مكنت الكثيرين من التقاعد بدلا من الاستمرار في العمل.

(ج) **الهجرة:** لا أحد ينكر دور المهاجرين في القوى العاملة، سواء دخلوا تراب البلد بصفة قانونية أو غير شرعية، لأن أغلبهم يستقرون في بلد المقصد الذي يوفر فرص العمل والعيش أحسن من بلد المنشأ، وحيث أن البلدان على اختلافها قد تلجأ إلى تطبيق بعض أنظمة الهجرة كنظام الحصص (العمال المهرة واللاجئون السياسيون والقرابة للمواطنين الأصليين)، وهي الأنظمة التي استطاعت البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية من الحصول على هجرة ذات نوعية جيدة (تعليم جيد وخبرات عمل مقبولة) قادمة من البلدان النامية والتي عموما تتميز بانخفاض فرص العمل وغياب القوانين المؤيدة للعمال، وتقلب بيئة العمل كالأوضاع السياسية والأمنية...إلخ.

(د) **قوة النقابة:** إن بعضا من قرارات عرض العمل تتم بشكل جماعي، حيث تتفاوض النقابات للمساومة على الاتفاقيات الجماعية، والتي غالبا ما تحدد من يشغل وظائف معينة، وكم سيدفع لهم، وما هي قواعد العمل، و حيث يمكن للنقابة اتخاذ قرار بالإضراب بهدف الحصول على اتفاقية عمل بشروط أفضل مع صاحب العمل. ويرتكز البند الأساسي لأي اتفاقية على معدلات الأجور الأساسية لمختلف فئات الوظائف، والإجازات والعطل، وترتيبات التقاعد، وتغطية الرعاية الصحية وما شابهها، وكذا تعديل الأجور بزيادتها في حالة التضخم وارتفاع أسعار المستهلك بسرعة. أما البند الثاني والذي ظل محور خلاف دائم فهو قواعد العمل من تكاليفات ومهمات العمل وأمن الوظيفة، وأخيرا الإجراءات التنظيمية مثل تلك المتعلقة بالأقدمية، وحل نزاعات العمل.

تلعب المساومة الجماعية دورا كبيرا في قسمة الكعكة بين الأجور والأرباح، وكذا تحسين شروط عمل النساء وحظر تشغيل الأطفال، إضافة إلى تعويض المصابين في أعمال خطيرة، ومحاكمة وملاحقة أرباب العمل قضائيا في حالة عدم احترامهم لاتفاقيات العمل المبرمة مع النقابات، وهي تسعى دائما إلى جعل الأجور المدفوعة للعمال المنتسبين إليها مرتفعة مقارنة بالأجر التوازني في السوق، وهو ما يكون غالبا على حساب أجور العمال غير النقابيين، الأمر الذي قد يحد من زيادة التوظيف، ويؤدي إلى زيادة البطالة.

1-3-2- الأرض والريع

تختلف الأرض عن عنصر العمل، فلا يمكن زيادة عرضها استجابة لارتفاع السعر، أو تقليصها استجابة لانخفاضه، فهي فقط يمكن استصلاحها لزيادة إنتاجيتها، وبالتالي زيادة أجرتها المتمثلة في الريع، وعليه يدفع هذا الأخير مقابل استخدام عوامل الإنتاج ثابتة العرض، لأنه أثناء التوازن يكون عرضها غير مرن (يكون عموديا)، بينما يتغير الطلب عليها ليشكل سعر التوازن، وأن أي إيجار يدفع فوق هذا السعر يقلل طلب المؤسسات عليها مما يحرم مالكي الأراضي من الحصول على أجرتها لارتفاع أسعارها، فيضطرون إلى تخفيضها. وعليه يعتمد إيجارها بالكامل على منحى طلبها، وقيمتها تنبع من قيمة ما تنتجه وليس العكس، مما يجعلها تساوي دائما ما تعطيه المنافسة. فمثلا إيجار الأرض للزراعة يختلف تماما عنه لبناء المنشآت، كما أن فرض الضريبة على هذا الريع لن يقود إلى تشوهات اقتصادية أو عدم كفاءة، بل أنه قد يقود إلى تحسين اختيار تركيبة الإنتاج من الأرض والعمالة ورأس المال.

1-3-3- رأس المال والفائدة

إن عنصر رأس المال يمثل مدخلا ومخرجا في آن واحد، حيث السلع الإنتاجية ترتبط مباشرة بالاستثمار، مما يتطلب من مالكة قياس العائد (المردود) منه قبل اتخاذ أي قرار، فالاستثمار يعني التخفيف من الاستهلاك الحالي لتأمين موارد حقيقية تسمح له بإنتاج المزيد من السلع الإنتاجية مستقبلا، من خلال تحويل الأموال بادخار النقود وشراء الأصول المالية المختلفة كالسهم والسندات، وهذا في ظل وجود محفز هو معدل الفائدة، الذي ينقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين الذين يشترون فعلا السلع الإنتاجية (المعدات والآلات... إلخ).

إن المزيد من التكوين الرأسمالي قد يدفع معدل العائد إلى الأسفل بفعل قانون تناقص الغلة، غير أنه يمكن أن تلعب الابتكارات والتجديدات التكنولوجية دورا إيجابيا لخلقها فرصا جديدة مربحة بنفس السرعة التي تقضي بها الاستثمارات على معدلات عوائدها. ففي المدى القصير يكون الاقتصاد قد ورث رصيда معين من رأس المال، مما يجعل عرضه ثابتا (عموديا)، بينما يكون الطلب عليه متغيرا ليعكس تنافسية المشاريع، ليتقرر عائد رأس المال وسعر الفائدة الحقيقي أثناء التوازن.

وأما في المدى الطويل وبفعل تناقص العوائد، فإن منحى العرض قصير المدى يُدفع أبعد فأبعد في كل سنة، فيتزايد العرض بتزايد تراكم رأس المال لينتقل مع الطلب عليه نزولا حتى نقطة التوازن، والتي عندها يقل الطلب على رأس المال من طرف الشركات بفعل قانون تناقص الغلة وبأسعار الفائدة التي فرضها السوق، مما يدفع بالمدخرين إلى تقليل الادخار بسبب قيام البنوك بتخفيض أسعار فائدتها تجاه المدخرين والمستثمرين، سعيا منها إلى تحصيل أجرتها من أجل بعث النشاط الاقتصادي من جديد، وعند

هذه النقطة يتوقف الادخار الصافي ويصبح صافي التراكم الرأسمالي صفراً، ويتوقف التكوين الرأسمالي عن النمو.

من جانب آخر تتوقف قرارات الاستثمار وبالتالي معدل العائد على عامل المخاطرة وعدم اليقين، حيث أن جل تقديرات وقياس معدل العائد مبنية على التفكير والمعلومات المتوفرة، والتي تتصف عموماً بعدم اليقين، وحيث أن الحقيقة الاقتصادية الميدانية تبين أن الاستثمارات الأعلى مخاطرة تعطي مردوداً أعلى.

1-3-4- الأرباح

بعدما تم استعراض عوائد عناصر الإنتاج المتمثلة في الأجر والربح والفائدة، فإن الاقتصاديين يتحدثون في آخر المطاف عن فئة رابعة للدخل وهي الأرباح، وهي بصفة بسيطة وعامة ما تبقى بعد دفع التكاليف، ولها ثلاث محددات هي أكثر أهمية في اقتصاد السوق:

أولاً- الأرباح كعوائد ضمنية: هي المكاسب التي تحققها الشركات من عناصر الإنتاج التي تمتلكها وتحميها في نفس الوقت من فرصة (ضائعة) توظيفها في شركة أخرى، حيث الكثير من الشركات تمتلك رأس المال والمصادر الطبيعية وبراءات الاختراع ما عدا العمالة، مما يجعل المردود الضمني عن تلك المدخلات المملوكة وغير مدفوعة الأجر جزءاً من أرباحها.

ثانياً- الأرباح كمكافئة لتحمل المخاطرة وعدم اليقين والتجديد: إن الربح الصافي هو الذي ينشأ بعد طرح الأرباح الضمنية من مجموع الإيرادات، فلا يكاد يخلو مشروع من مخاطرة، ومكافئة تلك المخاطرة هو الذي يجتذب المستثمرين إليها ويجعلهم متمسكين به، وهو العائد الضروري المفترض لتغطية المخاطر غير المؤمنة، ولكنها ليست الوحيدة التي تعطي ربحاً صافياً، فالأفكار والاختراعات توسع دائرة ربحية المشروع، التي يحصل صاحبها على ثروة لفترة قصيرة، بسبب ظهور المقلدون والمنافسون لتظهر أرباح التجديد مرة أخرى لتعكس أحقية المجازف الرأسمالي الذي يدخل منتجات جديدة، أو جدد منتجات قديمة بما في ذلك فنون الإنتاج، والتي تؤدي إلى تدني تكلفتها.

ثالثاً- الأرباح كعوائد للاحتكار: عندما تبتعد الأسواق بقدر معين عن المنافسة الكاملة يكون في مقدور الشركات في صناعة معينة تحقيق ربح أعلى من المعتاد عن طريق رفع الأسعار. فمثلاً تباع شركة تصنيع الأدوية دواءً تمتلك فيه براءة الاختراع بالسعر الذي يعظم أرباحها، مما يفرض عليها تقييد عرضه للحصول على مزيد من الأرباح الخاضعة لقوى الاحتكار.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لنظريات توزيع الدخل

لقد تباينت المفاهيم الفلسفية والاجتماعية وتطورت أدوات التحليل حول مسألة توزيع الدخل، إذ تركزت معظم النظريات الاقتصادية على التوزيع الوظيفي، وذلك لأنها كانت تنبع من الصراع الأيديولوجي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي حول تحديد أسباب غنى وفقر الطبقات الاجتماعية، في حين اقتصرَت دراسات التوزيع الشخصي على نتائج عمليات تجريبية، بينت أثر المقومات الشخصية للأفراد على مكتسباتهم كما سبق تبيانه في طبيعة عرض خدمات عنصر العمل.

2-1- المدرسة الطبيعية

لقد كان أنصار المذهب الطبيعي يهتمون بقضية دوران الدخل وعلاقات الإنتاج القائمة بين طبقات المجتمع، مما جعل نظريتهم حول توزيع الدخل تصب في عنصرين جوهريين¹:

❖ **الأول** وهو خلق الثروة وتوزيعها القائمة على ثلاث قواعد للإنتاج وهي الغلة الصافية ودوران الثروة والتوزيع، وهذا بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات (المنتجة، ملاك الأراضي والعقيمة)، حيث يكون التوزيع بينها قائما على تقسيم الدخل بين العناصر التي اشتركت أو لم تشترك في الإنتاج. فمثلا تحصل الطبقة المنتجة (المزارعون) بنشاطها الزراعي الإنتاجي على الدخل الإجمالي، تحتفظ بجزء منه (تكاليف الإنتاج ومستحققاته) وتعطي الباقي (الدخل الصافي) للملاك، بينما تحصل طبقة الملاك على الدخل الصافي مقابل حق الملكية وإعداد الأرض، وأما الطبقة العقيمة فتحصل على عائد مقابل ما تقدمه من المواد المصنعة والخدمات اللازمة للزراعة، والذي سيعود إلى الطبقات الأخرى من خلال المبادلة والحصول على السلع الزراعية الغذائية.

❖ **وَأما الثاني** فهو نظرية الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية خصوصا فرض الضرائب (المترواحنة بين 30% و 35%) على طبقة ملاك الأراضي وإعادة توزيعها في المجتمع.

2-2- المدرسة الكلاسيكية

إن المساهمات الحقيقية في مجال التوزيع الوظيفي للدخل ارتبطت بالمدرسة الكلاسيكية، لأنها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال، أصحاب رؤوس الأموال، وملاك الأراضي. فمثلا كانت اهتمامات كل من آدم سميث و ريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات محللين مسألتين رئيسيتين؛ الأولى تخص العوامل المحددة لدخل كل طبقة، والثانية

¹ إسماعيل صقر وعارف دليلة، "تاريخ الأفكار الاقتصادية"، مديرية المطبوعات والكتب، حلب، سوريا 1977، ص ص 134-140 بتصرف.

تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج، مما أدى إلى اختلاف تحليلات المدرسة.

2-2-1- نظرية "A. Smith"

لم تكن نظرية التوزيع عند آدم سميث إلا انعكاساً لنظرية بناء الأسعار أو القيمة، والتي جعل منها جسراً لنظرية توزيع الدخل، حيث اعتبر أن الدخل المحصل عليه من بيع المنتجات يتضمن المداخيل الجزئية الثلاثة وهي الأجر والربح والريع، التي تحدد عوائد خدمات عناصر الإنتاج الثلاثة (العمل ورأس المال والأرض) التي تشترك في عملية الإنتاج، والتي تكون نتيجة للسعر الطبيعي للسلعة ومحددة لها، كما أن تحليلاته استنتجت أن تزايد السكان من جهة وتراكم رأس المال من جهة ثانية سيؤديان إلى تناقص عائد العمل في الإنتاج وإلى ارتفاع عائد الربح والريع.

أولاً- الأجور (Wages): إن آدم سميث لم يستقر على نظرية محددة فيها، غير أن نظرية أجر الكفاف¹ (Subsistence theory of Wages) كانت هي الشائعة في كتاباته، حيث أنها تبين أن الأجور تعادل كلفة المواد الغذائية اللازمة لإدامة معيشة العامل وعائلته عند مستوى الكفاف، والذي يتغير ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لحالة البلد من حيث الازدهار والنمو أو العكس، ومن حيث كون البلد بدائياً أو متقدماً، فمستوى التطور الاقتصادي للبلد له أثر على تعدد عناصر الإنتاج أو اقتصاره على عنصر واحد.

ففي حال كون البلد يمر بمرحلة ازدهار ونمو، فإن الاستثمار يتزايد وينمو معه رأس المال وتراكمه، فيزيد الطلب على العمال وترتفع الأجور إلى ما فوق مستوى الكفاف، الأمر الذي يؤدي بالسكان إلى التزايد نتيجة هذا الارتفاع في الأجور، وأما في حال استقرار النمو والاقتصاد، فإن نمو السكان سوف يتوقف بعد أن كان يتزايد في المرحلة السابقة، مما يقلل الطلب على الأيدي العاملة ويكون عرضها أكبر من الطلب الواقع عليها أو مساويا لها، فيزداد التنافس بين العمال وتهدأ الأجور من جديد إلى مستوى الكفاف.

وعلى العكس من ذلك، إذا كان البلد بدائياً، فإن سيعتمد على وجود عنصر إنتاجي واحد هو العمل، بينما الأرض فلا يمكن عدّها عاملاً يدخل في تقييم الإنتاج نظراً لوفرتها بالنسبة لعدد السكان، وأما رأس المال متمثلاً في المعدات والآلات التي تساهم في العملية الإنتاجية لم تكن متوفرة بكثرة، وهكذا كان العمل أول الأمر هو المقياس الوحيد للمواد المنتجة².

¹ Christian Mourisson "La répartition des revenus dans les pays du tiers-monde", CUJAS, Paris 1968, p 23.

² فتح الله وعلو، "الاقتصاد السياسي توزيع المداخيل، النقود والائتمان"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981، ص 11.

ثانياً- الربيع (Rent): الذي يفسر عائد ما تنتجه الأرض أو نتيجة ما تقدمه مع العوامل الأخرى للإنتاج، فهو إذن كلفة من تكاليف الإنتاج، وهو (الربيع) كذلك عائد احتكاري يتولد نتيجة تملك الأرض واحتكارها، حيث يستلم مالكو الأرض هذه الأجرة بسبب ملكيتهم وليس بسبب إنتاجية الأرض، وهو كذلك ينتج فقط عندما يكون الثمن مرتفعاً، أما إذا كان الثمن واطناً بحيث لا يزيد عن الأجور والأرباح (تكاليف العمل ورأس المال) فحينئذٍ لا نتوقع ظهور الربيع أبداً. وفي هذه الحالة فهو يعتمد على الثمن ولا يدخل في تحديد القيمة، أي أنه يعتمد على الطلب على السلع، فإذا كان هذا الطلب مرتفعاً بحيث يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، فحينئذٍ سيتولد الربيع، أما إذا كان الطلب منخفضاً بحيث لا يؤدي إلى ارتفاع الثمن أكثر مما يمكن دفعه للأجور والأرباح من قيمة الناتج الكلي، فالربيع في مثل هذه الحالة يكون معدوماً ولا يتولد، وهو ما يسمى بالربيع التفاضلي، وهي النواة الأولى لنظرية ريكاردو¹.

ثالثاً- الربح (Profit): و هو الجزء المتبقي من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب رأس المال، فإذا كان قد اقترضه من جهة ما فحينئذٍ يستخرج جزءاً من هذا العائد ويدفع عن استعمال رأس المال، ويسمى حينئذٍ بالفائدة. وحسبه يتوقف مقدار الربح على كمية رأس المال المستخدمة في الإنتاج وهو يتأثر بنوع العمل ويختلف باختلاف الوقت والمكان، وأن معدل الربح يتأثر بمقدار رأس المال المستثمر في القطر، فكلما زاد رأس المال كلما اشتدت المنافسة بين المنتجين وهبطت الأرباح وزاد الطلب على العمال وارتفعت الأجور. ولهذا السبب تتحرك الأرباح والأجور باتجاهين متعاكسين، في حين أن الربح والربح ما هما إلا قيمتان استقطعهما الرأسمالي وصاحب العمل (نتيجة تملكهم للأرض ورأس المال واحتكارهم لهما) من القيمة الإجمالية التي ولدها العامل، مما يجعله خاضعاً لهذين الاستقطاعين².

❖ **حدود النظرية:** لقد كانت نظرة آدم سميث إلى الآلية التي يقسم ويوزع بها الناتج بين عناصر الإنتاج غير واضحة³، وذلك لأن:

☞ تحليل العلاقة العكسية بين الأرباح والأجور يفترض حالة من السكون، فضلاً عن أن "سميث" يتعارض مع اقتراح آخر أبداه في كتابه "ثروة الأمم" في أن زيادة الأجور قد تؤدي فعلاً إلى زيادة في إنتاجية العامل، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح.

☞ يتناقض تحليله للأجور مع فكرة بقائها في المدى الطويل عند مستوى الكفاف، وذلك لارتباطها بالظروف العامة للنمو الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد ينمو ويتسع فإنه سيكون مصحوباً بارتفاع معدلات الأجور، وذلك بعكس الاقتصاد الذي ينكمش ويضمحل حيث يكون مصحوباً بانخفاض في

¹ عبد الرسول سلمان، "معالم الفكر الاقتصادي"، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد 1966، ج1، ص ص 153-156 بتصرف.

² عبد الرسول سلمان، مرجع سابق، ص 157.

³ إسماعيل صقر وعارف دليلة، مرجع سابق، ص 188.

معدلاتها، في حين تكون مستويات الأجور في الاقتصاد الراكد عند مستوى ثابت دون أي تغيير. وعليه، فإن هذا.

☞ إن عدم وضوح سميت في بناء صرح لنظرية الأسعار أو القيمة كان لابد من أن يمتد أيضاً إلى نظريته في التوزيع وذلك لأنه ما كان يرى في قوانين الأسعار إلا قوانين التوزيع وما نظرية التوزيع لديه سوى انعكاس لنظرية الأسعار.

☞ مثلما كان الشأن في تحليل الأجور فالأمر نفسه حدث في تفسير طبيعة الربح، حيث أقر أن الربح ما هو إلا هبة الطبيعة لأصحاب الأراضي، مما يجعله على ارتباط متين بالملكية التي تحتكرها طبقة ضئيلة في المجتمع، ولذلك فهو يشارك الأجر والربح في تحديد السعر، الأمر الذي ينافي كل محاولاته السابقة لبيان وجود نظام طبيعي عادل ويسوده الانسجام بين أفراد المجتمع، والذي يستلزم القضاء على الاحتكار بالقضاء على الملكية الخاصة (التي هي صلب النظام الرأسمالي).

☞ بالرغم من هذه التناقضات التي وردت في تحليلاته، إلا أنها كانت ذات أهمية عظيمة، حيث فتحت المجال لمفكرين لاحقين جاءوا من بعده حاولوا الوصول إلى نظرية متكاملة منتظمة لتفسير القيمة والقوانين المتحركة في توزيع الدخل الوطني على طبقات المجتمع المختلفة، مثل ريكاردو وماركس.

2-2-2- نظرية "D. Ricardo"

أسس "Ricardo" نظريته في توزيع الدخل على مجموعة من الفرضيات المترابطة، فهو يعتبر أن كمية العمل هي المحدد الوحيد لقيمة البضائع والسلع (قانون القيمة في العمل)، وأن عملية توزيع الناتج تخضع لحركة عناصر الإنتاج التي يحكمها قانون تناقص الغلة، بحيث أن مقدار التراكم يرتبط بمقدار الربح، وان هناك علاقة بين الأجر والنمو السكاني (قانون "Malthus") والتي تنص على أن إجمالي الأجر الحقيقي يتزايد نسبياً بتزايد السكان¹.

انطلاقاً مما سبق، تتمثل المشكلة الأساسية للاقتصاد السياسي في القوانين التي تحكم توزيع الدخل، الأمر الذي قاد "Ricardo" إلى صياغة نظرية للربح سمحت بتحديد الكيفية التي يوزع بها الدخل، وذلك كما يلي:

أولاً- الربح: حسب "Ricardo" هو الفرق بين إنتاج العمل على الأرض الحديدية وإنتاج العمل على الأرض التي تغل أكثر من ذلك، ولذلك فهو فائض يتركز على الفروقات في نوعية الأرض، وهو بالنسبة لأي وحدة معينة من الأرض عبارة عن الفرق بين الإنتاجية الوسطية والإنتاجية الحديدية للوحدات المتعاقبة

¹ René Sandretto, "Rémunération et répartition des revenus" HACHETTE, Paris 1^{er} édition 1994, pp 81-82.

من العمل¹. وباعتبار أن "Ricardo" قد وضع نظرية العمل أساس القيمة، فقد وجد نفسه مضطراً إلى إبعاد غير العمل من عناصر الإنتاج كالأرض ورأس المال عن عملية تكوين القيمة ما دام العمل هو الأساس الوحيد لها، ف جاء لأجل ذلك بنظريته الجديدة في تفسير الربح العقاري كي يبرهن على أن الأرض لا تسهم في تكوين القيمة التبادلية في حالة المنافسة الكاملة، على خلاف ما كان سائداً قبله أن ربح الأرض هبة من الطبيعة تنشأ من اشتراك الأرض مع المجهود الإنساني في الإنتاج الزراعي، وبالتالي في تكوين القيمة المنتجة، وهذا يعني ضمناً أن العمل ليس هو الأساس الوحيد للقيمة، فاضطر "Ricardo" إلى رفض هذا التفسير للربح ويقرر بأن الربح هو نتيجة للاحتكار، إذ لا يمكن أن يظهر في حالة المنافسة الكاملة، لأن الأشخاص الذين سيطروا على الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على ربح نتيجة لاحتكارهم، بينما اضطر الآخرون إلى استثمار الأراضي الأقل خصباً.

ثانياً- الأجور: يرى "Ricardo" أنه من الضروري التفريق بين الأجر الطبيعي للعمل وبين الأجر السوقية. فالأول يشكل المستوى الذي يتجه نحوه الأجر الفعلي أو السوقية في المدى الطويل، وهو في جوهره مستوى الكفاف² (دون زيادة أو نقصان) الذي يحافظ على حجم اليد العاملة، وأما الثاني فهو مستوى الأجور السائدة فعلياً في السوق، والذي يتحدد بالعرض والطلب، وحيث أن الطلب على العمل يتوقف بصورة رئيسة على معدل تكوين رأس المال وتجميعه، والذي يتوقف بدوره على معدل الربح، الأمر الذي يؤدي بالمستوى المرتفع لتراكم رأس المال إلى دفع أرباب العمل إلى المنافسة الشديدة على العمل مما يدفع سعره السوقية فوق مستوى السعر الطبيعي³.

ثالثاً- الأرباح: تعد في تحليل ريكاردو حصة متبقية بعد طرح الأجور والربح من مجموع الدخل⁴، ولها دور بالغ الأهمية، كونها مصدراً للادخار الذي يتيح تجميع رأس المال، وفضلاً عن ذلك، فهي تحدد معدل الاستثمار الصافي (تكوين رأس المال) الذي يشكل في النظام الكلاسيكي المصدر الرئيس للتقدم الاقتصادي⁵. وعليه يكون رأس المال عملاً متجمعاً قد أدرج من قبل وتجسد في صورة أداة أو مادة، ليُنفق من جديد في سبيل الإنتاج، فليس من المنطقي عدّه عاملاً مستقلاً في تكوين القيمة التبادلية (مما يقي على العمل الأساس الوحيد للقيمة). فما دامت السلعة مدينة في قيمتها لعمل العامل فقط، فأثناء بيعها

¹ والاس بيترسون، "الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي"، ترجمة صلاح دباغ ومراجعة برهان دجاني، المكتبة العصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، بيروت 1968، الجزء 2، ص 270.

² فاضل عباس مهدي، محمود عبد الفضيل "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 1988، ص ص 34-35.

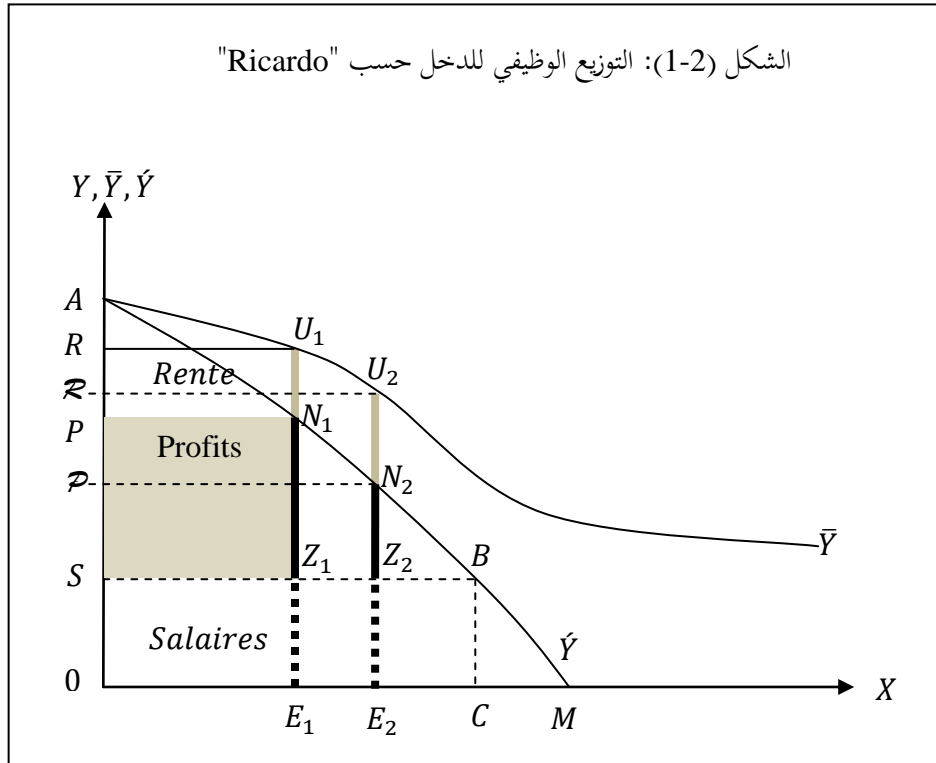
³ والاس بيترسون، مرجع سبق ذكره، ص ص 271-272.

⁴ Alain Samuelson " Les grandes courants de la pensée économique" O.P.U. Algérie 2ème édition 1994, p 23.

⁵ والاس بيترسون، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-273.

تعود بعائد صافي لمن يملك رأس المال (الربح الرأسمالي)، وذلك بسبب مدة الوقت التي تمضي بين الاستثمار وظهور المنتجات للبيع¹، وبهذا يكون قد خلط بين الربح والفائدة.

واستنادا إلى دالة الإنتاج وقانون تناقص الغلة المستخرجة من مناطق الإنتاج الثلاث، حيث وإذا كانت المنطقة الثانية تمثل أفضل منطقة بالنسبة للمنتج، فإنه يمكن تمثيل التوزيع الوظيفي للدخل الكلي بين الربح والأجور والأرباح حسب "Ricardo" كما يلي:



يبين الشكل أعلاه كيف أن ارتفاع عدد السكان من (E₁) إلى (E₃) من شأنه أن يزيد الطلب على السلع، والتي بدورها تدفع إلى زيادة الطلب على استصلاح الأراضي، المعتمدة على قانون تناقص الغلة الذي هو أساس النظرية التوزيعية عند "Ricardo"، والذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض الإنتاج الكلي (الدخل الكلي) لأن الإنتاجية الحدية تنحدر إلى السالب، مما يجعل هيكل توزيع الدخل بين الربح والأجور والأرباح تكون كالتالي:

❖ كتلة الربح ترتفع من المساحة (R₁U₁N₁P) إلى المساحة (R₂U₂N₂P) لتناسبها طرديا مع استصلاح الأراضي وأما حصتها من الدخل الكلي فترتفع لأن:

$$\frac{U_2 N_2}{U_2 E_2} > \frac{U_1 N_1}{U_1 E_1}$$

¹ محمد باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

❖ كتلة الأجور ترتفع من المساحة (OSZ_1E_1) إلى المساحة (OSZ_2E_2) وهذا بالرغم من ارتفاع الأجور الاسمية وكذا أسعار السلع بسبب زيادة عدد السكان المترامن مع حدوث ندرة نسبية للأراضي الخصبة والقابلة للزراعة، وأما حصتها من الدخل الكلي ترتفع لأن:

$$\frac{Z_2E_2}{U_2E_2} > \frac{Z_1E_1}{U_1E_1}$$

❖ كتلة (حجم) الأرباح تنخفض كلما زاد استصلاح الأراضي غير الخصبة واستغلالها، مما يشكل تكلفة إضافية للمنتج، فتنتقل من المساحة (PN_1Z_1S) إلى المساحة (PN_2Z_2S)، وأما حصتها فتتقلص لصالح الأجور والريع مما يؤثر مستقبلا على دوافع الاستثمار وذلك لأن:

$$\frac{N_2Z_2}{U_2E_2} < \frac{N_1Z_1}{U_1E_1}$$

على افتراض ثبات تقنية الإنتاج وثبات الأجر الطبيعي الحقيقي، فإن الحصة النسبية للأجور في مجموع الإنتاج تتزايد تبعاً لتزايد الإنتاج والأيدي العاملة، وتنخفض الحصة النسبية للأرباح إلى أن تبلغ الصفر في نهاية المطاف، ليصل الاقتصاد حالة الركود، فيتوقف فيها تكوين رأس المال ونمو السكان والتقدم الفني وهذا بسبب تناقص الغلة في الزراعة، وهو أمر يمكن تأجيل حدوثه بصورة مؤقتة بالتقدم الفني لقطاع الصناعة، والذي بدوره يعجز في النهاية عن منع اختفاء الأرباح وحلول حالة الركود¹، وذلك لأن:

ارتفاع نسبة الأرباح ← زيادة نسبة الاستثمارات ← ارتفاع مستويات الأجور (لزيادة الطلب على العمل) ← زيادة السكان (بسبب ارتفاع مستويات المعيشة وازدياد معدل الزواج) ← زيادة الإنتاج ولكن بنسبة قليلة نظرا لنقص واختفاء الأرباح ← اختفاء الاستثمارات ← الضغط على الأجور ومن ثم إعادتها إلى مستوى حد الكفاف.

يؤخذ على نظرية التوزيع لـ "Ricardo" مايلي:

☞ مسألة العلاقة بين نظرية السكان والدخل الحقيقي ليست صحيحة كلياً، فلا يمكن للأجر الحقيقي أن يبقى ثابتاً في الأمد الطويل لأن أجر الكفاف يتغير بتغير الظروف الاقتصادية.

☞ لا يمكن أن يختفي الربح كلية في الأمد الطويل بسبب تزايد الأجور النقدية، فالإقتصاد الحر الذي يفرض نمو الأرباح وضرورتها في عملية التراكم، قد شهد تطوراً كبيراً منذ "Ricardo" حتى الوقت الحالي.

¹ والاس بيترسون، مرجع سبق ذكره، ص 275.

لم يلحظ "Ricardo" أن التطور طويل المدى للاقتصاد له أثر في توزيع الدخل، وإن مشكلة الرأسمالية ليست في التخلص من قانون تناقص الغلة، بل هي الحصة النسبية المتناقصة للعمل في إجمالي الناتج لحساب الربح، خصوصا مع ارتفاع حصة الربح، مما لم يقدر أبدا اتجاه الاقتصاد نحو حالة الركود. وظف النظام الرأسمالي هذه النظرية بصورة انتهازية ونفعية لتعامله مع الإنسان تعاملًا سلبيًا بالاستناد إلى قانون أجر الكفاف الذي يُقيي الإنسان على قيد الحياة، وليس من أجل الإنسان نفسه بل من أجل نمو وانتشار النظام الرأسمالي الذي اعتبره "Marx" استغلاليا.

2-3- النظرية الماركسية

إن اعتماد الكلاسيك على نظرية القيمة في العمل وقبولهم بنظرية أجر الكفاف التي تكون في صالح حصتي الربح والربح، اعتبرها الاشتراكيون ومنهم "Marx" استقطاعات غير قانونية واستغلالا لفائض القيمة التي يولدها العامل، والتي لا ينال منها إلا على هذا الأجر الضئيل، مما قاد "Marx" إلى اعتقاد أن توزيع الدخل لا يخضع لميكانيزمات القانون السكاني لـ "Malthus" بل يتحدد بموجب الصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين حول أقساط الربح والأجور والربح، وباعتبار أن هذا الأخير ما هو إلا جزء من فائض القيمة يأخذه ملاك الأراضي دون عناء، يسمح للرأسماليين بتقليص الأجور إلى مستوى متدني لترتفع الأرباح¹، مما يؤدي في النهاية إلى سوء توزيع الدخل إما من خلال تطويل يوم العمل (فائض القيمة المطلق)، أو تقصير يوم العمل الضروري (فائض القيمة النسبي)².

وحسب "Marx" يوزع الناتج الكلي إلى ثلاثة أجزاء وهي رأس المال الثابت أو قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة (C)، رأس المال المتغير أو قيمة الأجور (V)، والقيمة المضافة (M)³، كما أنه اعتبر أن الدخل الوطني يوزع بين رصيد الاستهلاك ورصيد التراكم، حيث يعد هذا الأخير المسؤول عن نمو الدخل ومن ثم الاستهلاك، حيث يجب أن يكون معامل التراكم مرنا، وهو ما يعني أنه يساوي حاصل قسمة رصيد التراكم على النسبة المراد زيادتها في الدخل الوطني للسنة المقبلة.

فمن جهة أقر "Marx" بتفسير "Ricardo" للربح العقاري⁴ واستطاع أن يميز بين الربح التفاضلي منه والمطلق (Differential and Absolute rent) الذي أثبت عن طريقه أن للأرض مجموعها ربعا قائما

¹ محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص 455-456.

² صامويل عبود، "الاقتصاد السياسي للرأسمالية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص 27-28.

³ محمد بلقاسم حسن بملول، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 194.

⁴ هاشم السامرائي، ندوة الاقتصاد الإسلامي، عمان، 1984، ص 101.

* إن نفس كمية العمل البشري المبذولة في عملية إنتاج معينة تعطي نتائج مختلفة في قطع من الأراضي المختلفة، ففائض القيمة الصادر عن قطعة الأرض الخصبة يعود إلى المالك العقاري وهو ما يسمى بالربح التفاضلي، وأما الربح المطلق فهو الحد الأدنى من الإيجار الذي لا يتخلى عنه مالك الأرض ولو كانت قطعة الأرض المستأجرة سيئة، مما يجعل هذا النوع من الربح يرتبط بملكية الأرض الخاصة.

على أساس الاحتكار الطبيعي ومحدودية مساحتها، ومن جهة أخرى انتقده بشدة حول منطقية الربح الرأسمالي الذي لولا فائض القيمة (Surplus value) ما كان ليتحقق.

تقوم النظرية الماركسية في التوزيع على فكرة القيمة في العمل، والتي تؤكد أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، حيث لكل سلعة قيمة استعمالية (Value in use) وقيمة تبادلية (Exchange value)، فالمنتجات التي تتبادل فيما بينها يجمعها رابط مشترك واحد هو كمية العمل، كما أن ثمن قوة العمل (الأجور) تُحدد هي الأخرى بكمية العمل الضروري لإنتاج السلعة الضرورية، مما يجعل من نظرية القيمة الحجر الأساس لفهم عملية الاستغلال وحركة توزيع الدخل في النظام الرأسمالي¹. وحسب "Marx" تقاس درجة استغلال العامل بمعدل فائض القيمة، أو العلاقة بين فائض القيمة (sv) ورأس المال المتغير (v) أو الأجر الحقيقي، أو هو العلاقة بين العمل غير المدفوع والعمل المدفوع (العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج قوة العمل)² وذلك كما يلي:

$$\frac{SV}{V} = \frac{\text{العمل غير المدفوع}}{\text{العمل اللازم}} = \text{معدل فائض القيمة}$$

أما معدل الربح فهو يختلف عن فائض القيمة ويكون أصغر منه، وهو يميل إلى الانخفاض، نتيجة لتزايد رأس المال الثابت (وهو لا يشارك في خلق فائض القيمة) بالنسبة للعمل، وحيث يقاس معدل فائض الربح بالعلاقة بين فائض القيمة (sv) وبين رأس المال الكلي الذي يشمل رأس المال الثابت (c) ورأس المال المتغير (v) أو الأجور، ويكون التركيب العضوي لرأس المال $(\frac{C}{V})$ ثابت، مما يعني أن معدل الربح يميل إلى التناقص³:

$$\frac{SV}{C + V} = \text{معدل الربح}$$

وفي حالة ما إذا كان معدل فائض القيمة ثابتاً، فإن معدل الربح ينخفض بزيادة رأس المال الثابت (التراكم المستمر)، ومع استمراره في الانخفاض، يلجأ رب العمل إلى رفع معدل الاستغلال بواسطة رفع ساعات العمل (مع ثبات الأجر اليومي) لزيادة إنتاجيته، أو بإنقاص عدد الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم لإبقاء الأجور منخفضة ولتعويض انخفاض معدل الربح⁴.

وعليه، استنتج "Marx" أن للرأسمالية تناقضات بخصوص الربح، فهو سرقة يقتطعها المالك من القيمة التي يخلقها العامل المأجور، مما يحتم عليها الزوال في آخر المطاف، وذلك للقوانين التي تتبعها في عملية توزيع الدخل، فحصول العامل على أقل من القيمة التي يخلقها، يؤدي إلى ظهور الصراع الطبقي

¹ والاس بيترسون، مرجع سابق، ص 276.

² رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء 2، 1973، ص 300.

³ رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص 301.

⁴ رفعت المحجوب، المرجع السابق، والصفحة نفسها.

ضد الطبقة الرأسمالية حول كيفية قسمة الكعكة. كما أن اتجاه معدل الأرباح دائماً إلى الهبوط بفعل التنافس الشديد بين المنتجين الرأسماليين في مشاريع الإنتاج الذي تسود المراحل الأولى من الرأسمالية يجعل كل رأسمالي حريصاً على إنماء مشروعه وتحسينه سعياً وراء المزيد من الربح، عن طريق تحويل جزء منه إلى رأس مال جديد، والاستفادة بصورة مستمرة من التقدم العلمي والفني لتحسين الأدوات والآلات، أو استبدالها بما هي أكثر كفاءة وأضخم إنتاجاً لمواكبة حركة الإنتاج الرأسمالي المتزايد ودون السقوط في منتصف الطريق، فهنالك إذن قوة ترغم الرأسمالي على تراكم رأس المال، وتحسين الأدوات وتنميتها، الأمر الذي يزيد من شدة ذلك الصراع.

ونتيجة لهذا التراكم المستمر لرأس المال واتجاه معدل الأرباح دائماً إلى الهبوط، يتزايد اعتماد نمو الإنتاج الرأسمالي على الآلات والمعدات -تبعاً للتقدم العلمي في هذا المضمار-، ويقل احتياجه من العمل بصورة متناسبة مع تقدم الآلات وتكاملها، وهو ما يعني انخفاض القيمة الجديدة التي يخلقها الإنتاج تبعاً لانخفاض كمية العمل المنفق في ذلك، ما يؤدي إلى انخفاض الربح الذي يعتبر جزءاً من تلك القيمة الجديدة¹.

عند هذه الحالة، لا يجد الرأسماليون حلاً إلا مطالبة العمال بكميات أكبر من العمل وبالأجرة السابقة نفسها أو تخفيض نصيبهم (أجورهم) من القيمة الجديدة التي يخلقونها، وبذلك يشتد الصراع بين الطبقتين، ويزيد البؤس والحرمان والفقر في أوساط العمال، لتصبح أزمات حتمية في المجتمع الرأسمالي، الذي يعجز عن تصريف منتجاته نتيجة انخفاض مستوى القدرة الشرائية لأغلبية المجتمع، فيضطر إلى البحث عن أسواق خارجية، عن طريق الاستعمار والاحتكار في سبيل ضمان أرباح الطبقة الحاكمة، التي يضيق عددها على حساب اتساع نطاق الطبقة الكادحة، التي تناضل من أجل تحسين وضعيتهم، مما يؤدي إلى فقدان تلك الأسواق الخارجية بفضل الحركات التحررية في تلك المستعمرات، لتتفاقم الأزمات شيئاً بعد شيء حتى يتحطم الكيان الرأسمالي².

وبناء على الفلسفة الماركسية القائمة على الجدلية المادية، فإن كل الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إنما هو انتقاد لنظرية فائض القيمة³، وذلك كما يلي:

لو صحت نظرية فائض القيمة لوجب أن يتناسب ربح أي مشروع مع عدد العمال الذين يعملون فيه، وهو مخالف للواقع، مما يعني أن التناقضات الطبقيّة التي تستنتجها الماركسية من هذه النظرية مرفوضة، كالتناقض بين العامل والمالك بوصفه سارقاً يقتطع من العامل الجزء الفائض من القيمة التي يخلقها،

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، (1979)، ص 179-180، وانظر كذلك: والاس بيترسون، مرجع سبق ذكره، ص ص 280-281.

² ف.افسينيف، "أسس الفلسفة الماركسية"، ترجمة عبد الرزاق الصائي، مكتبة النهضة العربية، بغداد، الجزء 2، دون سنة الطبع، ص 221-223.

³ رفعت المحجوب، مصدر سابق، ص 302.

والتناقض بين ما يشتريه المالك من العامل وما يتسلمه منه، إذ يشتري منه - في زعم الماركسية - طاقة العمال ويتسلم منه العمل نفسه.

☞ إن تفسير الربح في ضوء نظرية فائض القيمة يشكل تناقضاً للنظرية الماركسية، فليس من الضروري أن يكون الربح جزءاً من القيمة التي يخلقها العامل لنفسه ما دام للقيمة مصدر غير العمل، ومن ثم ليس من الضروري في نظام العمل بالأجرة أن يسرق المالك من العامل شيئاً من القيمة التي يخلقها حتى يكون الصراع الطبقي محتوماً بين المالك والعامل في هذا النظام¹.

☞ أما التناقض الثاني بين ما يشتريه المالك من العمل وما يسلمه إليه فهو يتوقف على الرأي الماركسي السابق القائل بأن السلعة التي يشتريها المالك من العامل - في مجتمع يسمح بالعمل المأجور - هي قوة العمل، لا العمل نفسه، كما يردد ذلك الاقتصاد الرأسمالي المتبدل على حد تعبير الماركسية، لأن العمل في رأي ماركس هو جوهر القيمة ومقياسها فلا يمكن أن تكون له قيمة قابلة للقياس والتقدير حتى يباع بتلك القيمة، وعلى العكس من ذلك قوة العمل فإنها تعبر عن كمية من العمل المنفق عليها أو على إعاشة العامل بتعبير آخر، فتقاس قيمة قوة العمل بالعمل المنفق في سبيلها وتصبح بذلك سلعة ذات قيمة يمكن أن يشتريها المالك من العامل بتلك القيمة².

☞ في الوقت الذي كانت فيه الماركسية تتهم الرأسمالية بعدم تطبيق العدالة الاجتماعية نجد أنها هي الأخرى لم تطبقها إلا جزئياً لكونها منعت من حصول العامل على ثمرة عمله، وعوضته عن ذلك بأجر وضمنان تحدده هي، بالنظرية بالملكية العامة وعدم اعترافها بالملكية الخاصة.

2-4- النظرية النيوكلاسيكية

بينما اعتبر آدم سميث و ريكاردو أن إعادة توزيع الدخل المرافقة لعملية النمو يستفيد منها ملاك الأراضي ثم الرأسماليون، اعتبر ماركس أن عملية النمو الاقتصادي يصاحبها زيادة غنى الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة³، وهذا الأمر لم يمكنهم من التوصل إلى صيغة عامة لنظرية التوزيع والأسعار لاستنادها على نظرية غير مكتملة للقيمة تم اشتقاقها من العمل⁴، مما أدى إلى تطور تلك النظرية مع ظهور المدرسة النيوكلاسيكية التي جاءت بالمفهوم الحدي، والذي أستخدم لتحديد أسعار خدمات عوامل

¹ باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص 214-215 بتصرف.

² باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص 217.

³ نعمة الله نجيب إبراهيم " أسس علم الاقتصاد"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1978، ص 200.

⁴ Daniel Martina " La pensée économique", Armand Colin, Paris, 1991, p 159.

الإنتاج طبقا لإنتاجيتها الحدية، وبواسطة منحنيات العرض والطلب الخاصة بكل عامل، في ظل المنافسة التامة والاستغلال الأمثل لمواردها¹.

إن نظرية التوزيع النيوكلاسيكية تعتمد بدرجة كبيرة على نظرية الربح لـ "Ricardo" وأثمان خدمات عوامل الإنتاج على مستوى المشروع، فلا وجود للصراع الطبقي، بل أن عملية التبادل قائمة على أساس نظرية الأسعار النسبية للسلع بالاستناد إلى المنفعة الحدية²، حيث مساهمات كل من العمال والرأسماليين والمنظمين وملاك الأراضي هي التي تحدد مداخيلها مثلما تتحدد أسعار السلع و الخدمات في السوق.

تختلف نظرية التوزيع النيوكلاسيكية باختلاف أهم مفكريها، إذ رأى "A.Marshall" أن دخل عنصر إنتاج يتوقف على كيفية مزجه مع العناصر الأخرى، ليتحدد دخل العمل بمتوسط الأجور وهذا على أساس ثمن بيع المنتج و كذا سعر الفائدة وباقي تكاليف الإنتاج، كما تتحدد الفائدة والربح على أساس تعويض الانتظار. واعتبر بعضهم أن العمال ووسائل الإنتاج هي عوامل منفصلة، وقد قام ببناء نموذج تتساوى فيه الأجور بالربوع سواء استأجر مالك الأرض عمالا أو استأجر العمال أرضا مقابل ربح. وأما "J.B.Clark" فقد استخدم مفهوم الإنتاجية النهائية والتي تعبر عن العدالة التوزيعية لنظرية الإنتاجية الحدية، والتي لا تضمن حصول عوامل الإنتاج على مداخيلها فقط، وإنما تضمن عدالة التوزيع، بمعنى إعطاء العمال كل ما يخلقه العمل، وللمنظمين كل ما تخلقه الوظيفة التنسيقية، ولأصحاب رؤوس الأموال كل ما يخلقه رأس المال، وهذان الأخيران تواجههما بعض الصعوبات عند تحديده³.

إن دراسة الكيفية التي يوزع بها الدخل تقود إلى دراسة إحدى دوال الإنتاج، والتي طُوّرت خصيصا لدراسة توزيع الناتج المحصل عليه بين الفئات الاجتماعية المشاركة فيه، مما يجعلها وجهين لعملة واحدة، حيث كلاهما مرتبطة بالأخرى، نظرا لبعض الخصائص مثل قانون تناقص العلة، وتناقص الإنتاجية الحدية، والتي تمكن من تحديد الأنصبة النسبية الخاصة بكل عامل إنتاج.

¹ عبد الوهاب الأمين، "التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"، دار حافظ، الطبعة الأولى 2000، 83.

² Alain Samuelson "Les grandes Courants de la pensée économique", O.P.U, Algérie, 2^{ème} éd, 1994, p,p 62-63.

³ فاضل عباس مهدي، محمود عبد الفضيل "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة (بيروت)، الطبعة الثانية 1988، ص ص 68-71.

2-4-1- فرضيات النظرية النيوكلاسيكية

إن نظرية توزيع الدخل النيوكلاسيكية القاعدية بتقارب أفكار بعض روادها* تعتمد على مجموعة من الفرضيات¹:

- ❖ يعتمد الإنتاج على العاملين K وL باعتبارهما المؤثرين بقوة.
- ❖ المنافسة التامة والنزيلة في كل الأسواق وحيث أن السعر يساوي التكلفة الحدية ($P=Cm$)، مما يعني أن مكافئة عوامل الإنتاج تكون بالاستناد إلى إنتاجيتها الحدية التي تساوي إلى المشتقات الجزئية لدالة الإنتاج نسبة لكل عامل إنتاج، وحيث تكون الدخول الاسمية لها من الشكل:

$$w = f'_L P \quad \text{و} \quad r = f'_K P$$

- ❖ المردود السلمي ثابت ومعناه أن الإنتاج ينمو بنفس الزيادة في عوامل الإنتاج، والدالة المقترحة هي دالة (Cobb-Douglas) من الشكل ($Y = A \cdot K^\alpha \cdot L^{1-\alpha}$) وحيث أن (Y) هي الإنتاج الكلي، بينما (A) فهي مستوى التقدم التقني، وأما (α) فهي معلمة موجبة.

- ❖ إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج بما يسمح بالانتقال من دالة إنتاج كثيفة العمل إلى أخرى كثيفة رأس المال بالاستناد إلى أثمان خدماتها (أسعارها في السوق).

2-4-2- قواعد نظرية التوزيع النيوكلاسيكية

بالاعتماد على الفرضيات السابقة وبغض النظر عن دالة الإنتاج المستخدمة (ليس شرطاً أن تكون دالة Cobb-Douglas)، فإن هذه النظرية استخلصت مجموعة من النتائج والتي تعتبر قواعد أساسية في مسألة توزيع الدخل:

أولاً-فرضية نفاذ المنتج (غياب الربح الصافي): والتي تنص أن دالة الإنتاج هي من الشكل ($Q = F(K, L)$) ومن الدرجة (m) وحيث:

$$KF'_K + LF'_L = mF(K, L)$$

وبالاعتماد على الفرضية الثانية (غلة الحجم ثابتة) فإن نسبة المكافئة الحقيقية للعمل ورأس المال هي ($w_r = F'_L$) و ($i_r = F'_K$) على التوالي، في حين تمثل (LF'_L) و (KF'_K) حجم الأجور الحقيقية والفوائد الحقيقية المدفوعة لقاء العمل ورأس المال على التوالي، وحيث أنه إذا كانت مكافئة عوامل الإنتاج تتم بإنتاجيتها الحدية، فإن ذلك يعني النفاذ الكلي للإنتاج وبدون فائض أو عجز، مما يؤدي بالنتيجة إلى

* أمثال "J. B. Clark" و "P. A. Wicksteed" و "J. R. Hicks"

¹ René Sandretto, Op cit, pp 116-118.

عدم وجود الربح الصافي ($\pi = F(K, L) - i_r K - w_r L$)، وأن المنظم يحصل على دخله من مشاركته في العمل، في حين يتوقف مقدار مشاركة رأس المال على معدل الفائدة وهي القاعدة الأولى.

ثانيا- الدور المهم لاختيار توليفة الإنتاج: إن أحد محددات أحجام الدخول الاسمية أو الحقيقية لعوامل الإنتاج هو كيفية المزج بين مختلف تلك العناصر، والتي ينتج عنها (قرارات المزج) ما يلي:

(أ) الناتج الفردي ورأس المال الفردي (القاعدة 2)

فإذا كانت غلة الحجم ثابتة فإن:

$$F(\lambda L, \lambda K) = \lambda F(L, K)$$

وإذا كانت $\lambda = \frac{1}{L}$ فإن هذه العلاقة تصبح:

$$\Leftrightarrow F\left(\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right) = \frac{1}{L} F(K, L)$$

$$\Leftrightarrow F\left(\frac{K}{L}, 1\right) = \frac{Q}{L} = q$$

وإذا كانت ($k = \frac{K}{L}$) وهي نسبة استخدام عوامل الإنتاج (K, L) فإن دالة الإنتاج الفردي تكون:

$$q = \frac{Q}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right) = f(k)$$

هذا ما يعني أن القاعدة الثانية تنص أن الناتج المتوسط للعمل (أو الدخل الفردي) يرتبط فقط بنسبة استخدام العوامل ($k = \frac{K}{L}$).

(ب) معدل المكافئة: حيث من أجل تحديد معدل مكافئة كل عامل إنتاج ينبغي حساب المشتقات الجزئية للعمل ورأس المال (F'_L) و (F'_K):

$$q = \frac{Q}{L} = f(k) \Leftrightarrow Q = Lf(k)$$

$$F'_K = Lf'(k) \cdot \frac{1}{L} = f'(k) \dots\dots\dots(1)$$

$$F'_L = f'(k) + \frac{df(k)}{dL} L = f'(k) + Lf'(k) \left(\frac{-K}{L^2}\right)$$

$$\Rightarrow F'_L = f'(k) - kf'(k) \dots\dots\dots(2)$$

وعليه تكون التعويضات أو المكافئات الحقيقية (القاعدة 3) كما يلي:

$$\Rightarrow w_r = f(k) - kf'(k)$$

$$\Rightarrow i_r = f'(k)$$

أما التعويضات الاسمية فهي:

$$w = Pw_r = P[f(k) - kf'(k)]$$

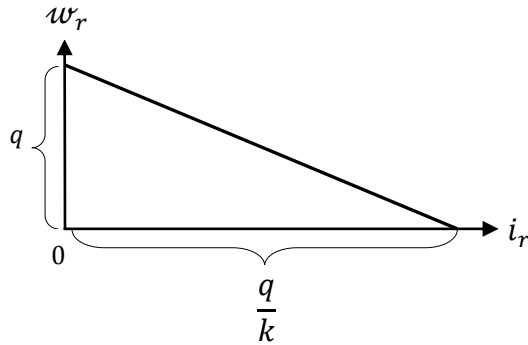
$$i = Pi_r = Pf'(k)$$

بالمقابل تكون النسبة بين التعويضات الحقيقية أو الاسمية بين عاملي الإنتاج مرتبطة فقط بنسبة مساهمتها في العملية الإنتاجية ومستقلة تماما عن حجم الإنتاج وذلك كما يلي:

$$R_{(Rapport)} = \frac{w}{i} = \frac{w_r}{i_r} = \frac{f(k)}{f'(k)} - k \dots\dots\dots(3)$$

فعند مستوى تكنولوجي معين فإن العلاقة بين معدلي الأجر والفائدة الحقيقيين تكون خطية كما يوضحه الشكل (2-2)¹، الذي يوضح حدود أسعار عوامل الإنتاج (L و K) ويكون ميله $(-k)$ وهي متناقصة من أجل ناتج فردي (q)، وحيث كل زيادة أو ارتفاع في معدل الأجر الحقيقي يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفرضية العلاقة ($k = \frac{K}{L}$)، وهي ما تعني وجود الإحلال بين هذين العنصرين.

الشكل (2-2): حدود أسعار عوامل الإنتاج



(ج) حجم وحصص المداخيل (القاعدة 4):

انطلاقا مما سبق فإن كتلتي الأجور والفوائد الحقيقية المدفوعة تعطى بالعلاقتين التاليتين على التوالي:

$$W = Lw_r = Lf(k) - Lkf'(k) = Lf(k) - Kf'(k) \dots\dots\dots(4)$$

$$I = Ki_r = Kf'(k) \dots\dots\dots(5)$$

وأما حصة مداخل العمل وكذا مداخل رأس المال (الفوائد) من الدخل الوطني فهي على التوالي:

$$\frac{W}{Q} = \frac{Lf(k) - Kf'(k)}{Lf(k)} = 1 - \frac{f'(k)}{f(k)} \dots\dots\dots(6)$$

¹ René Sandretto, OP Cit, p124.

$$\frac{I}{Q} = \frac{Kf'(k)}{Lf(k)} = k \frac{f'(k)}{f(k)} \dots\dots\dots(7)$$

ومنه تصبح فرضية نفاذ الناتج صحيحة لأن:

$$Q = W + I \Rightarrow \frac{Q}{Q} - \frac{W}{Q} - \frac{I}{Q} = 0$$

وبنفس النتيجة السابقة فإن الحصص النسبية لمداخل عوامل الإنتاج (حتى المدخل الفردية) ترتبط هي الأخرى بالنسبة $(k = \frac{K}{L})$ ، ويكون الناتج الفردي:

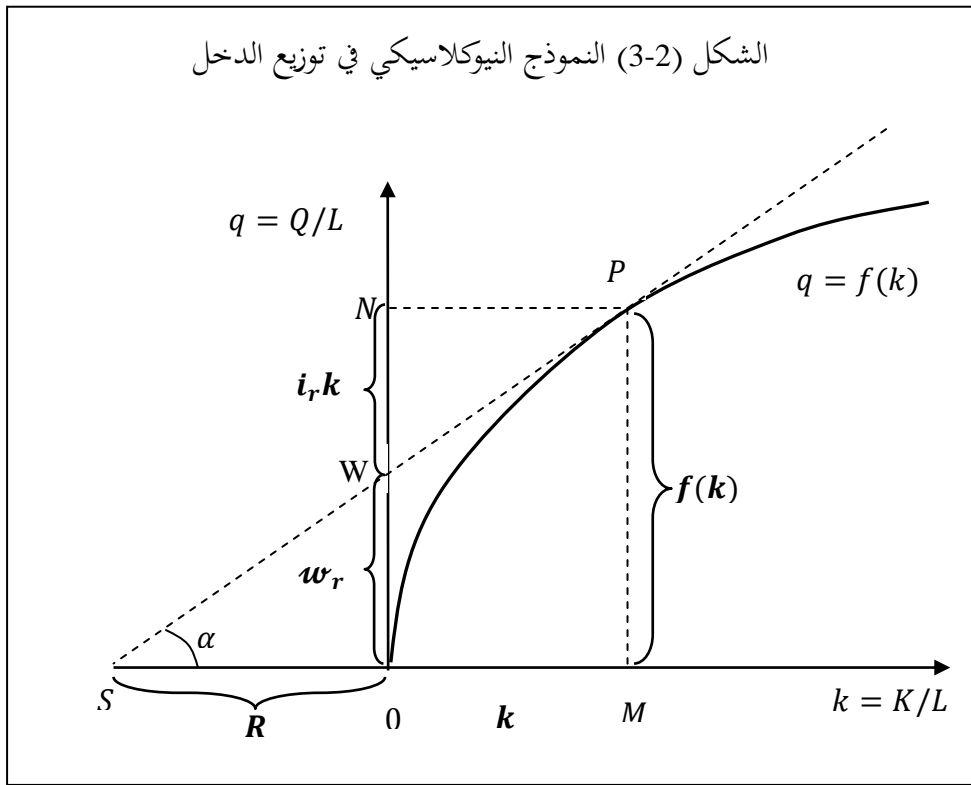
$$q = \frac{Q}{L} = \frac{W}{L} - \frac{I}{L} = \frac{Ki_r}{L} + \frac{Lw_r}{L} = ki_r + w_r \dots\dots\dots(8)$$

حيث أن:

$ki_r = kf'(k)$ وهي الناتج الفردي الحقيقي.

$w_r = f(k) - kf'(k)$ وهي الأجر الحقيقي الفردي.

(د) التمثيل البياني: يمكن تلخيص النظرية النيوكلاسيكية في توزيع الدخل بالشكل البياني التالي:



Source: René Sandretto, OP Cit, p123.

إذا كانت نسبة استعمال (L و K) محددة (OM) وتعطي الناتج المتوسط الفردي (PM)، فإن نسبة مكافئة رأس المال تعطى بالميل عند النقطة (P) لمنحنى الناتج الفردي (q)، حيث:

$$i_r = f'(k) = \text{tg}(\alpha) = \frac{PM}{SM} = \frac{OW}{OS} = \frac{WN}{NP} = \frac{WN}{OM} = \frac{WN}{k}$$

انطلاقاً من العلاقة (8) حيث أن $(w_r = q - i_r k)$ وأن $(i_r k = WN)$ فإن
 $(w_r = ON - WN = OW)$ وهو معدل الأجر، كما أن نسبة معدلات التعويضات (الحقيقية أو
الاسمية) للعمل ورأس المال المستنتجة من العلاقة (3) هي كما يلي:

$$R = \frac{w_r}{i_r} = \frac{w}{i} = \frac{f(k)}{f'(k)} - k = \frac{MP}{MP/SM} - OM = SM - OM = SO$$

إن هذه النتيجة يمكن الحصول عليها لأن:

$$i_r = f'(k) = \frac{OW}{SO} = \frac{w_r}{SO} ; SO = \frac{w_r}{i_r}$$

3-4-2 - حالة خاصة (دالة إنتاج Cobb-Douglas)

إذا كانت دالة الإنتاج معرفة على عاملي الإنتاج العمل ورأس المال (العلاقة 1)، وكانت غلة الحجم
ثابتة (العلاقة 2)، فإن توزيع الناتج بينهما في شكل أجور وفوائد يخضع لكيفية مزج تلك العوامل وإمكانية
الإحلال بينهما كما تمت الإشارة إليه سابقاً:

$$Q = A \cdot K^\alpha \cdot L^\beta \dots\dots\dots(1)$$

$$\beta = 1 - \alpha \dots\dots\dots(2)$$

حيث A تعبر عن حالة التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج، وأما α و β فهي مرونة الإنتاج بالنسبة
(L و K) وهي تمثل كذلك حصة دخليهما من الدخل الكلي (Q).
فأما حصة الأجر فهي:

$$\frac{W}{Q} = \frac{(1 - \alpha) \cdot A \cdot K^\alpha \cdot L^{-\alpha} \cdot L}{A \cdot K^\alpha \cdot L^{1-\alpha}} = 1 - \alpha$$

وبنفس الطريقة تكون حصة الفوائد (دخل رأس المال):

$$\frac{I}{Q} = \frac{\alpha \cdot A \cdot K^{\alpha-1} \cdot L^{1-\alpha} \cdot K}{A \cdot K^\alpha \cdot L^{1-\alpha}} = \alpha$$

تشير هتين العلاقتين أن حصص المداخل المستتحقة للعمل ورأس المال تبقى ثابتة في المدى الطويل طالما أن
دالة الإنتاج والكميات المستخدمة من (L و K) لم تتغير، وحيث يكون الناتج الفردي:

$$q = \frac{Q}{L} = AK^\alpha \cdot \frac{L^{1-\alpha}}{L} = AK^\alpha L^{-\alpha} = A \frac{K^\alpha}{L^\alpha} = Ak^\alpha$$

وعليه يكون معدل الأجور والفوائد الحقيقية والعلاقة بينهما كما يلي:

$$i_r = f'(k) = \alpha Ak^{\alpha-1} = \alpha \frac{Q}{K}$$

$$w_r = f(k) - kf'(k) = (1 - \alpha) Ak^\alpha = (1 - \alpha) q = \beta \frac{Q}{L}$$

$$R = \frac{w_r}{i_r} = \frac{1 - \alpha}{\alpha} k = \frac{\beta}{\alpha} k$$

وأما حصص كل من الربح والربح فيتحدد الأول حسب خصوبة الأراضي وهي تمثل تكاليف بالنسبة للمنظم، والذي يتحصل على حصته (الربح) من العملية الإنتاجية بعد دفعه لكافة التكاليف (الأجور+الفوائد+الربح).

بالرجوع إلى قانون المنافسة التامة حيث تكافؤ عوامل الإنتاج بناء على إنتاجيتها الحدية يمكن التمييز بين الحالات الثلاثة التالية لدالة (Cobb-Douglas):

❖ $\alpha + \beta > 1$ غلة الحجم متزايدة فإن المداخيل الممنوحة لعوامل الإنتاج يفوق الناتج الحقيقي، حيث تعمل المؤسسات على زيادة إنتاجها بصفة دائمة تحت ضغط الطلب المتزايد من جهة، وكذا تقليل تكلفة الوحدة من جهة أخرى وهو ما لا يتوافق مع فرضية المنافسة التامة.

❖ $1 > \alpha + \beta$ غلة الحجم متناقصة حيث حجم المدفوعات المالية (المداخيل) لعوامل الإنتاج أقل من الناتج الحقيقي، مما يعني وجود الربح الصافي، وفي هذه الحالة يتوقف دوام تحقيقه على قيام المؤسسات بتجزئ وحداها الإنتاجية لتصبح أصغر فأصغر نظرا لميزة تحقيق الربح على مستوى كل وحدة، منه:

$$\pi = F(K, L) - i_r K - w_r L = Q[1 - (\alpha + \beta)]$$

❖ $\alpha + \beta = 1$ غلة الحجم ثابتة حيث إمكانية تحقيق نفاذ المنتج مما يعني تجنيب الاقتصاد حالتي الانكماش والكساد، وهي الحالة التي تحقق فرضيات ونتائج النموذج النيوكلاسيكي.

2-4-4- حدود النظرية النيوكلاسيكية

إن النموذج النيوكلاسيكي المقدم أعلاه له عدة التباسات ويشوبه بعض الغموض وذلك:

☞ لأن فرضية نفاذ الناتج تستلزم عدم وجود الربح الصافي الذي يندرج مع الفوائد بفرضية مكافئة عوامل الإنتاج تكون بالإنتاجية الحدية التي تضمن نفاذ المنتج؛

⇒ الحصة النسبية لمداخيل العمل ورأس المال مستقلة عن حجم الإنتاج والفن الإنتاجي وهي ثابتة في المدى الطويل مما يعني أن العلاقة بين أحجامها الحقيقية أو الاسمية تبقى هي الأخرى ثابتة وهي مرتبطة بكيفية مزجها $(\frac{I}{W} = \frac{K i_r}{L w_r} = \frac{K/L}{w_r/i_r} = \frac{k}{R})$ ؛

⇒ وبالعكس فإن إمكانية الإحلال بينهما ترتبط بأسعارها في السوق، مما يؤثر على معدل مزجها $(k = \frac{K}{L})$ ، كما أن ثبات $(\frac{I}{W})$ يفرض أن أي ارتفاع لمعدل الأجر (بالنسبة لمكافئة رأس المال) تؤدي إلى إحلال لرأس المال على حساب العمل لتعويض النقص فيه؛

⇒ يؤدي تدخل النقابات في تحسين ظروف العمال من خلال زيادة حصة الأجور من الدخل الكلي إلى رفع معدل الأجر الذي يرفع معه تكاليف الإنتاج، مما يجعل المنظم يخفض العمل لصالح رأس المال، وهذه النتيجة معناها أن مرونة الإحلال بين العاملين (L و K) تساوي الواحد الصحيح $(e_S = \frac{\Delta k/k}{\Delta R/R} = 1)$ ؛

⇒ أظهرت التجارب العملية أن حصة الأجور من الدخل الكلي ليست ثابتة حيث وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت متناقصة، ثم مع مطلع القرن العشرين أصبحت متزايدة؛

⇒ يهمل النموذج النيوكلاسيكي وجود الطبقات الاجتماعية، وهو يعامل العمل كآلة، حيث أن مكافئة حاملي عناصر الإنتاج تتم وفق منطق دالة الإنتاج وخصائصها، وهذا بسبب فرضية المنافسة التامة التي ألغت الصراع الاجتماعي وكذا أصحاب السلطة والنفوذ.

إن نظرية الإنتاجية الحديثة تشرح فقط الطلب على خدمات عوامل الإنتاج، مما جعلها غير كافية لتحديد الأثمان التي تستوجب تلاقي العرض والطلب في السوق، الأمر الذي قاد إلى ظهور نظريات جديدة للفكر النيوكلاسيكي، أهمها تلك التي قدمها كل من "Keynes" و "Kalecki" والتي ترى أن أثمان خدمات عناصر الإنتاج لا تتحدد فقط بفعل الحركة التنافسية لها، وإنما أيضا بفعل عوامل أخرى مثل درجة احتكار السوق.

2-5- النظرية الكينزية

أقر "Keynes" بصحة التحليل الكلاسيكي في مجال الأسعار والتوزيع، مما يعني عدم رفضه للتحليل الكلاسيكي بشكل كامل، وهو على الرغم من اهتمامه المتزايد بآلية النمو الاقتصادي فقد اهتم بقضية التوزيع من خلال استخدام مفاهيم الاقتصاد الكلي كالدخل الوطني و الاستثمار والاستهلاك، والذي يركز محوره في تحديد مستوى الإنفاق (الطلب الكلي الفعال)، والذي يؤدي إلى تحديد مستوى الدخل والعمالة، كما أن التفاوت الكبير في الميل الحدي للاستهلاك بين الأفراد هو نتيجة تفاوت الدخل

نتيجة التوزيع غير العادل للدخل الوطني. غير أن "Keynes" يختلف عن المدرسة الكلاسيكية في نظرية التوزيع في مسألة التوظيف وذلك:

❖ أن طلب المنظم على العمل يتحدد عند المستوى الذي يتساوى فيه معدل الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

❖ ينتج عرض العمل من العمال من مقارنة ما يستطيع الأجر الحصول عليه من منافع للسلع من جهة، وعدم وجود منفعة للعمل من جهة أخرى (مثلا مضیعة للوقت أو التخلي عن المتعة) باعتبار أن للعمال القدرة والحرية للاختيار والتوفيق بين منفعة الأجر ومنفعة عدم العمل.

تؤدي حالة الاستخدام الكامل إلى تقسيم الدخل الوطني بين الأجور والأرباح، فتحدد الأرباح بالعلاقة بين الاستثمار والدخل الوطني، بينما يحدد الطلب الكلي الفعال مستوى أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج نسبة إلى معدل الأجور النقدية، فكل زيادة في الاستثمار ستؤدي إلى ارتفاع مستويات تلك الاسعار، وارتفاع نسبة الربح الحدي وبالعكس، وعليه يؤدي تغير مستويات الأسعار إلى التباين بين الاستثمار والادخار، مما يؤدي الى تغير هيكل التوزيع¹.

إن اهتمامات "Keynes" بالمشاكل المرتبطة بتوزيع مكافآت عناصر الإنتاج تتلخص في الآتي:

❖ زيادة الدخل الوطني تتم بزيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري، فبالنسبة للأول تحدث الزيادة في حالة ارتفاع مستوى الميل الحدي للاستهلاك، أي في حالة ارتفاع مكافآت عنصر العمل (الأجر)، وأما الثاني فتحدث الزيادة فيه عندما يزيد مستوى الكفاءة الحدية لرأس المال على سعر الفائدة. هذا التحليل يجعل هذه النظرية تنطلق من شكل استعمال الدخل وتقسيمه إلى استهلاك واستثمار لتصل إلى الحركية التي تمس دخول مختلف المشاركين في الإنتاج، في إطار البحث عن وسائل زيادة الدخل الوطني.

❖ نسبة الأرباح في الدخل الوطني تزداد بازدياد معدل الاستثمار؛ فقرارات المنظمين بالاستثمار تعني الحفاظ على قسط مما سبق من الإنتاج الوطني، وهذا للعلاقة الموجبة بين مستوى الاستثمار ومستوى الأرباح ومعدل التنمية الاقتصادية.

2-5-1- فرضيات النظرية

إذا كان المنظم يبحث عن تعظيم الربح بفرضية المنافسة التامة، فهو يحدد عرض العمل بالكيفية التي يتساوى فيها الناتج الحدي مع الأجر الحقيقي، فإن "Keynes" كان يبحث في إمكانية وجود بطالة

¹ لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، بدون تاريخ نشر، ص ص 265-258 بتصرف.

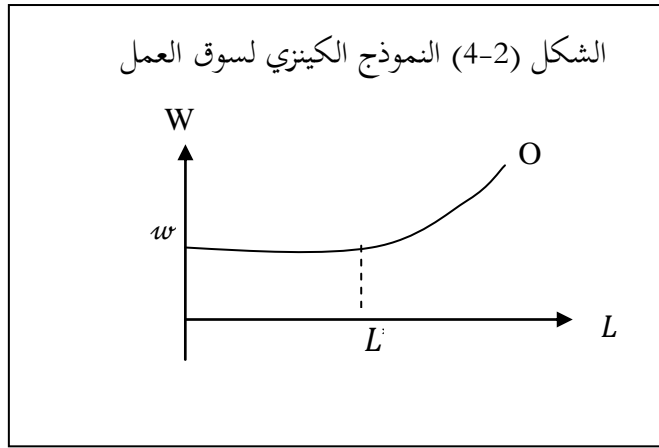
لا إرادية ودائمة، مما أدى بتحليله حول التوظيف أن يرتبط بعملية التوزيع وذلك بناء على الفرضيات التالية¹:

الفرضية (1): على المستوى الكلي، وبوجود مستوى معين من التكنولوجيا وموارد إنتاجية فإن الناتج أو الدخل (الاسمي أو الحقيقي) يرتبط بحجم العمل المستخدم ($Y_r = F(L)$)

الفرضية (2): تكون الإنتاجية الحدية للعمل موجبة ولكنها متناقصة إذا زاد التوظيف لأن ($Y'_L > 0$ و $Y''_L < 0$)

الفرضية (3): إن المؤسسات هي في حالة منافسة تبحث عن تعظيم الربح، وبالتالي فهي تحدد حجم التوظيف بالكيفية التي يتساوى فيها الناتج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي ($w_r = Y'_L$).

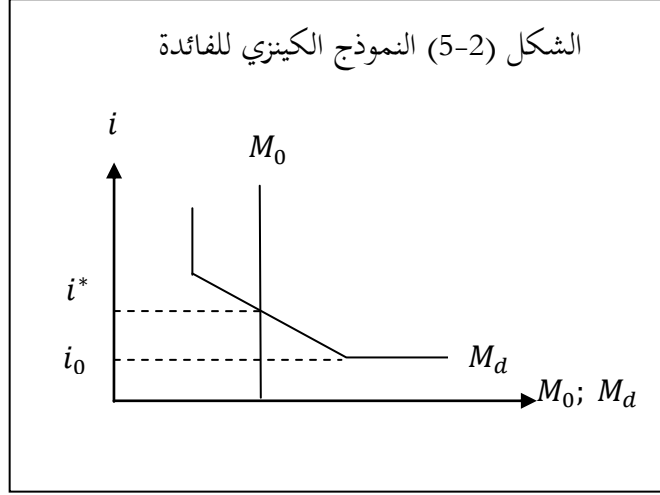
الفرضية (4): يختلف "Keynes" عن الكلاسيك في مدلول الأجر، ذلك أن عقود العمل تكون بالأجور الاسمية عند حد منخفض (w_0) وحيث أنه مهما انخفض التوظيف تحت (L^*) فإن الأجر لا يتغير (w_0)، بينما إذا زاد التوظيف أكثر من (L^*) فالأجر السمي يرتفع هو الآخر، وهو ما يقود إلى استنتاج أن التوظيف الذي يحدد المعدل الاسمي للأجور يرتبط بشروط الطلب، وعليه يكون مدلول سوق العمل الذي يجمع بين العرض والطلب وسعر العمل يختلف عما جاء به "Keynes" الذي يرى أنه يخضع لمحددات مغايرة.



الفرضية (5): حسب "Keynes" الادخار هو جزء من الدخل الوطني ولا يتعلق بمعدل الفائدة ($S = sY$) كما أن الاستثمار يرتبط بمعدل الفائدة مقارنة بالفعالية الحدية لرأس المال.

¹ René Sandretto, OP cit, pp 136-139.

الفرضية (6): حسب "Keynes" فإن معدل الفائدة هو سعر التوازن بين عرض النقود (M_0) والطلب عليها (M_d)، وليس كما اعتقد الكلاسيك في أن معدل الفائدة هو سعر التوازن بين عرض المدخرات والطلب الاستثماري في سوق السلع والخدمات، ولا يتحدد بصورة مستقلة في سوق السلع الرأسمالية.



2-5-2- الاستنتاجات

من خلال التوضيحات أعلاه بشأن اختلاف "Keynes" عن أسلافه الكلاسيك فيما يخص توزيع الدخل بين العمل ورأس المال، فإن التحليل الكينزي يرى بوجود بطالة لا إرادية، حيث أن ميكانيزمات السوق لا تنتج أي أثر مصحح، لأن انخفاض معدل الأجر لا يحسن بالأساس وضعية التوظيف بل قد يؤدي إلى تدهوره. كما أن هذه البطالة لا تُفسَّر بضغط العمال أو نقاباتهم على جعل الأجور مرنة أو منتظمة، بل أنها تنتج بسبب عدم كفاية الطلب الفعال (الطلب المقدم من طرف أرباب العمل). فبسبب نقص التوظيف ليس كما زعم الكلاسيك بأنه يجب تخفيض الأجور بشكل أسرع من الأسعار، فحتى لو كان ممكناً أن تنخفض الأجور الاسمية إلى أقل من (w_0) بأي طريقة كانت، فإن ذلك لن يحسن من التوظيف بل سيؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية وذلك بسبب:

تخفيض الأجور الاسمية يؤدي إلى انخفاض تكلفتها لدى المؤسسات مما يؤثر على تخفيض الأسعار وتبقى حالة التوظيف كما هي (يكون الربح تقريبا ثابتا مما لا يدفع المنظم إلى زيادة الاستثمار والتوظيف).

هذه الحالة تؤدي إلى ظهور بطالة جديدة نتيجة انخفاض الأجور الذي يدفع العمال إلى الامتناع عن العمل (لأنه لا يرضى بأجر أقل من ذلك الذي كان يتقاضاه سابقا) فينخفض التوظيف، لأن الأجر ليس تكلفة فقط بل هو عنصر حيوي بالنسبة للطلب، كما أن ميل الاستهلاك هو مقدار الاستثمار

الحديد الذي يحدد حجم التوظيف، وهذا الأخير هو الوحيد الذي يحدد مستوى الأجور الحقيقية وليس العكس.

كما أن الانخفاض الدائم والمستمر بمعدل الأجر يؤدي إلى تغير في التوزيع الكلي للدخل الوطني بين الأعوان (الأجراء وأرباب العمل والملاك) من حيث تأثيره على الأسعار وعلى درجة انفتاح الاقتصاد على العالم، الذي ينتج عنه انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ($c = \frac{C}{Y}$) مما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار ($k = \frac{1}{1-c}$) الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لزيادة التوظيف.

يرى "Keynes" أن مرونة عرض العمل ترتفع عند ارتفاع معدل الأجر وتنخفض إذا كان هذا الأخير يتحدد بعوامل خارجية مثل نقابات العمال والتشريعات والقوانين الاجتماعية وغيرها.

إن التوزيع ليس قانوناً فنياً يتم من خلاله وضع الرابطة التي تمزج بين عوامل الإنتاج، ولكنه ينتج عن قرارات الأعوان في وحدات الإنتاج والتوظيف والاستثمار، وهو إذن مرآة تعكس تصوراتهم ومساهماتهم في حركة مجموع النظام الاقتصادي.

2-5-3- حدود النظرية: اعترف "Keynes" بأن هناك تفاوتاً في الميل الحدي للاستهلاك بين الأفراد بسبب تفاوت الدخل الناتج عن التوزيع غير العادل للدخل الوطني، وقد اقترح تحريك الأرصد النقدية العاطلة نحو الاستثمار عن طريق أداة سعر الفائدة، مما يؤخذ عليه ما يلي:

لم يفرق بين الميل الحدي للاستهلاك للأغنياء والفقراء، كأن يجعل مثلاً (b_1) للفئة الأولى، و(b_2) للفئة الثانية، مما يعني ضمناً تساوي ميل الفقراء مع ميل الأغنياء وهذا غير صحيح، مما يؤشر عدم دقة حساب الميل الحدي للاستهلاك.

بالرغم من اهتمام "Keynes" بعدم العدالة في توزيع الدخل، إلا أنه لم يبحث في الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، والتي مردها إلى تركيز الثروة الذي نشأ أساساً من إطلاق الملكية الخاصة، خصوصاً المصادر الطبيعية المادية للإنتاج كالأرض والموارد الطبيعية مثل المعادن وغيرها، وبالتالي لم يبحث في كيفية التوزيع ما قبل الإنتاج، بل أنه ركز على التوزيع بعد الإنتاج واستخدم أداة سعر الفائدة، التي تؤدي اقتصادياً إلى تضيق نطاق الملكية مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة حدة التفاوت في توزيعها.

ونتيجة لذلك، بين بعض الاقتصاديين ("j.Enzler" و "w.conrad" و "L.Johnson") على أساس دراسات ميدانية إلى حقيقة أن رأس المال في الاقتصاديات المعاصرة قد أسئى تخصيصه إلى حد خطير بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات بسبب سعر الفائدة، مما يجعلها على المستوى العملي أداة غير فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة، والأموال القابلة للإقراض لغرض الاستثمار على وجه

الخصوص، فهي تتحيز بصفة رئيسة للمشروعات الكبيرة على أساس افتراض غير مدروس بجدارتها الائتمانية لتعزز الاتجاهات الاحتكارية¹.

من جهة أخرى أكد "J.E.Mead" و "P.W.Andrews" من خلال الاستقصاءات التي قاما بها أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملاً يذكر في تحديد مستوى الاستثمار، مما يجعل الطلب على الاستثمار ضعيف المرونة تجاه سعر الفائدة إما لكونه يمثل نسبة ضئيلة من نفقة إحلال الاستثمار الجديد، خاصة في حالة التقادم السريع، أو لاعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتي، مما يجعل أثره محدوداً كنفقة ضمنية على المال المستثمر².

وبالنسبة لعرض الأموال القابلة للاستثمار أي الادخار، يؤكد "P.Samulson" مثله مثل كينز وبعض الاقتصاديين من خلال الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابي كبير بين الفائدة والادخار (ضعيف المرونة)، حيث أن بعض الناس حينما تزيد أسعار الفائدة يقل ادخارهم بدل أن يزيد، وأن المبادئ الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤاً حاسماً، فكل الدلائل تشير إلى أن مستوى الفائدة يميل في قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما في الآخر³.

ويشير أحد الباحثين إلى أن "Keynes" يسلم بأن معدل الفائدة في مجتمع حسن الإدارة قد يكون صفراً⁴، غير أنه لم يلغها في نظريته العامة، بل اعتبر أن تخفيضها هو أحد شروط نمو الاستثمارات الرأسمالية، مع احتمالية إلغائها كلياً على المدى الطويل لأنه الطريق القويم للقضاء على جميع مصاعب الرأسمالية⁵.

2-6- نظرية "Kalecki"

قام "Kalecki, 1933" على خلاف "Keynes" برفض الفرضية التقليدية الخاصة بالمنافسة، حيث اعتبر أنها غير تامة، وقام بتحليل نظرية التوزيع من حيث لم يفعل "Keynes"، حيث أن مكافئات عناصر الإنتاج لا تتحدد في الاقتصاديات المعاصرة بالحركة التنافسية، بل بمواجهة عناصر القوة في بيئة تتميز بالمنافسة غير الكاملة.

¹ عبد الحميد الغزالي، "الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي"، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة الترجمات للاقتصاد الإسلامي رقم (2)، 1994، ص 17.

² المرجع السابق، ص 17-18.

³ عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، المرجع السابق، ص 18.

⁴ حسن الجواهري، الربا فقهيًا واقتصاديًا، الطبعة الثانية، (بيروت: دار المرتضى، 1988)، ص 335.

⁵ إيرينام. اسادتشايان، الكينزية الحديثة تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي، ترجمة عارف دليلا، (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 32.

فإذا كانت المنافسة التامة تفرض أن السعر هو تلاقي العرض والطلب في السوق، فإن كل مؤسسة تبحث عن تعظيم ربحها بزيادة غنتاجها إلى الحد الذي يتساوى فيه الناتج الحدي (R_m) مع تكلفتها الحدية (C_m)، وعند سعر السوق الذي يعتبر خارجي فإن كل مؤسسة تستطيع تصريف إنتاجها بسهولة لأن الطلب على إنتاجها يكون مرنا إلى ما لانهاية (∞) وبالنتيجة فإن ($R_m = \bar{R} = P$) بشرط ($C_m = R_m = P$) فإنه في ظل المنافسة غير التامة يؤدي رفع إحدى المؤسسات لسعر بيعها إلى فقدان جزء من زبائنها، وفي حالة العكس فهي سوف تقلص حجم إنتاجها، لذلك فهي دائما خاضعة لسياسة التسعير المرتبطة بمستوى التكاليف وردود الفعل الناتجة عن المؤسسات الأخرى، حيث الطلب يكون غير مرنا مرونة غير تامة وبالتالي تساوى التكلفة الحدية مع الناتج الحدي يولد ربحا غير عادي لأن $C_m < P$ طور "Kalecki" درجة الاحتكار من موقع المؤسسة بالاعتماد على السعر (P) الذي تطبقه وكذا السعر المتوسط (\bar{P}) لكافة المؤسسات وذلك كما يلي:

$$k = \frac{P - C_m}{P} = \frac{PM}{PQ}$$

2-6-1- محددات درجة الاحتكار: تتحدد درجة الاحتكار حسب "Kalecki" بالعوامل التالية:

- ❖ درجة التركز الصناعي الذي يرفع درجة الاحتكار، حيث تؤثر المجموعات الصناعية الأقوى في السوق على السعر المتوسط (\bar{P}) لكافة المؤسسات، الأمر الذي يجعل سياستها السعرية في حدود هذا السعر، وتكون محصنة به، مثلا عن طريق التحالفات بينها.
- ❖ سياسة ترقية المبيعات بالتحول من مجال السعر إلى مجالات أخرى كالإشهار مثلا.
- ❖ التغيرات التكنولوجية خصوصا إذا كانت تؤدي إلى زيادة التكاليف الثابتة مقارنة بالمتغيرة، فإنها تدفع المؤسسات إلى اتباع سياسة حماية الأرباح.
- ❖ قوة نقابة العمال التي تؤدي إلى تخفيض هوامش الأرباح نسبة إلى الأجور، مما يعني تخفيض درجة احتكار المؤسسة.

إن حدوث تقلبات في درجة الاحتكار (سواء داخل الصناعة أو خارجها) ليست ذات أهمية فيما يخص توزيع الدخل بين الرأسماليين و العمال، ولكنها تكون ذات أهمية في بعض الحالات مثلما هو الشأن فيما بين الرأسماليين أنفسهم (مثلا حصص الأرباح فيما بين أفراد الطبقة)، كما أن ارتفاع درجة الاحتكار الذي يسببه نمو الصناعات الكبيرة واندماجها مع بعضها يؤدي إلى توجيه المدخيل من الصناعات الصغيرة نحو المسيطرة، في حين تكون حصة الأجور من الدخل الوطني مستقلة عن الإنتاجية الحدية وعن حجم

الإنتاج وعن نسب مزج عناصر الإنتاج، وأن الإطار العام لعملية التوزيع توضحه علاقات القوة بين المتعاملين الاقتصاديين وكذا هيكل السوق.

2-6-2- نظرية توزيع الدخل

يمكن تعميم نظرية توزيع الدخل من مستوى الوحدة الإنتاجية إلى مستوى الصناعة إلى القطاع ككل وذلك إذا أُعتبر أن قيمة الناتج الوطني الإجمالي أو الإيراد الكلي (V) يوزع بين الأجور (W) والتكلفة الكلية للمواد الأولية (M) (وهي تكاليف متغيرة)، واهتلاك رأس المال (C) (وهو تكلفة ثابتة)، والأرباح (P)، فإن النظرية تفرض أيضا أن العلاقة (h) بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية تحدد بالدرجة المتوسطة للاحتكار (\bar{k}) وهي المتوسط الحسابي لدرجات احتكار العديد من المؤسسات، وحيث أنها تفرض مايلي:

- ❖ مخزون رأس المال معطى وغير متغير (ثابت) في المدى القصير؛
- ❖ العرض يكون مرنا عند تشغيل غير كامل للطاقات الإنتاجية؛
- ❖ المردود السلمي ثابت والتكلفة المتغيرة الوحيدة ثابتة؛
- ❖ التكلفة الحدية تتطابق مع التكلفة المتوسطة وهما ثابتتان.

$$V = C + W + M + P \dots \dots \dots (1)$$

$$h = \frac{V}{W + M} \dots \dots \dots (2)$$

$$\bar{k} = \frac{V - (W + M)}{V} = \frac{\frac{V}{W + M} - 1}{\frac{V}{W + M}} = \frac{h - 1}{h} = 1 - \frac{1}{h}$$

وبالنتيجة فإن (h) تتغير بتغير (\bar{k})، مما ينتج عنه:

$$(1) \Leftrightarrow C + P = V - (W + M)$$

$$\Leftrightarrow \frac{C + P}{W + M} = \frac{V - (W + M)}{W + M}$$

$$\Leftrightarrow C + P = (h - 1)(W + M)$$

فإذا كانت ($j = \frac{M}{W}$) تمثل نسبة المواد الأولية إلى الأجور، وكانت ($V.A = V - M$) تمثل القيمة المضافة، فإن حصة الأجور نسبة للقيمة المضافة هي:

$$w = \frac{W}{V.A} = \frac{W}{C + P + M} = \frac{W}{(h - 1)(W + M) + W}$$

$$w = \frac{1}{1 + (h - 1)(j + 1)}$$

إن النتيجة الأساسية التي وصل إليها "Kalecki" بخصوص توزيع الدخل في وضعية تكون الطاقات الإنتاجية مشغلة وغلة الحجم ثابتة والتكلفة المتغيرة الوحودية ثابتة، فإن حصة الأجور من القيمة المضافة سواء في مؤسسة صناعية أو على مستوى مجموع القطاع الخاص، ترتبط خاصة بدرجة الاحتكار وكذا العلاقة بين سعر المواد الأولية والتكلفة الوحودية للعمل.

2-6-3- الأرباح والاستثمارات

بفرض أن الاقتصاد مغلق حيث الضرائب والنفقات الحكومية مهمة (غياب الضرائب على الإنتاج وكذا تحويلات المداخيل مع الخارج) فإن مجتمعات الناتج تتطابق مع تلك الخاصة بالدخل، حيث أن الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الوطني (Y) يوزع بين الأجور والربح، هذا الأخير يحتوي على الأرباح والأرباح غير الموزعة و الربح والفائدة من جهة، وبين الاستثمارات الخامة (I)، واستهلاك الرأسماليين (C_c)، واستهلاك العمال والذي يساوي إلى دخلهم (W = C_w) من جهة أخرى.

$$Y = W + P = I + C_w + C_c$$

وحيث أن:

$$P = I + C_c \dots\dots\dots(3)$$

$$S_c = P - C_c = I \dots\dots\dots(4)$$

إن القرارات الاستثمارية و الاستهلاكية التي يتخذها الرأسماليون هي التي تحدد الأرباح وليس العكس، بشرط أن الادخار يقوم به الرأسماليون وحدهم فقط، لسببين متعاكسين وهما أن الأرباح هي التي تحدد الاستثمارات وكذا استهلاك الرأسماليين، أو العكس القرارات الاستثمارية والنفقات التي يقوم بها الرأسماليون هي التي تحدد حجم الأرباح.

بالنسبة لـ "Kalecki" فإن هذا السبب الأخير هو الأقرب إلى الواقع الذي يفرضه اقتصاد السوق نظرا لأن الرأسماليين يستطيعون اتخاذ قرارات الاستثمار والإنفاق في فترة معينة أكثر من الفترة التي سبقتها إذا أرادوا زيادة الأرباح، فهم لا يتحكمون فيه بل أن سلوكهم هو الذي يحدد حجمه (الأثر المحرك) بالتزامن والارتباط بدرجة الاحتكار الذي يتحكم في تكوين وتحديد مداخيل العمال وبالتالي الاستهلاك الوطني، وبالنتيجة الناتج الوطني والتشغيل، حيث أن إنفاق الرأسماليين لا يحدد فقط الدخل الوطني التوازني، ولكنه يساهم أيضا في توزيعه بين الأجور والأرباح بقاعدة أن الرأسمالي يربح ما ينفقه، وأن العامل ينفق ما يربحه، فسلك الرأسمالي بزيادة الادخار والإحجام عن الإنفاق سيؤدي إلى نقص أو ثبات كمية السلع (ثبات الربح) ما يؤدي في النهاية إلى تراجع ثروة هذه الطبقة، والعكس صحيح.

إن العلاقات (3) و(4) تبقى صحيحة مهما أُضيفت متغيرات أخرى مثل دور الدولة (عمليات إعادة توزيع المداخيل، عدم توازن الميزانية... إلخ) أو العلاقات مع الخارج، حيث أن "Kalecki" وضع تشابها للآثار الناتجة على الأرباح والدخل الوطني من طرف عجز الموازنة، أو الآثار المترتبة عن الفائض في الميزان التجاري، فكلاهما يؤدي إلى رفع الأرباح إلى مستويات عليا من المستوى الذي يحدده فقط مجموع استثمارات واستهلاكات الرأسماليين، والذي يولد آثارا توسعية على النشاط الاقتصادي عموما، وعلى حجم المداخيل الموزعة خصوصا.

2-7- النظريات الحديثة

إن النظريات التي جاءت بعد "Keynes" فهي بالتحديد تلك التي قام بها كل من البريطانيين "Nicholas Kaldor" و "Jean Robinson" حول العلاقة بين التوزيع والتوازن الاقتصادي، والذي عرف بنموذج "Kaldor-Robinson"، حيث يعد امتدادا لنموذج "Harrod-Domar" حول النمو الاقتصادي¹، وكذا نظريات "Kalecki" و "Keynes" حول الادخار والاستثمار، وتدور أفكاره حول نقطتين أساسيتين²:

❖ التوزيع ليس مظهرا محاسبيا على المستوى الجزئي، وإنما هو جهاز أساسي لوظيفة النظام الاقتصادي على المستوى الكلي.

❖ وجود علاقة بين التوزيع وتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

حسب هذا النموذج فإن الدخل (Y) يوزع بين الأجور (W) وهي التي تدفع لمكافئة أصحاب العمل بكل أنواعه، والأرباح (P) والتي تدفع لمكافئة رأس المال والملكية بما في ذلك الفوائد والربوع، حيث أثناء التوازن وانطلاقا من نظرية "Kalecki" يتساوى الادخار بالاستثمار (S = I)، وعليه يمكن صياغة العلاقات التالية³:

$$Y = W + P \Rightarrow W = Y - P$$

$$S = I = S_W + S_C \Rightarrow I = s_W W + s_C P \dots\dots\dots(1)$$

وحيث أن (S_C) و (S_W) هي ادخار الرأسماليين والعمال على التوالي، وكل منهما مرتبط بدخله الخاص، ومجموعهما يشكل الادخار الإجمالي، أما s_C و s_W فهي الميل الحدي لادخار الطبقتين على التوالي بفرضية ثباتهما في المدى القصير، وحيث أن:

من خلال العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

¹ Katheline Schubert "Macroéconomie contemporain et croissance" Vuibert, Paris 1996, p 203.

² René Sandretto, Op cit, p 186.

³ René Sandretto, Op cit, p 188.

2-7-1- حصة الأرباح والأجور من الدخل الوطني

$$(1) \Leftrightarrow I = s_w(Y - P) + s_c P$$

$$\Rightarrow I = (s_c - s_w)P + s_w Y \quad ; \quad 0 \leq s_w \leq s_c \leq 1$$

$$\Rightarrow \frac{I}{Y} = (s_c - s_w) \frac{P}{Y} + s_w$$

❖ حصة الأرباح من الدخل الكلي

$$\frac{P}{Y} = \left[\left(\frac{1}{s_c - s_w} \right) \frac{I}{Y} \right] - \frac{s_w}{s_c - s_w}$$

❖ حصة الأجور من الدخل الكلي

$$W = Y - P \Rightarrow \frac{W}{Y} = 1 - \frac{P}{Y}$$

بعد التبسيط تصبح:

$$\frac{W}{Y} = \frac{1}{s_c - s_w} \left(s_c - \frac{I}{Y} \right) \quad ; \quad s_c > s_w$$

2-7-2- معدل التراكم ومعدل الاستثمار

ترتبط حصة الأجور والأرباح بمعدل الاستثمار $\left(\frac{I}{Y}\right)$ ، بينما $\frac{1}{s_c - s_w}$ فيقيس حساسية توزيع

الدخل إذا تغير معدل الاستثمار، كما أن معدل التراكم أو معدل نمو مخزون رأس المال $\left(\frac{I}{K}\right)$ مرتبط بشكل

مباشر بمعدل الربح $\left(\frac{P}{K}\right)$ بالعلاقة التالية:

$$I = P(s_c - s_w) + s_w Y$$

$$\Rightarrow P = \frac{I}{s_c - s_w} - \frac{s_w Y}{s_c - s_w}$$

$$\Rightarrow \frac{P}{K} = \left[\frac{I}{K} \left(\frac{1}{s_c - s_w} \right) \right] - \left[\frac{Y}{K} \left(\frac{s_w}{s_c - s_w} \right) \right]$$

حيث يمثل $\left(\frac{Y}{K}\right)$ الإنتاجية المتوسطة لرأس المال، بينما $\left(\nu = \frac{K}{Y}\right)$ تمثل نسبة رأس المال إلى الناتج وذلك:

$$\Rightarrow \frac{P}{K} = \left(\frac{1}{s_c - s_w} \frac{I}{K} \right) - \frac{1}{\nu} \frac{s_w}{s_c - s_w}$$

توضح هذه المعادلة وهي العلاقة الأساسية لنظرية التوزيع لـ "Kaldor" أن معدل الربح $\left(\frac{P}{K}\right)$ يرتبط فقط بمعدل التراكم $\frac{I}{K}$ ، وبفرضية الميول الحدية الموضحة أعلاه.

2-7-3- معادلة "Cambridge"

بوضع فرضية أن العمال يستهلكون كل دخلهم ($s_w = 0$) وأن $s_c < 1$ فإنه يمكن استنتاج:

$$\frac{I}{Y} = s_c \frac{P}{Y} \quad ; \quad (I = s_c P = S_c)$$

ومنه:

$$\frac{P}{K} = \frac{1}{s_c} \frac{I}{K}$$

وبوضع (π) هو معدل الربح، و أن (g) هي معدل نمو مخزون رأس المال، يمكن الحصول في النهاية على معادلة "Cambridge" التي أشار إليها "Kalecki, 1939" وطورها مجموعة من الاقتصاديين الذين ينتمون لهذه المدرسة مثل Kaldor, Robinson, Kahn, Pasinetti والتي تكتب:

$$\pi = \frac{1}{s_c} g$$

على المستوى الكلي فإن زيادة استهلاك الرأسماليين ستؤدي إلى إعادة ارتفاع الأرباح التي سيحصلون عليها من جراء الاستثمار بما يسمح بتمويل التراكم، أما في حالة غياب الاستهلاك ($s_c = 1$) فإنه ينتج عنه:

$$I = P \Rightarrow \frac{I}{Y} = \frac{P}{Y} \Rightarrow \frac{I}{K} = \frac{P}{K}$$

أو بكل بساطة ($\pi = g$) معدل الربح يساوي معدل التراكم، وفي هتين الحالتين ($s_w = 0$) أو ($s_c < 1$) فإن سلوك العمال لن يؤثر على عملية التوزيع إذا خصصوا جزءا من دخلهم للادخار. وعليه، فإن نقائص هذا النموذج كما يراها "Luigi Pasinetti" وهو أن العمال لما يدخرون جزءا من دخلهم فإنهم سيحصلون على أرباح مقابلها، وبالتالي فهي لا تقتصر على طبقة الرأسماليين وحدهم، وعليه يمكن كتابة:

$$\begin{aligned} P &= P_w + P_c \\ S_w &= s_w (W + P_w) \end{aligned}$$

حيث أن P_c و P_w هي أرباح الرأسماليين والعمال على التوالي، كما أن ادخار العمال هو دالة لأجورهم وللأرباح التي حصلوا عليها من ادخار سابق، أما ادخار الرأسماليين فهو كما جاء في النموذج السابق ($S_c = s_c P_c$)، وعليه فإن الدخل الوطني (Y) يوزع كما يلي:

$$Y = W + P_w + P_c$$

وبالتالي يصبح شرط التوازن:

$$\begin{aligned} I &= S + S_w = s_w (W + P_w) + s_c P_c \\ I &= s_w (Y - P_c) + s_c P_c = s_w Y + (s_c - s_w) P_c \end{aligned}$$

وبما أن الأرباح تقسم إلى جزأين أحدهما خاص بالعمال و الآخر بالرأسماليين $(\frac{P}{Y} = \frac{P_C}{Y} + \frac{P_W}{Y})$ فإن حصة أرباح الرأسماليين من الدخل الكلي هي:

$$\frac{P_C}{Y} = \frac{I}{Y} \left(\frac{1}{s_C - s_W} \right) - \frac{s_W}{s_C - s_W} \dots \dots \dots (1)$$

أما معدل ربح الرأسماليين فهو:

$$\frac{P_C}{K} = \frac{1}{s_C - s_W} \left(\frac{I}{K} \right) - \frac{s_W}{s_C - s_W} \left(\frac{Y}{K} \right) \dots \dots \dots (2)$$

وعليه يصبح معدل الربح الإجمالي هو:

$$\frac{P}{K} = \frac{P_C}{K} + \frac{P_W}{K} \dots \dots \dots (3)$$

فإذا كان المبلغ الذي يقدمه العمال للرأسماليين (K_W) في شكل قرض وبمعدل فائدة (r) فإن العلاقة (3) تكتب:

$$\frac{P}{K} = \frac{1}{s_C - s_W} \left(\frac{I}{K} \right) - \frac{s_W}{s_C - s_W} \left(\frac{Y}{K} \right) + r \frac{K_W}{K} \dots \dots (4)$$

أثناء التوازن وبعد التبسيط فإن:

$$\frac{K_W}{K} = \frac{s_C s_W}{s_C - s_W} \frac{Y}{I} - \frac{s_W}{s_C - s_W} \frac{K}{Y}$$

ومنه فالعلاقة (4) تصبح:

$$\frac{P}{K} = \frac{1}{s_C - s_W} \left(\frac{I}{K} \right) - \frac{s_W}{s_C - s_W} \left(\frac{Y}{K} \right) + r \left(\frac{s_C s_W}{s_C - s_W} \frac{Y}{I} - \frac{s_W}{s_C - s_W} \frac{K}{Y} \right) \dots \dots (5)$$

وبعد إجراء العديد من التعديلات الحسابية التبسيطية، فإن العلاقة (5) تصبح:

$$\frac{P}{K} \frac{s_C (I - s_W Y)}{I} = \frac{I - s_W Y}{K} \Rightarrow \frac{P}{K} \frac{s_C}{I} = \frac{1}{K}$$

ومنه، فإن "Pasinetti" قد وصل إلى نفس معادلة "Cambridge" ولكن بفرضيات أكثر عمومية مما جاء به نموذج "Kaldor-Robinson"، وبنفس النتيجة التي مفادها أن كلا الطبقتين العمالية والرأسمالية تدخر جزءا من دخولها وتحصل مقابل ذلك على أرباح، غير أن ميول العمال نحو الادخار ليس له أي تأثير سواء على تقسيم الدخل الوطني بين الأجور والأرباح $(\frac{P}{Y})$ ، أو على تحديد معدل الربح $(\frac{P}{K})$ ، لأن كلاهما يرتبط فقط بالميل الحدي لادخار الرأسماليين (s_C) وليس بالميل الحدي لادخار العمال (s_W) ، وذلك كما يلي:

$$\frac{P}{K} = \frac{1}{s_C} \frac{I}{K} \Rightarrow \frac{P}{Y} = \frac{1}{s_C} \frac{I}{Y}$$

خاتمة الفصل

يعتبر التوزيع الوظيفي للدخل بداية لمعرفة وفهم التوزيع الشخصي للدخل أو إنفاقه، لأن هذا الأخير يسمح بدراسة مستويات المعيشة وحجم الإنفاق وأنماط الاستهلاك داخل المجتمع، مما يُمكن من تحديد عرض السلع والخدمات، ويوضح المعالم الأساسية لسياسة الدولة من أجل التحكم في النشاط الاقتصادي وحمايته من الاختلالات المفاجئة أو الأزمات الدورية، كما أن دراسة مستويات معيشة للأفراد والفئات الاجتماعية وتتبُّع مسارها يسمح بمعرفة ومتابعة تدرُّجها في سلم الرفاهية، حيث أن كلا التوزيعان متكاملان وأهدافهما التحليلية مختلفة.

إن الدراسة التي تهتم بتوزيع الدخل لا بد أن تمر بثلاث قضايا رئيسية مهمة وهي التوزيع الوظيفي والحصص التوزيعية والتوزيع الشخصي، حيث أن نظرية التوزيع الوظيفي تبحث في الكيفية التي يحصل من خلالها كل عنصر إنتاج على مكافئاته لقاء الخدمات التي قدمها بالاستناد إلى عوامل العرض والطلب الناشئة في سوقه، وهي العوامل التي تحدد الأسعار النسبية لها وكذا الحصص التوزيعية التي تبين حجم الدخول التي تؤول إليه مقارنة بالدخل الوطني الكلي، وهي على عكس الدراسة التي تهتم بالأشخاص ودخولهم الشخصية، والتي لا تعتبر من المسائل الأساسية في علم الاقتصاد الحديث فحسب، بل لها علاوة على ذلك أهمية حيوية في أي بحث يتعلق بالدخل أو الناتج الوطني وتوزيع الموارد الاقتصادية.

وعليه، فنظرية توزيع الدخل تهتم بمصدر دخول الأفراد، وهذا بسبب اشتراكهم في عملية الإنتاج إما بتأدية خدمات شخصية، أو بذل الأموال والأموال، الأمر الذي تنشأ معه بعض الفروقات في الكسب نتيجة اختلافهم في التعليم والخبرة العملية وامتلاك الأصول المالية والإرث والتنشئة والحالة الاجتماعية للأسرة، وعوامل أخرى، وحيث لا يمكن تجنب عدم المساواة في الكسب في اقتصاد السوق حتى بعد تصحيحها، لأنه دائما توجد فجوة بين الذكور والإناث والسكان الأصليين والأقليات العرقية، وهذا بسبب العادات والتقاليد والقوانين التشريعية التي تنظم السوق والتي تختلف من بلد إلى آخر.

إن السؤال الذي طرح لعقود ولا يزال، هو ما هي السياسات التنموية المستندة على تعظيم معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تؤدي إما إلى تحسين أو تدهور توزيع الدخل الشخصي، والذي تسمح دراسته بالبحث في تمركز المداخيل وإنفاقه لدى فئات معينة في المجتمع، حيث يُحسب من خلاله التفاوت بين كل فئة بالاعتماد على المؤشرات المتوفرة بكثرة في هذا المجال، وهذا ما يكشفه الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دور الحكومة في

تحقيق المساواة وعدالة

التوزيع، ومؤشرات

قياس التفاوت

مقدمة الفصل

تنطلق أهمية عدالة توزيع الدخل في كونها من القضايا الأساسية التي تحكم سير المجتمع وتطوره، فنظرة الأفراد حول هذه المسألة غير متقاربة بالشكل الذي يؤدي إلى تعميق التناقضات في المجتمع، ما ينتج عنه آثار في عدم استقراره وتماسكه لانقسامه إلى طبقة أغنياء قادرة على إشباع حاجاتها المختلفة بسبب امتلاكها الثروات المتعددة، وطبقة فقيرة عاجزة عن تحقيق حاجيات عيشها الأساسية، الأمر الذي يدفع في كثير من الأحيان إلى حدوث خلل في منظومة القيم الاجتماعية، ويكون سببا في حدوث التوترات السياسية في البلد.

وقد أدى إدخال الاعتبارات الخاصة بالمساواة في الفكر الاقتصادي المعاصر في الدول النامية إلى زيادة الاهتمام بعدالة توزيع الدخل والثروات، لكونها قضية إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية هامة لتكامل جوانبها في نفس الوقت، حيث لا يجب أن تغفل السياسات الحكومية عن هدف إنماء الدخل الوطني وهدف عدالة توزيعه أيضا، وهما هدفان متعارضان من الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية الحديثة، لأن كلاهما يرميان إلى التأثير في معيشة الأفراد.

ونظراً لوجود علاقة متينة بين نظريات التوزيع ونظريات الثمن، وطالما أن توزيع الملكية لا يتحدد نهائياً وبصورة مباشرة من الناحية الاقتصادية البحتة، فإن الحديث عن التوزيع لا يقود إلى البحث عن نظريات الثمن ونظريات التوزيع فحسب، بل إلى تحليل العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية التي قد يكون لها الدور المباشر والمهم في تحديد الملكية وأسلوب توزيعها على أفراد المجتمع، بما يسمح بعد ذلك بمعرفة كيفية معالجة عدم المساواة وعدم عدالة توزيع الدخل، حيث يعد الهدف الرئيسي من تلك الدراسة هو تقدير توزيع السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها، والتي يتطلب قياسها توفر البيانات عن دخل الأسرة وأيضاً عن دخل الفرد، ولهذا عادة ما يستخدم مفهوم دخل الأسرة المعيشية في دراسة توزيع الدخل.

يركز هذا الفصل على العناصر التالية:

✓ المساواة وعدالة توزيع الدخل؛ الأسس والمفاهيم والأهمية

✓ دخل وإنفاق الأسرة ومؤشرات قياس التفاوت في توزيعه

المبحث الأول: المساواة وعدالة توزيع الدخل - الأسس والمفاهيم والأهمية

إن قوانين المجتمع تنص على وجود فرص متساوية ومتكافئة لكل الأفراد، وهي شعارات الديمقراطية الحديثة، غير أن قوانين اقتصاد السوق تحكم بشكل مختلف، ففي الوقت الذي يجوع فيه الملايين من البشر في بلد واحد ولا يملكون سبل الحياة الكريمة، فإن آخرين يتمتعون بحياتهم وينفقون بإسراف على تغذية حيواناتهم الأليفة أكثر مما ينفقه الفقراء في السنة، والسؤال الذي يبحث عن إجابته عامة الناس هو ما هو وجه الحقيقة، هل هي تساوي الحقوق أم عدم تساوي النتائج؟

إن كلا التعارضين هما الحقيقة الواقعة، حيث البلدان الديمقراطية الحديثة تعطي أهمية أكبر لحقوق الإنسان وتساوي الفرص واتخذت خطوات لرفع مستويات المعيشة للفئات الأقل حظاً، لكنها لم تقض على الفقر، لأن هناك حدوداً لهذه العملية، فليس من المنطقي جعل المداخل متساوية، لأنها ستنتهي بإحداث تأثيرات سلبية بالنسبة إلى الحوافز والكفاءة بما يقود إلى تشوهات في عمل السوق.

وعليه، فإن معرفة كيفية انحراف الدخل عن متوسط الدخل هو ذو أهمية بالغة لأنه يسمح بمعرفة تمركز الدخل وخصوصاً الثروة في مجموعة معينة، مما يتوجب على الدولة إعادة النظر في سياساتها المختلفة الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، مثل فرض الضرائب المتنوعة على الأغنياء لزيادة المداخل التحويلية لصالح الفقراء، أو العمل على جعل النمو الاقتصادي محايياً للفقراء.

1-1- وجهات نظر متقاربة حول المساواة ومعانيها وأهميتها

إن لدى بعض المجتمعات تصورات مختلفة عما هو منصف، وذلك تبعاً للمعايير الاجتماعية والثقافية، وهي التي تشكل لب السياسات التي تأخذ بها المجتمعات لتوطيد المساواة داخلها، غير أنه وبالرغم من وجود اتفاق جماعي على عدم قبول كافة أشكال عدم المساواة سواء في الدخل أو الثروة، فإنه ثمة جهود قليلة فعالة بُذلت لزيادة دخول الفئات الأقل دخلاً، حيث وخلال فترات التوسع الاقتصادي يرى الناس دخولهم ومستويات معيشتهم ترتفع، مثلما حدث بدءاً من ستينيات القرن الماضي حين زاد الإنتاج العالمي وتباطأ التضخم في معظم مناطق العالم، وحققت بعض المجموعات والأفراد نجاحات كبيرة، لم تتحقق للفئات الأقل حظاً في المجتمع، فزادت عدم المساواة، وتعقدت مسائلها، لدرجة جعلها لا تنفصم عن القيم الاجتماعية والأخلاقية، ما أجبر صانعي السياسات مراجعة الأولويات تبعاً لمعاني وأهمية المساواة والإنصاف المتعددة، وأهمها:

☞ إن الهدف المبدئي للدولة الراعية الحديثة هو إنشاء شبكة ضمان مستمرة أو مؤقتة لأولئك الأشخاص الذين ليس لديهم القدرة على الحصول على دخول كافية من أجل تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.

☞ تتمثل المساواة والإنصاف لدى المجتمعات الديمقراطية الحديثة في مجموعة من الحقوق السياسية (حق الانتخاب، وتكوين الجمعيات، والتمثيل البرلماني... إلخ)، والمساواة في الفرص والإمكانات المتاحة (التعليم الجيد والصحة والعمل)، والمساواة بين الجنسين والعرقيات، وأما ما ينتج بعد ذلك من تفاوت في الدخل فهو أمر طبيعي لأنه يعكس الفروقات في المميزات الشخصية.

☞ حسب "Rawls" تكون عملية إعادة توزيع الدخل أحد مبادئ العدالة الاجتماعية، على الدولة أن تعمل على زيادة عدالة توزيع الفرص وليس تحقيق توزيع متساوي للدخول¹، لأن مصدر تكوينها (العمل أو الملكية) يعكس طبيعة الخدمات الفردية من جهة، ومن جهة أخرى العوامل التاريخية التي ساعدت بعضهم في حصولهم على دخول أولية مقارنة بالآخر كالإرث والنفوذ السياسي، مما يجعل أي درجة من مستويات التفاوت أو المساواة أمرا منطقيًا يتناسب وتلك التغيرات.

☞ إن السياسات المعززة للمساواة في الدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة تساعد على الحد من الفقر من خلال جعل التوزيع أكثر قبولًا من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، الأمر الذي يتناقض معه عدد الأفراد الذين يعيشون تحت سقف خط الفقر وخصوصًا الحرمان، وذلك بالعمل على توسيع الاستثمار في العنصر البشري في المدى الطويل، نظرًا لكونه عاملاً مدعماً للنمو الاقتصادي الذي يخفف بدوره من وطأة الفقر.

☞ تعمل بعض السياسات الحكومية خصوصًا تلك التي تمر بمرحلة انتقال إما على زيادة المساواة والإنصاف أو العكس، فتؤثر ولو مرحليًا على رفاهية الأجيال، فمثلاً يؤدي تقديم معاشات سخية (وهي إحدى أنواع التحويلات الحكومية) للمتقاعدين الحاليين على حساب المتقاعدين في المستقبل إلى مزيد من التفاوت في توزيع الدخل.

☞ تزيد السياسات التي تعزز المساواة من الترابط الاجتماعي وتحد من الصراع السياسي، ولذلك لكي تكون فعالة لا بد أن تحشد الجماهير المؤيدة لها، لأن التصحيح الاقتصادي الكلي الهيكلي يمكن أن يزيد من البطالة والتفاوت في المدى القصير، وفي مثل هذه الظروف لا بد من وجود شبكات أمان اجتماعي لحماية مستويات استهلاك الفقراء من الانخفاض.

1-2- أهمية معرفة مقدار اللامساواة²

تعتبر قضية اللامساواة من القضايا الجوهرية الحرجة التي على رؤساء الحكومات مراعاتها قدر المستطاع، لكون أبعادها متخلفة، فهي تتشابك في الدخل والصحة والتعليم وتعمل على الإضرار بالفقراء.

¹ J. Longatte, P. Vanaove, Op Cit p 101.

² "اللامساواة والتنمية البشرية"، تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص ص 51-52 بتصرف.

فقد كتب أفلاطون في القرن الخامس قبل الميلاد محذرا المشرعين اليونانيين مما تشكله اللامساواة البالغة من مخاطر: "يجب أن لا يوجد بين المواطنين فقر مدقع أو من جانب آخر غنى فاحش، لأن الاثنين منتجان لشراً عظيماً". وهذه الأهمية ترتبط بالتنمية البشرية لما لها من تأثير مباشر على الحظوظ الحياتية للبشر وماذا يمكن أن يكونوا عليه مستقبلاً، أو ماذا يمكن لهم فعله بكفاءة تكافئ الكامنة التي لا تنتظر سوى فرصة واحدة لتبدأ بعملية التطوير الذاتي.

فمن الواضح أن بعض الأطفال يواجه خطر الموت المبكر إما لكونهم مولودين لعائلات فقيرة أو منخفضة الدخل، أو أنهم من السكان الأصليين، أو لأنهم إناث، أو بكل بساطة أنهم محرومون من الفرص المتاحة لغيرهم، وهنا تنتهك المبادئ الأخلاقية الأساسية للعدالة الاجتماعية، التي تمتزج بأسباب أخرى قوية توجب القلق من اللامساواة، كتلك التفاوتات الحادة المبنية على أساس الثروة والمنطقة والجنس والرابطة العرقية، ما يجعلها عوامل سيئة للنمو وللديمقراطية وللتماسك الاجتماعي، وهي سيئة حتى من حيث أهداف التنمية للألفية التي لا توجه اهتمامها للامساواة بشكل مباشر، من خلال قياس التقدم بتجميع نسب التغيير واحتساب معدلها على أساس قومي.

تمثل المسألة المحجوبة في قضية التوزيع ضعفاً على صعيدين؛ أولهما، كون الأهداف الإنمائية نفسها متجذرة في فكر العدالة وحقوق الإنسان، وبما أن استحقاقات لكل امرئ وليست مخصصات اختيارية أو استثنائية فإنه يلزم منطقياً أن يكون التقدم للجميع بصرف النظر عن الوضع الاقتصادي أو الجنس أو ثروة الوالدين، أو الجزء من البلد الذي يسكن فيه الإنسان. ومع ذلك فإن أهداف التنمية للألفية لا تذكر الحكومات بأن النجاح في التقدم نحوها يجب أن يقاس لدى شرائح المجتمع كلها وليس فقط على وجه الإجمال، لأن الفرص المتاحة التي تكيف التوزيع في الدخل والتعليم والصحة والحظوظ الأكثر توفراً في الحياة ليست موزعة عشوائياً في أي مجتمع.

يتعلق السبب الثاني للتركيز على اللامساواة بالتقدم ضمن هيكلية أهداف التنمية للألفية، حيث الفقراء مخلفون وراء الركب في تقاطع العديد من الأهداف، إذ توضح بيانات العديد من البلدان أن التقدم في الخمس الأفقر من السكان أدنى بكثير من المعدل القومي، حيث نصيب الفقراء من الحرمان يفوق بكثير نصيب غيرهم منه، مما يجعل تسريع عجلة التقدم بين الفقراء أحد أهم المسالك فعالية للتقدم القومي الأسرع، فأتماط التقدم الحالية تعمل على إبطاء التحسن الكلي، لأن أصغر المكاسب تسجل لدى الأسر المعيشية التي تشكل الجزء الأكبر من المشكلة.

تشكل هذه الاعتبارات متضمنات هامة من حيث تصميم استراتيجيات الأهداف الإنمائية، كون الشواهد الراهنة تثبت أن الحفاظ على التقدم الكلي وتخفيف التفاوتات لم ينجح، طالما أن تلك الأهداف حددت غايات ممكنة للقياس تلائم استجابات السياسات المتجذرة في أسس تقنية ومالية. بل أن العوائق

الحقيقية أما التقدم هي في نهاية الأمر اجتماعية وسياسية متأصلة في المنافذ اللامتكافئة إلى الموارد وتوزيع السلطة داخل البلدان وفيما بينها، وما لم تصحح هذه الأشكال من اللامساواة فإن أولى مبادئ إعلان الألفية - وهي التزامات بالعدالة الاجتماعية والإنصاف وحقوق الإنسان- لن تترجم إلى تقدم في التنمية البشرية وفق معدل السرعة المطلوب، لأن الاستجابة المناسبة له تكمن في ضمان إبراز اللامساواة وافجراءات الكفيلة بالتغلب على التفاوت الحاصل في الحظ على نحو أشد وضوحا في تصميم الاستراتيجيات المستلزمة لتخفيض الفقر.

تتسم الأفكار الخاصة باللامساواة -شأنها شأن الإنصاف والعدالة الاجتماعية- بأنها متجذرة في القيم. فحسب "Amartia sen" فإن الجميع يؤمن بوجود المساواة في أمر ما: الحقوق المتساوية أمام القانون، الحريات المدنية المتساوية، والمساواة في الفرص المواتية وهلم جرا، إذ يتوقع من غالبيتهم عدم التسليم بأن اللامساواة بشتى أنواعها غير عادلة، وأن قلة منهم يقبلون اللامساواة في الفرص المتاحة إذا كانت مبنية على أساس الجنس أو العرق أو الثروة الموروثة، أو أي مصادفات أخرى للولادة لا يكون للأفراد تحكم فيها، وهنا تترجم اللامساواة في خمسة عناوين رئيسية وهي:

☞ **العدالة الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية:** توجب كل الديانات السماوية على كافة المسؤولين عن أحوال الشعوب على الالتزام بمعالجة الحرمان المفرط كواجب أخلاقي، إذ يسلم كل مجتمع بوجود قدر معين من الحرمان يمكنه تحمله، حيث أقر "A.Smith" أن يكون لجميع أعضاء المجتمع دخل كاف يمكنهم من الظهور علنا دونما خجل من أنفسهم.

☞ **إحلال الفقراء في صدارة الاهتمام:** أو ما يعرف بأمثلية "Pareto"، إذ تعتبر إحدى أفكار الاقتصاد الحديث أن التغيير الوحيد المعزز للرفاه هو ذلك الذي لا يترك أحدا أسوأ مما كان عليه، وهي إشارة إلى أن عمليات إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء قد تجعل بعضهم أسوأ مما كانوا عليه، فيكون من المعقول للحكومات المنتخبة ديمقراطيا العاملة على الاختيار بين مسارات النمو البديلة أن تنتقي الخيار الذي يولد العائد الأكبر للفقراء، حتى لو كانت تأثيرات النمو الإجمالية أقل تأكيدا، لأن إضافة دولار واحد في يد الفقراء سواء في المناطق النائية أو الزراعية أو الحضرية المكتظة بالسكان قد يولد رفاه أكبر مما يولده مبلغ مماثل في يد الأغنياء. كما أن زيادة وحدة واحدة إضافية من الإنفاق العام المهادفة إلى تخفيض وفيات الأطفال أو توسيع منافذ الوصول إلى المدارس الابتدائية سوف تكون -على أسس اجتماعية- مستحبة من إنفاق نفس المبلغ على تحويلات إلى خدمات موفّرة لجماعات الدخل المرتفع.

☞ **النمو والفعالية:** تواجه الحكومات خيارات قاسية إذا ما أرادت مقايضة النمو بالتوزيع، ذلك أن الحسائر المرتبطة بنمو أدنى يمكنها أن تقضي على ما يحققه الإنصاف الواسع من مكاسب معززة للرفاه. فاللامساواة المفرطة ليست سيئة فقط لتخفيض الفقر، بل هي سيئة أيضا للنمو، لأن الفعالية

لفترة طويلة نسبيا والإنصاف الأوسع متكاملان، ومن أسباب بقاء الفقراء فقراء أنهم لا يستطيعون الحصول على قروض (تحسم من مداخيلهم مستقبلا) للاستثمار في الإنتاج والتعليم الأطفال، فالفرص المحدودة للفقراء في الوصول إلى العدالة تقيم حواجز إضافية في وجه الاستثمار، وبالتالي فهم يُمنعون من المشاركة في النمو، إذ يدخلون الأسواق بشروط غير متساوية ويغادرونها بمكافآت غير متساوية، فحيثما كانت اللامساواة المفرطة منتشرة على أساس الجنس أو الثروة أو المنطقة وتمس شريحة كبيرة في المجتمع، فإنه حتما سيعاني من اللّفعالية. فمثلا اللامساواة بين الجنسين في التعليم في بلدان عديدة (مثل أفغانستان وباكستان والهند وأفريقيا جنوب الصحراء وغيرها) تكبح التنمية وتكون نتائجها سيئة على الفقراء والأسواق.

➤ **الشرعية السياسية:** إذ يمكن للامساواة المفرطة أن تؤدي إلى إضعاف الشرعية السياسية وتآكل المؤسسات، فغالبا ما تلحق الفئات المحرومة (الفقراء والنساء والأقلية العرقية وسكان الريف) ضرر جراء ضعف التمثيل السياسي والبرلماني، وهنا تعمل المؤسسات السياسية كآليات لإدامة أنواع اللامساواة الجائرة وتعزيز مصالح النخب، مما يؤدي إلى تقويض تنمية الديمقراطية ويخلق الأوضاع المؤدية إلى تفكك الدولة، فتظهر النزاعات حول إدارة الموارد الطبيعية التي تحكمها جماعات ينظر إليها أنها غير شرعية حتى لو اختبرت من قبل بطرق ديمقراطية.

➤ **أهداف السياسة العامة:** إذ أن إزالة أنواع اللامساواة الجائرة وتخفيض الفقر هما الهدفين الهامين للسياسات العامة، فمثلا تقيّد اللامساواة الحادة في الدخل معدل السرعة الذي يمكن فيه تحويل النمو إلى تخفيض مستويات الفقر، وعلى نحو مماثل تقلل التفاوتات البالغة في الصحة والتعليم المجال أمام الفئات المحرومة كي تغتنم الفرص المتاحة لتحسين رفاها.

إن لمعاني وأهمية اللامساواة حججها وحججها المضادة، إذ ينكر بعض دعاة الحرية المطلقة وجود عدالة اجتماعية، مثلما حاج بذلك "ف.أ. هايك" بأن من السخف التحدث عن موارد توزع بأسلوب عادل أو بشكل جائر، وأن التخصيص المناسب للثروة والموجودات يتحدد في الأسواق الحرة وليس بفعل البشر (وإن كان ذلك غير صحيح لكون العلاقات اللامتساوية من حيث السلطة وهيكل السوق يحددها البشر). كما أن هناك رأي آخر مقبول بكثرة وهو أن بعض أنواع اللامساواة (المساواة أمام القانون) مهم أكثر من غيره. غير أن الحقوق والحريات لا تستطيع وحدها الصمود، لأن بعض الناس مقيد في إمكانية الاستفادة من حرياتهم وحقوقهم إذا كانوا فقراء أو مرضى أو محرومين من التعليم، أو كانوا مفتقرين إلى مقدرة التأثير فيما يحدث لهم، وهنا يرى "A. Sen" بأن الحريات الأساسية هي التي تدعم اللامساواة بكل أشكالها لتصبح مقبولة، فيتمكن المرء من اختيار نمط عيشه والقيام بما يقدر عليه، لأن اللامساواة الحادة في الفرص الحياة تقيّد هذه الحريات الأساسية وتجعل من فكرة المساواة أمام القانون لا قيمة لها.

من جانب آخر، يحاج آخرون أن التركيز المناسب للعدالة الاجتماعية يجب أن يكون على الحرمان المطلق وليس على التوزيع، لأن ما يهم ليس معرفة موقع الفقراء بالنسبة إلى غيرهم، بقدر السيطرة على دخولهم وحق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. فالفاقة واللامساواة المطلقتين مفهومين مختلفين تجمعهما صلة قوية، إذ أنه يمكن للامساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم أو الحقوق السياسية تقليص فرص الفرد من الإفلات من شبك الفقر والحرمان، وما يرتبط بها من تفاوتات في حظوظ الحياة، وإن كانت تتفاوت من بلد لآخر تبعاً لحجم وضخامة تلك التعقيدات، والتي تتأكد الأدلة بشأنها أنها لا تعمل منعزلة، بل هي تتفاعل لخلق دورات من المحرومية تتفاعل وباستمرار لتنتقل إلى الأجيال اللاحقة، لتكون في آخر المطاف عقبة أمام أهداف التنمية للألفية¹.

1-3- مصادر التفاوت في توزيع الدخل

لقد أدى قيام الثورة الصناعية وانقسام المجتمع إلى طبقتي الرأسماليين والعمال إلى حدوث تفاوت واضح في الدخل، ما أدى إلى ظهور مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في الدراسات الاقتصادية، خصوصاً لدى منتقدي الرأسمالية، ثم أخذت هذه المسألة اهتماماً متزايداً ضمن العديد من البحوث لدى المفكرين الرأسماليين، فمثلاً اعتبر "Lydall" أن عدم التساوي في التوزيع الشخصي للدخل ناتج عن ثلاث عوامل رئيسية²، وهي:

- ☞ عدم تساوي الموجودات التي تعطي دخلاً سواء كانت مادية مثل الأبنية والآلات والمعدات والأراضي، أو معنوية مثل الأسهم والسندات؛
- ☞ الاختلاف في نوعية الخدمات الشخصية؛
- ☞ توزيع القوة السياسية والنفوذ.

إن الأشخاص الموجودون في أعلى هرم الدخل يكسبون معظم دخولهم من ممتلكاتهم، بينما لا يملك الفقراء السلع المادية التي تذر عائداً إلا نادراً، ما يجعل دخولهم تتحدد بالعمل، وحتى أولئك الذين لديهم ممتلكات تختلف عوائدهم باختلاف كميتها ونوعيتها. وعليه، يمكن إجماع وإرجاع مصادر التفاوت في دخول الأفراد إلى طرق كسبه (العمل أو الملكية) وبعض العوامل الأخرى التي تؤثر في كليهما كالحروب والأزمات، أو الفرص المتاحة أمام أبناء الطبقتين الغنية والفقيرة.

¹ تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص 54.

² H. Lydall " The Structure of Earnings " Clarenton Press, London 1968.

1-3-1- العمل

يشكل الدخل من العمل حوالي 80% من مصادر الدخل، فحتى ولو وزعت الممتلكات بالتساوي بين الأفراد، فإن قدرا كبيرا من عدم المساواة في الدخل ستبقى نظرا للاختلاف الموجود بين الأفراد في القدرات والمهارات وكثافة العمل والوظيفة وعوامل أخرى¹:

أولاً- القدرات والمهارات: إن الاختلاف في المقومات الفردية والمواهب الشخصية له أثر في كسب الأفراد، كالذكاء والمرونة في العمل والمثابرة والمبادرة والمجازفة والطموح، والقدرة على التعلم، والميول الفنية والعلمية. فهذه المقومات تعد نادرة نسبيا للعرض المحدود أو القليل منها، لهذا تكافأ بالدخل العالي، بينما تكافأ أصناف أخرى من الخدمات التي تتوفر في أغلب السكان كقوة العمل غير الماهرة مثلا بأثمان متدنية.

ثانيا- كثافة العمل: إن الأشخاص الذين يعملون بدوام كامل يحصلون على أجور ودخول أكبر من أولئك الذين يعملون بدوام جزئي، والذين يؤخرون تقاعدهم يحصلون على أضعاف ممن يستعجلونه في سن مبكرة، كما أن الذين يعملون مجرد تلبية حاجاتهم الأساسية ويقنعون بمداحيلهم البسيطة تكون دخولهم أقل ممن يبحث دائما عن فرص عمل جديدة ذات دخل مرتفع، أو كمن يعمل ساعات إضافية، وكل هذه الظروف المحيطة بحجم العمل تجعل الجهد المبذول له أثر ولو بسيط في زيادة عدم المساواة بين الفئات العمالية المتنافسة وغير المتنافسة.

ثالثا- الوظائف والمهن: إن نوعية المهن هي أحد أهم مصادر عدم المساواة في دخل العمل، ويعود سبب ذلك إلى المدة اللازمة والإنفاق التي تتطلبها كل مهنة من التعليم والتكوين والتدريب للوصول إلى المستوى المؤهل لتلك المهنة. فبعض المهن يستلزم تشغيلها قدرات إدارية ومؤهلات علمية عالية، وتدريب فائق، وتحمل مسؤولية كبيرة، في حين أن غالبية المهن الأخرى لا تستلزم أية إمكانيات متخصصة وتدريب عالي ومؤهلات أكاديمية، وهي في الوقت نفسه متاحة أمام الجميع. فمثلا، يختلف عمل الطبيب والأستاذ الجامعي والمحامي عن عمل كاتب عمومي أو عامل في مصلحة بمؤسسة عامة، أو عمال التنظيف... إلخ، وحتى قرارات رفع الأجور التي تتخذها الحكومة قد تزيد في أحيان كثيرة من عدم المساواة خصوصا بين الفئات غير المتنافسة.

واستنادا إلى هذا التفاوت في الوظائف والمهن في المجتمع، تكون العوائد المترتبة عليها مختلفة، إذ أن قسما منها تدر على أصحابها دخولا عالية، لتعكس المعروض القليل من هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بالمؤهلات المذكورة والذي لا يفي بحجم الطلب الحقيقي، مما يدفع بأجورهم إلى الارتفاع بشكل كبير، فيما تكون الحالة معكوسة مع الأشخاص الذين لا يمتلكون المؤهلات المطلوبة وتكون شروط العمل فيها ميسرة

¹ أ. سامويلسون، مرجع سابق، ص 400 بتصرف.

ومتاحة أمام عدد كبير من الأفراد، ما يجعل المعروض منهم أكثر من المطلوب بشكل يدفع الأجور إلى الانخفاض، وبشكل قد لا تكفيهم لتأمين مستلزمات عيش الحد الأدنى¹، فتزداد الفجوة بين المجموعتين.

رابعاً- أسباب أخرى: علاوة على ما تقدم، فإن عدم المساواة في الدخل من العمل تتأثر بالتمييز والاستبعاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الحالة العائلية للأسرة التي تلعب تلعب دوراً في كسب الأطفال مستقبلاً. فأولاد الأغنياء لا يبدوون حياتهم متقدمين عن أولاد الفقراء غالباً، غير أنهم يستفيدون من محيطهم في كل مرحلة يخطونها بدءاً من التعليم والصحة والترفيه وعلاقات العائلة الاجتماعية من النفوذ والسلطة وغيرها.

1-3-2- الملكية أو الثروة

إن أعظم التفاوت في الدخل هو ذلك الذي ينشأ من الاختلاف في الثروات المكتسبة والموروثة تعد طريقة تنظيم الملكية إحدى أهم الأسباب الرئيسة للتفاوت في توزيع الدخل، لذا يتوجب على حكومات البلدان التي تتيح منهج الاقتصاد الحر مراعاة نتائجها، والعمل على إعادة تنظيمها بسن القوانين والتشريعات السليمة التي تحقق العدالة التوزيعية والاجتماعية، لأن الملكيات تنمو مع مرور الزمن باستخدام وسائل تُكسب المزيد منها، وأهمها:

أولاً- الإدخار: بما أن الادخار هو الجزء المقتطع من الدخل الشخصي، فإن مكتسبات الأفراد من الملكية تسمح بتراكمها بمعدلات أكبر وأسرع من مكتسبات العمل بكل أنواعه بسبب تطور العلم والتكنولوجيا، وما يتركه ذلك من أثر في التكاليف وحجم الإنتاج ومستوى الأرباح، بينما تميل الأجور والرواتب إلى الاستقرار أو الارتفاع بمعدلات بسيطة بمرور الزمن، مما يدفع توزيع الدخل إلى مزيد من التفاوت الشديد والخطير حالة السلم الاجتماعي لذلك لا مناص من فرض الضريبة على المصادر المختلفة للدخول المتأتية من الملكية.

ثانياً- الإرث: حسب "Mead" تنتقل الثروات إلى الأجيال اللاحقة عن طريق الإرث مما يبقى أوضاع توزيع الدخل كما هي أو يجعلها تسوء أكثر، لأنها نتاج زيادة التمركز الشديد للثروات لنفس الفئات الغنية ونسلها، وحيث تساعد بعض أنظمة الإرث في بعض البلدان على زيادة تمركز الملكية بيد فئة قليلة، كما هو الحال في بريطانيا مثلاً التي تحصر قوانينها التركة لصالح أكبر الأولاد، مما ينعكس على حالة توزيع الدخل فتزيد حدة تفاوته، أو تعمل على تفتيتها بشكل يضمن عدالة توزيعها بين الأبناء وغيرهم من الأصول كالأبوين، مما يقود في النهاية إلى تخفيف حدة التفاوت في التوزيع. وكما أن عامة الدول تسمح

¹ صلاح الدين نامق، حسين عمر، "القيمة والتوزيع"، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1968، ص ص 189-190.

بانتقال الملكية بين الأجيال، فهي تطالب بنصيب من ذلك، لتحول دون الزيادة المفرطة في ثروات الأفراد المستلمين لها، رغم ما لذلك من آثار سلبية على استغلال وتخصيص الموارد بشكل رشيد.

ثالثاً- المجازفة الرأسمالية: تعد هذه الوسيلة أهم طرق الشراء، حيث كلما ارتفعت درجة المخاطرة زادت معها معدلات الربح والعوائد، وهي تشكل إدخال أو إنتاج سلع جديدة، وإنشاء مراكز تجارية ضخمة تضم المئات من السلع وتوظف العديد من العمال، حيث تكون مداخيلهم من متدنية إلى متوسطة.

1-3-3- الفرص

يعد الوسط الذي يعيش فيه الفرد بما يؤمنه له من ظروف أو الفرص مواتية واحدا من أهم الأسباب التي تقود إلى التفاوت في الدخل، والتي تتجسد في التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية، وما شابهها والتي تؤهل الانسان للحصول على الأعمال المربحة والدخل العالي، أو تمكن الفرد من الوصول الى العمل الملائم لمؤهلاته الشخصية.

حسب "Blinder"¹ يتأثر التوزيع الشخصي للدخل بالفرص التي تتيحها البيئات المختلفة، وهي غير متاحة بالتساوي للجميع، حيث يرتبط بعض منها بإمكانية الحصول على التدريب المهني اللازم، ومنها ما يرتبط بظروف العمل، ومنها ما يتعلق بالنفوذ الاجتماعي، وسبب ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى اختلافات توزيع الثروة.

إن فرص الشخص الذي يولد في عائلة فقيرة أقل منها للشخص الذي يولد في عائلة غنية، كفرص الحصول على التعليم والتدريب اللازمين لكثير من الأعمال ذات الدخل العالي، ذلك أن أطفال الأغنياء عادة ما تتاح لهم فرص التعليم بجميع مراحلها وظروفها الجيدة (مكتب للدراسة، مكتبة بالبيت، حاسوب، أشربة سمعية بصرية...إلخ)، إضافة إلى فرص الصحة والتكوين والتدريب المهني (فبعض العائلات الثرية تمتلك مؤسسات تمكن أبناءها الانخراط في العمل وهم لازلوا صغاراً)، أو تضمن لهم الشغل فور تخرجهم من الجامعة بسبب العلاقات العديدة والمتنوعة للأسرة، والتي قد تسهل له أيضا الارتقاء في السلم الاجتماعي من خلال تمكينهم من اكتساب معارف بخصوص نوعية المشاريع التي سيزاولونها مستقبلا والتي تضمن لهم دخلا مرتفعا، وهم بخلاف من يعيش في المناطق النائية والمنعزلة من الريف، حيث فرصه أقل، حتى مقارنة مع من يعيش في الأقاليم الحضرية والمدن الراقية، بل أنه في كثير من الأحيان لا تجد العائلات الفقيرة أفضل من تلك الفرصة التي تسمح لأبناءهم بالاستمرار في الدراسة وعدم الانقطاع عنها.

¹ A. S. Blinder, "Toward an Economic theory of income distribution", The MIT press, Cambridge, Mass 1974.

من جهة أخرى لا يقتصر التفاوت في الفرص في الحصول على التعليم والتدريب اللازمين للأعمال والحرف ذات العائد المرتفع، والمرتبطة بمحيط الأسرة ونفوذها، بل يتعدى ذلك إلى طريقة معاملة الأفراد، كوجود القوانين والتقاليد والأعراف والعادات التمييزية ليس على حسب مؤهلاتهم الخاصة، وإنما حسب العرق أو الدين أو الانتماء السياسي أو الأصل، أو غيرها من العوامل غير الأخلاقية، مما سيؤدي إلى منع بعض من الأعمال والوظائف والحرف عنهم، وهو الوضع الذي يكرس انقسام المجتمع على نفسه.

1-3-4- الأزمات والحروب والأزمات

تساهم الظروف غير الطبيعية كتلك التي تخلقها الحروب والأزمات في زيادة وتكريس حدة التفاوت، من خلال تأثيرها المتفاوت على دخول الأفراد، حيث غالبا ما تكون قاسية على ذوي الدخل المنخفضة والمتدنية والمحدودة، فيما تقل وطأتها بشكل كبير على أصحاب الدخل العالية، بل وقد تساهم في خلق ظروف وفرص مواتية لتحقيق أرباح عالية وغير مشروعة في كثير من الأحيان لأصحاب الثروات والملكيات، وهي ما تساهم في تراكم ثروة إضافية وتعمق الفجوة الدخلية بين الفئتين، خصوصا ما يصاحب تلك الحروب والأزمات من موجات التضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض مستوى ومعدل الإنتاج، والذي يؤثر سلبا على حجم عرض السلع، فتتخفص الدخل الحقيقية خصوصا للفقراء، فيظهر الاحتكار الذي يكرس من جديد زيادة الهوة الدخلية.

1-4- الأثار المترتبة على التفاوت في توزيع الدخل

إذا كان التفاوت في توزيع الدخل مرفوض اجتماعيا وغير مقبول أخلاقيا، فإن له آثارا سلبية على الاقتصاد، تختلف شدتها تبعا لدرجة التفاوت ومدى انتشارها في المجتمع وأهمها:

1-4-1- الاستهلاك والادخار

إن التفاوت في توزيع الدخل ينشأ آثارا متعاكسة بين الاستهلاك والادخار بين الفئات الاجتماعية الغنية والفقيرة ولكن بدرجات متفاوتة، إذ أن الفئات ذات الدخل المنخفض والمحدود تتميز بارتفاع وانخفاض ميولها الحدية للاستهلاك والادخار على التوالي، حيث تنفق غالبية الدخل من أجل تغطية المتطلبات الضرورية، مما يجعل الادخار لا ينال إلا جزء ضئيلا من اهتمامها، وحتى إن وجد فهو لا ينافس مدخرات الفئات الغنية ذات الدخل المرتفع، التي تتميز بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك والادخار على التوالي¹، حيث تسمح لهم دخولهم المرتفعة من تغطية الحاجيات الأساسية والضرورية، وحيث تكون

¹ حسين عمر، "اقتصاديات الدخل القومي"، دار المعارف، الطبعة الأولى مصر 1966، ص 78.

مرونتها الداخلية ضعيفة، بينما ترتفع معدلات الادخار إيجاباً مع زيادة الدخل الناتجة عن المدخرات السابقة.

من جهة أخرى كلما اقترب المجتمع من عدالة توزيع الدخل كلما سمح بتحقيق التوازن بين مستويات الادخار والاستهلاك، بل ويؤدي إلى تعديل التركيب النوعي للاستهلاك، حيث أن مستوى الطلب الاستهلاكي على مجموع السلع يختلف باختلاف مستويات الدخل، فمثلاً يزيد طلب الفئات الغنية على السلع الكمالية وغير الضرورية، بينما يزيد الإنفاق على السلع الأساسية لذوي الدخل المنخفضة، ولذا يؤدي تخفيض التفاوت إلى تغيير وتعديل أنواع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية والكمالية والترفيهية من طرف الفئات الاجتماعية المتنوعة.

1-4-2- التركيب النوعي للإنتاج

كنتيجة لوضعية التركيب النمطي للاستهلاك الملائم لدرجة التفاوت في توزيع الدخل ومدى انتشار الفقر في المجتمع واتساع حجم الفئات الاجتماعية وتنوعها، فإن السلع المطلوبة من قبل أصحاب الدخل المرتفعة أو المنخفضة سوف تكون أكثر ملائمة اقتصادياً لإنتاجها من قبل المنتجين بسبب ارتفاع الطلب عليها تبعاً لتنوع الفئات وأحجامها، كما أن الأسعار تلعب دوراً في تخصيص الموارد وتوجيه الإنتاج، ليتحدد في النهاية الطلب الفعلي داخل الاقتصاد.

فإذا كان الطلب يعكس الرغبة الفعلية من قبل الأفراد في الحصول على السلع والخدمات والتي تعكسها قدرتهم الشرائية، فإن الأغنياء يكونون على استعداد لدفع أسعار عالية لتلبية رغباتهم المتنوعة من السلع والخدمات، ما يترتب عليه تحول وانتقال عوامل الإنتاج من مجال إنتاج السلع الأساسية إلى مجال إنتاج السلع الكمالية والترفيهية ذات الأسعار المرتفعة، ما يدفع بأسعار السلع الضرورية للارتفاع بسبب قلة عرضها، فينخفض الدخل الحقيقي للأفراد الفقراء، ثم لا تلبث الحالة إلى الاستقرار نتيجة توجه الدخل العالية نحو المنتجات الجنبية، ليعود عرض السلع الأساسية إلى حالته الطبيعية فتتحسن القدرة الشرائية، إما لارتفاع الأجور الناتج عن مطالبة أصحاب الدخل المتدنية ذلك، أو لانخفاض أسعار السلع الأساسية نتيجة دخول مؤسسات جديدة إلى السوق الذي سببه ضعف طلب الفئات العليا في سلم الدخل.

1-4-3- العمال

تُكرّس حالة التفاوت في توزيع الدخل ووضعية التوظيف المقرر في البلد، إذ كثيراً ما تقتزن درجة التفاوت المرتفعة بمجالات البطالة المتنوعة، والتي تؤكد على حالة الركود الاقتصادي الذي يعيشه البلد، فتكون آثاره الاقتصادية خطيرة على فئة العمال، نتيجة إقدام أرباب العمل على تسريح العديد منهم بسبب تراجع الإنتاج الذي قرره ضعف الطلب، لتتخفف قدرتهم الشرائية، الأمر الذي يزيد معاناتهم في

تقلص حجم ونوع السلع الأساسية التي يحتاجونها، لأنهم غالبا ما يعتمدون على مصدر واحد للدخل هو خدماتهم الشخصية التي يقدمونها، مما يوجب على الحكومات تقديم الإعانات لهم، وهم بخلاف أصحاب الدخل العالية ذوي المصادر المتعددة للدخل، والتي تكون وطأة الأزمة عليهم أخف بكثير من خلال تقليلهم استهلاك بعض أنواع السلع الفاخرة مقابل الإبقاء على معدل ثابت لاستهلاك السلع الضرورية¹.

1-4-4- عدم التكافؤ في التعليم والثقافة

ينتج عن التفاوت الكبير في توزيع الدخل أن يصبح الحصول على التعليم والتكوين والتدريب مكلفا بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض حتى ولو كانت مجانية أو بأثمان رمزية، لأن الحاجة الملحة تدفع الكثير من الأفراد إلى التوقف عن طلب تلك السلع (التعليم) بالرغم من أن لبعض طموحات تستحق الالتفات إليها، في الوقت الذي يساعد فيه ارتفاع مستوى الدخل وتنوعه لدى أبناء الطبقة الغنية الحصول والتدرج في سلم العلم والمعرفة والثقافة دونما قيود، وهي الحالة التي توضح كيف يمكن أن تؤثر عدم عدالة توزيع الفرص في قدرة الأفراد على اختيار المهن والأعمال في المستقبل.

1-5- دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل ومناطق تدخلها

بما أن الدخل الشخصي يتحقق من أحد المصدرين وهما العمل والملكية، ما يجعلهما المصدر الرئيس لنشوء عدم المساواة، وهما يطرحان معا إشكالية فعالية البرامج الحكومية المفترض عملها لتعزيز المساواة في المجتمع دون الإضرار بحالة النمو الاقتصادي الضروري لرفع مستويات المعيشة، الأمر الذي يبرز خلافا قائما ولفترة طويلة حول الدور الذي تلعبه برامج الرفاه وفرض الضرائب في عملية إعادة توزيع الدخل والملكيات.

فمثلا يرى أنصار نظرية العدالة وفقا للاستحقاق لـ "Nozick"² أن تدخل الحكومة من أجل تخفيف التباين في توزيع الدخل غير مبرر وفق الأسس الأخلاقية، وأن العدالة التوزيعية تعتمد على الآلية التي تمت من خلالها عملية التوزيع في أي مجتمع من المجتمعات وليس على النتيجة النهائية للتوزيع بين الفئات، بمعنى أن البدء من نقطة مقبولة يكون فيها لجميع الأفراد على حد سواء الحق في التصرف في ملكياتهم والأصول التي يحملونها، ثم حدث بعد ذلك تغيير وتحرك للدخول عن طريق سلسلة من عمليات التبادل والهبات والعطايا التي تعد عادلة، فإن التوزيع النهائي للدخل يعد مشروعا ومقبولا أخلاقيا، مما يحتم البحث عن المسألة الجوهرية المتمثلة فيما إذا كان التوزيع المبدئي عادلا أم لا، لتعليل تدخل الحكومة.

¹ صلاح الدين نامق، حسين عمر، مرجع سابق، ص 195.

² Anthony N. Atkinson.(The Concept of Inequality in): Anthony B. Atkinson ed., Wealth, Income and Inequality, 2nd ed (Oxford New York: Oxford University Press, 1980, P 01.

وعلى العكس من ذلك، فإن أتباع النظرية التقليدية في المساواة أمثال "Rawls" و "Taney"¹ تبدأ من وضع مثالي نهائي حيث تكون هناك مساواة في توزيع الدخل، وتنتقل بعد ذلك لبحث المبررات التي تؤدي للخروج من ذلك كالتفاوت بين البشر في ما يتعلق بقدراتهم الشخصية وقابليتهم للتعلم والتطور، والذي تؤثر فيه عدالة الفرص والظروف المتاحة لهم.

إن تطور دور الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي كان محل جدل سياسي، حيث تستخدم الأحزاب السياسية في معظم الدول ورقة العدالة الاجتماعية أو مزيد من الحرية الاقتصادية لجذب أصوات المنتخبين، ما أدى في كثير من البلدان على اختلاف درجات تقدمها استحالة انسحاب الدولة أو مشروعاتها من الحياة الاقتصادية.

1-5-1- سياسة إعادة توزيع الدخل وأهدافها

على الرغم من الجهود الكبيرة التي قدمها الاقتصاديون حول الآلية التي يعمل بها اقتصاد السوق، فإنه لا يزال يفرز بعض العيوب، فليس بالضرورة أن تنتج الأسواق توزيعاً عادلاً للدخل يكون منصفاً ويحقق العدالة الاجتماعية، بل قد ينشأ عنها معدلات عالية وغير مقبولة من عدم المساواة في الدخل والاستهلاك، والتي تعود إلى عوامل السن والجهد والتعليم والإرث وعوامل الأسعار والحظ، وعوامل أخرى كما تقدم تبيانها.

أولاً - تعريفها

إذا كان التوزيع الأولي للدخل يهتم بإعطاء كل فرد نصيبه من الإنتاج الذي شارك فيه إما بتقديم خدماته من العمل والتنظيم، أو اكتسابه الممتلكات كرؤوس الأموال والأراضي وغيرها، فإن في المجتمع بعض الفئات التي لا تشارك في العملية الإنتاجية، مثل المسنين، والمرضى المزمنين، والمعاقين، والأطفال، والنساء الماكثات بالبيت، والمعيلين اليتامى، والعاطلين عن العمل... إلخ، وبالتالي فهي لا تستفيد من ثمرات الإنتاج بقوانين السوق، مما يجعلها عاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية، الأمر الذي يفرض إعادة توزيعه بوجود سياسة تنظيمية وقانونية واقتصادية واجتماعية تصحح الوضع الذي فرضه السوق، وذلك من خلال مجموعة القوانين والمراسيم والقرارات والقواعد التي يتوجب على المتعاملين الاقتصاديين الالتزام بها، وتحسينها لوجود الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية بالأدوات التي تضمن فعاليتها ونقل الأموال بين فئات المجتمع كأداة للتضامن والتكافل الاجتماعي وتمنع الانحرافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة.

يتضح مما تقدم أن إعادة توزيع الدخل هي:

¹ Anthony N. Atkinson. (The concept of Inequality) Op cit , P 03.

☞ السياسة الاقتصادية للدولة التي تحول المداخل بين الأفراد وطبقات المجتمع بواسطة النفقات الحكومية¹.

☞ مزج بين الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ظهرت في إطار الدولة الراعية - التي قدمها "keynes" - بعد الحرب العالمية الثانية من خلال برامج مساعدات الأشخاص المحرومين².

☞ هي جملة المدفوعات التحويلية بين الأفراد والأسر من خلال أنظمة الإعانات والضرائب وتحويلات العاملين بالخارج إذا كان البلد مصدرا للعمالة³.

☞ هي الدورة الثانية لتوزيع الدخل، حيث يكون محورها الدخل الوطني بدل المحلي، وحيث المعاملات مع الخارج لها أهمية كبيرة ومتزايدة في الوقت الحالي، خصوصا إذا كانت السياسة النقدية للبلد فعالة⁴.

ثانيا- أهدافها

إن تدخل الحكومة للتأثير على التوزيع النهائي للدخل إنما يكون من أجل تحقيق بعض الأهداف المتنوعة أهمها:

(أ) الأهداف الاقتصادية: يمكن لسياسة إعادة توزيع الدخل تحقيق ما يلي:

❖ تدعيم النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والبعيد: حيث يلعب التوزيع النهائي دور المصحح لأنه يؤثر على السلوك الاستهلاكي للأفراد، من خلال رفع معدلات الميول الحدية لاستهلاك الفئات الفقيرة باعتبارها الأكثرية في المجتمع، ولأن الفئات الغنية غالبا ما يبقى استهلاكها ثابتا نسبيا إذا ارتفعت دخولها، لأنها تتجه نحو مزيد من الادخار والاستثمار في الأصول المالية، ما ينتج في النهاية زيادة الطلب الكلي، الذي يقابله ضرورة زيادة عرض السلع المطلوبة، فيتحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات وزيادة الطلب على العمل، فتنحس ظروف معيشة الفقراء⁵.

❖ أداة تنظيم ظرفية: لأن إقامة اقتصاد مبني على التحويلات يمارس تأثيرا داخليا، حيث تتغير حصص الاقتطاعات والتعويضات وفقا للنشاط الاقتصادي، لأن هناك العديد منها ما يرتبط

¹ Pierre Bezbakh, Sophie Gherarbi, "Dictionnaire de l'économie", LAROUSSE, Paris 2000, p 475.

² Subrata Ghatak, " Introduction to Development Economics", 3rd edition 1998, ROUTLDG (London) & New York, p250.

³ عبد القادر محمود رضوان، "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 1990، ص 397.

⁴ المرجع السابق نفسه، ص 643.

⁵ René Sandretto, Op Cit, p 284.

بالدخل كالرسم على القيمة المضافة (TVA)، والضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي... إلخ.

(ب) الأهداف الاجتماعية والسياسية: تظهر المبررات الاجتماعية لإعادة التوزيع في ضمان حد أدنى من المستوى المعيشي لكل فرد عاجز في المجتمع، كالمعوقين والمسنين والأطفال اليتامى، والمنقطعين عن العمل بسبب الحوادث، أو التقاعد المسبق وغيرها من الحالات¹، وهي بذلك تحقق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- ❖ فرض تغطية جماعية إجبارية لمخاطر الكوارث تكون بمثابة التامينات التي يعاد توزيعها على الضحايا، خصوصا إذا كانت ميزانية الدولة تعاني من الاختناقات أو العجز².
- ❖ كبح الفجوة المتنامية لتفاوت الدخل، والذي يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع، من خلال تفشي ظواهر السرقة والجريمة وإتلاف الأملاك الخاصة والعمومية، والتي مردها في الدرجة الأولى هو انتشار الفقر والعزلة والتهميش وعدم العدالة بين الأفراد والمناطق والجنسين وكذا عدم الرضا على أداء الحكومة.
- ❖ تحقيق السلم والأمن في البلد، حيث تعتمد بعض الأحزاب السياسية إلى اللعب على ورقة عدم المساواة للوصول إلى هرم السلطة عن طريق الانتخابات السياسية الرئاسية والبرلمانية والولائية وحتى البلدية، مما يدل على أن إعادة توزيع الدخل تثر بالأوضاع السياسية للبلد.

1-5-2- مناطق تدخل الدولة

إذا كانت عدم المساواة مرفوضة أخلاقيا وسياسيا، فإن الدولة غير ملزمة على قبول نتائج المنافسة في الأسواق كونها أمور حتمية لا تقبل التغيير، بل يمكنها العمل على خفضها بفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والممتلكات، وإعادة تقديمها في شكل دفعات تحويلية، وإنفاق عام يستفيد منه الفقراء، وسن القوانين التنظيمية والهيكلية التي توجه الأشخاص نحو أنشطة معينة، أو تحررهم من قيود كمية ونوعية كانت السبب في انخفاض دخولهم، ولا يكون تلك السياسة ناجحة إلا في الاقتصاديات التي تحقق نمواً، وذلك من خلال نوعين من مناطق التدخل:

¹ C. Bonnet, et autres, "Economie Générale", Tome 1, TECHNIPLUS, Paris 1995, pp 121-122.

² P. Samuelson, Op Cit, p252.

أولاً- التدخل على مستوى التوزيع الوظيفي

إن تدخل الدولة على المستوى الوظيفي يكون كما يلي:

(أ) التغيير النسبي لأسعار عناصر الإنتاج: من خلال إقرار وتطبيق السياسات المصممة لها، حيث هناك اعتقاد بأنه نتيجة وجود عوائق مؤسسية وتطبيق سياسات حكومية خاطئة، فإن السعر النسبي لعنصر العمل (خصوصاً معدل الأجر) يكون أعلى من المستوى الذي يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، فمثلاً محاولة إتخاذات العمال رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستويات عالية في ظل الانتشار الواسع للبطالة سيزيد تشويه سعر العمل، وعليه فإن التدابير الموضوعية لتخفيضه بالنسبة لعنصر رأس المال من خلال تحديد السوق لأجور التوظيف في القطاع الحكومي، وكذا دعم الأجور المقدم لأرباب العمل، سيؤدي إلى ارتفاع مستوى التوظيف، ويرفع دخول الفقراء الذين لا يملكون سوى خدمات العمل.

في نفس السياق يمكن للحكومة فرض حماية للأجور المنخفضة من خلال تحديد الحد الأدنى لها، وهو الإجراء الذي بدأ العمل به في زلنדה الجديدة عام 1894، ثم في فرنسا 1899، وشيئاً فشيئاً تم فرضه على بعض الأصناف المهنية، ثم على بعض المناطق، ثم على كافة الاقتصاد ككل¹، ثم على باقي دول العالم، وحيث تعمل الحكومة على تعديله من حين لآخر تبعاً للتضخم والنمو الاقتصادي الذي تحققه، وهذا من أجل الرفع من القدرة الشرائية للأجراء بجعلهم يشاركون في ثمرات النمو.

من جهة أخرى، تشهد بعض البلدان خصوصاً النامية منها تشوهات في سعر رأس المال، حيث تعمل بعض السياسات الحكومية غير الرشيدة مثل حوافز الاستثمار، وتخفيض الضرائب وأسعار الفائدة المدعمة، والتقييم الخاطئ لسعر الصرف، وانخفاض التعريفات الجمركية على استيراد السلع الرأسمالية مثل الجرار والجرارات إلى جعله عند مستوى منخفض ومزيف وغير واقعي، وهو ما يكون على حساب سعر العمل، وإذا ما تم إلغاء تلك الامتيازات فإن سعر رأس المال سيرتفع ليصبح نادراً، ومن ثم فإن المنتجين سيكون لديهم حافز لزيادة استخدام عنصر العمل، ويخفصوا من استخدام رأس المال، وبالتالي فإنهم لن يستلموا عوائد اقتصادية مرتفعة بشكل مصطنع، بل أن دخلهم الشخصي سينخفض.

إن تعديل وعلاج تشوهات أسعار عوامل الإنتاج سواء كان العمل أو رأس المال أو الأرض أو التنظيم لن يؤدي فقط إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة، ولكنه سيخفف من عدم المساواة من خلال الأجور المدفوعة للعاملين غير المهرة ومتوسطي المهارة، ويخفف الدخل المزيف المرتفع لأصحاب الملكيات (رأس المال والتنظيم)، مما ينعكس على زيادة النمو والكفاءة والتوظيف، وتقليل الفقر وتحقيق

¹ S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT, "Les inégalités de revenus (les enjeux d'un partage)", Vuibert, Paris 1992, pp 165-166.

المساواة، وهي النتائج التي يمكن تحقيقها -مع تباينها من دولة إلى أخرى- بقيام المنشآت والمزارع بالتحول من نمط إنتاج كثيف رأس المال إلى نمط إنتاج كثيف العمل لانخفاض سعره.

(ب) إعادة توزيع الأصول المملوكة: حيث بافتراض سريان الأسعار الصحيحة لعناصر الإنتاج، والمستوى المحدد من استخدام كل عنصر منها، فإن الوصول إلى تقديرات تحديد العوائد الإجمالية لكل أصل سيكون سهلاً، ومن ثم ترجمة هذا التوزيع الوظيفي إلى توزيع شخصي سيتطلب معرفة كيفية توزيع وتملك هذه الأصول فيما بين شرائح المجتمع، وعليه، فالحقائق الأكثر أهمية بالنسبة لكيفية توزيع الدخل في أي اقتصاد هي معرفة أنماط ملكية الثروة من حيث العدالة والتركيز، حيث أن السبب الرئيسي لحصول ما يعادل أقل من 20% من السكان على أكثر من 50% من الدخل الوطني إنما هو تملك هذه الفئة على ما يزيد من 90% من الموارد الإنتاجية والمالية، وبالأخص رأس المال العيني والأرض والأسهم والسندات ورأس المال البشري في شكل الحصول على تعليم جيد وصحة أفضل، لذلك فتصحيح أسعار عناصر الإنتاج وحده لا يكفي لتقليل التباين في توزيع الدخل ولا يقلل الانتشار الواسع للفقر.

إن تخفيض الفقر وعدم المساواة في هذه الحالة يتطلب التوجه لتخفيض تركيز التحكم في الأصول وعدم المساواة في توزيع القوة والفرص التعليمية والمكاسب الدخلية. فمثلاً تركز سياسات إعادة التوزيع المترتب بانتشار الفقر الريفي على إعادة توزيع الأراضي عن طريق تحويل الملكيات الكبيرة إلى ملكيات صغيرة لأشخاص سيكون لديهم الحافز لزيادة الإنتاج وتحسين دخولهم، مع مراعاة تعديل تشوهات السعر الذي يمنع صغار الفلاحين من ضمان الحصول على ما يحتاجونه من بعض المدخلات كالائتمان والسماذ والبذور وسهولة التسويق والتعليم الزراعي، وهي نفس الحالة التي يجب على سياسة إعادة التوزيع في المناطق الحضرية عملها من توفير الائتمان التجاري بأسعار السوق لصغار المنتجين.

إن السياسات الديناميكية لإعادة التوزيع يمكن تنفيذها بشكل تدريجي، فحكومات البلدان النامية تحول نسبة هامة من الادخار السنوي والاستثمارات للمجموعات الدخلية المنخفضة، وهو ما يشترط فيه أن تؤدي إلى إضافة أصول كتراكم عبر الزمن، والذي يشار إليه بـ "إعادة التوزيع من خلال النمو"، كما أن سوء توزيع رأس المال البشري بين الأفراد في شكل ارتفاع التعليم والمهارة للبعض دون الآخرين، إنما هو وجه آخر لعدم المساواة في توزيع الأصول الإنتاجية، مما يجعل من السياسة العامة التي تستهدف إعادة توزيع الدخل أن ترفع بشكل واسع فرص التعليم للإناث كما هي للأولاد لزيادة الدخل المكتسب للأسرة¹.

¹ م. تودارو، مرجع سابق، ص 247-248.

ثانيا- التدخل على مستوى التوزيع الشخصي

يمكن للسياسات الحكومية أن تؤثر على الدخل الشخصية للأفراد بما يلي:

(أ) **زيادة الضرائب التصاعدية على الدخل والممتلكات:** إن خطط السياسة الحكومية التي تستهدف تحسين مستويات معيشة أفقر 40% من السكان تحتاج إلى مصادر مالية مستمرة، وهو الدور الذي تلعبه الضرائب المباشرة التصاعدية على كل من الدخل والثروة، لأنها تركز على الدخل الشخصي ودخل الشركات والإرث، مما يعني أن العبء الضريبي يقع على الفئات الدخلية المرتفعة دون غيرها، غير أن هذه الحالة الافتراضية غير واقعية في العديد من البلدان، حيث المجموعات الدخلية المتوسطة والمنخفضة تدفع تلك الضرائب أكثر من غيرها، بسبب أنها تقتطع من مصدر دخلهم وإنفاقهم، مثل الضرائب على الأجور والمرتبات، ورسوم شراء السلع والخدمات، بينما يتحصل الأغنياء على الجزء الأكبر من دخولهم من العوائد المالية والعينية للأصول، والتي غالبا لا تسجل، أو أنهم يملكون النفوذ والقدرة على التهرب الضريبي¹.

(ب) **زيادة المدفوعات التحويلية ودعم السلع والخدمات العامة لصالح الفقراء:** حيث يكون قرار الحكومة بسياساتها الاقتصادية المتنوعة الرامية إلى تقديم الدعم المباشر لاستهلاك الفقراء للسلع والخدمات العامة هو أهم وسيلة لاستئصال الفقر، مثل المشروعات الصحية في الريف والمناطق الحضرية العشوائية، وزيادة برامج التغذية المدرسية، ودعم الحصول على المياه النظيفة، وإدخال شبكات الكهرباء والغاز إلى المناطق الريفية والمعزولة، والعمل على إبقاء أسعار المواد الغذائية الضرورية منخفضة، وهي المشروعات التي لم تكن حاضرة في سنوات الثمانينات حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي بسبب أزمة المديونية العالمية ونتائج برامج التعديل الهيكلي التي أثرت بشكل واضح على الإنفاق العام في البلدان المذكورة.

إن مصدر تمويل تلك المشروعات إنما هو الإدارة الضريبية الفعالة التي تقتطع المبالغ المالية المهمة في الوقت المناسب، ولولاها لتوقفت عجلة التنمية في البلد، غير أن حكومات البلدان النامية كانت متورطة في مشروعات عامة ضخمة لم تؤدي وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية كما كان منتظرا بسبب عجز العديد منها على تحقيق الأرباح واستمرار خسائرها وعجز موازنتها، مما زاد من تعقيد مأمورية السياسات الحكومية لإعادة توزيع الدخل، فحصيللة الضرائب لديها ما لبثت أن أصبحت متدهورة، ما أثر سلبا على مشروعات التعليم والصحة المجانية والبنى التحتية التي تحتاجها الطبقات الفقيرة، مما زاد من سوء توزيع الدخل، وتعمقت الفجوة أكثر من ذي قبل.

¹ م. تودارو، مرجع سابق، ص 248، بتصرف.

ولذلك، كان حريًا بالحكومة أن تصلح أولاً الكفاءة الإدارية لمؤسساتها المسؤولة عن تحصيل الضرائب، ثم فتح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه، لأنه مصدر مهم من مصادر إيراداتها، مع العمل بمرونة على إصلاح المؤسسات العمومية أو دفعها نحو الخصوصية لتفادي تغطية ديونها المتراكمة، على الرغم من نتائج مثل تلك القرارات والسياسات على البطالة وتوزيع الدخل، لأن العملية التنموية طريق طويل شاق مؤلم تتحمل تبعاته الطبقات الفقيرة الحالية، في انتظار أن تتحسن أحوالها مع نتائجها في المدى المتوسط، إذا طبقت السياسات الاقتصادية والنقدية المتنوعة بكفاءة وحزم¹.

(ج) تحسين أداء المشروعات المملوكة للدولة: بالإضافة إلى ما يتوجب على الدولة من فرض الضرائب المتنوعة والتصاعدية على دخول وثروات الطبقة الغنية، واستعمالها لتغطية مدفوعاتها التحويلية نحو الفقراء، فهي ملزمة على تحسين مشروعات أخرى -غير تلك الخاصة بالغاز والكهرباء والماء والنقل والمواصلات والسكك الحديدية والخدمات البريدية والاتصالات- تتركز في الصناعات الضخمة وقطاع البناء والتشييد، والتي تمثل قيمة عالية من الاستثمار المحلي، حيث وبالرغم من مساهماتها في المخرجات المحلية وتكوين تراكم رأسمالي كبير، إلا أنها تمتص الكثير من الموارد، وفي كثير من الأحيان تشكل ضغطاً متزايداً على ميزانية الحكومة، لأنها تحدث طلباً متزايداً على التمويل الحكومي والائتمان المحلي والأجنبي، وذلك بسبب الربحية المنخفضة وعدم كفاءتها.

فمثلاً تتوسط المشروعات التركية خسائر صافية تعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ مثيلتها في المكسيك 1,2% رغم أنها تساهم في بعض الدول مثل السنغال وتنزانيا وبنجلاديش والهند والمكسيك ونيجيريا بأكثر من 75% من إجمالي المخرجات من المصادر الطبيعية، وتخرج حوالي 60% من القيمة المضافة الصناعية في كل من سوريا وتونس ومصر وأثيوبيا، بينما خفضت الصين عدد تلك المشروعات في عقد التسعينيات لأن 43% منها حققت خسائر رغم أنها كانت توظف 170 مليون عامل حضري، وتنتج تقريباً 30% من مخرجاتها الصناعية.

ومن بين أسباب تراجع أداء تلك المشروعات المملوكة للدولة وربحيتها تحديداً، هو اختلافها عن المشروعات الخاصة من حيث الأهداف، لأنها غالباً ما تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معاً، فمثلاً تعمل على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل من تكلفتها في محاولة لدعمها خصوصاً لأصناف الدخل المنخفض والمعدوم، أو استقبال عمالة زائدة لمواجهة أغراض التوظيف الوطنية، كما أن مركزية صنع القرار لا تسمح إلا بمرونة قليلة للمدراء في العمل اليومي في تلك المؤسسات، والتي تزيد المشاكل البيروقراطية، بما يؤثر سلباً على الربحية.

¹ المرجع السابق نفسه، ص 249.

وبغض النظر عن عديد الأسباب التي أدت إلى هذا النمو الواسع لهذه المشروعات، حيث منها ما تعلق بالمنفعة العامة ومنها ما تعلق بضعف البنيان الاقتصادي والقطاع الخاص، إضافة إلى ضعف الربحية وعدم كفاءتها الإدارية والإنتاجية والتي أهدرت قدرا كبيرا من موارد الدولة، فإنه لا بد على الحكومات أن تعمل على تحسين أداء مؤسساتها إذا أرادت أن ترفع من مستويات معيشة الأفراد، خصوصا الفئات الدنيا في هرم توزيع الدخل، ذلك لأن هذه الشريحة العريضة تحتاج إلى تعليم أفضل وصحة ومستشفيات راقية، وتغذية أفضل، مما يتوجب عليها -إذا استمرت سيطرتها عليها- أن تعمل جاهدة على عصرنتها بما يتماشى والمفاهيم الحديثة للتنمية، حتى تصبح هذه الفئات مساهمة فيها ولا تنتظر انعكاسات نتائجها عليها، سواء من خلال زيادة المدفوعات التحويلية الاجتماعية، أو من حيث زيادة الإنفاق العام، لأن الأمر يخص الأجيال اللاحقة وليس هي وحدها فقط، مما يتوجب إعادة النظر في سياسة إعادة التوزيع وكيفيةها من خلال النمو عبر الزمن.

1-3-5- أدواتها

تستخدم أجهزة الدولة للتحكم في عملية إعادة توزيع الدخل مجموعة من الأدوات، تتمثل في:

أولاً- السياسة المالية: تستطيع الدولة أن تؤثر على التوزيع النهائي للدخل بواسطة السياسة الجبائية والإنفاق العام.

(أ) **السياسة الجبائية:** هي عبارة عن اقتطاعات إجبارية، تكون في بعض الحالات جبائية مثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة التمييزية والتصاعدية على المداخل، كتلك المفروضة على الأجور والأرباح والممتلكات، أو على استهلاك بعض السلع والخدمات المتنوعة في شكل رسوم، وفي حالات أخرى تكون شبه جبائية، مثل الاشتراكات الاجتماعية المفروضة على العمال وأرباب العمل.

1/ الضرائب: وهي التي تفرض على المؤسسات والأفراد والممتلكات، وتمثل حوالي من (20 إلى 40) % من العوائد الضريبية الإجمالية لكثير من الدول النامية، وتتراوح بين (12 و 20) % من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي مصدر مهم من وجهة نظر السياسة الحكومية الرامية إلى إعادة توزيع الدخل بتخفيض العالية منها، ورفع المنخفضة للشريحة الواسعة في المجتمع، كما أن بعضها يفرض على استهلاك السلع في شكل رسوم (ضرائب غير مباشرة)، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (1-3): الهيكل الضريبي ومصادر الإيراد لبعض الدول النامية (% من إجمالي الضرائب)

الدولة	ضرائب غير مباشرة			ضرائب مباشرة			أخرى
	إجمالي	مبيعات محلية	استيراد وتصدير	إجمالي	ممتلكات	مؤسسات وأفراد	
إثيوبيا	3.0	70.0	28.5	42.0	27.0	2.1	24.9
الهند	3.0	80.4	62.9	17.7	16.6	1.3	15.3
الصومال	17.0	72.3	26.9	45.4	10.7	2.1	8.6
إندونيسيا	0.6	16.7	10.7	06.0	82.7	1.5	81.2
الكونغو	9.1	27.0	10.0	17.0	63.9	0.1	63.8
كينيا	1.4	63.7	41.0	22.7	34.9	2.2	32.7
باكستان	00	81.1	40.6	40.5	18.9	0.3	18.6
كوريا الجنوبية	4.4	67.9	51.5	16.4	27.7	1.1	26.6
سيرلانكا	3.1	82.5	29.6	52.9	14.4	0.5	13.9
تايلاند	6.0	72.0	49.0	23.0	22.0	1.3	20.7
مصر	35.4	45.2	17.6	27.6	29.4	1.9	27.9
الفلبين	1.9	71.1	46.4	24.8	26.9	4.2	22.7
المغرب	2.4	63.8	39.1	24.7	23.8	2.5	21.3
تونس	18.0	59.9	29.5	32.4	22.1	2.8	19.3
باراجواي	30.8	47.7	20.0	27.7	21.5	6.6	14.9
إكوادور	5.4	51.9	18.2	33.7	32.7	3.5	29.2
البرازيل	7.8	77.9	48.3	29.6	14.9	1.8	13.1
هوندوراس	01.1	69.0	26.8	43.1	29.0	0.9	28.1
غانا	00.1	73.1	36.0	37.1	26.8	/	26.8
جواتيمالا	29.8	55.6	32.2	23.4	13.6	1.0	12.6
كوستاريكا	29.6	52.5	32.1	20.4	17.9	2.4	1215.5
شيلي	10.1	56.3	53.0	03.3	22.8	2.3	20.5

المصدر: م. تودارو، مرجع سابق، ص 765.

يمكن للضرائب أن تأخذ الأشكال التالية:

☞ **ضرائب الدخل والممتلكات:** إن حصيله عوائد ضرائب الدخل المتحصلة كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) تقل في البلدان النامية عنها في المتقدمة، حيث ينتشر في كثير منها فجوات ضريبية وتهرب ضريبي للأفراد مرتفعي الدخل، بسبب انتشار الاستثناءات واختلاف المعدلات الضريبية على الدخل، والضعف الإداري العام في تجميع الضرائب، حيث أن أقل من 3% من كثافتها السكانية هي التي تدفع فعليا ضرائب الدخل مقارنة بـ 60% إلى 80% في الدول المتقدمة، ولهذا يكون من غير المقبول أخلاقيا واقتصاديا جمع الضرائب من الفقراء، بينما يستثنى الأغنياء منها بطريقة أو بأخرى.

يوضح الجدول أعلاه أن دولة واحدة وهي باراجواي من ضمن 22 مدونة فيه، تمثل ضرائب الممتلكات فيه 6,6% من العوائد العامة الإجمالية فقط، وهي نسبة قليلة ومنخفضة جدا، والتي ظلت

كما هي لحوالي عقدين من الزمن، بسبب عدم كفاءة أجهزة الحكومات في تجميع الضرائب، والقوة الاقتصادية والسياسية والتأثير التي يفرضه أصحاب النفوذ وملاك الأراضي والفئات الحاكمة في كثير من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

من جهة ثانية تعبر الضرائب التصاعدية على الدخل عن عزم الحكومة تحويل جزء من القدرة الشرائية بين طبقات المجتمع، ففي الجزائر مثلا تم تعديل النظام الضريبي بإنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، وهي تفرض على المرتبات والأجور والمعاشات والتعويضات والريع العمرية والإيجارات، وهي تأخذ سلما تصاعديا، حيث تتراوح بين (0-40) %، مثلما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-3): سلم الضريبة على الدخل الإجمالي

معدل الضريبة (%)	الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0	لا يتجاوز 60000
10	من 60001 إلى 180000
20	من 180001 إلى 360000
30	من 360001 إلى 1080000
35	من 1080001 إلى 3240000
40	أكثر من 3240000

المصدر: ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد الثاني (2003)، ص 31.

☞ **الضرائب على أرباح الشركات:** حيث تبلغ حصيلتها المفروضة على الشركات المحلية والأجنبية أقل من 3% من (GDP) في معظم البلدان النامية، مقارنة بما يزيد عن 6% في الدول المتقدمة، وهذا بسبب النقص النسبي لأنشطة الشركات في المجموعة الأولى من البلدان، لتوجه حكوماتها إلى منح مختلف أشكال الحوافز والامتيازات الضريبية للمشروعات الصناعية والتجارية، حيث عادة ما تمنح فترة سماح تصل أحيانا إلى 15 سنة، تعفى خلالها من دفع الضرائب، وأحيانا أخرى تحذف الضرائب المفروضة عليها، وغير ذلك من التدابير التي تهدف إلى تقليل الأعباء الضريبية على الشركات، لتقديمها المنح للجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية... إلخ. وأما الشركات متعددة الجنسيات فإن لها القدرة العالية على نقل أرباحها من دولة إلى أخرى ذات معدلات ضريبية منخفضة باستخدام أسعار التحويل.

☞ **الضرائب غير المباشرة:** وهي أكبر مصدر منفرد للإيراد العام في الدول النامية، مثل ضرائب الاستيراد والتصدير (الرسوم الجمركية)، وضرائب المنبع (ضرائب المشتريات والمبيعات)، وهي تعتبر سهلة

نسبياً من حيث التقدير والتحصيل غير أن الفقير والغني يشتركان في دفعها بنفس المعدل، ولذا يكون من الأجدر من منظور العدالة الاجتماعية تجنب فرض الضرائب على السلع الأساسية مثل الأغذية والملابس والأدوات المنزلية التي يطلبها بكثرة الفقراء ومتوسطي الدخل، وفرض ضرائب إضافية على السلع الترفيهية، مثل السيارات الفاخرة والأجهزة المنزلية المتطورة، والأغذية الراقية... إلخ، وهي سلع تستهلكها الفئات ذات الدخل المرتفع.

إن ضعف الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة يجعل الطبقات الفقيرة ومتدنية الدخل هي التي تتحمل العبء الضريبي أكثر من الطبقة الغنية في البلدان النامية، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-3) العبء الضريبي طبقاً لفئات الدخل (مباشرة وغير مباشرة % من الدخل)

الدولة	دخل منخفض	دخل متوسط	دخل مرتفع
الأرجنتين	17,2	19,8	21,4
البرازيل	5,2	14,3	14,8
شيلي	18,5	16,2	26,7
كولومبيا	17,1	13,1	29,9
كينيا	11,5	8,8	12,7
لبنان	8,4	20,2	20,3
ماليزيا	17,7	16,5	42,1
المكسيك	40,2	22,7	14,9
باكستان	15,0	9,6	25,3
بيرو	4,8	17,4	26,6
الفلبين	2,3	16,9	33,5
كوريا الجنوبية	16,4	15,7	21,6

المصدر: م. تودارو، مرجع سابق، ص 770.

2/ الاشتراكات الاجتماعية: تمثل أحد أهم الاقتطاعات في الوقت الحاضر، لأنها تمس الفئات المشتغلة وأرباب العمل، وهي تفرض خصيصاً لتمويل الحماية الاجتماعية للأصناف المتعددة، مثل البطالة والمرضى والشيوخ والتقاعد والمنح العائلية وحوادث العمل... إلخ، وحيث أن نسبتها تختلف من بلد لآخر حسب درجة تقدمه.

(ب) الإنفاق العام: تتمثل أوجه الإنفاق العام الذي يستهدف التقليل من التفاوت الناتج عن عجز شرائح الدخل المنخفضة من تلبية متطلبات الحياة الكريمة، وبالأخص عجزهم عن توفير الصحة

والتعليم، الذي يسببه نقص الدخل، ويؤدي إلى مزيد من التخلف والأمراض والحرمان والنفور الاجتماعي فيما يلي:

❖ زيادة توظيف الدولة للبطالين، من خلال ضمان بعض الفئات الحصول على السلع والخدمات إما نقدية في شكل أجور ومرتبات، ولو كانت أقل مما يدفعه القطاع الخاص كتلك البرامج والمشروعات ذات النفع العام أو المؤقتة، وإما عينية مثل الصحة والتعليم العام المجاني، الذي يستهدف تكوين رأس المال الاجتماعي القادر على مواكبة متطلبات التنمية من العمالة الماهرة.

❖ منح الإعانات المتعلقة بأسعار السلع الأساسية سواء بتقديم الدعم لها خصوصا المنتجات الغذائية والزراعية، أو بإعانة الفلاحين والمزارعين غير القادرين على الحصول على الأسمدة والبذور ذات الجودة العالية، وبعدها العمل على تصريف منتجاتهم في الأسواق، أو كذا تقديم التدريب للقوة العاملة في قطاعات الدولة من أجل عصنة مؤسساتها، وجعلها مساهمة في خلق ثروة البلد بدلا من استنزاف مواردها المحدودة.

❖ منح المساعدات الاقتصادية لفائدة المؤسسات، كتحمل الدولة جزء من تكاليف النشاط الاقتصادي (دفع بعض فوائد القروض التي على عاتق الفلاحين، أو التخفيف الضريبي) خصوصا في الحالات الحرجة أين تكون مستويات الإنتاج متدنية وتكون المؤسسات تعاني صعوبات مالية خانقة¹.

❖ إنشاء دور اليتامى والمسنين والمشردين المنقطعين عن أهاليهم، وكذا مدارس إعادة التأهيل، إضافة إلى تمويل الجمعيات الخيرية التي تعنى بالصحة والتضامن، والتي من شأنها تقليل التشويه الحاصل في عملية التنمية، التي تقتضي استفادة الجميع من ثمراتها دون اقتصارها على فئات معينة.

ثانيا- السياسة الاجتماعية: تتمثل في خلق نوع من المداخيل والتي تسمى بالمداخيل الاجتماعية، والتي أصبحت ذات أهمية بالغة في الاقتصاد المعاصر، والتي تتجسد في نظم الحماية والضمان والإعانات الاجتماعية، وهي في حقيقة الأمر تعويضات تستهدف بعض المجالات وفئات محددة في المجتمع، وتكون نقدية بشكل طبيعي بتقديم المبررات عن النفقات الفعلية التي قام بها الفرد كتعويضات المصاريف الطبية والصيدلانية وانقطاع المرأة الحامل عن العمل، أو تقديم تحفيظات للأسرة عند ولادة الطفل الثالث مثلا في المجتمعات التي تعاني من نقص الخصوبة... إلخ، وذلك لأن الغرض منها سد ثغرة مشوهة في المجتمع، وهي لا تعدو أن تكون وجها من أوجه الإنفاق العام، ومنها:

(أ) الشيخوخة والتقاعد: هي عملية انتقال الموارد وتحركها عبر الزمن للتأكيد على وجود تضامن اجتماعي صوري، فتعويضات الشيخوخة ليس بالضرورة أن يكون المستفيد منها قد قدم فيما مضى

¹ Jean Pierre Lorriaux, "Economie Politique Contemporain", Economica, Paris 1994, p 106.

خدمات، بينما تعويضات التقاعد تكون نتيجة تحمل الأفراد بعض التكاليف باشتراكهم الاجتماعية الإجبارية المقترحة من دخولهم الشخصية أثناء فترات عملهم. وتزيد هذه التعويضات ثقل كاهل الحكومة إذا كانت عاجزة عن تحفيز النمو الاقتصادي الذي يستلزم مزيدا من التوظيف، لأن اشتراكات العمال اليوم هي التي تمول هذه التعويضات، خصوصا في المجتمعات الأكثر شيخوخة، وهي الحالة التي تستلزم في كثير من الأحيان لجوء الحكومة إلى سياسات التقشف ورفع الضرائب على الفئات المشتغلة، مما لا يلقى ترحيبا شعبيا، بالرغم من كونها وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل بين الأجيال والأزمنة.

(ب) **التعويضات الصحية والطبية:** مثل تعويض استهلاك السلع والخدمات الطبية وحوادث العمل، والعُطل المَرَضِيَّة، وتزداد قيمتها في البلدان التي تعرف تنوعا في الميائل الصحية وانتشار الأمراض، والتي تصيب بكثرة فئة المسنين والأطفال والنساء الحوامل، والتي تكون فيها نظم التعليم والتوعية الصحية رديئة، لأنها المضاد الأولي لظهور الأمراض الغريبة والمستعصية، كأعراض فقدان المناعة والسمنة وضغط الشرايين، وأمراض السكر والربو... إلخ، والتي لا يكفيها العلاج بالأدوية، بل تتطلب سلسلة من الجهود الحكومية للحد من انتشارها والسيطرة عليها، كبرامج المياه النظيفة وتنظيف الشوارع والأحياء، والتغذية المدرسية في المناطق الريفية والنائية، وتنظيم النسل والأسرة، وغيرها.

(ج) **المنح العائلية:** تلقى تعويضات المنح العائلية جدلا واسعا في أوساط الطبقة العمالية، ذلك نظرا لاختلاف مدفوعاتها من نشاط لآخر، كما أنها تحرم الأسر غير الشرعية من تلك التعويضات، لأن الاستفادة منها يتطلب تقديم الوثائق الإدارية كتلك الخاصة بتمدرس الأطفال. غير أنها في الكثير من الأحوال تساهم بشكل كبير في تحسين دخول الفئات المتدنية، وبالأخص تلك التي تقدم خدمات العمل، وليس لها عوائد أخرى.

(د) **تعويضات البطالة:** يزداد الضغط على ميزانية الدولة لتغطية احتياجات البطالين المنقطعين عن العمل لظروف عديدة إذا كانت سياستها التوظيفية غير فعالة، أو عندما لا يتحمل القطاع الخاص جزءا من مشقة التنمية، فيؤدي إفلاس المؤسسات إلى إحالة العديد من العمال على الفقر في ظل تواضع وتدني التعويضات المعوضة لهم، مما يتطلب إعادة النظر في صناديق تعويضات البطالة، وجعله مساهما في عملية النمو الاقتصادي بزيادة مساهمة المؤسسات من القطاعين فيه، وليس فقط مخصصات الحكومة، لأن الأمر سينتهي بتضخم الميزانية الاجتماعية، والتي غالبا ما تكون على حساب الميزانية التنموية التي توجه فيها موارد الدولة إلى الاستثمار.

1-5-4- تكلفة إعادة التوزيع أم تكلفة المساواة؟

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن البرامج الحكومية بقدر ما تعمل على تصحيح التوزيع الأولي للدخل، فهي قد تفرز بعض التشوهات الخاصة بالنمو الاقتصادي وأدائه، على الأقل في المدى المتوسط والطويل، خصوصاً إذا كان العبء الضريبي اللازم لتمويل البرامج الاجتماعية يقع على عاتق الطبقة الغنية والمنتجة بما فيها العمال من دون زيادة حقيقية في دخولهم، كأن لا تؤدي سياسة إعادة التوزيع إلى القضاء على الفقر والحرمان، وأدت عوض ذلك إلى مزيد من تعمقه في المجتمع وانتشاره حتى بين الفئات المشتغلة.

وعلى الرغم من النقاش الحاد والجدل الكبير حول مسألة المساواة والإنصاف، لم يستطع الاقتصاديون والسياسيون تحديد كم من الدخل الذي يتم إنتاجه في السوق يجب تحويله إلى العائلات الفقيرة والمحتاجة، مما يطرح العديد من الإشكاليات فحواها هل تؤدي أدوات إعادة التوزيع إلى الفساد الاجتماعي من خلال اتجاه الأشخاص المستفيدين منها إلى إنفاقها على المخدرات بدل الطعام وغيره من الإنفاق المشروع الضروري للحياة الكريمة، أو هل من الأحسن إعطاء الفقراء مبالغ نقدية عوض السلع لأنها أكثر كفاءة لتخفيض الفقر أو العكس.

إن الحكومة لا تستطيع في أحيان كثيرة تحديد حجم الفقر المنصف والمقبول اجتماعياً، ولكنها تستطيع تصميم برامج فعالة لزيادة دخول الفقراء وبشكل لا يكسر حوافز النمو الاقتصادي الذي يساهم فيه الأغنياء وأصحاب الملكيات من خلال ادخاراتهم واستثماراتهم، غير أن الاقتصاديات الناشئة عندما تواجه معضلة الفقر وسط الوفرة، فإنها تتخذ خطوات لمساعدة مواطنيها الأشد فقراً، ولكن بإتباع نهج سليم، وهو أن ما يعطى للفقراء يجب أن يؤخذ من غيرهم، وهي نقطة المعارضة الرئيسية التي يحتج بها أصحاب الملكيات ورؤوس الأموال.

وقد تجادل الفلاسفة والسياسيون على مدى العصور حول المدى المناسب للمساواة، وتؤكد المجتمعات الديمقراطية مبدأ المساواة في "الحقوق السياسية"، فمثلاً تضمن الولايات المتحدة حق الانتخاب والمحكمة على يد هيئة محلفة، وحرية الكلام وممارسة الشعائر الدينية، وغيرها من الحقوق الدستورية. ولهذا ترتفع الأصوات مطالبة بتساوي الفرص الاقتصادية (مثل فرص الدخول إلى المدارس الجيدة ومراكز التدريب والوظائف بما يُخفي معه التمييز القائم على الجنس والعرق والدين) والحصيلة الاقتصادية (مثل تماثل أجر الطبيب والممرض والمحامي والكاتب، بفلسفة "من كل حسب قدراته، ولكل حسب حاجاته") على الرغم مما تفرزه اختلافات تلك الحصيلة من نتائج على الكفاءة الاقتصادية، من خلال التمعن بجدية فيما يقوم به

الناس من عمل ممتع وآخر كرهه، وبعضه خطير والبعض الآخر روتيني، بما لا يبقي من شك حول عرقلة مسيرة الاقتصاد إذا كانت المكافئة واحدة¹.

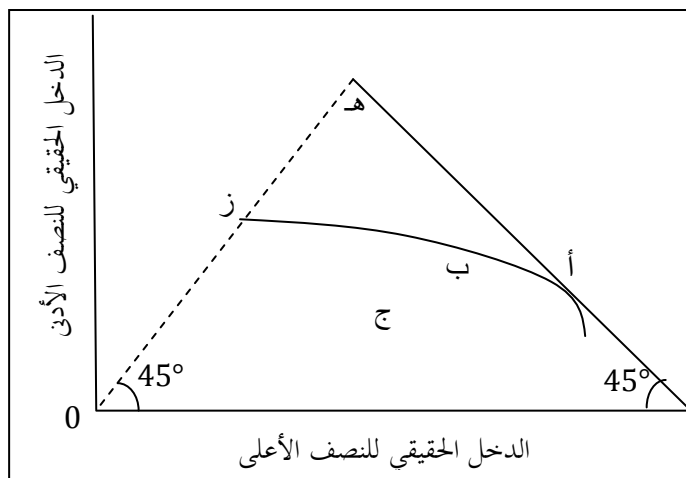
أولاً- المساواة مقابل الكفاءة: قد تلحق الحكومة الضرر بالكفاءة الاقتصادية إذا ما قررت بجرص على إعادة توزيع الدخل من الأغنياء نحو الفقراء، لأنها ستفضي على تقليل كمية الدخل الوطني المتاح للتوزيعين وحيث أنه إذا كانت المساواة خيرا اجتماعيا، فهي يجب أن يُدفع مقابلها مقدار من تخفيض الكفاءة، مثلما تناوله "Arthur M.Okun" في تجربته المسماة (الدلو السيّال) بقوله "إذا أعطينا أهمية لخفض عدم المساواة، فسوف نقر أن يؤخذ دولار في دلو من الأثرياء جدا ويعطى للفقراء جدا"، مع افتراض أن دلو إعادة التوزيع يسيل، وأن جزءاً فقط من كل دولار يؤخذ في شكل ضرائب يدفعها الأغنياء يصل بالفعل إلى الفقراء، وعندها تكون عملية إعادة التوزيع التي جرت باسم المساواة قد تمت على حساب الكفاءة الاقتصادية، وهي معضلة أساسية، كون إجراءات إعادة التوزيع مثلها مثل ضريبة الدخل التصاعديّة تعمل على خفض المخرجات الحقيقية، عن طريق خفض حوافز العمل والادخار، مما يتطلب من الحكومات عند التفكير في سياسات إعادة التوزيع أن تزن منافع تحقيق قدر كبير من المساواة، مقابل التكاليف التي تنتج عن تديني الدخل الوطني².

ثانياً- التكاليف الاقتصادية لإعادة التوزيع: يمكن قياس أثر البرامج الحكومية على الكفاءة الاقتصادية باستخدام منحني الإمكانات الدخلية (الشكل 3-1)، حيث يقسم السكان إلى نصفين، مجموعة الدخل المتدني وتمثل بالدخل الحقيقي على المحور العمودي، بينما مجموعة الدخل الأعلى وتمثل بالدخل الحقيقي على المحور الأفقي، حيث تشير النقطة (أ) إلى الحصيلة الأكثر كفاءة مع تحقيق أعلى ناتج وطني، وهي التي تمكن المجتمع من إعادة توزيع الدخل من دون خسارة في الكفاءة، الأمر الذي يتيح للاقتصاد من التحرك إلى النقطة (هـ). ولكن نظرا لكون برامج إعادة التوزيع تسبب تشوهات وخسارة في الكفاءة، فإن مسار إعادة التوزيع قد يتحرك على الخط (أب ز)، مما يحتم على المجتمع أن يختار مقدار الكفاءة التي يجب التضحية بها لاكتساب المزيد من المساواة، غير أن السؤال الجوهرية الذي يقلق الجميع هو لماذا تُتجنب برامج إعادة التوزيع غير الكفاءة التي قد توجه الاقتصاد إلى النقطة (ج)؟

¹ بول. أ. سامويلسون، مرجع سابق، ص ص 402-403 بتصرف.

² المرجع السابق، ص 403 بتصرف.

الشكل (1-3) إعادة توزيع الدخل والكفاءة الاقتصادية



المصدر: بول. أ. سامويلسون، مرجع سبق ذكره، ص 403.

إن الإجابة عن التساؤل أعلاه تقتضي أن النقطة (أ) تمثل وضعاً اقتصادياً معيناً حيث لا تقتطع الضرائب وبالتالي لا تقدم التحويلات، فيعيش السكان على مداخيلهم وفق اقتصاد السوق، وفي اقتصاد تنافسي تكون هذه النقطة كفوءة وتعمل سياسات عدم إعادة توزيع الدخل على زيادة الدخل الوطني الإجمالي إلى أقصى حد ممكن، فيتحصل أصحاب الدخل العالية على أضعاف ما يتحصل عليه الآخرون من ذوي الدخل المتدنية، فتتحرك هذه الأخيرة نحو الضغط على الحكومات لتحقيق مزيد من المساواة عن طريق فرضها لمزيد من الضرائب وتنويع برامج التحويل على أمل التحرك نحو نقطة تساوي الدخل (هـ).

وإذا أمكن اتخاذ تلك الخطوات من دون خفض الناتج الوطني الإجمالي فإن الاقتصاد سيسير على طول الخط المستقيم من (أ) نحو (هـ)، وبفرضية أن دلو إعادة التوزيع لا يسيل مثلها يبينه ميل الخط المستقيم (45%)، حيث كل دولار يؤخذ من المجموعة العليا يحول كاملاً نحو دخل المجموعة الدنيا، ويكون عندها الدخل الوطني الإجمالي ثابتاً مشيراً إلى عدم تأثره ببرامج إعادة التوزيع، إلا إذا قامت الحكومات بفرض معدلات عالية على الناس الأكثر ثراءً، فإن مدخراتهم وجهودهم في العمل ستخفض أو يساء توجيهها، وتكون النتيجة انخفاض الناتج القومي الإجمالي، لأن الأغنياء سيميلون إلى تقليل استثماراتهم في مشاريع فيها مجازفة كبيرة، أو أن المجتمع الذي يضمن الحد الأدنى لدخل الفقراء، فإن ذلك من شأنه جعل الفقراء يعملون أقل ويعتمدون على شبكات الحماية الاجتماعية المتنوعة التي تكفلها برامج إعادة التوزيع.

وفقاً لتجربة "Okun" فإنه مقابل كل 100 دولار من الضرائب المفروضة على الأغنياء، فإن دخل الفقراء لا يزيد سوى بـ 50 دولاراً فقط، بينما يبدد الباقي في شكل نفقات غير مجدية، أو نفقات إدارية، مما يصيب دلو إعادة التوزيع بتسرب كبير، وهو ما يوضحه المنحنى (أب ز) في الشكل (1-3) الذي

يعكس عملية إعادة التوزيع المكلفة تلكن وهنا تنحرف الحدود الافتراضية للدخل الحقيقي بعيدا عن الميل ذو (45°)، لأن الضرائب والتحويلات تنتج عدم الكفاءة، بل أن التجارب العملية أثبتت أن التشويه الحاصل في الاقتصاد بسبب التدخل الحكومي قد يكون أكبر إذا ما حاولت الحكومة مساعدة طبقة اجتماعية على حساب طبقة أخرى، فيفضي تدخلها إلى الإضرار بكلتا الطبقتين، أو العكس من ذلك، قد يؤدي عمل ظاهره منفعة الأغنياء إلى إفادة الجميع، مثلما حدث في الدول الاشتراكية التي قامت بنزع الممتلكات من الأغنياء، ومنعت التملك الخاص والفردى للمشروعات، فحققت مستويات معتدلة من عدم المساواة، ولكنها بالمقابل أورتت الخمول وضعف الأداء التنموي الكلي والجزئي، فأصبحت البلدان بالفقر المدقع، وانهارت مستويات التنمية البشرية، وظهرت الفجوة المتعددة في كافة المجالات بين الشمال الغربي الرأسمالي والجنوب الاشتراكي النامي.

إذا كان الوضع كما هو في الشكل البياني (3-1)، فإن البلدان الواقعة عند النقطة (أ) لا تعاني من تسريبات كبيرة لـ"دلو" إعادة التوزيع، ولكنها تزداد على طول المنحنى (أب ز)، حيث البلدان الواقعة عند النقطة (ز) تمثل تسربا أقصى، وهو (الوضع) أقل سوءا لو كان في الفضاء المتواجد أسفل من (أب ز) مثل النقطة (ج)، ذلك أن أسباب تلك التسريبات أو عدم الكفاءة تتنوع من معدلات الضرائب العالية، والبرامج السخية لدعم الدخل، والتكاليف الإدارية، والأضرار التي تلحق بجوائز العمل والادخار والتكاليف الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى.

يمكن تحديد وقياس حجم التسرب كما يلي¹:

❖ توظف الحكومة أعدادا من الناس لجباية الضرائب ومحاسبي الضمان الاجتماعي لتوزيع الإعانات، وهي ضرورية، غير أنها تجسد فكرة "الدلو السيال" وعدم الكفاءة، بالرغم من أن تأثيرها السلبي على الكفاءة يكاد لا يذكر، إذ توحى الأدلة التجريبية أن ما يلحق من ضرر على جهود العمل بسبب معدلات الضريبة العالية يبقى محدودا، فمعظم الدراسات أظهرت تأثيرا طفيفا للضرائب على جهود العمال من ذوي الدخل المتوسط والعالي، فلا يزال وقعها ونظام التحويل على الفقراء محل خلاف.

❖ يعتقد البعض أن أهم التسريبات المحتملة لدلو الإيرادات هي مكونات الادخار، حيث تُقلص معدلات الضرائب العالية الادخار والاستثمار، غير أن البيانات المجمعة حول الاقتصاد الأمريكي أوضحت أنه سنة 1929 عندما كانت معدلات الضريبة الفدرالية منخفضة فإن البلد ادخر واستثمر 16% من ناتجه القومي الإجمالي، وفي العام 1973 عندما زُعم أنها مرهقة، ادخر البلد واستثمر نفس النسبة، بينما وبعد

¹ بول. أ. سامويلسون، مرجع سابق، ص ص 404-405 بتصرف.

التخفيض الكبير للضريبة في أوائل عقد الثمانينات هبط معدل الادخار الوطني لأدنى مستوى له منذ الركود العظيم.

❖ يعتقد البعض أنه من الأفضل تتبع تكاليف المساواة بدل تكاليف عدم المساواة، لأنه لا توجد أدلة كافية على تلك التسريبات، بل أن التساؤل غالبا ما يدور حول ما الذي قد تسببه الضرائب العالية ونظام الرفاه الاجتماعي على توجهات الأفراد نحو المخدرات والكسل والخمول، وهل يؤدي ذلك إلى خلق طبقة متخلفة دائمة ومجتمعا واقعا في شرك الاتكالية.

❖ ينتقد البعض فكرة التكاليف الباهضة لإعادة التوزيع كون الأمر يستحق العناء، لأنه يستهدف الفقير وجذوره المتنوعة، لأن الحلقة المفرغة للفقير (سوء التغذية في سنوات العمر المبكرة وفي العائلات المحطمة، وقلة التعليم، والافتقار للتدريب المهني، وتعاطي المخدرات وتدني الإنتاجية، وشح الدخل) تؤدي إلى قيام جيل آخر من العائلات الفقيرة، بينما تعمل برامج الرعاية الصحية والتغذية الحسنة لها على زيادة الإنتاجية والكفاءة بدلا من تخفيض الإنتاج، وبكسر تلك الحلقة اليوم، فإن الحكومة سترفع من مهارات أطفال الفقراء وإنتاجيتهم ورأسمالهم البشري مستقبلا بتخصيص كافة الموارد.

❖ عند جمع كافة نواحي التسرب، فإن حجمها أو الخسارة المترتبة عن إعادة التوزيع يكون متواضعا على الأقل بالنسبة للتكاليف الاقتصادية للفقير، مما لا يبقى معه أي شك في حتمية عمل نظام الضرائب والاقتطاعات الأخرى والتحويلات، على الرغم من عدم فعاليتها في بعض البلدان لعدم كفاءة الأجهزة المستندة إليها تلك المسؤولية.

المبحث الثاني: دخل وإنفاق الأسرة ومؤشرات قياس التفاوت في توزيعه

إن قياس التفاوت في توزيع الدخل يتطلب تصنيف أصحاب الدخل إلى فئات حسب مستوياتها، ومع عدم وجود دراسات حول دخل الفرد والأسرة في البلدان النامية بصفة دورية، يلجأ الباحثون بالاعتماد على توزيع الإنفاق إلى حساب حصص الأحماس أو الأعشار من السكان في الإنفاق، لأن ما يصرفه الفرد أو الأسرة على اقتناء السلع والخدمات قد تكون في بعض المجتمعات أكثر من دخله الشخصي الذي لا يعدو أن يكون الظاهر منه الأجور والرواتب ويحجب دخولا أخرى، مما يعطيه المصدقية عند إجراء الدراسات والتحليل المختلفة، أو لأن الفرد قد يستهلك جميع دخله (في حالة دقة تسجيله للدخل)، أو قد يحيل جزء منه للدخار، وبالتالي قد تتأثر دراسة قياس مستويات الفقر والرفاهة بذلك.

وعليه، يتوجب على الباحث الإمام بحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي ومتابعة تطوره، لكونه يعكس حالة الرفاه في الدول النامية، على خلاف الدول المتقدمة التي تستخدم دخل الفرد كوسيلة لقياس العدالة، مما يسمح في كلتا الحالتين إجراء المقارنات بين حالتين أو أكثر حسب المعلومات المتوفرة في ذلك.

ولقياس عدم عدالة توزيع الدخل، فإن الاهتمام ينصب على قياس ومعرفة الدخل الشخصي المتكون من جميع المقبوضات النقدية المكتسبة للفرد أو للأسرة من العمل والأملاك والدفعات التحويلية من الحكومة وبين الأسر نفسها خلال فترة زمنية غالبا ما تحدد بسنة، ولذلك يتوجب على الباحث والمختص في هذا المجال وقبل الحكم على نتائج دراسته أو عند إجراء المقارنات المتعددة، سواء بين المناطق أو بين الأقاليم أو بين الدول، أن يحدد أولا مدلول وأصناف الدخل المستخدم في الدراسات التطبيقية، ثم معرفة استعمالته وإنفاقه، نظرا للأهمية البالغة التي توليها حكومات الدول حول تتبع تطور ميزانية الفرد والأسرة (سواء كان دخلا أو إنفاقا أو ثروة، من خلال انتهاج السياسة المناسبة لتحقيق أقصى عدالة في المجتمع).

وعليه، أخذت إحصاءات ظروف عمل ومعيشة العمال وأسرهم اهتمام منظمة العمل الدولية منذ تأسيسها سنة 1919، حيث عقد العديد من المؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل من أجل استقصاء دخل وإنفاق الأسر المعيشية عبر البلدان، من أجل وضع الأسس والمعايير الخاصة بجمع البيانات والمفاهيم الأساسية للدخل والإنفاق الاستهلاكي وتصنيفاتها، وكذا معرفة مؤشرات أسعار الاستهلاك وتطوراتها عبر الزمن، وإحصاءات الأجور، وقياس الدخل بمختلف مصادره، حتى تكون مقارنتها أكثر واقعية، وتمنع المبالغة الشديدة المصرح بها من قبل بعض الحكومات حول نزاهة وكفاءة برامجها الاجتماعية المعززة للمساواة بين الأفراد.

2-1- تصنيفات دخل الأسرة المعيشية حسب منظمة العمل الدولية

يعتبر التعرف على نمط توزيع الدخل بين الأفراد والمجموعات، وطريقة إنفاقهم أمرا مهما ومساعدة للدولة في التخطيط لإزالة الفوارق الشاسعة وغير المتجانسة بين الفئات، الأمر الذي يتطلب معه معرفة مفهوم الدخل وأصنافه المستخدمة في قياس تباينه، وكذا مصادر البيانات الخاصة به.

وبما أن كل فرد في المجتمع له دخله الخاص الذي يشبع به حاجاته الاقتصادية والاجتماعية، والذي يطلق عليه اسم الدخل الفردي، ومجموع مداخيل الأفراد يكون الدخل الوطني، فإن دراسة توزيع الدخل تتطلب تحديد مفهوم الدخل بدقة ووضوح لضمان سلامة وصحة مقارنة بيانات توزيع المداخيل، سواء كانت تلك المقارنة دولية (بين بلدان مختلفة)، أو محلية (مناطق مختلفة من البلد الواحد)، أو بين فترات زمنية وفئات سكانية لنفس البلد، ولهذا تعدد مفاهيم الدخل باختلاف استخداماتها:

فحسب Hicks يعرف الدخل بأنه "المال الذي يمكن استهلاكه دون أن نصبح فقراء أو محتاجين، وبالمقابل تبقى ممتلكاتنا ثابتة ولا تتغير"¹.

أما (Fredman) فقد قسم دخل الأسرة إلى عنصرين أساسين هما:

❖ **الدخل الدائم:** (أي الدخل المتوقع المستقبلي): والذي يحافظ على مستوى الاستهلاك خلال فترة متوسطة من الزمن، وهو كذلك مقدار ما تخطط من أجله الأسرة مستوى الاستهلاك وتستطيع المحافظة عليه فترة من الزمن، وتنظر إليه كمحدد لقيمة ثروتها الحالية والمستقبلية بصفة مستقرة، وهو يقاس على أساس أنه متوسط الدخل للسنوات السابقة.

❖ **الدخل الاحتمالي:** وهو عبارة عن مكونة احتمالية تتمثل في الإضافات أو المصروفات غير المتوقعة من الدخل²، مثل ذلك الذي يحصل لظروف غير منتظرة أو نتيجة المصادفة، كالتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي أو الحصول على جائزة أو هبة غير متوقعة، أو كذلك يمكن أن يكون نتاج ظروف عابرة سلبية كسرقة بعض الممتلكات أو حريق...إلخ.

ونظرا لأن الهدف الرئيسي من دراسة توزيع الدخل هو تقدير توزيع السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها، التي تتطلب توفر البيانات عن دخل الأسرة وأيضاً عن دخل الفرد، فإنه عادة ما يستخدم مفهوم دخل الأسرة المعيشية في دراسة توزيع الدخل، وذلك لأن الأسرة تعتبر الوحدة الإحصائية الملائمة، وهي يمكن أن تتكون من:

¹ S. D'AGOSTINO, G.TROMBERT "Les inégalités de revenus (les en jeu d'un partage)" VUIBERT, Paris 1992, p 07.

² محمد يسرى إبراهيم دعبس، "الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه"، سلسلة المعارف الاقتصادية والإدارية رقم (6)، 1996، ص 1.

☞ شخص واحد يتولى توفير غذائه أو احتياجاته الأساسية الأخرى للعيش دون مشاركة أي شخص آخر؛
☞ عدة أشخاص يعيشون معا ويقومون على نحو مشترك بتوفير متطلبات الحياة، سواء جمعهم صلة القرابة بواسطة الدم أو التبني أو الزواج (وفي هذه الحالة تسمى العائلة) أو من غير ذوي القرى، أو كانوا مزيجا من الإثنين، وحيث يمكن أن يقوموا بتجميع دخلهم، أو تكون لديهم ميزانية مشتركة إلى حد ما.
يمكن تحديد أفراد الأسرة المعيشية متعددة الأشخاص على أساس أحد المعايير التالية:

☞ تقاسم مرافق السكن؛

☞ تقاسم وجبة طعام واحدة على الأقل كل أسبوع؛

☞ التبعية المالية بالنسبة إلى بندين على الأقل من هذه البنود الثلاثة: الغذاء والسكن أو النفقات الأخرى.
وأما الدخل المتاح للأسرة فهو الدخل الذي يتوفر لأغراض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاقات الأخرى وكذلك للادخار بمساهمة أفرادها، وهو يتكون من مجموع الدخول الأولية المتحققة عن المساهمة المباشرة في العملية الإنتاجية وتلك المستلمة من الملكية، والتحويلات والمزايا الجارية الأخرى المستلمة، التي ليس لها علاقة مباشرة بالعملية الإنتاجية أو الملكية، مستبعد منها الضرائب المباشرة المقتطعة منها ومساهمات الأسرة في صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد، والرسوم والغرامات الإلزامية، وكذا التحويلات الإلزامية وشبه الإلزامية المدفوعة فيما بين الأسر المعيشية.

فأما الدخول الأولية فهي تشتمل على تعويضات المشتغلين من الأجور والمرتببات سواء كانت عينية أو نقدية، وكذا دخول أصحاب الأعمال من المؤسسات غير المساهمة. وأما الدخول المستلمة من الملكية فتشتمل على الإيجارات والفوائد وأرباح الأسهم، في حين تتمثل مداخيل التحويلات على مزايا الضمان الاجتماعي، ومنح التقاعد، التأمين على الحياة، ومختلف التحويلات الجارية الأخرى.

وبناء على ذلك، يتكون دخل الأسرة المعيشية من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة أو أفرادها نقدا أو عينا أو خدمات، سنويا أو على فترات متقاربة، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة، وحيث أن إيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري لا تخفض صافي أصولها من خلال انخفاض أصولها النقدية أو التصرف بسائر أصولها المالية أو غير المالية أو زيادة خصومها.

وحسب منظمة العمل الدولي، يتحدد دخل الأسرة المعيشية عمليا بمعدل الدخل من العمل (العمل بأجر والعمل للحساب الخاص)، والدخل من إنتاج الخدمات الأسرية لاستهلاك الأسرة ذاتها،

ودخل الملكية، وأخيراً مداخيل التحويلات المثلّقة، مع بعض الاستثناءات¹، وهو التصنيف الذي لا يختلف عما وضعه الأدب الاقتصادي للمداخيل الأولية (الصف الأول والثاني أعلاه)، مداخيل الملكية، ومداخيل التحويلات.

2-1-1- الدخل من العمل

يشمل الدخل من العمل الإيرادات من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بصفة متصلة بالعمل دون غيره (ICLS-13,1982)، كالعمل بأجر، والعمل للحساب الخاص:

أولاً- الدخل من العمل بأجر: يشمل الأجور والرواتب المباشرة المدفوعة لقاء الوقت المقضي من العمل، والعمل المنجز، والعلاوات النقدية، والإكراميات، والعمولات، وأتعاب المديرين، وعلاوات تقاسم الأرباح، وغيرها من أشكال الدفع المرتبط بالأرباح، والأجر عن ساعات العمل غير المنجزة، فضلاً عن السلع والخدمات المجانية أو المدعومة من صاحب العمل، كما يشمل تعويضات الفصل وإنهاء الاستخدام، واشتراقات التأمين الاجتماعي التي يدفعها صاحب العمل

يمكن أن يدفع الدخل من العمل بأجر نقداً أو عيناً كسلع أو خدمات، كما أن المدفوعات العينية التي هي منتجات من إنتاج صاحب العمل لا تدرج ضمن هذا التعريف، إلا إذا كانت متوافقة مع التوصيات الواردة في اتفاقية حماية الأجور الصادرة عن منظمة العمل الدولي رقم 95 لسنة 1949، حيث تعتبر خلاف ذلك مدفوعات عينية تستبعد من حساب الدخل من العمل بأجر.

ثانياً- الدخل من العمل للحساب الخاص: يقاس على أساس الدخل المختلط المحدد بموجب المحاسبة الوطنية، ويتألف من قيمة الناتج الإجمالي بعد طرح تكاليف التشغيل، وبعد تسوية استهلاك الأصول المستخدمة في الإنتاج (ICLS-16,1998). وهو الدخل الذي يتلقاه الأفراد خلال فترة زمنية مرجعية معينة نتيجة مشاركتهم في وظائف للحساب الخاص (ICLS-15,1993)، ويشمل ملاك منشآت غير مساهمة يعملون فيها، ما عدا الأرباح من الاستثمار الرأسمالي للشركاء الذين لا يعملون في هذه المنشآت، والأرباح وأتعاب المديرين المدفوعة لملاك الشركات المساهمة. كما يشمل القيمة المقدرة للسلع والخدمات المقدمة للاستبدال (المقايضة)، فضلاً عن السلع المنتجة للاستهلاك الخاص بعد طرح المصاريف.

2-1-2- الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية من خدمات لاستهلاكها الخاص

يشمل صافي القيمة المقدرة لخدمات السكن التي يقدمها مالك أو شاغل السكن، ومن الخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر، والخدمات من السلع المعمرة الاستهلاكية للأسرة المعيشية، وحيث يعتبر تقدير

¹ المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل (ICLS-17)، جنيف، التقريران الثاني والثالث الخاصين ب"إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية، ومؤشرات أسعار الاستهلاك"، نوفمبر/ ديسمبر 2003.

هذا النوع من الدخل أمرا صعبا أو مستحيلا في كثير من الدول، خصوصا النامية منها لأسباب تختص بها نظم المحاسبة الوطنية لتلك الدول.

2-1-3- الدخل من الملكية

يعرف على أنه الإيرادات من ملكية الأصول المقدمة للغير ليستخدمها، وهي عائدات نقدية في العادة، من الأصول المالية (الفوائد والأرباح)، ومن الأصول غير المالية (الإيجارات)، ومن الأتاوات (عائد خدمات تسجيل البراءات أو حقوق المؤلف).

👉 **فوائد الإيرادات:** وهي المدفوعات المتلقاة عن الحسابات في المصارف وشركات الادخار العقاري وغيرها من المؤسسات المالية وشهادات الإيداع والسندات أو القروض والأوراق المالية الحكومية والديون والقروض للأفراد من غير الأسرة المعيشية.

👉 **الأرباح:** وهي إيرادات من الاستثمار في منشأة لا يعمل فيها المستثمر، والأقساط السنوية في شكل أرباح من نظم التأمين الخاصة الطوعية.

👉 **الإيجارات:** وهي المدفوعات الصافية من التكاليف المتلقاة من استخدام أصول منتجة وغير منتجة، كتلك الممنوحة من قبل الأرض (الموارد الطبيعية)، أو من قبل المنازل.

👉 **الأتاوات:** وهي إيرادات من المؤلفات الكتابية والحق في استخدام الاختراعات وما إلى ذلك.

2-1-4- الدخل من التحويلات

هي إيرادات لا يُعطي متلقيها أي شيء للمانح، ويمكن أن تكون نقدا أو عينية في شكل سلع وخدمات. والتحويلات الجارية هي التي تتكرر على نحو منتظم، وتضم:

👉 **معاشات الضمان الاجتماعي وإعانات التأمين والعلاوات الناشئة عن نظم التأمين الاجتماعية الحكومية (الإلزامية/ القانونية)،** مثل معاشات التقاعد (معاشات القوات المسلحة ومن العمل في الخارج)، وإعانات البطالة وإعانات المرض.

👉 **معاشات التقاعد وإعانات التأمين الأخرى من نظم التأمين الاجتماعي لأصحاب العمل غير المشمولة بتشريعات الضمان الاجتماعي (الممولة وغير الممولة على حد سواء)،** ومن مثل إعانات التعليم والنفقات الطبية.

👉 **إعانات المساعدة الاجتماعية من الحكومات التي تقدم الإعانات ذاتها التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي،** غير أن نُظمها مختلفة (المساعدات العامة أو الخاضعة لشرط إثبات الحاجة).

➤ التحويلات الجارية من المؤسسات غير الهادفة للربح مثل الجمعيات الخيرية ونقابات العمال والهيئات الدينية في شكل هبات منتظمة ودعم مالي منتظم، ومثل المنح الدراسية وتعويضات الإضرابات النقابية، ومدفوعات الإغاثة.

➤ التحويلات الجارية من أسرة معيشية أخرى في شكل مدفوعات للدعم الأسري (النفقة الزوجية والدعم الخاص بالأطفال والوالدين) والإيرادات المنتظمة من الميراث، والهبات المنتظمة أو الدعم المالي المنتظم.

تجدر الإشارة أن الاقتصاديين يستثنون عند تحديد دخل الأسرة المعيشية ما يلي:

➤ أرباح الحيازة الناشئة عن زيادة قيمة الأصول والخصوم المالية وغير المالية.

➤ جميع الإيرادات غير المنتظمة وغير المتجددة، مثل جوائز اليانصيب وأرباح المقامرة ومستحقات التأمين العام والإرث وإعانات التقاعد الجزافية ومستحقات التأمين على الحياة (باستثناء الأقساط السنوية)، والأرباح الطارئة والتعويضات القانونية أو الإصابات (باستثناء التعويضات عن الكسب الضائع) وسداد القروض.

➤ إيرادات أخرى ناشئة عن انخفاض صافي الأصول، وهي تشمل بيع الأصول والسحوبات من الإدخارات والقروض المتحصل عليها.

عند التطبيق العملي، يصعب كثيرا تقدير بعض المداخل أعلاه، وربما قد يستحيل في بعض الأحيان، خصوصا تقييم بعض الخدمات الشخصية وتحويل قيمتها إلى دخل إضافي للأسرة المعيشية، وخصوصا في الدول النامية، التي تعاني إضافة لذلك من مشكل الأسعار التي يتم بها التقييم وسنة الأساس وما إلى ذلك من العقبات المرتبطة بالتقدير والتقييم. كما أن البعض يعتبر دخله موضوعا شخصيا، فيتهرب من التصريح به خوفا من الضرائب، كما هو الشأن بالنسبة لأصحاب التجارة والزراعة والمهن الحرة، والذين لا يمكن التنبؤ بدقة حول مداخيلهم، لهذا تميل بيانات الدخل في معظم الدول أن تكون غير دقيقة ومحدودة، مما يجعل من نتائج دراسات توزيع الدخل وتفاوته غير ذات مصداقية وغير شمولية.

في المقابل يمكن الحصول على بيانات الدخل المنفق المستخرج من مسوحات إنفاق الأسرة المعيشية، مما يجعل مجموع إنفاقها بديلا للدخل وأكثر تعبيراً لمستوى الرفاهية التي يتمتع بها الفرد أو الأسرة، لأنه مؤشر جيد عن الاستهلاك الفعلي، كما أنه يوجد إقرار دولي بأن إحصاءات الإنفاق الاستهلاكي هي المقياس المفضل لمستويات المعيشة، حيث تستخدم النظم الإحصائية في البلدان النامية بصورة خاصة هذه الإحصاءات لتحليل الفقر والتفاوت والاستبعاد الاجتماعي، وذلك نظرا لانتشار العمل للحساب الخاص والأنشطة الاقتصادية غير النقدية في هذه الاقتصاديات، مما يؤدي إلى استخدام إحصاءات الدخل استخداماً محدوداً فقط.

2-2- أصناف إنفاق الأسرة المعيشية حسب أنظمة الحسابات القومية

إن الاستهلاك هو عبارة عن استعمال السلع والخدمات بقصد الحصول على منافع، وهو نوعان: وسيط (منتج) ونهائي¹، فالأول هو استعمال السلع في العملية الإنتاجية (أي مواد أولية، أو سلع نصف مصنعة) من أجل إنتاج سلع أخرى، بمعنى استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي. وأما النهائي فهو استعمال الإنتاج النهائي من السلع والخدمات الاستهلاكية لسد حاجات الأفراد أو الجماعات، أي التمتع بها لإشباع متطلبات القطاع العائلي، حيث ومن أجل أغراض التحليل الخاصة بموضوع توزيع الدخل والإنفاق وقياس عدالته، يتم تجميع بيانات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية.

ولغرض تسجيل النفقات، يمكن اعتبار الخدمات مستهلكة وقت الحيازة أو وقت الدفع، وذلك لأن قياسها يكون بناء على قيم شراء السلع والخدمات (الحيازة)، أو التدفقات النقدية الناشئة عن ملكية السلع أو التمتع بالخدمات (الدفع)، أو القيم المقدرة لتدفق الخدمات من السلع وقيم الخدمات الفعلية (التكاليف الاستهلاكية).

تتمثل السلع والخدمات التي يطلبها القطاع العائلي فيما يلي:

- ❖ السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقدا لغرض الاستهلاك؛
- ❖ السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك من قبل الأسرة، ويتضمن ذلك القيمة الإيجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسرة التي تمتلكها؛
- ❖ السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كمداحيل عينية.

2-2-1- مفهوم إنفاق الأسرة المعيشية

يختلف التعريف أعلاه للاستهلاك عن التعريف المعتمد في نظام الحسابات القومية، إذ يمكن تصنيف السلع والخدمات التي يتضمنها هذا التعريف حسب وجهة استهلاكها (غذاء، ملابس، تسلية... الخ)، أو حسب عمرها (معمرة، نصف معمرة، أو غير معمرة)، أو حسب مصدرها (شراء، إنتاج الأسرة، أيجور عينية)، وهذا ما يصنف على أنه الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية، بمعنى بأنه قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تمتلكها أو تستخدمها أو تدفع مقابلها عن طريق الشراء نقدا، أو الإنتاج للحساب الخاص، أو التبادل كدخل عيني لإشباع حاجاتها.

أما إنفاق الأسرة المعيشية فهو مجموع الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية والنفقات غير الاستهلاكية لها، بمعنى مجموع النفقات الواجب على الأسرة تحملها لإشباع احتياجاتها واستيفاء التزاماتها

¹ موفق محمد عبده، "حماية المستهلك في الفقه الاقتصادي الإسلامي (دراسة مقارنة)"، مجلداوي، الطبعة الأولى، 2002، ص33.

القانونية. وحيث تعرف النفقات غير الاستهلاكية على أنها تلك التي تتحملها أسرة معيشية فيما يتصل بالتحويلات الإلزامية وغير الإلزامية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة مثل نفقات رفع الفضلات المنزلية) إلى الحكومة، والهبات للمؤسسات غير الهادفة للربح كالجمعيات الدينية والأحزاب السياسية والأسر المعيشية الأخرى.

ومن حيث المبدأ كل السلع والخدمات التي تحوزها الأسرة المعيشية (حتى الممنوعة منها أو غير المرغوب فيها كالكحول مثلا) وتشكل وجها آخر من أوجه دخلها، يعتبر استهلاكها أو استخدامها إنفاقا.

2-2-2- أصناف إنفاق الأسرة المعيشية

تصنف أنظمة الحسابات القومية إنفاق الأسرة المعيشية على مختلف السلع والخدمات (بناء على الهدف الرئيسي من الإنفاق، كونه مناسبا لأغراض دراسة مستوى الرفاه، ومعرفة مسار تطور سلوك المستهلك ومختلف الشرائح الاجتماعية) إلى ثمانية أصناف وهي:

أولاً- المواد الغذائية والمشروبات والدخان وهي سلع معمرة (1)، وأهمها:

- ❖ المواد الغذائية مثل الخبز والحبوب واللحوم والأسماك والحليب ومشتقاته، الخضار والفواكه والزيت والدهون والقهوة والشاي، المعلبات والحلويات، وهي في معظمها أساسية وضرورية.
- ❖ المشروبات الكحولية وغير الكحولية
- ❖ الدخان.

ثانياً- الملابس الجديدة والقديمة وهي نصف معمرة (2) وتشمل الإنفاق على الملابس الجديدة والقديمة وتصليحها.

ثالثاً- الإيجار والوقود والطاقة (3) ويشمل:

- ❖ خدمات الإيجار؛
- ❖ الإنفاق على الغاز والكهرباء والماء؛
- ❖ كل ما يتصل بموارد الطاقة.

رابعاً- الأثاث والمفروشات والتجهيزات (4) وتشمل:

- ❖ الأثاث والسجاد وما شابهها، إضافة إلى الأقمشة والمفروشات الأخرى وتصليحها؛
- ❖ أجهزة التدفئة والغسيل والطبخ والثلاجات وما شابه ذلك بما فيها الألواح الزيتية وتصليحها؛

- ❖ الزجاجيات وأدوات المائدة والأدوات المنزلية وتصليحها؛
- ❖ الاحتياجات الجارية للأسرة من الخدمات المنزلية وغير الخدمات المنزلية.

خامسا- الرعاية الطبية ونفقات الصحة (5) وتشمل:

- ❖ خدمات المستشفيات والأطباء والتمريض؛
- ❖ الخدمات الصيدلانية وكل أنواع النفقات المتصلة بالعناية الطبية؛
- ❖ المدفوعات عن خدمات التأمين الصحي ضد الكوارث؛
- ❖ الأدوات والأجهزة العلاجية غير الصيدلانية.

سادسا- النقل والمواصلات (6) وتشمل:

- ❖ وسائل النقل الشخصية وما يتصل بها من أدوات التصليح والتشغيل كالبنزين والدهون والشحوم والإطارات والأنابيب والمواد الاحتياطية؛
- ❖ الإنفاق على وسائل النقل والمواصلات العامة والخاصة والتي لا يمكنها الفرد وإنما ينتفع بها مثل خدمات التنقل بواسطة القطارات والطائرات والسفن وسيارات الأجرة والحافلات وغيرها.

سابعا- التسلية والترفيه وخدمات التعليم والثقافة (7)، وتشمل:

- ❖ أجهزة الراديو والتلفزيون وأجهزة التصوير والأدوات الموسيقية وتصليحها؛
- ❖ السلع الترفيهية والمكملة وتصليحها؛
- ❖ الكتب والجرائد والمجلات والاشتراكات في النوادي الثقافية والعلمية؛
- ❖ خدمات المدرس العام والخاص وما يتصل بهما من التكوين والتدريب والتعليم العالي؛
- ❖ أجهزة الكمبيوتر والانترنت والهواتف الثابتة والنقالة والفاكس وغيرها من وسائل الاتصال؛
- ❖ خدمات التسلية والترفيه والثقافة ما عد الفنادق والمطاعم والمقاهي

ثامنا- سلع وخدمات متنوعة لم تذكر في موضع آخر (8) وتشمل:

- ❖ خدمات المطاعم والفنادق والمقاهي والسفريات والسياحة؛
- ❖ خدمات الحلاقين ومراكز التجميل والعناية الشخصية وما شابهها وما يتصل بها من السلع؛
- ❖ الساعات والمجوهرات والخواتم وما شابهها من الأحجار الكريمة؛
- ❖ أدوات وتجهيزات الكتابة والرسم؛
- ❖ الخدمات المالية وغير المالية والتي لم تذكر في موضع آخر.

يبين الجدول الموالي توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية (حضرية وريفية) لسنة 2000.

الجدول (3-4) توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الحضرية حسب الأعشار لسنة 2000

المجموع	العشر الأغنى	التاسع	الثامن	السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	العشر الأفقر	أصناف الإنفاق
448619,4	134487,6	64140,42	52736,08	43430,99	36004,17	34226,9	29945,47	20958,13	19280,41	13409,13	1
88224,59	24572,81	16208,13	12304,06	9671,34	7176,23	6224,98	4744,72	3234,13	2495,76	1592,43	2
130485,8	30043,95	20121,71	15731,12	13397,16	10970,9	10501,52	10524,8	6937,57	6818,33	5438,75	3
33607,16	12819,59	6560,66	4731,58	2968,29	1796,1	1920,82	1155,5	775,38	565,39	313,85	4
63378,24	16722,78	10928,55	9118,22	7145,49	5021,31	4724,36	4126,08	2246,94	2175,48	1169,03	5
94602,84	51010,81	14054,6	8332,26	5626,39	4103,98	3525,3	3101,31	2244,57	1617,1	986,52	6
39085,3	14650,73	7393,98	4017,59	3163,94	2478,11	2263,43	1908,28	1258,33	1159,31	791,6	7
97649,79	46875,68	14023,43	9989,18	6863,01	5588,59	4269,64	4010,43	2371,74	2178,84	1479,25	8
995653	331184	153431,4	116960,1	92266,61	73139,39	67656,95	59516,59	40026,79	36290,62	25180,56	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين من الجدول أعلاه أن الأسر الجزائرية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا في استخدامات دخولها المتاحة، حيث أن أغنى عشر من السكان يفوق بكثير ما ينفقه العشر الأفقر على كل الأصناف، ففي الصنف الأول المتمثل في المواد الغذائية والمشروبات والكحول، فإن الفجوة بينها تقدر بعشرة أضعاف، وهي تساوي تقريبا ستة أضعاف بالنسبة للإنفاق على الوقود والإيجار، وأما الرعاية الصحية فإن الفجوة تقدر بـ 16 ضعفا.

ويلاحظ كذلك أن نمط توزيع الدخل داخل كل مجموعة دخلية (فئة) على الأصناف الثمانية يكاد يكون متشابها، إذ أن كل فئة دخلية تفوق التي أدناها على تلك الأصناف، مما يدل ولو افتراضا أنه كلما توفر لأي شريحة دخلية دخلا إضافيا فإنها تقوم بتوزيعه بالتناسب بين كل أصناف الإنفاق. فمثلا نجد الإنفاق على التسلية والترفيه وخدمات التعليم والثقافة (الصنف رقم 7) يتزايد كلما انتقلنا من الأسفل نحو الأعلى في هرم توزيع الدخل.

2-2-3- مصادر بيانات الدخل والإنفاق

تتعدد مصادر بيانات الدخل والإنفاق، غير أن أهمها:

أولا- مسوحات ميزانية الأسرة: تعتبر أهم مصدر لبيانات الدخل وأفضل وسيلة لاستقصاء نمط توزيع الدخل والإنفاق في المجتمع في البلدان النامية، حيث إن معظمها تقوم بهذه العملية نظرا لأن بياناتها تخدم أهدافا متعددة، أهمها - إضافة إلى دراسة الدخل - إعداد أرقام قياسية للأسعار وتقدير الاستهلاك والحصول على مؤشرات عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. غير أنه يعاب على هذا النوع من المصادر أنه لا يغطي جميع الفئات السكانية، بل تقتصر على بعض الأسر في المدن والأرياف، وعلى فئات اجتماعية معينة، بمعنى نتائجها مرتبطة بعامش الخطأ المرتبط بحجم العينة وظروف وأسباب اختيارها والعوامل المحيطة بها أثناء الدراسة.

ثانيا- ضرائب الدخل: تقوم دوائر متخصصة بجمع البيانات عن المداخيل بطرق مختلف، ولكن دقة هذه البيانات محدودة بالنسبة للدول النامية لأن البعض لا يملك سجلات منظمة لدخله، والبعض الآخر يميل إلى إعطاء بيانات أقل من دخله الحقيقي ليدفع أقل ضريبة ممكنة، والبعض الآخر معفى من الضرائب. وبشكل عام كلما كانت إيرادات الدولة تعتمد بدرجة أكبر على إيرادات ضريبة الدخل، كلما كانت البيانات أكثر دقة وشمولا.

ثالثا- المصادر الأخرى: مثل قوائم الأجور والرواتب وبيانات الإيجارات وحسابات البنوك وغيرها، وهي مصادر ضعيفة ولا يمكن لأحد منها لوحده تقدير توزيع الدخل بالنسبة لجميع السكان.

تعدد أوجه استخدام بيانات الدخل أو الإنفاق في أكثر من مجال، وقد لا تستخدم مصدرا واحدا، وفي بعض الحالات يكون من الضروري الجمع بين الإحصاءات والمعلومات من مختلف المصادر من خلال المقارنة ووضع النماذج الإحصائية، حيث وفي هذا الشأن ينبغي أن تصدر هذه البيانات بأسلوب يعزز قابليتها للمقارنة على المستوى الدولي مع الإحصاءات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، ولهذا يجب أن تتيح بيانات الدخل والإنفاق إمكانية اشتقاق مجموعات دخل وإنفاق تتماشى مع جميع المبادئ الدولية التوجيهية.

2-2-4- أهداف استخدام بيانات الدخل والإنفاق

تستخدم إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية كأساس لوصف وتحليل مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أهمها:

❖ تحديد سلة السلع والخدمات التي تحوزها الأسرة المعيشية، والحصول على المعلومات الخاصة بمؤشرات أسعار الاستهلاك، وتكلفة مؤشرات المعيشة ومقارنتها...إلخ.

❖ التعرف على مستوى وهيكل واتجاهات الرفاهية الاقتصادية للأسر المعيشية من حيث توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بينها وتقييمها.

❖ دراسة العلاقة بين إحصاءات الدخل والإنفاق وشتى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية للإفراد وللأسر المعيشية، مما يمكن من صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

❖ دراسة سلوك المستهلك والعمل على ترشيده.

❖ وضع ورصد سياسات تتصل بالسياحة والتغذية والإسكان والهجرة والصحة.

كل هذه القضايا المرتبطة باستخدام بيانات الدخل والإنفاق، وكذا تخصيص الحكومات للميزانيات المالية، وكذا تعبئتها للموارد البشرية المتخصصة فيها للقيام بالمسوحات الدورية، جعل من مسألة توزيع الدخل والإنفاق في الفكر الاقتصادي من المسائل التي شددت انتباه الاقتصاديين القدامى والمعاصرين.

2-3- مؤشرات ومعايير قياس عدالة التوزيع

إن التباين في توزيع الدخل هو مجرد تمثيل وتصوير رقمي وعددي للفروق بين مداخيل الأفراد في مجتمع معين، غير أنه يعطي الإجابة في كثير من الأحيان على العديد من التساؤلات منها: هل توزيع الدخل في بلد ما هو أفضل أو أسوأ مما كان عليه في الماضي؟ وهل توزيعه في البلدان المتقدمة هو أكثر عدالة مما هو عليه الحال في البلدان النامية؟

لقياس عدم عدالة توزيع الدخل أو الإنفاق أو الثروة، فإن الاهتمام عادة ما ينصب على مقارنة حالتين أو أكثر حسب الفترات الزمنية داخل نفس البلد، أو بين البلدان أو على مستوى العالم، أو بين الأقاليم، والذي يتطلب العديد من مؤشرات، والتي لن تكون موضوعية إلا باستيفائها لبعض المبادئ والمعايير¹.

2-3-1- المعايير

توصلت الأدبيات النظرية استنادا إلى الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية في مجال قياس عدم العدالة في التوزيع (للإنفاق أو الدخل أو الثروة) إلى العديد من المعايير والأسس التي يجب أن تستوفيها مختلف مؤشرات قياس التفاوت، وهي تستند إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، حتى تكون ذات دلالة ومصداقية، والتي عند صياغتها تجد قبولا واسعا بين الناس على اختلاف توجهاتهم، وهي:

أولاً- معيار البناء للمجهول: من الناحية الأخلاقية ليس مهما التعرف على من يتحصل على الدخل. فإذا كان شخصان يتلقيان دخلين مختلفين Y_1 و Y_2 ، فإن هذا التوزيع سيكون متطابقا مع كيفية حصولهما على دخليهما، وذلك فيما يتعلق بالحكم على عدم عدالة التوزيع. ويعني هذا المعيار أنه يمكن ترتيب المداخيل من الأفقر إلى الأغنى على النحو التالي:

$$Y_n \leq \dots \leq Y_3 \leq Y_2 \leq Y_1$$

ثانياً- معيار السكان: يتطلب هذا المعيار أنه عند مقارنة توزيعان للدخل مختلفان في عدد السكان، أحدهما يتكون من n والآخر من $2n$ مع ثبات نمط التوزيع الذي كان سائدا في n ، فإنه لن يكون هناك اختلاف في درجة عدم عدالة التوزيع في الحالتين، بل تتأثر درجة التفاوت بنسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معين من الدخل.

ثالثاً- معيار الدخل النسبي: إن الذي يهم في قياس درجة التفاوت هو الدخل النسبي وليس المطلق، ويعني ذلك أن أي زيادة أو نقصان في دخل كل فرد بمعدلات مختلفة أو متساوية، سيؤدي إلى نتيجة مختلفة لدرجة التفاوت عمّا كان عليه الحال قبل الزيادة أو النقصان. أما إذا تمت مضاعفة كل المداخيل بنفس المضاعف فإن درجة التفاوت تظل ثابتة. ويحسب الدخل النسبي بقسمة دخل كل فرد على مجموع الدخل الكلي للأفراد. وكمثال على ذلك نفرض مجتمعا مكونا من فردين دخلهما على التوالي؛ 100 و 200 وحدة نقدية، فإذا تم زيادة دخليهما ليصبح 200 و 300 و.ن، وانطلاقا من مبدأ السكان والدخل النسبي يكون لدينا: أفقر 50% من السكان يحصلون على 33% من الدخل الكلي، وأن أغنى 50% من السكان

¹ على عبد القادر علي، رياض بن جليلي، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، العدد رقم 19، ماي 2006، المعهد العربي للتخطيط، ص 10-11 بتصرف.

يحصلون على 67% من الدخل الكلي في التوزيع الأول، بينما في التوزيع الثاني عند رفع دخلي الفردين بـ 100 و.ن، فإن أفقر 50% من السكان يحصلون على 40% وأغنى 50% يحصلون على 60% من الدخل الكلي.

رابعاً- معيار Dalton (مبدأ التحويلات): لنفرض أن توزيع للدخل من شكل (Y_i, \dots, Y_j, Y_n) حيث $Y_i \leq Y_j$ يعرف التحويل التنازلي بأنه تحويل للدخل من الفرد الفقير (i) إلى الفرد الغني (j)، وعليه يكون توزيع الدخل القائم على سلسلة من التحويلات التنازلية بين الأفراد أكثر تفاوتاً من التوزيع الأول، والعكس صحيح في حالة التحويلات التصاعدية، حيث تؤدي هذه العملية إلى تقليص التفاوت بين الفئات الاجتماعية.

على أساس هذه المعايير يمكن تعريف أيّ مؤشر للتفاوت على أنه قانون يتم على أساسه الحكم على طبيعة التوزيع بالاستناد إلى قيمة المؤشر، حيث كلما ارتفعت قيمته، كلما دلت على عدم عدالة التوزيع.

2-3-2- مقاييس ومؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل والإنفاق

يكتسب التوزيع الشخصي للدخل أهمية خاصة في الدراسات التي تهتم بقياس الفقر، والتي تتطلب إضافة إلى تحديد خط الفقر، معلومات حول توزيع الدخل على مستوى الأفراد، حتى يتسنى تحديد من هم الفقراء، ومن بعد تجميع المعلومات حولهم في مؤشر للفقر. وحيث أن مؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل تنقسم إلى فرعين أساسيين هما؛ أولاً المقاييس الموضوعية التي تحاول دراسة الفوارق من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية، وثانياً المقاييس المعيارية التي تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرفاه الاجتماعي بافتراض أن وجود درجة عالية من التباين لا بد وأن تتطابق مع درجة أقل من الرفاه الاجتماعي.

فأما المجموعة الأولى فهي تساعد على الوصول إلى قياس دقيق لتفاوت الدخل، وحيث يتم تقييمها وفق القيم الأخلاقية. وأما المجموعة الثانية فإن مشكلة القياس تختلط مع التقييم الأخلاقي ولا يمكن الفصل بينهما. ولهذا فإن الأدبيات النظرية في مجال قياس التفاوت تطورت كثيراً، فهي تتوفر على العديد من المؤشرات، يستند معظمها على الطرق الإحصائية (كالمدى، متوسط الانحراف النسبي، التباين، معامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق)، والبعض الآخر على الرفاهية (مقدار تركز الدخل لدى فئة أو فئات معينة في المجتمع) وهو الوجه الآخر لدراسة التشتت¹.

إن أكثر المقاييس استخداماً وشيوعاً هي:

¹ علي عبد القادر علي، "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 66، أكتوبر 2007، ص4.

أولاً- المدى (R): وهو أبسط المقاييس، حيث تتراوح قيمته بين الصفر (عندما يحصل كل فرد على متوسط الإنفاق) و n (عندما يحصل فرد واحد على كل الإنفاق)، ويكتب على الشكل التالي:

$$R = \frac{\text{Max } Y_i - \text{Min } Y_i}{\mu}$$

حيث: μ متوسط الدخل أو الإنفاق؛

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^n Y_i}{n}$$

Y_i دخل أو إنفاق الفرد (i)، في مجتمع مكون من n فرد.

ثانياً- متوسط الانحراف النسبي: وهو مجموع الانحرافات المطلقة من متوسط الإنفاق كنسبة من إجمالي الإنفاق، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (0) في حالة العدالة الكاملة و $\frac{2(n-1)}{n}$ في حالة حصول فرد واحد على كل الإنفاق، ويكتب:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^n |\mu - Y_i|}{n \mu}$$

ثالثاً- التباين (V) ومعامل الاختلاف (CV): يعتبر التباين أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات الإحصائية المهمة بقياس التشتت، من أهم خصائصه حساسيته تجاه تحويلات الإنفاق من فرد فقير إلى آخر ثري، حيث يترتب على ذلك ارتفاع في التباين، ويكتب على الشكل التالي:

$$V = \frac{\sum_{i=1}^n (\mu - Y_i)^2}{n}$$

من عيوب التباين أنه يعتمد على متوسط الإنفاق/الدخل، بحيث يمكن أن يظهر أحد التوزيعات تبايناً نسبياً أكبر من الآخر، إلا أن تباينه ربما كان أصغر بسبب تدني متوسط الإنفاق الذي حسبت على أساسه التباينات. ولأجل التغلب على هذه المشكلة، يحسب معامل الاختلاف (التباين)، والذي يساوي إلى الجذر التربيعي للتباين مقسوماً على متوسط الدخل أو الإنفاق¹، وذلك كما يلي:

$$CV = \frac{\sqrt{V}}{\mu}$$

رابعاً- الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق: يعرف هذا المؤشر كما يلي:

$$L = \left[\frac{\sum_i (\log \mu - \log Y_i)^2}{n} \right]^{\frac{1}{2}}$$

¹ Jenkins "The measurement of income inequality", in Lars Osberg, ed, Economic Inequality and poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1991), page 15.

خامسا- منحني لورنز (Lorenz): لعل أهم الإسهامات في مجال قياس التفاوت هو ما قدمه لورنز من خلال العلاقة الكمية الحقيقية بين نسبة أصحاب الدخل (السكان)، ونسبة دخلهم من الدخل الإجمالي خلال فترة سنة ممثلة في منحني بياني¹.

يعتمد منحني " لورنز " على تقسيم أفراد المجتمع (العينة) إلى فئات دخلية تصاعديا. والطريقة الشائعة في هذا المجال تكون بتقسيم السكان إلى فئات²؛ خمسية (Quintiles) أي 20% لكل فئة، أو شرائح عشرية (Déciles) أي 10% لكل فئة، أو عشرينيات أي 5% لكل فئة طبقا لتصاعد مستويات الدخل (الإنفاق)، ثم تحديد النسبة من الدخل (الإنفاق) الإجمالي التي تخص كل مجموعة دخلية.

واستنادا على المعلومات المتوفرة حول توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع يمكن رسم هذا المنحني باتباع الخطوات التالية:

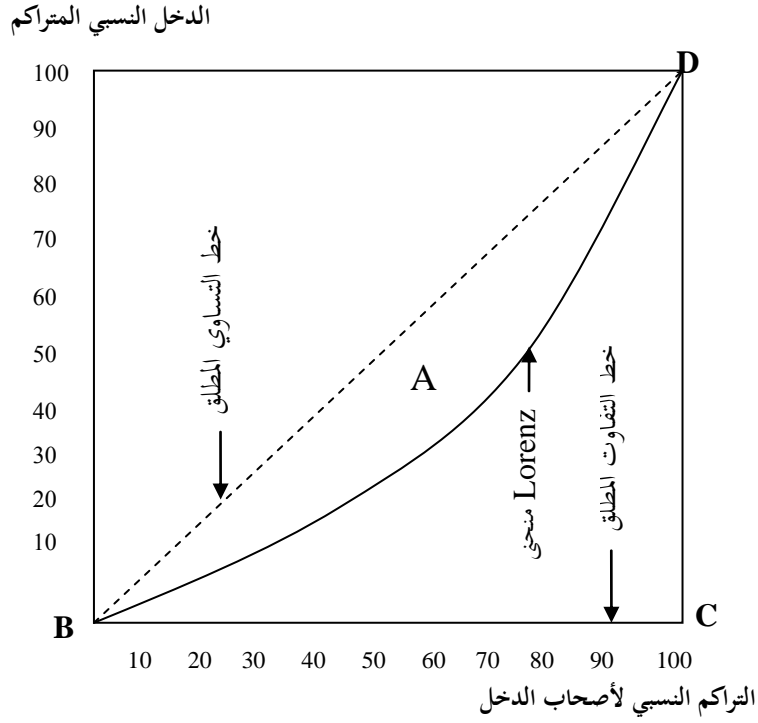
- ❖ ترتيب أفراد المجتمع (العينة) محل الدراسة ترتيبا تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى.
 - ❖ استخراج التوزيع النسبي لمداخل الأفراد من الدخل الإجمالي حسب مستويات دخلهم من الأفقر إلى الأغنى (التوزيع التكراري لمداخل الأفراد).
 - ❖ استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد من الأفقر إلى الأغنى، بحيث تكون نسبة السكان الذين ليس لديهم دخل مساوية للصفر، وتكون نسبة السكان الذين يحصلون على إجمالي الدخل مساوية للواحد أو 100% (التوزيع التكراري النسبي التراكمي للمداخل).
 - ❖ استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد المقابل لنسبة الدخل التراكمية التي تحصل عليها الشريحة السكانية المقابلة في التوزيع التراكمي للسكان
 - ❖ رسم مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع، حيث توضع الشرائح السكانية على المحور الأفقي، والأنصبة التراكمية للدخل على المحور العمودي.
- يمثل وتر المثلث العدالة الكاملة لتوزيع الدخل، بحيث كل النقاط على الوتر تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية، وتقرأ من الأسفل، على سبيل المثال أفقر 10% من السكان يحصلون على 10% من الدخل وهكذا. ويدل المحور الأفقي على التفاوت المطلق للدخل، بمعنى أن فردا واحدا يحصل على كل الدخل، وأما منحني لورنز فكلما ابتعد عن الوتر BD كلما ارتفع تفاوت الدخل، وذلك كما يلي³:

¹ Subrata Ghatak "Introduction to Development Economics", 3rd edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York, p 40.

² S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT, Op cit, p 45.

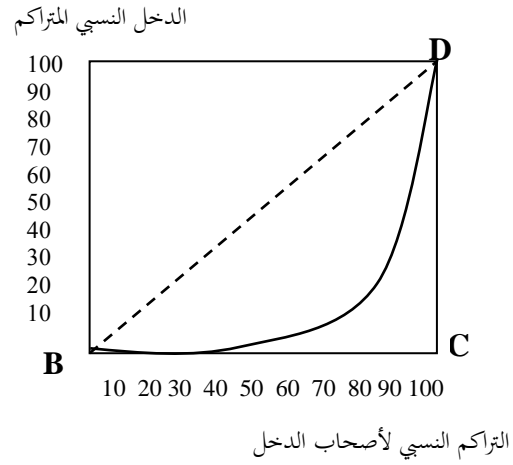
³ Subramanian. S, " Measurement of Inequality and Poverty", Delhi Oxford University Press, 1997.pp 79.

الشكل (2-3) منحني لورنز

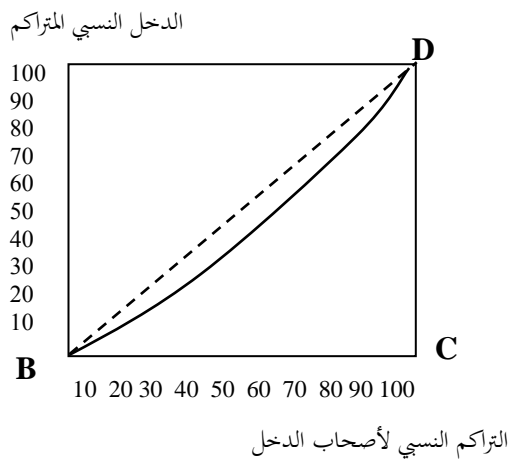


إن منحنيات "Lorenz" الأكثر بعدا عن الخط المستقيم BD تمثل درجة أكبر في عدم العدالة، وحيث أنه لا توجد دولة تتمتع بالعدالة المطلقة، فإن منحنيات لورنز للدول المختلفة سوف تقع في مكان ما على يمين الخط المستقيم، كما أن انتقال منحني لورنز من فترة لأخرى نحو الأسفل يدل على تدهور حالة توزيع الدخل، وانتقالها نحو الأعلى يدل على تحسن نمط التوزيع، وهو ما توضحه الأشكال التالية:

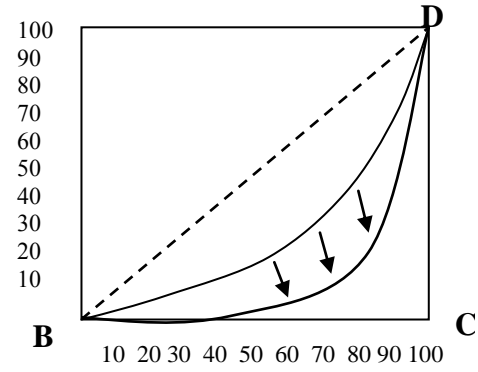
الشكل (3-3): سوء توزيع الدخل



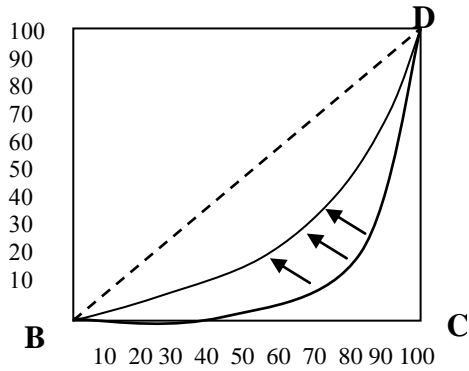
الشكل (4-3): توزيع عادل نسبيا



الشكل (5-3) تدهور توزيع الدخل



الشكل (6-3) تحسن توزيع الدخل



المصدر: ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206 بتصرف.

سادسا- معامل جيني (Gini): هو أكثر المقاييس استخداما في قياس عدالة توزيع الدخل أو الإنفاق وتمركزها لدى فئات محدودة في المجتمع، وهو يعتمد على منحنى لورنز، إذ أن قيمته تساوي إلى نسبة المساحة (A) المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث BCD إلى إجمالي مساحة المثلث BCD.

$$G = \frac{\text{المساحة } A}{\text{المساحة } BCD}$$

ونظرا لأنه يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي فيمكن حسابه بالعلاقة التالية¹:

¹ علي عبد القادر علي، "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 13، فبراير 2005، المعهد العربي للتخطيط، ص 9.

$$G = \sum_{i=1}^n (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث: P هي التوزيع التكراري المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل، بينما L هي التوزيع التكراري المتراكم

$$P_n = L_n = 1 \quad \text{و} \quad P_0 = L_0 = 0$$

تتراوح قيمة معامل GINI وفقا للتعريف السابق بين الصفر (حالة المساواة المطلقة) والواحد الصحيح أو 100% (حالة التفاوت المطلق)، فهو إذن مشتق من منحنى لورنز¹، ولأجل تتبع مسار عدالة التوزيع يجب مراعاة تطور قيم هذا المعامل عبر الزمن.

حسب Badaeu² يكون معامل GINI بالنسبة للأجور (مداخيل العمل) بين 0,3 و 0,4، أما بالنسبة لمداخيل الملكية فهو بين 0,6 و 0,7 وبهذا نجد أن تركز المداخيل يظهر جليا بالنسبة للملكيات. كما أن ارتفاع الدخل المتوسط يؤدي إلى مزيد من التشتت وتمركز المداخيل، وهذه الحالة تشهدها الأجور التي يحصل عليها الرجال مقابل النساء³. كما أن قيمة معامل "Gini" المحبذة والمعتدلة نسبيا تتراوح بين (25 و 35)% مثل السويد وكندا، وأما غالبية البلدان فتتركز حول 40%، وأما بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية فهي تقع ضمن المعدلات المرتفعة فوق الخمسينيات، كما انه هناك حالات قليلة قد تصل فيها مؤشرات بعض البلدان إلى الستينات، وهي اعلى قيمة له على الإطلاق، مما يجعل حدود معامل "Gini" بين (25 و 60)%. وأما التفاوت العالمي بين جميع شعوب العالم فتقترب من 70%.

عندما تتقاطع منحنيات "Lorenz" لفترتين زمنية وتكون عندها قيمة معامل جيني متساوية، يصعب الحكم على توزيع الدخل، فقد يتحسن بالنسبة للشرائح الدنيا، وقد يزداد تركز المداخيل لدى الفئات الأغنى.

ويوضح الشكلان المواليان انتقال منحنى "Lorenz" من L₁ إلى L₂ لفترتين مختلفتين لنفس العينة، حيث تتساوى فيه طبيعة توزيع الدخل (بدلالة معامل جيني)، فبينما يوضح الشكل (3-7) تحسُّن نصيب الفئات الدنيا على حساب الفئات الغنية، يوضح الشكل (3-8) تدهور حالتها لصالح فئات أخرى:

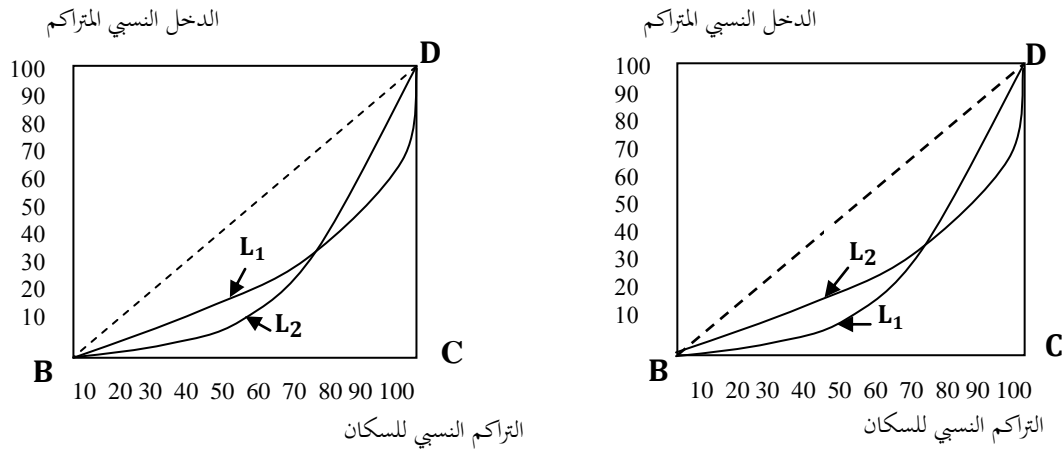
¹ Morriison Christian, "La répartition des revenus", Thémis , Paris 1996, p 89 – 90.

² A. Badaeu "Le patrimoine des Français", La Découverte, « Repères » 1989 page 05

³ Corinne Benveniste et Stefan Lollivie " les écarts de salaire entre les hommes et les femmes continuent à se réduire" Economie et Statistique, N°210, mai 1988, page 06

الشكل (7-3): تحسن توزيع الدخل للفئات الفقيرة

الشكل (8-3): تدهور توزيع الدخل للفئات الفقيرة



سابعاً- علاقة الفئات فيما بينها: عادة ما تبرز أهمية معرفة نصيب الفئة الدنيا من الفئة الغنية، وعند تقسيم المجتمع إلى شرائح عشرية أو خمسية أو ربعية، تظهر الحاجة الملحة لمعرفة كم يفوق العشير الأغني (أو الربع أو الخمس) العشير الأوفر (الربع أو الخمس)، ولأجل ذلك يحسب تشتت الدخل باستعمال إحدى اعلاقات التالية؛

❖ الفرق بين دخل/إنفاق الفئات المتطرفة، مثل $D_{10} - D_1$ أو $Q_5 - Q_1$

❖ نسبة أغني الفئات إلى أفقرها مثل $\frac{D_{10}}{D_1}$ أو $\frac{Q_5}{Q_1}$

❖ نسبة الفرق بين مداخيل الفئات إلى الوسيط مثل $\frac{D_{10} - D_1}{\text{الوسيط}}$ أو $\frac{Q_5 - Q_1}{Q_3}$

❖ نصيب أفقر 40% من السكان من إجمالي الدخل، حيث يعتبر البعض أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً إذا بلغت حصة أدنى 40% من السكان دخلاً يساوي أو أكثر من 17% من مجموع الدخل.

لقد تساءل Bresson¹ عن إمكانية ثبات تفاوت الدخل في حالة تضاعف دخل كل فئة مرتين بعد مرور فترة من الزمن، فمثلاً إذا كان دخل العشر الأوفر والأغني هو 1000 و 10000 وحدة نقدية على التوالي، وتضاعفا ليصبح 2000 و 20000 و.ن، فإن النسبة بينهما تبقى ثابتة وهي 10 أضعاف. بينما وباستخدام الفرق بين مداخيل الفئات المتطرفة يكون للعشر الأغني دخل نقدي إضافي يقدر بـ 900 و.ن. في الحالة الأولى، وهو ما يسمح له بتغطية كل الحاجات الضرورية والكمالية، وأما في الحالة الثانية فيكون

¹ Bresson Y " Le capital-temps: pouvoir, répartition et inégalités " Calmann Levy Paris 1977,p 104.

دخله الإضافي 18000 و.ن (2000-20000) وهو ما يسمح له من مضاعفة ما تحصل عليه سابقا، كما أن التفاوت بدلالة القدرة الشرائية أكثر وضوحا، حيث الانتقال من 1000 إلى 2000 و.ن ليس له نفس الدلالة من حيث عدد ونوعية السلع المقتناة مقارنة بالفئة التي تنتقل من 10000 إلى 20000 و.ن. كما أن مضاعفة مداخيل الفئات الاجتماعية بنفس النسبة، تؤدي إلى تزايد التفاوت المحسوب باستخدام بعض المؤشرات دون غيرها، وهي الخلاصة التي ينبغي الإشارة إليها أن بعض المؤشرات لا تعطي صورة حقيقية ودقيقة عن تطور التفاوت عبر الزمن. وللخروج من هذه الإشكالية يتطلب الأمر في هذه الحالة استخدام مؤشرات أخرى.

ثامنا- مؤشر Atkinson: على خلاف المؤشرات سابقة الذكر، التي تعتمد على الصيغ الإحصائية، وضع Atkinson مؤشرا لقياس التفاوت بالاستناد إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، وهو يعتمد على مفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل، والذي يُعرّف بأنه الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد، وهو يأخذ الصيغة التي اقترحها "Sollogoub" في دراسة تطبيقية أجراها حول توزيع المداخيل في أوروبا¹، وهي:

$$A = 1 - \frac{Y_e}{\mu}$$

حيث: μ هي متوسط الدخل أو الإنفاق و Y_e هي الدخل المكافئ للتوزيع العادل، وحيث:

$$Y_e = \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left(\frac{Y_i}{\mu} \right)^{1-a} \right]^{\frac{1}{1-a}}$$

أو

$$Y_e = \left[\sum_{i=1}^n (Y_i)^{1-a} F_i \right]^{\frac{1}{1-a}}$$

حيث: Y_i هي متوسط دخل الشريحة السكانية أو دخل/إنفاق الفئة الداخلية، و F_i هي التوزيع التكراري النسبي للسكان. أما a فهي معامل تجنب عدم العدالة، بحيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع مفضلا لحالات المساواة والعدالة في توزيع الدخل.

تاسعا- مؤشر "Theil": يعتمد هذا المؤشر على فكرة محتوى المعلومات المتوقعة في الأنظمة، وهو يستخدم لتبيان إمكانية تحليل مؤشر عدم عدالة التوزيع لكونه يحتوي على مكونين هما؛ مكون عدم عدالة التوزيع المتأني من عدم العدالة بين المجموعات (بمعنى قياس عدم عدالة التوزيع في المجتمع إذا ما حصل كل

¹ Sollogoub M" La comparaison de l'inégalité dans la répartition personnelle des revenus" Revue d'économie politique n°3, mai-juin 1980, pp 286-306.

شخص داخل المجموعة على متوسط دخل المجموعة (μ_j) ، ومكون عدم العدالة داخل المجموعة. وبدون الدخول في التفاصيل الفنية، فإن هذ المؤشر يأخذ إحدى الصيغتين التاليتين¹:

$$T_1 = \frac{1}{n} \sum \log \frac{\mu}{y_i}$$

$$T_2 = \frac{1}{n} \sum \frac{y_i}{\mu} \log \frac{y_i}{\mu}$$

2-4-1- نظرة عامة حول تطور التفاوت في الدخل حسب العالم والأقاليم

قبل الشروع في تجميع البيانات الخاصة بتوزيع الدخل ومسارها عبر الزمن، لا بأس من التذكير أنه عادة ما ينصب الاهتمام عند قياس تفاوت الدخل بمقارنته النسبية حسب الفترات الزمنية، وهنا تبرز عدة أنواع من تلك المقارنات:

2-4-1-1- التفاوت الداخلي (Inégalité interne)

يسمح هذا النوع بمعرفة مقدار تباين مستويات المعيشة داخل نفس البلد، وتستخدم في ذلك المسوحات الوطنية الخاصة بدخل العائلات وإنفاقها، وشُرع في دراسة هذا الموضوع منذ عدة عقود، وهو يتضمن أربعة محاور:

- ❖ الأجور التي تتكون في سوق العمل، وهي تعكس تفاوت رأس المال البشري؛
- ❖ دخل الملكية الذي يتضمن تعويضات الادخار، وهو يعكس تفاوت الثروات؛
- ❖ الدخل المتاح بعد التحويلات: والذي يعكس دور الدولة في تصحيح التفاوت بعد التوزيع الأولي؛
- ❖ الثروات المرتبطة بسلوكيات التراكم الماضية، كالإرث، معدل الفائدة السابق... الخ.

هناك عدة إشكاليات تعترض الباحث عند قيامه بدراسة هذا النوع من التفاوت أهمها هو عدم توفر المسوحات بصفة دورية، مما يجعل النتائج غير دقيقة، وعليه فإن العمل الإحصائي القائم على أساس كِبَر العينة الجغرافية الممسوحة، وكذلك طول السلسلة الزمنية ونتائج المسح هي عوامل أساسية قبل الحكم على طبيعة عدم العدالة بين الأفراد أو بين الدول، ولقياسه تستخدم العديد من المؤشرات سابقة الذكر.

في هذا الصدد، لوحظ أنه بعد عدة عقود من بحوث التنمية، فقد تم تخفيض درجة عدم المساواة في توزيع الدخول لعدد كثير من البلدان بفعل السياسة المالية والضريبية الصارمة التي اتخذتها حكوماتها، خصوصا برامج الحماية الاجتماعية، ودعم المناطق الريفية، والتكفل بفئات المرضى والمسنين والعجزة،

¹ علي عبد القادر علي، "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي"، مرجع سابق، ص 16.

وتحسين ظروف العمل والتدريب، والتي تزيد من فرص الحصول على دخول أعلى، إضافة إلى تحسين عمل المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية التي توفر متطلبات الحياة الضرورية من الغذاء والمسكن ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، والتي استطاعت أن تنتشل آلاف الأشخاص من دائرة الفقر والحرمان، وإعادة تأهيلهم وتجنيدهم في الحياة الاقتصادية كعوامل إنتاج ذوي الإنتاجية الحدية الموجبة، وهو الوضع الذي لم يكن ليتحقق لو كانت اقتصادياتها راكدة، أو كان نمو نواتجها الإجمالية سالبا، وهو الأمر الذي عانت منه بعض الدول الأخرى التي شهدت عدم استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي، أو كانت سياساتها المالية والنقدية غير مجدية، ما أدى إلى تدهور حالة توزيع الدخل فيها بشكل رهيب، مثلما حدث لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تجاوزت فيها قيمة معامل جيني عتبة 50% مثلما هو مبين في الجدول (3-5).

وباستثناء بلدان منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية التي لها سجل طويل مع معدلات النمو الاقتصادي الموجب، والسياسات والبرامج الاجتماعية السخية (حتى وقت قريب)، حيث عرفت حالة توزيع الدخل اعتدالا نسبيا، فإن البلدان الأخرى شهدت ارتفاعا وتراجعا لقيم معامل جيني عبر الزمن لضعف مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعدم قدرتها على ولوج التجارة العالمية بشكل سليم، حيث غالبا ما يكون اندماجها في التجارة العالمية مصحوبا بتنازلات عديدة تؤثر على الهيكل الوظيفي لعوامل الإنتاج من إحلال رأس المال بدل العمل، فيؤدي ذلك إلى تراجع فئة الأجراء لصالح أرباب العمل الذين يسامون الحكومة على الأجور، مما يولد ضغوطا مستمرة عليها لفتح مناصب الشغل الحكومية التي يطلبها أغلبية السكان، وهو الوضع الذي يزداد صعوبة مع زيادة انتشار العولمة وتعمقها في شتى الميادين.

إن لدى كل دول العالم درجة من سوء توزيع الدخل، حيث أن أغلب البلدان الاشتراكية سابقا تميزت بعدالة مقبولة بدلالة تدني قيم معامل جيني "Gini"، بينما كان للدول المتقدمة مستويات توزيع دخل أحسن منها بسبب امتلاكها سياسات فعالة لإعادة توزيع الدخل عبر النظام المتدرج لضرائب الدخل والتحويلات والإعانات المختلفة التي تخص بها الفئات المحرومة، إذ لوحظ أثناء المقارنة الدولية انخفاض في عدم المساواة بين الدول في منتصف سنوات السبعينيات، ثم ارتفاع نسبي وبانتظام ابتداء من سنة 1984، ثم حدث عدم استقرار الاتجاه خلال العقود التي تلت ذلك.

الجدول (3-5) معامل "Gini" لعدد من الدول لفترات زمنية مختلفة

الإقليم	الدولة	السنة	معامل جيني	الإقليم	الدولة	السنة	معامل جيني	
أوروبا	ألمانيا	2000	28,31	الدول العربية	الجزائر	1988	40,14	
	فرنسا	1995	32,74		الجزائر	1995	35,33	
	اليونان	2000	34,27		الجزائر	2000	35,10	
	اسبانيا	2000	34,66		مصر	1991	32,00	
	م.متحدة	1999	35,97		مصر	1996	30,13	
	إيطاليا	2000	36,03		مصر	2000	32,76	
	البرتغال	1997	38,45		الأردن	1992	43,36	
	الو.م.أ.	2000	40,81		الأردن	1997	36,42	
	كندا	2000	56,32		الأردن	2003	38,87	
	الأمريكيتين	الأرجنتين	1992		45,35	المغرب	1991	39,20
			1996		48,58	المغرب	1999	39,46
			2002		52,52	المغرب	2001	40,63
		البرازيل	1988		60,97	تونس	1990	40,24
			1995		59,24	تونس	1995	41,66
2001			58,59	تونس	2000	40,81		
بوليفيا		1991	42,04	ماليزيا	1987	47,04		
		1997	58,46	ماليزيا	1995	48,52		
		2002	60,24	بنغلادش	1992	26,21		
الشيلي		1987	56,43	بنغلادش	1996	30,63		
		1994	55,19	بنغلادش	2000	30,72		
		2000	55,36	إيران	1990	43,60		
كولومبيا		1988	53,11	إيران	1998	44,10		
		1995	57,22	الغابون	1988	40,63		
	2000	57,50	الغابون	2000	46,09			
جاميكا	1988	43,16	تايلاند	2000	43,15			
	1996	40,47	سنغافورة	1998	42,47			
	2002	48,34	هونغ-كونغ	1998	43,44			
المكسيك	1996	48,54	إندونيسيا	2005	39,41			
	2000	51,87	كوريا.ج	1998	31,59			

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية تشهد حالة من عدم توزيع الدخل الكبير، حيث تتراوح بين أدنى قيمة لمعامل جيني (48,54) المسجلة لدولة جامايكا وأعلىها (60,24) لدولة بوليفيا كآخر رصد لحالة توزيع الدخل لسنة 2002، وأما بلدان آسيا فهي تشهد اعتدالا، فمثلا بنغلادش بـ 30,72% لسنة 2000، وإندونيسيا بـ 39,41% لسنة 2005، ولكنه يميل في بعض منها للارتفاع، مثلما

هو الحال بالنسبة للفلبين بـ 46,09% (2000)، تايلاند بـ 43,15% (2000). وأما البلدان العربية فهي عموماً تشهد تقارباً من حيث قيم معامل جيني وهو معتدل، إذ سجلت الجزائر 35,10% سنة 2000، مصر 32,76% سنة 2000، الأردن 38,87% سنة 2003، المغرب 40,63% سنة 2001، وتونس 40,81% سنة 2000.

2-4-2- التفاوت بين الدول

تستمد البيانات المستخدمة في حساب التفاوت العالمي من المسوح الأسرية في البلدان المختلفة بتحويل الدخل الوطنية إلى "عملة" دولية تكون لها نفس القوة الشرائية في كافة بلدان العالم، باستخدام ما يسمى بتعديل القوى الشرائية بالدولار (PPP\$)، مما يسمح بإجراء التعديل لمراعاة الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان، فتقل في البلدان الأفقر عنها في البلدان الغنية، الأمر الذي يجعل الدخل فيها أعلى مما لو كان قد تم قياسها بأسعار الصرف السائدة في السوق.

وباستخدام أحدث البيانات المتاحة عن تعادل القوى الشرائية، تم إنشاء إطار لتوزيع الدخل على المستوى العالمي (مجموعة ضخمة من بيانات مسوح الأفراد المعدلة حسب أسعار الصرف المقاسة بتعديل القوى الشرائية)، وقيست قيم معامل جيني على فترات زمنية امتدت لمدة خمس سنوات تقريباً في الفترة (1988-2005)، فإن التفاوت العالمي لا يبدو أنه يتبع اتجاهها عاماً واضحاً، لكنه مرتفع بدرجة حادة ويتأرجح في حدود 70%، وهو ما يبين أن قوى التقارب (المرجحة بتعداد السكان) بين البلدان (خاصة الصين والهند في محاولتهما للحاق ببلدان العالم الغني) تعوض تقريباً قوى تزايد عدم المساواة داخل البلاد. لكن البيانات الأولية لعام 2008 (التي تعكس نمو الاقتصاديات الصاعدة بوتيرة أسرع كثيراً من المتقدمة مع استمراره في وقتنا الحالي) تشير إلى أن الفترة المقبلة قد تشهد انخفاض التفاوت العالمي.

وفي هذا الصدد لم يستطع الاقتصاديون تحديد صلة دقيقة بين التفاوت الحاصل داخل معظم البلدان والتفاوت العالمي، فإذا كان عدم المساواة داخل معظم بلدان العالم قد زاد أو ظل ثابتاً على مدار الثلاثين عاماً الماضية، فإن التفاوت العالمي ليس نتاجاً لعدم المساواة داخل فرادى البلدان فحسب، وإنما هو نتيجة الفجوات أيضاً بين نصيب دخل الفرد في البلدان المختلفة، وهو يتأثر بتعداد السكان وحجم الدخل فيها. فالصين مثلاً ستؤثر على مستوى التفاوت العالمي أكثر من لكسمبرغ. ولتحديد طبيعة ما حدث لمستويات عدم المساواة بين جميع شعوب العالم، يجب علينا أن ننظر في مسارين متعارضين: أن مواصلة ارتفاع عدم المساواة داخل كل بلد على حدة يزيد من التفاوت العالمي، وإن كانت معدلات نمو الدخل الحقيقي المرتفعة في البلدان الفقيرة، لا سيما في البلدان الضخمة كالصين والهند، سوف تحد منه.

وقد لوحظ أن التفاوت العالمي قد انخفض عن مستواه المرتفع البالغ 70% بمعامل جيني للفترة 1990-2005 ليتراوح بين (67-68)% في الوقت الحاضر، وهو لا يزال مرتفعا جدا عن مستوى عدم المساواة في أي بلد منفرد، وأعلى كثيرا من مستوى التفاوت العالمي منذ 50 و100 سنة مضت، بالرغم من هبوطه سنة 2008، بسبب معدل نمو الصين، والذي إذا ما استمر مستقبلا فسوف يكون ذلك بمثابة أول هبوط له منذ أواسط القرن التاسع عشر و"الثورة الصناعية"، والتي يمكن اعتبارها بمثابة "الانفجار العظيم" الذي وضع بعض البلدان على مسار الدخل المرتفع، وترك بلدانا أخرى عند مستويات دخل منخفضة للغاية.

لكن مع انطلاق العملاقين - الهند والصين - إلى مستويات دخل أعلى كثيرا من مستويات الماضي، سوف يزداد متوسط دخل العالم وسيبدأ التفاوت العالمي في الانخفاض، لأن النمو الاقتصادي المتحقق في العالم الغني والأسواق الصاعدة قد أسهم في تخفيض التفاوت العالمي، بالرغم من الأزمة العالمية الأخيرة التي حدثت سنة 2008. فالحد من التفاوت العالمي، بقيادة معدلات النمو العالية وارتفاع مستويات المعيشة لاقتصاديات مكتظة بالسكان ولا تزال فقيرة نسبيا مثل الصين والهند يمثل تغييرا تاريخيا، فهو بمثابة انعكاس للرخاء الذي تحقق حديثا لملايين من البشر، وساعده مزيد من التكامل العالمي، لأنه من الممكن أن تتفوق الأهمية السياسية لخفض التفاوت العالمي على أهمية زيادة عدم المساواة داخل البلدان¹.

وبعد، ما الذي يمكن استنتاجه حول عدم المساواة على مستوى العالم كمجموعة؟

يوفر البنك الدولي معلومات حول معامل "Gini" لعينة من 125 بلدا تراوحت تواريخ استقصاء بيانات مسوحات الدخل والإنفاق بين سنتي 1993 و2003، ولأغراض التحليل ونقاربية المقارنة بينها فقد تم تعديل قيم معامل "Gini" المرصودة لحالة 43 دولة على أساس الدخل، بحذف 6,6 نقطة مئوية لتحويلها إلى توزيع على أساس الإنفاق، وحيث تراوحت قيم معامل "Gini" بين أدنى درجة لعدم المساواة بلغت 19% لكل من اليابان (1993) والتشيك (1996) والسويد (2000)، وأعلى درجة وبلغت 71% لناميبيا (1993)، وقد بلغ متوسط معامل "Gini" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي للعالم كمجموعة 36,84% بانحراف معياري قدره 0,1049، وذلك كما يلي:

¹ برانكو ميلانوفيتش، "أكثر أم أقل"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48 (العدد 3)، سبتمبر 2011، ص ص 6-12 بتصرف.

الجدول (6-3) توزيع دول العالم حسب معاملات "Gini" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي

متوسط معامل جيني	نسبة السكان	نسبة الدول	عدد الدول	معامل جيني
0,222	7,0	14,3	17	أقل من 0,26
0,314	48,7	37,3	47	0,37 – 0,26
0,411	37,0	33,3	42	0,48 – 0,37
0,514	7,7	11,1	14	0,59 – 0,48
0,639	0,3	4,0	5	أكثر من 0,59
0,37	100,0	100,0	125	إجمالي / متوسط

المصدر: علي عبد القادر علي "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية" سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربية للتخطيط بالكويت، العدد 19، ماي 2006، ص 19.

يلاحظ من الجدول أن توزيع الدول حسب قيم معامل "Gini" لتوزيع الإنفاق يتبع التوزيع الطبيعي، حيث يتساوى وسيطه مع وسطه الحسابي عند القيمة 0,37. وعليه يمكن اعتبار أن كل الدول التي يقل فيها معاملها عن هذه القيمة فهي تتمتع بدرجة منخفضة من عدم المساواة، وأما تلك التي تتراوح فيها بين 0,37 و 0,48 فهي دول فيها درجة متوسطة، وكذلك الحال بالنسبة للدول التي يزيد فيها المعامل عن 0,48 فهي تتميز بدرجة مرتفعة من عدم المساواة، ويمثلها حوالي 8% من سكان العالم، بينما يتمتع حوالي 7% فقط منهم بدرجة عالية من المساواة بدليل انخفاض قيمة معامل "Gini" عن 0,26.

كذلك، تبين قيم مؤشر "Theil - 1" اختلاف دول العالم من حيث عدالة التوزيع وتفضيلها للمساواة. فتوزيع الدول حسب هذا المؤشر يكاد يتبع التوزيع الطبيعي بدلالة اقتراب وسيطه البالغ 0,22 من التساوي مع متوسطه البالغ 0,24، حسب تقرير البنك الدولي (2005) الذي رصد قيم المؤشر لعينة من 109 دول لتلك التي رصدت لها معاملات "Gini"، بالرغم من عدم وجود طريقة لتعديل قيمه. فقد تراوح بين أدنى قيمة بلغت 0,09 وسجلت لكل من تايوان (2000) والمجر (2002)، وأعلى قيمة بلغت 0,98 وسجلت لهاييتي (2001)، وذلك كما يلي:

الجدول (7-3) توزيع دول العالم حسب مؤشر "Theil - 1" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي

متوسط مؤشر "Theil - 1"	نسبة السكان	نسبة الدول	عدد الدول	مؤشر "Theil - 1"
0,222	7,0	14,3	17	أقل من 0,13
0,314	48,7	37,3	47	0,24 – 0,13
0,411	37,0	33,3	42	0,35 – 0,24
0,639	0,3	4,0	5	أكثر من 0,35
0,24	100,0	100,0	66	إجمالي / متوسط

المصدر: علي عبد القادر علي "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية" مرجع سابق، ص 20.

2-4-3- التفاوت بين الأفراد عالميا

من جهة أخرى يمكن معرفة اتجاه عدم المساواة بين الأفراد عالميا بغض النظر عن انتمائهم لبلد غني أو فقير، وهنا تتوقف دخولهم على طبيعة البلد الذي يعيشون فيه والقوانين التنظيمية التي تحكم معاملاتهم الاقتصادية وأنظمة الضرائب. فقد لوحظ مثلا أن الأجور المدفوعة في البلدان المتقدمة اعلى من مثيلاتها في البلدان الفقيرة والمتخلفة، مما يجعل مستويات المعيشة متفاوتة بينهما، إذ أن التطور التكنولوجي في الأولى أنتج طلبا متزايدا على العمالة الماهرة، بالرغم من كون بعض من تكل المجتمعات غير قادرة على توفير القدر اللازم من تلك العمالة بما يحتاجه الاقتصاد الجديد، ما أدى إلى ارتفاع أجور الفئات المتعلمة مقارنة بغيرها، وهو ما ذهب إليه الاقتصادي الهولندي "Jan Tinbergen" بأن "عدم المساواة ناتج عن السباق بين التكنولوجيا والتعليم".

في نفس السياق تشير بعض التقارير الدولية أن أربعة أخماس سكان العالم الذي شمله المسح لا تتجاوز حصة دخولهم خمس الدخل العالمي (3,17%)، كما أن حصة أفقر وثنائي أفقر خمس متقاربة جدا، وأن ثاني أغنى خمس يفوق دخله عشر الدخل العالمي، وهذه النتائج توضح بشدة فداحة توزيع الدخل بين الأفراد عالميا، وهو يخفي وراءه عدم توازن القوى السياسية والاقتصادية التي خلفه النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خصوصا بعد انهيار النظام الشيوعي، حيث شهدت بعض من تلك البلدان - مع استثناءات قليلة- أكثر الزيادات حدة في مستوى عدم المساواة.

ففي أوائل التسعينات، ارتفع مستوى عدم المساواة في روسيا بسرعة لم يسبق تسجيلها في أي من بلدان العالم. فمثلا وبينما ارتفع مستوى عدم المساواة في الولايات المتحدة بنحو ثلث نقطة سنويا على مقياس جيني خلال الفترة بين عامي 1980 و1995، ارتفعت قيمة معامل جيني في روسيا خلال العقد الذي أعقب نهاية الاتحاد السوفيتي بثلاثة أضعاف هذه الوتيرة، وانخفض معه متوسط الدخل الحقيقي انخفاضاً حاداً، مما أوجد مجموعة هائلة من الفقراء حديثي العهد، حيث تكمن الأسباب الأساسية وراء تلك الزيادة هو عملية الخصخصة التي تركت قدراً ضخماً من الأصول (التي كانت فيما سبق جزءاً من الدولة السوفيتية) بين أيدي المقربين من السلطة السياسية (حكم القلة)، وأحدثت انقساماً كبيراً بين صفوف العاملين في القطاع الحكومي، أي بين الذين ظلوا محتفظين بوظائفهم وحتى بعض ممن انتفعوا من الأوضاع، والذين أصبحوا عاطلين، والذين خفضت دخولهم بشدة وانهارت معها شبكات الأمان الاجتماعي التي كانت توفرها الشركات في أغلب الأحيان.

ومع نهاية التسعينات من القرن الماضي، توقف نمو عدم المساواة، وظل مستواه في روسيا أعلى قليلاً من المستوى السائد في الولايات المتحدة (أي عند مستوى مماثل لذلك السائد في الصين). كما شهدت العديد من بلدان أوروبا الوسطى (سلوفينيا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية) ارتفاعاً في

مستوى عدم المساواة وفقا لمعايير اقتصاديات السوق الحديثة، ولكنه ظل منخفضا نسبيا، وذلك بسبب تحولها السريع إلى ما بعد الحكم الشيوعي بدرجات عالية من التوزيع العادل للدخل، ولم تتسبب الزيادات الكبيرة حتى في وضعها خارج المستويات الحرجة التي تعتبرها قارة أوروبا مستويات عادية¹.

وعلى العموم فإن العالم يتسم كمجموعة بانعدام شديد للمساواة، إذ يتقاسم 80% من سكان العالم 30% من ثرواته في حين تنعم نسبة 20% الأعلى بـ 70% من ثروات العالم، بل إن ما يلفت الانتباه بقدر أكبر هو تمتع أثري الناس (وعدددهم 61 مليون شخص بنسبة 1% من سكان العالم) بمقدار الدخل ذاته العائد إلى أفقر الناس (وعدددهم 3,5 مليار شخص ونسبتهم 56% من سكان العالم)، حيث لو كان العالم بلدا واحدا لَصَنَّف من بين البلدان الأسوأ من حيث عدالة التوزيع.

2-4-4- التباين بين الأقاليم

يمكن دراسة مقدار التباين الحاصل في توزيع الدخل والثروة بين مجموعات البلدان مقسمة إلى أقاليم وفق موقعها الجغرافي أو انتمائها لتكتل معين، فمعظم أقاليم العالم عرفت تراجعاً واضحاً لمقدار عدم المساواة عبر فترات من الزمن. فالدول العربية كمجموعة (وفقاً لعدد البلدان التي شملها المسح) عرفت تراجعاً واضحاً لقيم معامل جيني بدءاً من سنة 1966، حيث تراجع مع نهاية العقد الثامن من القرن العشرين بحوالي 5,5 نقطة مئوية، وهو نفس الأمر الذي حصل لدول أمريكا اللاتينية التي تراجعت قيم معامل جيني فيها بحوالي 7 نقاط مئوية، في حين عرفت بعض الأقاليم الأخرى مثل شمال أمريكا وجنوب آسيا ثباتاً نسبياً، بينما عرفت دول أوروبا الغربية تراجعاً واستقراراً في حدود 30% على سلم معامل "Gini"، وهو أدنى معدل مسجل على مستوى العالم، إذ عرفت تلك المنطقة بتحسين الخدمات المقدمة للفقراء والعمال وسخاء التعويضات الاجتماعية مثل منح الأمومة والشيخوخة والتقاعد وغيرها.

¹ برانكو ميلانوفيتش، مرجع سبق ذكره.

الجدول (3-8): عدالة توزيع الدخل بين أقاليم العالم باستخدام معامل جيني للفترة (1966-1990)

الأقاليم	عدد الأقطار	1970-1966	1975-1971	1980-1976	1985-1981	1990-1986
الدول العربية	6	43,67	41,65	41,90	42,95	38,17
شرق آسيا والباسفيك	9	37,26	38,89	38,53	38,60	40,04
أمريكا اللاتينية	17	57,24	50,93	49,77	49,06	50,16
شمال أمريكا	2	35,61	35,28	35,91	35,21	36,54
جنوب آسيا	4	33,30	33,32	35,37	36,68	33,57
أفريقيا جنوب الصحراء	7	39,00	--	44,00	41,21	35,75
أوروبا الغربية	15	37,09	34,88	30,82	29,74	30,83
إجمالي العينة	60	40,63	39,32	38,51	36,91	38,58

Source : Deininger & Olinto, (2002, 23, Tableau N° 1)

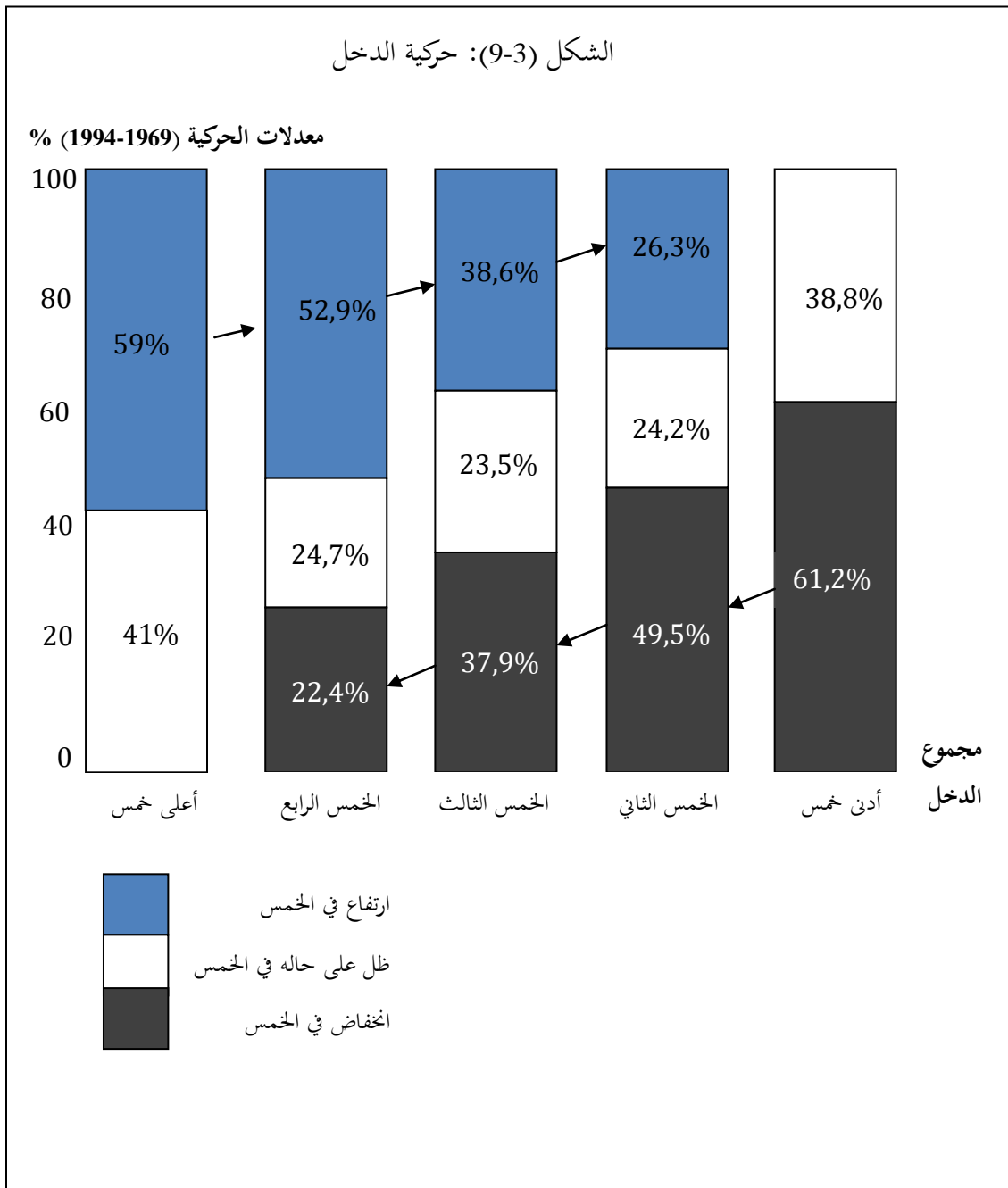
يلاحظ من الجدول أن إقليم الدول العربية قد جاء في الترتيب الثاني من حيث عدم عدالة توزيع الدخل خلال الفترة (1970-1966) بمعامل جيني بلغ متوسطه 43,67% وقد حافظ على ترتيبه لكل الفترات الزمنية باستثناء فترتي (1980-1976) و(1990-1986) أين حل ثالثا بعد إقليم جنوب الصحراء، وشرق آسيا والباسيفيك على التوالي. كما أن اتجاهاته الزمنية كانت جد متواضعة، فهو لم يشهد إلا تحسنا ضعيفا قدر معدله السنوي بـ 0,67% وهو متدني من الناحية الكمية حسب ما أشار إليه "لاي وإسكوير وزو (1998)" بأن المعدلات السنوية للتغير في قيم معامل جيني التي تقل عن 1% فهي صغيرة من الناحية الكمية¹.

2-5- هل تترد مداخيل الآباء على أبنائهم؟

إن السؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة للاقتصاديات الحالية سواء كانت تتصف بدرجة عالية من الفقر أو الغنى هو ما احتمال أن يصبح الغني فقيرا والفقير غنيا، أو ما يسمى احتمالية تبادل الأماكن بين الطبقات المختلفة المكونة للمجتمع؟ فالإجابة على هذا التساؤل تستلزم جمع العديد من العينات في المجتمع ومقارنتها بين الفترات الزمنية شبه الطويلة، حيث وبالاعتماد على البيانات المتوفرة حول الولايات المتحدة، خلص الباحثون في معهد السياسة الاقتصادية في تقريرهم حول "حالة أمريكا العاملة" أن الأسر تعلق وتثبت كلما حدث تغير في ثروتها النسبية.

¹ علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، المعهد العربي للتخطيط ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، تونس (6-8 ماي 2003)، فبراير (2003).

يوضح الشكل (9-3) حركية الدخل المأخوذة بناء على تجميع الأفراد في خمسة أقسام على أساس دخل أسرهم في سنة 1969، ثم أعيد النظر في وضعهم مرة أخرى في سنة 1994، مما يوفر إطلالة سريعة على وضعهم قبل وبعد (بدون إغفال كافة المؤثرات على مداخيلهم سواء كانت عملا أو بطالة أو أزمة أو انفتاحا اقتصاديا... إلخ)، ما أمكن من تبيان تحرك هذه الأقسام في سلم توزيع الدخل أو بقائها ثابتة، أو تبادلت أماكنها مع آخرين، وقد اتضح أنه بين هاتين السنتين (اللتان لا تتشابهان في توزيع الدخل) بقيت ما نسبته 20% في كل خمس ثابتة، بينما تحركت 80% في كل خمس باتجاه الأقسام الأخرى، وهذا ما سماه الاقتصاديون "الحركة الكاملة".



المصدر: براكاش لونجاني، "تبادل الماكن: قياس حركية الدخل"، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2004، ص 26.

يوضح هذا الشكل أن حركية الدخل تبتعد عن الحركية الكاملة في الأطراف وأقل ابتعادا في الوسط، ذلك لأن حوالي 40% ممن كانوا في الخمس الأدنى في توزيع الدخل في سنة 1969 لا يزالون في هذا الخمس بعد 25 سنة أي سنة 1994، وبالمثل فإن 41% ممن كانوا في أعلى الخمس احتفظوا بوضعهم النسبي بعد 25 سنة، وهذه الأعداد هي ضعف تلك التي يمكن أن تشير إليها حالة الحركية الكاملة. أما في الأخماس المتوسطة فإن الحركية أكبر بكثير، حيث أن حوالي 24% فقط الموجودون في الخمس المتوسط احتفظوا بموقعهم، وأن احتمال انتقال من خرجوا منه (37,9%) إلى الأعلى نحو الخمس الرابع كان مماثلا لاحتمال انتقالهم إلى الأسفل نحو الخمس الثاني في سلم توزيع الدخل بحوالي (38,6%). وأما الخمس الثاني فإن نسبة من ظلوا في موضعهم هي حوالي 24% وهي نصف من خرجوا منه (49,5%). وأما الخمس الرابع فإن نسبة من بقي على حاله هي حوالي 25%، بينما احتمال انتقال من خرجوا منه (52,9%) نحو الأسفل باتجاه الخمس الثالث كانت ضعف الذين يحتمل أن يخرجوا منه نحو الخمس الأغنى أو يبقوا في موضعهم.

بالاستناد إلى هذه النتائج، فهل يمكن أن تزيد عدم المساواة في الدخل أو تبقى ثابتة نسبيا بالرغم من هذه الحركية المستمرة للأفراد على سلم توزيع الدخل؟

لقد خلص "Peter Gottschalk" أنه بالرغم من اختلاف مؤسسات سوق العمل وأنظمة الضرائب في العديد من البلدان الصناعية الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، فإن معدلات حركية الدخل متشابهة فيما بينها، وأنها لم تحسن توزيع الدخل بل قد زادت عدم المساواة في العقود الأخيرة، بالرغم من بقاء معدلات الحركية ثابتة نسبيا.

إن صعوبة البحث تتجلى في جمع الأدلة حول حركية الدخل، أن الأمر يتطلب مجموعة بيانات طويلة تتبع نفس الأشخاص على مرّ الزمن وتسجل دخولهم، وحيث تعد أعمال المسح وبيانات الدخل وإيرادات الضرائب وسيلة لتتبع تطور دخل الأفراد، غير أن مقياس الدخل المتاح المعتمد على إيرادات العمل هو أسهل البيانات الممكن الحصول عليها، في حين تعدّ مقياس الثروة إما غير متاحة أو يصعب حسابها. كما أن الخيارات الخاصة بتصميم هذا النوع من الدراسات يمكن أن يؤثر على النتائج المستخلصة، وأحد أهم تلك الخيارات هو ما إذا كانت الحسابات تتم على أساس دخل الفرد عينه، أم دخل أسرته، لأن الأول يميل أن يظهر اتجاهها أعلى كثيرا في الحركية عن المذكور أعلاه، إضافة إلى تحديد فترة الدراسة التي تؤثر على تلك النتائج، لهذا يفضل الباحثون استخدام فترة العقد أو الخمسة وعشرين عاما.

إن السؤال الثاني الذي يطرح بشأن حركية الدخل هو ما تأثير وضع الآباء في توزيع الدخل على وضع نسلهم (حركية الدخل بين الأجيال)؟ أو بسؤال أكثر دقة إلى أي مدى يستطيع نسل الآباء الأغنياء البقاء على قمة توزيع الدخل؟ وإلى أي مدى ينتقل الفقر إلى الجيل التالي؟ والإجابة على هذا التساؤل

يكون من خلال جمع بيانات الدخل للآباء وأبنائهم، كما هو الحال بالنسبة لدراسة قام بها باحثون حول إيرادات ضرائب الدخل الخاصة بعينة مكونة من أربع مئة ألف زوج من الآباء والبنين في كندا، والتي وجدت أمتطاً للحركية متشابهة لتلك التي تمت في الولايات المتحدة، مثلما يوضحه الجدول (3-10)، حيث تم تقسيم توزيع الدخل على أساس الأرباع بدلا من الأقسام¹.

الجدول(3-9): حركية الدخل بين الأجيال

مكتسبات الابن				نسبة مئوية	إيرادات الأب
الربع الأدنى	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأعلى		
33	28	22	17	الربع الأدنى	
25	27	26	21	الربع الثاني	
22	24	27	27	الربع الثالث	
20	21	25	35	الربع الأعلى	

المصدر: براكاش لونغاني، مرجع سابق، ص 27.

تبين الدلائل نفس النتيجة السابقة تقريبا، أي التباعد عن الحركية الكاملة بين طرفي توزيع الدخل وزيادة الحركية في الوسط. فمثلا إذا كانت إيرادات الأب في الربع الأدنى (33) فإن إيرادات الابن تكون هي الأخرى نفسها (33)، وإذا كانت في الربع الأعلى (35) فإنها ترتدّ على الابن (35). وأما بقية الحركية في الوسط فهي تتصف بشبه الكاملة حيث هي في حدود 25% من الدخل (بفرضية أن توزيع الدخل هو طبيعي).

تعطي هذه الدراسة بعض الحجج والحجج المضادة لعمل النظام الرأسمالي، حيث يتحجج بها الناقدون كون ما يحدث على طرفي توزيع الدخل إنما هو انعكاس وتكريس للنظام غير العادل في تقسيم ثمرات التقدم، لأن الموجودين على القمة (وهم الأغنياء) يستطيعون الاحتفاظ بوضعهم وتوريثه لأبنائهم، بينما يجد الكثيرون ممن هم في القاع (وهم الفقراء) صعوبة في شق طريقهم نحو الصعود وتغيير موضع أبنائهم في المستقبل. وأما المدافعون عن الرأسمالية فيتحججون بالحركية شبه الكاملة في وسط التوزيع (وعدددهم حوالي 50% وهم الأغلبية)، ويرون أن لهذه الطبقة الأمل في الوصول، وبذلك تصبح عدم المساواة مقبولة، لأنها تولد الطموح والأمل لدى الأغلبية، وليس الحقد كما يراها الناقدون بعيون الفقراء.

¹ نفس المرجع السابق، ص 27.

خاتمة الفصل

إن النظرية الاقتصادية عرضت توجيهات قليلة خاصة باهتمامها الدائم ليس بالتوزيع الشخصي للدخل (من يحصل)، ولكن بمحددات التوزيع الوظيفي للدخل (نصيب إنتاجية العمل ورأس المال والأرض من إجمالي الناتج الوطني)، وحيث أن هذه المعرفة لم تساعد على فهم التوجه والتركز الشديد للدخل في مجموعات معينة من السكان، في حين أن الدخل الشخصي يتكون ليس فقط من دخل العمل، ولكن أيضا من امتلاك الأفراد لأصول أخرى تدر الدخل مثل الأراضي ورأس المال العيني والمالي.

إن تحليل المحددات الحقيقية لعدم مساواة توزيع الدخل هو في الحقيقة البحث عن عدم المساواة في توزيع الأصول (مثل الأراضي ورأس المال) بين قطاعات السكان في البلدان النامية، وهو السبب الرئيسي لاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث أن تركيز رأس المال (العيني والمالي) والأراضي في أيدي قلة قليلة والصفوة السياسية القادرين على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، يمكنهم من التحكم في النصيب الأكبر في الناتج الوطني، لذلك فكل محاولة لتحسين معايير المعيشة للفقراء لا بد وأن تركز - إضافة على زيادة عوائد العمل من خلال زيادة التوظيف - على تغيير تركيز رأس المال البشري والعيني نحو المجموعات منخفضة الدخل.

ومما لا شك فيه أن الفقر يعد من بين أحد أهم محددات عدالة توزيع الدخل، بل وأنه من نتائج سوء توزيعه، فالمجتمع الذي تنتشر فيه معدلات الفقر بصورة رهيبية، فإنه حتما يعاني باطنيا وظاهريا من عدم المساواة، سواء تجسدت في ترك البنات للتعليم في سن مبكرة (التسرب المدرسي أو التكاليف المرتفعة للتعليم)، أو كذلك التمييز القائم على العرق أو الدين، أو ربما في أحيان أخرى سوء التغذية الذي يؤثر بدوره على التحصيل العلمي ومزاولة الأنشطة الاقتصادية التي تدر دخولا مرتفعة... الخ.

وعليه، يؤدي انتشار البطالة والفقر إلى زيادة عدم عدالة توزيع الدخل عبر الزمن ووراثيا، وهي العقبة التي تحاول النظرية الاقتصادية أن تجد لها حلا في ظل تحسن الأداء الاقتصادي للبلد، بمعنى البحث في كيفية توزيع ثمرات النمو على الفئات الاجتماعية المختلفة، ولكن بالطريقة التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة وبنفس القدر الذي تستفيد منه الطبقة الغنية، وكيف يمكن تحقيق مزيد من عدالة توزيع الدخل والإنفاق والثروة والفرص مع مزيد من النمو الاقتصادي المستدام، وهو حال الجزائر التي اتبعت العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بغية الوصول إلى مستويات عالية من النمو وعدالة أكثر في توزيع ثماره، وهو ما يحاول الفصل الموالي كشفه.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية للنمو

الاقتصادي وعدالة توزيع

الدخل في الجزائر

مقدمة الفصل

إن طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الجزائر لا تزال تلقي الكثير من التساؤلات، خصوصا في ظل عدم القدرة على بناء نموذج قياسي لضعف وقلة البيانات الخاصة بتوزيع الدخل. غير أن أهم ما يمكن ملاحظته هو تأثير كلا المتغيرين بمراحل تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، حيث اتبعت الجزائر فور استقلالها نظاما اقتصاديا اشتراكيا معتمدا بالدرجة الأولى على المشاركة الجماعية في خلق الثروة المحلية واستفادة كافة شرائح المجتمع منها بغض النظر عن إنتاجية أفرادها، وذلك لمحاولة تخفيف آثار الفقر والبطالة التي عانى منها السكان وقت الاستعمار، رغم أن جل مؤسسات الدولة الاقتصادية كانت تفتقر وبشدة إلى اليد العاملة الفنية والمؤهلة التي تستطيع تسيير تلك المؤسسات خصوصا بعد تأميم الثروات المحلية، مما شكل تحديا صعبا استلزم حتمية تظافر الجهود على كل المستويات السياسية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية لإنقاذ البلد من حافة الانحطاط والإفلاس، الذي دخلته عقد الثمانينات واستمر حتى أواخر التسعينات بتنوع برامج الإصلاحات الاقتصادية وخصوصا تلك المشروطة بتوصيات صندوق النقد الدولي.

ولقد لعبت الظروف السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية وحتى المحلية منها دورا في عدم قدرة الجزائر على بلورة سياسة اقتصادية تنموية شاملة، مما جعلها تدخل في أزمة هيكلية عميقة تميزت باختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، ظهرت معالمها بوضوح بعد انهيار أسعار المحروقات التي كانت تعتمد عليها في رصد موازنتها العامة، وكذا ارتفاع المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الدولة في صعوبة إيجاد مصادر التمويل، الأمر الذي جعل تلك الأزمة تتشعب إلى أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها من أنواع التراجع، كانت كلها مترابطة فيما بينها ومتزامنة، تستعصي حلها كلما طالت مدتها، وكلما كانت برامج الإصلاحات بطيئة وغير فعالة تستنفذ من خزينة الدولة المليارات التي جنتها بطرق مختلفة وربما كان ذلك بشق الأنفس.

واستنادا إلى تلك الظروف، فإن قضية توزيع الدخل في الجزائر لم تكن في معزل عنها، بل وربما أنها كانت السبب في تراجع معدلات الأداء الاقتصادي للبلد، وفي مقدمتها معدلات النمو الاقتصادي، خصوصا وأن الجزائر اعتمدت في كل مراحلها على سياسة تنموية ببرامج اجتماعية متنوعة، حيث لا يزال جل اقتصادي التنمية وواضعي السياسات التنموية الحكومية يبحثون في التغيرات التي تطرأ على هيكل توزيع الدخل ودرجة عدالة توزيعه بين الفئات السكانية، مقارنة بتطور معدلات الأداء الاقتصادي للبلد، حيث ولكي تكون تحليلاتهم صحيحة إلى حد ما، لا بد وأن يتم دراسة هيكل توزيع الدخل من وجهتين؛ يخص الوجه الأول منها دراسة تطور التوزيع الوظيفي للدخل بين العمل والملكية والمداخيل التحويلية، ومعرفة مسار تطورها وحصصها من الدخل الكلي للعائلات، وهو ما يسمح بمعرفة السياسات الحكومية

المتعلقة بالتوظيف وتشجيع القطاع العائلي على تملك عوامل الإنتاج. أما الثاني فيخص دراسة رفاهية الأفراد بمدلول تطور حصص استهلاكهم، وذلك بتقسيمهم إلى شرائح دخلية، وهي الدراسة التي تمكن من معرفة درجات التفاوت بينها ومقدار تركز المداخيل، ومدى نجاعة السياسة الحكومية في تقليص الفجوة بين الفئات باستخدام وسائل السياسة الجبائية.

يمكن تحليل مسألة النمو وتوزيع الدخل في الجزائر (بشطريها الوظيفي والشخصي) من خلال ثلاث مراحل مر بها الأداء الاقتصادي والاجتماعي للبلد، والتي اتسمت بمعالم مميزة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية والقانونية.

يركز هذا الفصل على العناصر التالية:

- ✓ مرحلة الاقتصاد الموجه
- ✓ مرحلة الإصلاحات المدعومة بالمؤسسات الدولية
- ✓ مرحلة الإنعاش الاقتصادي

المبحث الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989)

تميزت هذه المرحلة باعتماد الجزائر على أسس الاقتصاد الاشتراكي المبني على المشاركة الجماعية الشعبية الواسعة في العملية الإنتاجية، وهو النظام الذي كان له أثر جلي على طبيعة نمط توزيع الدخل، مع ما ساد من صعوبة الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، خصوصا وأن الجزائر كانت تعتمد على المصادر النفطية في تمويل البرامج التنموية المتعددة، ولجوءها إلى الاستدانة الخارجية لتغطية عجز تلك الإيرادات في مواجهة الحاجات السكانية المتعددة.

1-1- نظرة عامة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى أواخر 1979

انتهجت الجزائر فور حصولها على السيادة الوطنية حتى أواخر الثمانينيات المنهج الاشتراكي القائم على التخطيط الشامل وذلك كمحاولة لتخطي مخلفات الاستعمار الفرنسي، خصوصا وأنها عرفت معدلات فقر مرتفعة وتدني مستويات الدخل وقدرتها الشرائية، فسعت الحكومات المتتالية على تخفيف المعاناة على المواطنين المتضررين من نقص السلع الضرورية للحياة، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة، التي أخذت على عاتقها إدارة وتسيير معظم المؤسسات الاقتصادية وتوليها عملية التوظيف كأحد أهم الحلول لامتناس البطالة وتحسين مستويات المعيشة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال وضع وتنفيذ المخططات التنموية التي أعطت الأولوية والاهتمام المتزايد للعنصر البشري بداية من توفير التعليم المجاني والشامل، ووصولاً لتنمية المناطق الريفية باعتبارها كانت تستوعب جزءاً كبيراً من السكان لاستغلالهم وتشغيلهم في الزراعة التي لم تكن تعتمد على اليد العاملة الفنية المؤهلة، وهي صفة البلد الخارج من ويلات الاستعمار.

وعليه؛ باشرت الجزائر بعد تأميمها للثروات الوطنية بتبني استراتيجية تنموية تعتمد على تكثيف الصناعات الثقيلة والتحويلية موظفة فيها مبالغ مالية ضخمة، وبفضل الحماية البترولية تمكنت من إنشاء العديد من المؤسسات الضخمة ذات الكثافة العمالية الكبيرة في العديد من القطاعات. غير أن اعتمادها على منتجات محدودة في الصادرات، وتبعيتها الاقتصادية، وتغيرات الظروف المحيطة بها من صراع أيديولوجي ونمو سكاني فاق معدلات النمو الاقتصادي، وتعرض العالم لموجة جديدة للعملة التي كرسّت الامبريالية، وكذا موجات التكتلات الاقتصادية العالمية الجهوية والإقليمية التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة، جعل تلك الاستراتيجية التنموية تفشل في مواكبة كل تلك التغيرات، وفي مقدمتها تطلعات الشرائح الواسعة لسكانها، واتضح خلالها ضرورة إعادة النظر في المخططات التنموية، لتشمل تقارب الرؤى السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية.

في هذه الفترة، قامت الجزائر بوضع خطط تنموية قائمة على مبادئ النمو غير المتوازن المرتكز على استراتيجية الصناعات المصنعة الثقيلة المقترحة من طرف "Destanne de Bernis" المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات¹، حيث أعدت مخططات تنموية طموحة للفترة الممتدة (1967-1978)، أخذ فيها قطاع الصناعة حصة الأسد على حساب باقي القطاعات الأخرى وفي مقدمتها الزراعة، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (1-4) توزيع الاستثمارات حسب المخططات للفترة (1967-1978)

المخطط الثالث 1974-1978		المخطط الثاني 1970-1973		المخطط الأول 1967-1969		
التوقع %	التنفيذ %	التوقع %	التنفيذ %	التوقع %	التنفيذ %	
48,6	40,6	47,1	36,9	50,9	41,9	المحروقات
44,5	47,6	46,2	48,9	40,6	47	القسم الأول
6,9	11,8	6,7	14,2	8,5	11,1	القسم الثاني
62	43,6	57	44,7	55,3	48,7	مجموع الصناعة
4,7	13,2	13	14,9	16,4	16,9	الزراعة
33,3	43,2	30	40,4	28,3	34,4	البنى الأساسية

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)"، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 86

وباعتبار أن قطاع الصناعة يحتاج إلى التمويلات الضخمة، فإن ذلك كلف خزينة الدولة أموالا كبيرة، كانت على حساب قطاع الزراعة الذي همش كثيرا، وأصبحت بذلك الجزائر في حالة تبعية غذائية للخارج تزامن مع نمو سكاني سريع مقارنة مع نموها الاقتصادي غير المتوازن بين القطاعات، وكذا بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي اعتمدت فيها الجزائر على سياسة إنفاقية موجهة بالخصوص للقطاع الحكومي المنتشر آنذاك في كافة القطاعات، والذي كان يوظف القوة العاملة المتزايدة من سنة لأخرى بفضل تحسن مؤشرات التنمية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، وخصوصا متوسطات دخول الأفراد ومستويات الفقر ومعدلات البطالة.

من جهة ثانية، اتبعت الجزائر سياسة جبائية متنوعة لم تكن متوازنة في بنودها، فبسبب مغادرة المستعمر التراب الجزائري ظهر انخفاض واضح للنشاط الاقتصادي، مما أثر سلبا على الإيرادات العامة، فسارعت السلطات المالية وقتها إلى استحداث إجراءات مالية، تمثلت في الرفع من الرسوم الجمركية بلغت

¹ بشير محمد تيجاني، " مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 56-57.

حصتها في المتوسط 8% من مجموع الإيرادات للفترة (1963-1969)، كما فرضت الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية، وكذا الضرائب على الرواتب والأجور (ITS) مع رفع معدلاتها على العالية منها (THS)، والتي بلغت حصتها حوالي 20% من مجموع الضرائب لنفس الفترة، في حين تم استحداث ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج (TUGP) وأخرى على الخدمات (TUGPS)، وهذا في الوقت الذي انتقل فيه مستوى الجباية البترولية من 11,9% سنة 1963 إلى 27,9% سنة 1969¹.

1-2- إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية

إن المشاكل المتراكمة لمرحلة السبعينات والتي عرفت تراجعاً للأداء الاقتصادي، ونتيجة للتحويلات الاجتماعية التي حدثت حتى بداية الثمانينات وظهور الطبقة البرجوازية البيروقراطية التي أخذ نفوذها يتسع نتيجة تراكم الثروات لديها، واستثمار جزء منها في المجال الاقتصادي الخاص، والتي ساعدها تحول الاختيارات الاستراتيجية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بالتزامن مع الانعكاسات السلبية لأزمة التنمية العالمية وما خلفته من انهيار لأسعار المحروقات وانخفاض في مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب ارتفاع خدمة الديون، فإن ذلك أنتج عجزاً متوالياً عن تلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الأساسية للأفراد.

وبما أن الجزائر اعتمدت في خططها التنموية على سياسة تقويم المحروقات، والتي بفضلها كانت تقوم بالاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية، وكذا انتقال توجهات الدولة الاستثمارية إلى الهياكل القاعدية والاجتماعية على حساب القطاعات الإنتاجية بفضل ارتفاع أسعار البترول في بداية الثمانينات، فإن ذلك أجبر السلطات على القيام بعدة إصلاحات اقتصادية من أجل الخروج من وضعيتها الصعبة والتكيف مع الوضع الدولي الجديد، فقامت بإعداد مخططين خماسيين، بلغت قيمة كل واحد منهما أكثر من 500 مليار دج للفترتين (1980-1984) و(1985-1989)، حيث تمثل هدفهما في تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وبالتالي التخلي التدريجي عن سياسة النمو غير المتوازن، وتحسين استخدام واستغلال الطاقات الكامنة للإنتاج، وإعطاء الاستقلالية للمؤسسات، حيث تقرر إصلاحها باعتبارها مصدر دخل شريحة واسعة من السكان.

1-2-1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

شهدت هذه الفترة سعي الجزائر إنعاش القطاعات التي لم تعطى لها الأولوية من قبل، فقامت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإصلاح النظام الجبائي ونظام الأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور،

¹ داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان 2012، ص ص 190-191.

وإشباع الحاجيات الأساسية للسكان من شغل وتعليم وسكن وصحة، وانتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى وحاجة البلد اقتصاديا واجتماعيا، فكان توزيع الاستثمارات كما يلي:

الجدول (2-4) توزيع الاستثمارات للفترة (1984-1980)

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار دج)	التنفيذ المالي (مليار دج)
الفلاحة	23,90	20,00
الغابات	4,00	3,20
الصيد البحري	1,50	0,90
الري	30,00	23,00
مجموع الفلاحة والري	59,40	47,10
المحروقات	78,00	63,00
الصناعة الأساسية	56,50	32,00
الصناعة التحويلية الأخرى	56,54	43,46
المناجم والطاقة	22,17	17,00
مجموع الصناعة	213,21	155,46
البناء والأشغال العمومية	25,00	20,00
السياحة	4,60	3,40
النقل	15,80	13,00
المواصلات السلكية واللاسلكية	8,00	6,00
التخزين والتوزيع	17,80	13,00
مجموع قطاع شبه المنتج	46,20	35,40
شبكة النقل	28,20	17,50
المناطق الصناعية	2,10	1,40
السكن	92,50	60,00
التربية والتكوين	65,70	42,20
الاستثمارات الأخرى	28,19	21,54
المجموع	216,69	143,64
مجموع الاستثمارات	560,50	400,60

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الأول 1984-1980، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984، ص 346.

إن التوجهات التنموية للجزائر توضح إعطاؤها القطاع الصناعي أهمية كبرى، من خلال المخصصات المالية لهذا القطاع وما يرتبط به، وإعادة الاهتمام بالزراعة كونها تشغل فئة معتبرة من السكان، والاهتمام بالعنصر البشري من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتكوين باعتبار البلد كان يقصد تحسين الإنتاجية وحلق القدرة على الابتكار والتحكم في التكنولوجيا المستوردة وتحويلها إلى ثروة وطنية من خلال زيادة التدريب والتكوين على استعمال الآلات المتنوعة.

وبالنظر إلى الصعوبات التي واجهها القطاع المنتج متمثلا في المؤسسات الوطنية العمومية، فقد تقرر مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني بالمرسوم 80-242 المؤرخ في 1980/10/04 المتعلق بإعادة هيكلتها باعتبار أن الاقتصاد الجزائري توسع مقارنة بفترة ما بعد الاستقلال وزاد معه عدد المؤسسات وتراكت مشاكلها الفنية والمالية والإنتاجية، وهذا بسبب ضعف التحكم في الوسائل التكنولوجية، وعدم استخدام المحاسبة التحليلية لضبط التكاليف، مما أدى إلى اضطراب العملية الإنتاجية وعدم ترشيد الأسعار، تزامنا مع عدم وجود رقابة خارجية عليها، الأمر الذي سهل الاختلاسات والبيروقراطية والرشوة، فتأثرت بذلك علاقات الإنتاج بالاستهلاك والتوزيع، حيث كان الهدف من ذلك دفع تلك المؤسسات إلى توليد الفوائض المالية التي تمكنها من تكوين الموارد المالية لتمويل نشاطاتها والتوسع فيها والاستغناء عن دعم الخزينة العمومية.

إن إعادة تنظيم المؤسسات باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد كان يستهدف رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية وزيادة الفعالية في تسييرها وتنظيمها بفصل تخصصاتها المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع، وهذا بخلق المزيد من المؤسسات المتخصصة من أجل التحكم أكثر في الإنتاج لتوفير الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة، وتوزيع عادل للمشروعات عبر المناطق والجهات، من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية لتلك المؤسسات.

أولا- إعادة الهيكلة العضوية: من خلال القضاء على الأشكال التنظيمية التي كانت سائدة مثل مركزية القرار، فتقرر إعادة الهيكلة حسب المنتجات، فمثلا تم تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية كبيرة إلى حوالي 500 مؤسسة في نهاية سنة 1983، ثم تجزأتها إلى مؤسسات ولائية وبلدية، ليتكسر إعادة هيكلتها عبر الجهات والمناطق الوطنية، وكأنه نوع من خلق التوازن الجهوي، مما نتج عنه صعوبات كثيرة في التنظيم والتمويل والتموين والتوظيف، فظهرت صعوبة تطبيق نظرية أقطاب ومراكز النمو، لكونها لم تكن مجهزة بمتطلباتها، مما أعاق مرة أخرى سير تلك المؤسسات وأثر سلبا على موازنتها العامة، حيث اتضح في نهاية سنة 1986 أن هذه العملية أفرزت وضعية مالية سيئة، وتم غلق 110 وحدة، منها 28 على مستوى البلديات و26 وحدة على مستوى ولايات الوطن، وهذا بسبب التدخل المفرط للإدارة في التسيير وفرض الأسعار غير الواقعية على الإنتاج والخدمات لتغليب الحكومة آنذاك الاعتبارات الاجتماعية على حساب السياسة الاقتصادية الرشيدة، وكذا عدم تصفية وضعيتها المالية قبل الشروع في إعادة هيكلتها العضوية.

ثانيا- إعادة الهيكلة المالية: وهو القيام بعملية التطهير المالي لتلك المؤسسات بتخفيف مستويات ديونها الداخلية التي بلغت مستويات خطيرة، بعدما تضاعفت مرتين تقريبا خلال ثلاث سنوات، أي من 123

مليار دج إلى 210 مليار دج خلال الفترة (1979-1982)¹، وقد تمثل الهدف منها هو تهيئتها نحو منحها الاستقلالية كخطوة مستقبلية نحو نظام اقتصاد السوق، وتحسين الميزان التجاري للجزائر.

1-2-2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

جاء هذا المخطط تكميلاً للمخطط السابق من حيث السير في نفس التوجه الاشتراكي والاعتماد على الصناعة كمحرك أساسي للتنمية الوطنية، غير أن الظروف الاقتصادية الدولية وما صاحبها من صدمات تلقاها الاقتصاد الوطني لارتباطه بأسعار المحروقات وقيمة الدولار في عمليات التبادل الدولي وارتفاع المديونية الخارجية التي أخذت تلتهم الجهد التنموي المحقق داخليا من خلال خدمة الديون، جعل المخططين الوطنيين يؤكدون على مواصلة نهج إصلاح المؤسسات الوطنية، وإعطائها المزيد من الحرية من خلال منحها الاستقلالية في التسيير والتنظيم وتحميلها مسؤولية النتائج المحققة مع الإبقاء على ملكية الدولة لرأس مالها، فصدر بذلك قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1988.

لقد تجلّى الهدف من هذه الاستقلالية هو منح المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والتكفل بأنشطتها ووضع الاستراتيجيات الخاصة بها فيما يتعلق بالمبادرة والمخاطرة بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، تسمح لها تغطية استهلاكاتها واستثماراتها². وقد تمت عبر مشروعين متكاملين وهما؛ الاستقلالية القانونية من خلال جملة المشاريع القانونية والتشريعية التنظيمية للمؤسسات التي بدأ العمل بها في سنة 1988 مثل إنشاء صناديق المساهمة، وتكوين الجمعية العامة ومجلس الإدارة، ثم الاستقلالية المالية بفصل الذمة المالية للمؤسسات عن الذمة المالية للدولة وخزيرتها، والتي اصطدمت بانخفاض أسعار البترول منتصف الثمانينات، ما جعلها عاجزة مرة أخرى عن تمويل وإعادة تمويل نفسها، لتستمر حالة الركود والتراجع حتى نهاية الثمانينات.

¹ Mustapha BABA AHMED, "L'Algérie : diagnostic d'un non développement", édition L'Harmattan, Paris 1999, p 90.

² Youcef Debboub, "Le nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger 1995, p 29.

الجدول (3-4) توزيع الاستثمارات للفترة (1985-1989)

النسبة (مليار دج)	القيمة (مليار دج)	القطاعات
5,45	30	الزراعة
7,45	41	الري
0,18	1	الصيد البحري
1,27	7	الغابات
14,36	79	مجموع الفلاحة والري
7,23	39,8	المحروقات
5,14	28,3	الكهرباء
2,01	11,1	البيetroكيمياة
0,54	3	المعادن
3,27	18	الحديد والصلب
4,83	16,6	البناء الميكانيكي - الكهرباء
8,61	47,4	صناعات أخرى
31,67	174,2	مجموع الصناعة
3,45	19	وسائل الإنجاز
2,72	15	وسائل النقل
2,88	15,85	التخزين والتوزيع
1,45	8	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
8,27	45,5	المرافق الاقتصادية
13,81	76	السكن
1,45	8	الصحة
3,71	20,45	مرافق اجتماعية أخرى
8	44	التجهيزات الجماعية
8,18	45	التربية والتكوين
100	540	مجموع الاستثمارات

المصدر: تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية، الجزائر 1984، ص 230.

من جهة أخرى، ارتكزت السياسة الجبائية للجزائر مع بداية السبعينات حتى أواخر الثمانينات على المحروقات التي انتقلت فيها جبايتها من 24,7% سنة 1970 إلى 50% سنة 1985 من مجموع الإيرادات بفضل ارتفاع أسعار البترول، مع استقرار مساهمة الجباية العادية كمصدر لتمويل خزينة الدولة، حيث لم تقم سوى ببعض التعديلات الخاصة بسلم الضريبة على الرواتب والأجور والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، والرفع النسبي لمعدلات (TUGP)، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على إيرادات الجزائر إثر انهيار أسعار البترول سنة 1986، حيث انخفضت الجباية البترولية في المتوسط من 38% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1981-1985) إلى 28% خلال الفترة (1986-1990) مما جعل ميزانية الدولة تعاني عجزا

متواصلا تترجم في الأداء الاقتصادي والاجتماعي، ولجوء البلد إلى الاستدانة الخارجية لتلبية الطلب التمويلي الضخم المتزايد لقطاع الصناعة، ومن ثم دخول البلد مرحلة جديدة في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

1-3- مؤشرات الأداء الاقتصادي

إن أهم ما نتج في هذه الفترة هو ظهور الاختلالات الهيكلية مثل عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن إشباع الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم تبعيته للخارج، حيث بلغت نسبة الاستهلاك حوالي 32% من قيمة الواردات، كما تم تسجيل عجز عن التمويل وإعادة التمويل بالمواد الأولية والسلع نصف المصنعة بنحو 30%، كما عرفت الصادرات الجزائرية ارتباطها الوثيق والكبير بقطاع المحروقات التي كانت تمثل ما نسبته 93% من مجموع الصادرات آنذاك¹، وبسبب تراجع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى، شهدت المديونية الخارجية ارتفاعا حادا بسبب تبعيتها من جانب الواردات لبلدان تلك العملات وارتباط صادراتها بالدولار.

ومما لا شك فيه أن المديونية الخارجية أثقلت كثيرا كاهل الدولة في توفير الحاجيات الضرورية للاقتصاد، حيث أن الديون قفزت من 17,5 إلى 21 إلى 25 مليار دولار بين سنوات 1985 و1986 وأواخر 1989 على التوالي، كما أن خدمة الدين نسبة إلى قيمة الصادرات، ارتفعت بشكل خطير لدرجة أصبحت فيه أكبر من حجم الدين في حد ذاته، إذ قدرت بـ 66,6% و 72,7% لسنتي 1990 و1991 على التوالي، وهذا بسبب تراجع العوائد النفطية وارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات².

وفيما يخص مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1962-1989) فقد عرفت تذبذبا من حيث الاتجاه، إذ شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا وانخفاضا على طول هذه السلسلة الزمنية بسبب عدم استقرار أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن قوانين الاستثمار لم تكن مشجعة البتة بسبب التوجه الحكومي نحو تطبيق مبادئ الاشتراكية، مما حدّ من مداخيل تلك المؤسسات والذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي. كما أن هذه الفترة وبسبب الإرث السلبي للاستعمار فقد عرفت ارتفاع الأسعار بسبب انعكاسات التغيرات الاقتصادية الدولية على المعاملات التجارية للجزائر مع الدول الرأسمالية، حيث غالبا ما كانت الأسعار مدعمة من قبل الحكومة لتخفيف وطأة معدلات الفقر المتأثرة بالأساس من نقص التوظيف ومعدلات البطالة، التي ارتفعت في عقد الثمانينات مما انعكس على وضعية توزيع الدخل، وتباين مستوياتها في القطاعين الريفي والحضري كما سيأتي لاحقا.

¹ محمد قاسم بملول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، دحلب (الجزائر) 1993، ص ص 28-29.

² ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص 42-43.

فمثلا لقد أدى مباشرة الحكومة المشاريع التنموية ذات التوجه التصنيعي الضخم إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي إذ بلغ متوسطها لعقد الستينات حوالي 6,32%، وهو ما انعكس على الدخل الفردي الذي انتقل من 190 دولار إلى 330 دولار وبمتوسط نمو قدر بـ 8,63%، في حين بلغ متوسط معدل النمو لعقد السبعينات 7,16% وانتقل معه نصيب الفرد من الدخل الإجمالي من 350 إلى 1720 دولار، وبمتوسط معدل نمو قدر بـ 18,65%. وأما فترة الثمانينات فقد عرفت تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ فقط 2,8% وأدى ذلك إلى تواضع متوسط معدل نمو الدخل الفردي الذي كان في حدود 4,5%، حيث انتقل من 2060 إلى 2600 دولار (انظر الملحق رقم 1).

الجدول (4-4) تطور الدخل والناتج الفردي للجزائر للفترة (1989-2000)

السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي	الناتج المحلي للفرد (دولار)	معدل نمو الناتج الفردي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1962	190	/	856	/	-19,69
1963	240	26,32	1128	31,83	34,31
1964	250	4,17	1170	3,71	5,84
1965	260	4,00	1215	3,82	6,21
1966	240	-7,69	1128	-7,19	-4,80
1967	270	12,50	1201	6,47	9,45
1968	300	11,11	1292	7,61	10,80
1969	330	10,00	1359	5,23	8,43
1970	350	6,06	1436	5,64	8,86
1971	330	-5,71	1236	-13,96	-11,33
1972	460	39,39	1528	23,63	27,42
1973	560	21,74	1538	0,70	3,81
1974	740	32,14	1603	4,23	7,49
1975	950	28,38	1632	1,81	5,05
1976	1090	14,74	1714	5,01	8,39
1977	1180	8,26	1748	1,96	5,26
1978	1390	17,80	1848	5,77	9,21
1979	1720	23,74	1923	4,05	7,48
1980	2060	19,77	1876	-2,46	0,79
1981	2280	10,68	1870	-0,35	3,00
1982	2340	2,63	1925	2,94	6,40
1983	2260	-3,42	1963	2,01	5,40
1984	2310	2,21	2008	2,30	5,60
1985	2440	5,63	2020	0,58	3,70
1986	2640	8,20	1970	-2,48	0,40
1987	2870	8,71	1903	-3,42	-0,70
1988	2820	-1,74	1834	-3,61	-1,00
1989	2600	-7,80	1866	1,74	4,40

1-4- حالة توزيع الدخل

إن التذبذب الواضح حول معدلات النمو الاقتصادي وأثره المباشر على الدخل الفردي انعكس على عدالة توزيعه بين الأفراد، إذ وابتداء من سنة 1980 عرفت مؤشرات قياس تفاوت الدخل ارتفاعا محسوسا بالرغم من تغليب السلطات الحكومية للسياسات الاجتماعية وتدعيم الأسعار على حساب الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمشاريع التنموية، حيث أن سياسة التوظيف لم تكن قائمة على الاحتياجات الحقيقية للمشاريع من اليد العاملة، ولكنها كانت قائمة على مشاركة أغلبية القوى النشيطة فيها بغض النظر عن إنتاجيتهم الحدية أو كفاية رأس المال، مما جعل من مسألة العدالة التوزيعية تأخذ نصيبها ضمن اهتمامات الحكومات، فتكفلت للتصدي للفوارق الاجتماعية بتوفير الرعاية الصحية والتعليم المجانيين، وتطبيق سياسة ضريبية وحماية اجتماعية واسعة كوسيلة مباشرة لإعادة توزيع الدخل، وتتمة للإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات الاقتصادية، وهي بذلك كانت تحضر لدخولها مرحلة جديدة، تميزت فيما بعد بعدم قدرتها على تحمل العدد الكبير من اليد العاملة، والتي سوف تضطرها الظروف المحيطة بها إلى تسريع العديد من العمال.

الجدول (4-5) بعض مؤشرات توزيع الدخل للفترة (1966-1988)

CV	Gini	Teil	Atkinson				المؤشر القطاع
			2	1	0.5	0.1	
0,74	30.51	0.21	0.55	0.31	0.2	0.08	العاصمة 66
1,08	33.32	1.16	0.47	/	/	/	الريف 1980
0,7	31.76	0.21	0.54	0.42	0.14	0.04	العاصمة 1980
0,96	34.37	0.30	0.54	/	/	/	المجموع 1980
1,11	40.13	0.62	0.22	0.04	/	/	الريف 1988
0,81	38.83	0.19	0.39	0.21	0.17	0.88	المدينة 1988
0,84	38.76	0.25	0.35	0.21	0.12	0.02	المجموع 1988

Source: Laabas Belkacem, "Poverty Dynamics in Algeria", Arab Planning Institute (Kuwait), Vol.4, no.1 (Dec 2001).

توضح بيانات الجدول اعلاه اتجاهات عدالة توزيع الدخل عبر الزمن، إذ يدل تطور قيمة معامل (Gini) بالنسبة لمنطقة الجزائر العاصمة على تدهور عدالة التوزيع بدلالة ارتفاع قيمته، بينما شهدت قيمته في القطاع الريفي ارتفاعا كبيرا بين سنتي 1980 و1988، إذ انتقلت من 33,32% إلى 40,13%، وارتفعت في مجموع البلد من 34,37% إلى 38,76%، وهو ما يعكس ارتفاع تكاليف الحياة المتزامنة مع ارتفاع مستويات البطالة وتدني فرص التشغيل بسبب ضعف البرامج الحكومية وعدم كفاءتها.

من جهة ثانية، يدل ارتفاع مؤشر عدالة توزيع الدخل في الريف إلى ضعف التكفل بهذا القطاع، وعدم توفر متطلبات الحياة، خصوصا إذا علمنا أن المسح الذي تقوم به السلطات الحكومية يشمل مختلف أنواع السلع والخدمات التي تنفق عليها الأسر المعيشية (مثلما أشير إليها في الفصل الثالث)، وربما يعود أحد أسباب ذلك إلى نسبة عدد سكان الريف مقارنة بالسكان الإجمالي، إذ بلغ سنة 1988 حوالي 49,5% وبمعدل نمو بلغ تلك السنة 1,03%، وهو معدل نمو منخفض مقارنة بما سُجِّل للقطاع الحضري الذي بلغ 4,31% بسبب تحسن ظروف الحياة والذي مرده إلى اهتمام السلطات بهذا القطاع وعدم التوازن الجهوي خصوصا مع الريف، ولأن معظم مداخيل الأشخاص هي من العمل للحساب الخاص، وذلك لأن المنتجات الفلاحية التي يتم إنتاجها تكون عادة مرتبطة بالأحوال الجوية مما يجعل فترات الجفاف تؤثر على المحاصيل ومن ثم على المداخيل، كما أن فترة الثمانينات عرفت أزمة التنمية العالمية وارتفاع المديونية العالمية التي ألقت بظلالها على المشاريع التنموية خصوصا برامج الحماية الاجتماعية التي انخفض الإنفاق العام عليها.

وبناء على البيانات المتاحة من الديوان الوطني للإحصائيات، فقد عرف توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية في أواخر الثمانينات تباينا واضحا بين القطاعين الريفي والحضري، حيث عرفت حصص كل فئة جزئية (وهي العشر) اختلافا حول توزيع إنفاقها أو بالأحرى دخلها حول مجموع السلع النهائية، كما أن النسبة بين أغني عشر وأفقره ($\frac{D_{10}}{D_1}$) بين القطاع الريفي والحضري كان مختلفا، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-6): توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر حسب الأعشار لسنة 1988 (%)

القطاع / العشر	D ₁	D ₂	D ₃	D ₄	D ₅	D ₆	D ₇	D ₈	D ₉	D ₁₀
القطاع الريفي	5	7	7	8	8	9	9	10	12	25
القطاع الحضري	2	3	4	5	7	8	10	12	16	34
المجموع الكلي	2,58	3,96	4,94	5,92	6,85	7,96	9,32	11,27	14,58	32,62

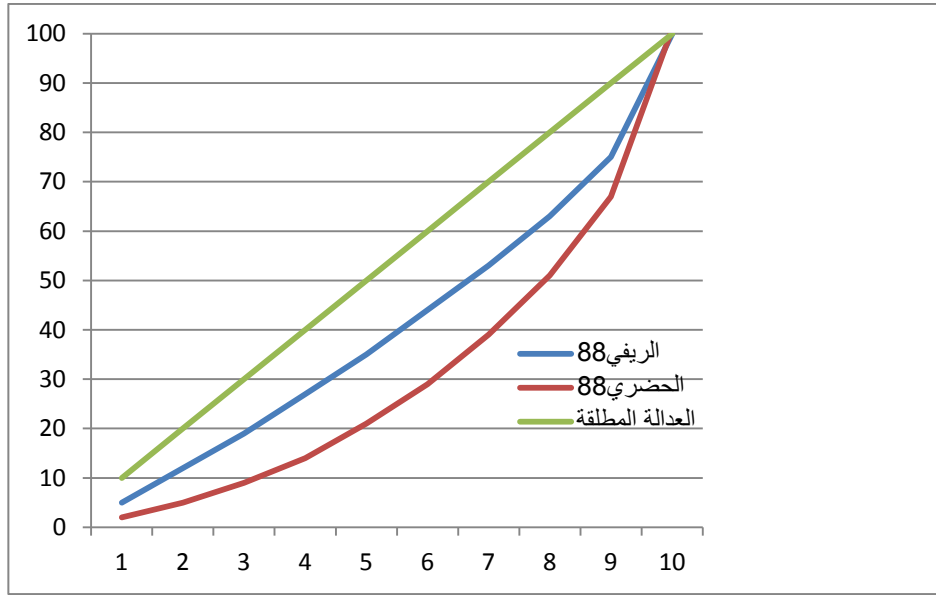
المصدر: إعداد الباحث بناء عن المعلومات المستخرجة من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

يتضح من الجدول أعلاه أن القطاع الريفي أقل تمركزا لتشتت لتوزيع الدخل، حيث أن أغني عشر (D₁₀) لا يفوق أفقر عشر (D₁) إلا بخمسة أضعاف ($\frac{D_{10}}{D_1} = 5$)، مما يجعل منحى "Lorenz" الخاص به يقترب من خط العدالة المطلقة، في حين نجد أنه في القطاع الحضري تبلغ هذه النسبة 17 ضعفا، مما يدل على صعوبة العيش في المدينة، ولعل السبب في ذلك هو قلة فرص العمل المتاحة بسبب اكتظاظ المدن وعدم وضوح السياسة التوظيفية وضعف أداء المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، والتي غالبا ما كانت في تلك الفترة عبارة عن مؤسسات عمومية، وهو بخلاف القطاع الريفي الذي يمتاز باشتغال الأفراد في الزراعة

وللحساب الخاص بالرغم من اعتمادها على الظروف الموسمية، مما جعل استهلاك الفئات الدنيا من (D₁) إلى (D₆) فيه أحسن من مثيلاتها في القطاع الحضري.

من جهة أخرى يلاحظ أن استهلاك أغنى العائلات في البلد ككل (بغض النظر عن نوعية القطاع) يفوق أقرها بحوالي 12 ضعفا، كما أن حصة أفقر العائلات في القطاع الريفي تمثل خمس استهلاك أغنى الفئات ($\frac{D_1}{D_{10}} = 0,2$)، وهذه الحالة تختلف في القطاع الحضري، حيث نجد هذه النسبة تساوي تقريبا 0,058، مما يدل على التشتت الكبير والانحراف الشديد لتوزيع الدخل فيه. وهو ما يؤكد التحليل العميق لحصة 60% أو حوالي ثلثي السكان في القطاع الريفي الذين يستحوذون على ما يعادل نصف الاستهلاك الكلي، والذي يستهلكه فقط 30% أو حوالي ثلث السكان، وهي بخلاف القطاع الحضري أين نجد أن ثلثي السكان لا يستهلك أكثر من 40%، بينما يستحوذ الثلث الأغنى على أكثر من 60%.

الشكل (1-4): منحى "Lorenz" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي لسنة 1988



إضافة لما سبق، يمكن تتبع العلاقة الموجودة بين العشيريات لمعرفة الفوارق الموجودة بينها، والتي تعكس بوجه آخر نوعية التشتت بين حصص الدخل (الاستهلاك) وكذا مدى تأثير كل فئة منها بالتطورات الحاصلة في البلد. فمثلا نجد حصة استهلاك أفقر عُشر (D₁) في القطاع الريفي يمثل 0,42 من حصة استهلاك الفئة التاسعة ($\frac{D_1}{D_9} = 0,42$)، وهي بالتقريب نفس ما تمثله هذه الأخيرة من حصة الفئة العاشرة ($\frac{D_9}{D_{10}} = 0,45$)، مما يبين بوضوح أن تشتت الدخل في هذا القطاع هو أقل مما هو عليه في القطاع الحضري، حيث نجد تلك النسب تساوي 0,06 و 0,47 على التوالي.

كما يلاحظ وفي نفس السياق أن الفجوة الموجودة بين أفقر الفئات وأغناها تصاعديا وبالترتيب (مثلا بين D_1 و D_2 و D_3 وهكذا دواليك) *.

وحسب الخبراء، فإن أزمة التنمية الاقتصادية العالمية كانت أكثر وقعا على البلدان النامية حديثة الاستقلال السياسي أين كانت مؤسساتها الاقتصادية والإدارية تابعة للبلدان الرأسمالية، مما شكل معوقات مزدوجة للنهوض باقتصادياتها، فهي من جهة لم تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود بتبنيها النظام الاشتراكي لتضمنه العديد من السلبيات والنقائص، خصوصا ما تعلق بالتملك الفردي الذي ينتج عنه استقلال الأفراد في اختيار طريقة الحصول على المداحيل وأحجامها، ومن جهة أخرى لم تستطع تطبيق نظام رأسمالي يعتمد بالدرجة الأولى على التراكم الرأسمالي واستغلال كل ما هو متاح وقابل للتشغيل بما في ذلك العنصر البشري، خصوصا وأن معظم تلك البلدان ورثت أحوالا صعبة، كان مجرد تفكيرها في النظام الرأسمالي بمثابة خيانة وطنية، طالما أنه يكرس الاستعمار في أشكال مختلفة عن الاستعمار التقليدي، غير أن ذلك ألح على تلك البلدان النامية ومنها الجزائر مباشرة الإصلاحات الاقتصادية الفعلية العميقة وبمساعدة المنظمات المالية الدولية في إطار إعادة جدولة ديونها المتراكمة والمتعثر تسديدها.

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات المدعومة بالمؤسسات الدولية (1989-2000)

لقد عرفت نهاية الثمانيات عملية التعديل الدستوري للبلد ومجيء حكومة الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه نحو اقتصاد السوق بإصدار قوانين جديدة للاستثمار، وهذا بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور القدرة الشرائية واستفحال المديونية الخارجية وانهايار النظام الاشتراكي وزيادة وتيرة العولمة، مما دفع بالسلطات الحكومية في ذلك الوقت إلى البحث وبجدية عن حزمة من الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تسترجع بها التوازنات الكلية، والتي تعرف بمرحلة التهيؤ نحو اقتصاد السوق أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية، التي امتدت حتى بداية الألفية الثالثة، وهذا بسبب عجز البلد عن بلورة سياسة تنموية صحيحة بعيدة المدى في المرحلة السابقة، أدى بها إلى دخول حالة ركود واختلال اقتصادي حقيقي، انعكس سلبا على الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي أجبر الجزائر التوجه إلى المنظمات المالية الدولية لتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة المشروطة، لتهيئة الطريق نحو اقتصاد السوق الذي لا يعترف إلا بالإنتاجية كمحدد رئيسي للمداخيل، تجسد بعقدين للتثبيت، كان

* بالإمكان معرفة الفجوة الموجودة بين الفئات المختلفة بالرجوع إلى الملحق رقم (2)، حيث تمثل النتائج تحت القطر الواحدوي (1,00) حصة أفقر الفئات إلى أغناها، بينما النتائج الموجودة فوقه تمثل حصة أغنى الفئات إلى أفقرها.

الأول في 30 ماي 1989، والثاني في 01 جوان 1991¹، والتي تندرج ضمن خطة صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، ثم تلتها برامج التعديل الهيكلي.

إن فشل سياسة التنمية الشاملة التي تبنتها الجزائر في المرحلة السابقة، انعكست آثارها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية للأفراد، خصوصا تزامنها مع الآثار السلبية لأزمة التنمية العالمية، حيث انهيار أسعار المحروقات وارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة حدة المديونية الخارجية وظهور التكتلات الاقتصادية العالمية أحادية القطب، وتسارع وتيرة العولمة التي فرضت الكثير من العوائق والشروط نحو اندماج البلدان النامية في التجارة والاقتصاد العالميين تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، التي فرضت ولا تزال الكثير من العقوبات على المؤسسات الوطنية والسياسات الاقتصادية الوطنية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية.

إن هذا الأمر أدى إلى دخول الجزائر مرحلة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، لتكون مجبرة على إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن، وتطبيق إرشادات صندوق النقد الدولي ببرامج التصحيح الهيكلي، والذي كان له أثر واضح بضرورة الانفتاح على اقتصاد السوق والتقليص التدريجي من الخدمات العامة المجانية، وانحصر دعم الدولة لبعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، ما أثر بصورة مباشرة على وضعية عدالة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية بصفة عامة، خصوصا وأن البلد في هذه المرحلة كان يبحث عن إعادة التوازنات العامة في الأسواق الجزئية.

2-1- محتوى برامج التصحيح الهيكلي

لقد تعرضت الجزائر شأنها شأن العديد من البلدان النامية خلال سنوات الثمانينات وتسعينيات القرن الماضي إلى العديد من الصعوبات الاقتصادية الهيكلية المزمنة والتي كانت عبارة عن توليفة من اختلال شديد في موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم وبطء النمو وارتفاع معدلات البطالة، والتي كثيرا ما تؤدي إلى مزيد من تدهور وضعية توزيع الدخل وتفشي الفقر والحرمان. ويعود تراجع معدلات الأداء الاقتصادي والاجتماعي إلى أدنى مستوياتها إلى أسباب داخلية متعلقة بطريقة إدارة الحكومة لاقتصادها (ضعف المؤسسات والسياسات...)، وإلى أسباب خارجية تعود أساسا إلى الصدمات الخارجية (تدهور معدلات التبادل وارتفاع أسعار الفائدة العالمية...)، وكلاهما عند تزامنها أديا إلى ظهور معضلة وأزمة المديونية العالمية التي أخذت تستنزف الجهد التنموي المحقق بصعوبة، الأمر الذي ألح على كل من صندوق

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتعديل الهيكلي"، نوفمبر

وبالنسبة للجزائر، فإن تراكم ديونها إلى مستويات قياسية، أفقدها الثقة أما دائيتها فلجأت إلى تلك المؤسسات الدولية بتنفيذ عقدين للائتمان:

أولاً- الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني (31 ماي 1989-30 ماي 1990): تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 401 مليون دولار في إطار التمويل التعويضي الطارئ (FFCI) للتخفيف من عبئ المديونية وخدمتها، تكون فترة استحقاقها بين ثلاث إلى خمس سنوات، وكان ذلك تحت الشروط التالية¹:

- التحرير الجزئي للاقتصاد: والذي تجسد بقانون ضبط الأسعار وتخلي الدولة عن دعمها لها، فانخفضت القروض الموجهة للمؤسسات لتبلغ 3,508 مليون دج، وكان ذلك تدعيماً لمسعاها السابق المتمثل في منح الاستقلالية القانونية والمالية للمؤسسات، ووضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة بغية تشجيع القطاع الإنتاجي الوطني وإعفاؤها من بعض الضرائب على بعض المواد والمنتجات، وكذا تنظيم ومنح رخص الاستيراد.

- إعادة النظر في السياسة النقدية بالموازاة مع صدور قانون النقد والقرض في أبريل 1994، والذي تحصل بموجبه البنك المركزي على استقلالته، ليتم زيادة القروض الداخلية للمؤسسات المحلية، ويبرز دوره في مراقبة نشاط المنظومة المصرفية من حيث فتح فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية. وقد تمثل الهدف الرئيسي من ذلك هو ربط معدل التضخم الوطني بمعدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين للجزائر، إضافة إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود 20%، ورفع سعر إعادة الخصم².

ثانياً- الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (3 جوان 1991-30 مارس 1992): لم تكن فترة الاتفاق الأول كافية لتحقيق نتائج أفضل على كل المستويات، لذلك طلبت الجزائر اتفاقاً ثانياً للتثبيت كنية صادقة منها لتنفيذ المزيد من الإصلاحات الفعلية بتطبيق العديد من القوانين والإجراءات، ومنها:

- زيادة وتيرة تحرير التجارة الخارجية والأسعار: من خلال تطبيق بعض بنود قانون المالية لسنة 1990، خصوصاً ما تعلق بكيفية تسيير حسابات العملة الصعبة ورخص الاستيراد والتصدير، إضافة إلى توسيع نطاق تحرير الأسعار لأكثر من 75% من الأسعار الخاصة بالنشاط الاقتصادي والتي ضمت العديد من المواد الغذائية والكمالية والوسيلة.

- إصلاح النظام المالي: من خلال إنشاء بورصة الجزائر في جويلية 1990 وكيفية التداول فيها.

- إصلاح النظام الضريبي: من خلال تصحيح الكثير من الرسوم على الخدمات العامة والرسوم الجمركية وتبسيط قيود الاستيراد، بتعويض الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP) وتأدية الخدمات (TUGPS) بالرسم على القيمة المضافة (TVA)، وفرض ضريبة تصاعدية على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبة

¹ خالد الهادي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر 1996، ص 196 بتصرف.

² التقرير التمهيدي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، نوفمبر 1998، ص ص 20-21 بتصرف.

على أرباح الشركات (IBS)، كوسائل مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، وكان ذلك بدء من سنة 1991.

لقد تمخض عن الإصلاحات أعلاه النتائج التالية¹:

- فائض الميزان التجاري الذي بلغ سنة 1993 حوالي 4,3 مليار دولار بسبب ارتفاع العائدات البترولية.
- ارتفاع عجز ميزانية الدولة إلى 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، رغم تطبيقها لسياسة التقشف والحد من الطلب الإجمالي وتقييد الواردات، وارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي من 6% عام 1991 إلى 8% عام 1994.
- انتقال المديونية الخارجية من 26,859 إلى 28,25 إلى 27,67 مليار دولار بين سنة 1989 و 1991، بسبب ارتفاع خدمة الدين الخارجي إلى حوالي 8,16 مليار دولار لنفس الفترة باستهلاك أكثر من 80% من قيمة الصادرات.
- انخفاض التضخم من 32% عام 1992 إلى 20,8 سنة 1993.
- النمو الحقيقي للاقتصاد بلغ -2% سنة 1993.

2-1-2- برنامج التعديل الهيكلي: بالنظر إلى ضعف النتائج السابقة، اتضح للخبراء الاقتصاديين أن الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى إصلاحات عميقة في الهيكل الاقتصادي، وتحولات جذرية في الفلسفة الاقتصادية، وهو ما سعت إليه فعلا من خلال تطبيق برامج التعديل الهيكلي رغم خطورتها الاجتماعية على الطبقات متدنية وعديمة الدخل، بعدما اشترط صندوق النقد الدولي مرة أخرى تطبيق برنامج للاستقرار كاتفاق مسبق لبرنامج التعديل الهيكلي:

أولا- الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994-مارس 1995): وذلك في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث نص من الناحية الاجتماعية تثبيت كتلة الأجور في الوظيف العمومي في مستوى منخفض، وزيادة تحرير أسعار المنتجات ورفع الدعم، مما تمخض عنه الآتي:

❖ الاستقرار في تحرير الأسعار، والتي كانت تضم نوعين من القوائم؛ أحدها ذات السعر المنظم، والأخرى ذات هامش الربح المنظم، مما أدى إلى انتقال العديد من المنتجات من القائمة الأولى نحو الثانية، إلا ثلاث مواد غذائية وهي القمح والسميد والحليب، إضافة منتجات الطاقة وأجور النقل العام التي ظلت ضوابطها السعرية قائمة². كما تم في أواخر سنة 1994 تحرير مستلزمات الإنتاج الزراعي وأسعار البناء للسكن الاجتماعي، وتم في منتصف سنة 1995 إلغاء الضوابط على هامش الربح

¹ المرجع السابق، ص ص 21-22 بتصرف.

² مهدي ميلود، "برنامج التصحيح الهيكلي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على البلدان النامية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، وهران 2002، ص 190.

بالنسبة للسكر والحبوب بخلاف القمح الحشن والناعم وزيت الطعام (لأنها ذات الاستهلاك الواسع)، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى أعلى مستوياتها، فبلغت 25% سنة 1993 و41,3% سنة 1994¹، الأمر الذي أثر على القدرة الشرائية خصوصا الفئات البسيطة والمحرومة، والتي ليس لها سوى دخل العمل (الأجر)، حيث لم تنمو بنفس وتيرة نمو الأسعار، مثلما يبينه الجدول التالي:

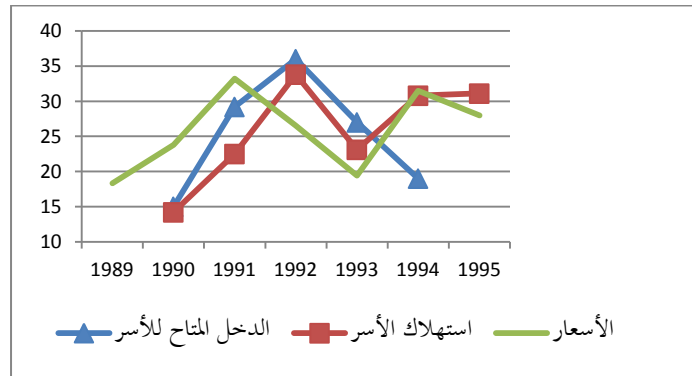
الجدول (7-4) النمو السنوي للدخل والاستهلاك والأسعار (1989-1995)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	معدل نمو السنة
/	19	27	36	29,2	15	/	الدخل المتاح للأسر
31,1	30,8	23,1	33,8	22,5	14,2	/	استهلاك الأسر
28	31,5	19,4	26,5	33,2	23,8	18,3	الأسعار

Source : Baya ARAHBA, "Les effets sociaux du PAS dans le cas d'Algérie", les cahier du Cread, N° 46/47 (4^{ème} trimestre 1998 et 1^{er} trimestre 1999), p 45.

يتضح من الجدول أن دخل الأسر لم ينمو بنفس الوتيرة التي نمت بها الأسعار، حيث ارتفعت بمعدل متزايد خلال الفترة (1992-1989)، ثم بمعدل متناقص خلال الفترة (1993-1995)، بينما كان الاستهلاك ينمو بمعدل متزايد خلال كل الفترة إلا في سنة 1993 حيث نما بمعدل متناقص 23,1%. أما الأسعار فهي الأخرى عرفت ارتفاعا نتيجة تحريكها، ليبلغ التضخم أعلى مستوياته في سنة 1991، حيث وصل إلى 33,2%، ثم بدأ في الانخفاض نتيجة تتبع الدولة لسياسة مراقبة الأسعار، ليستقر عند نهاية هذه الفترة عند مستوى 28%، وحيث تعود هذه العلاقة الموجودة بين الدخل المتاح واستهلاك الأسر إلى التكافل الاجتماعي بين الأسر، ولجوء بعضها إلى المدخرات السابقة، وفي بعض الأحيان مساهمة الزكاة والصدقات في رفع الغبن عن الأسر المتضررة، وارتفاع المدخيل التحويلية كما سيتم توضيحه لاحقا.

الشكل (2-4) معدل نمو الأسعار واستهلاك الأسر ودخلها المتاح (1989-1995)



المصدر: من إعداد الباحث بناء عن الجدول (7-4) أعلاه

¹ كريم النشاشيبي، "تقرير حول الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق_دراسة حالة الجزائر"، صندوق النقد الدولي 1998، ص 22.

❖ تحرير التجارة الخارجية: وذلك تكملة لما تم سابقا من تحديد شروط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، حيث تم السماح بدخول العملة الصعبة في تمويل عمليات التصدير والاستيراد وفق التعليمات رقم 20-94 المؤرخة في 20 أبريل 1994، ثم تم إعطاء القطاع الخاص حرية امتلاك العملة الصعبة في أكتوبر 1994، حيث تم تحرير 10 منتجات أجنبية يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية.

❖ إصلاح السياسة النقدية والمالية: وذلك تنمة لقانون النقد والقرض، حيث شرع في تنفيذ واستخدام أدوات للتحكم في الضغوط التضخمية وضمان إعادة تخصيص الموارد المالية بدء من أبريل 1994، وقد تم رفع معدلات الفائدة وإلغاء السقوف على الفوائد المدنية والفائدة في السوق النقدي فيما بين البنوك، وفرض نسبة 2,5% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية، مع مباشرة الخزينة إصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16,5%. كما تم تخفيض إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل الإجمالي الذي يقدمه البنك المركزي للبنوك التجارية من جهة، ومن أخرى تحديد مستوى السحب على المكشوف الذي يتم تقديمه للمتعاملين، بحث لا يتجاوز رقم أعمالهم كحد أقصى ولمدة 15 يوما، وذلك في إطار التحكم في السيولة المحلية التي عرفت ارتفاعا، وجعلها متناسبا وأهداف الأسعار وميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي عرف نوعا من التوازن بعد حصول الجزائر على دعم صندوق النقد الدولي بمبلغ 1,25 مليار دولار، وكذا الدعم المقدم من طرف صندوق النقد العربي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي مع نهاية سنة 1994¹.

❖ إصلاح المالية العامة والميزانية: حيث تم المواصلة في سياسة التقشف في النفقات وتوسيع دائرة تحصيل الإيرادات بتوسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة (TVA) لامتصاص عجز الميزانية، كما تقرر تخفيض الضريبة على الأرباح، وزيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%، وزيادة الرسوم الجمركية على الكماليات والأدوات الكهربائية الاستهلاكية. وأما نفقات التجهيز والتسيير فقد تم إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بالنسبة لكل قطاع، فعمدت إلى تعطيل بعض المشاريع الاستثمارية في عدة مجالات التي أثقلت كاهل الدولة، وتم على إثرها إصلاح مؤسسات القطاع الفلاحي بإعادة تنظيم الملكية العامة، حيث ومن ضمن 27 مؤسسة عامة تم تحويل 13 منها إلى مؤسسة مستقلة والباقي أصبحت تابعة للشركات القابضة (Holding)، والتي تم حل بعض منها فيما بعد، وهو الأمر نفسه الذي خضعت له المؤسسات العمومية الصناعية بمشاركة المستثمر الأجنبي حتى 49% من رأس مالها، مما أدى إلى تخفيض نفقات الدولة لها، خصوصا المرتبات والأجور، والتي عرفت انخفاضا هاما بسبب عملية تسريح العمال والموظفين جراء الخصخصة أو الإغلاق، مما سمح في الأخير امتصاص عجز الميزانية وتحقيق شرط التثبيت.

¹ خالد الهادي، مرجع سابق، ص ص 212-213 بتصرف.

ثانيا- التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998)

يأتي هذا البرنامج كخطوة ثانية ضمن اتفاقيات التصحيح الهيكلي من أجل المحافظة على مستوى تشغيل دائم، ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، حيث تضمن هذا الاتفاق استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها التي مست أكثر من 15 مليار دولار¹، وتخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53,3% من عائدات الصادرات سنة 1994، والتي عاودت الارتفاع ثانية لتصل إلى 84% سنة 1995، مما اضطرت الجزائر إلى طلب إعادة جدولة الديون العمومية مرة أخرى مع نادي باريس لحوالي 7 مليار دولار، و3,2 مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن².

وقد اشترط الصندوق على الحكومة ما يلي:

- ❖ مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأن أي زيادة فيها لا بد وأن تكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني المحلي، مع وضع الحكومة لآليات فعالية لامتناس انعكاسات البرنامج على المداخيل وقدرتهم الشرائية بفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية؛
- ❖ الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بتخفيض دعمها من 5% من (GDP) إلى 0,6% سنة 1998، استكمالا لإجراءاتها السابقة المتعلقة بالضغط على النفقات الجارية وفي مقدمتها الأجور، وذلك من أجل الحصول على فائض الميزانية بـ 0,6% سنة 1997³.
- ❖ تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% سنة 1996، والذي لا يتحقق إلا بضمان معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره 5% خارج قطاع المحروقات، لتعزيز وضعية احتياطات الصرف لعدة أشهر من الواردات.
- ❖ تخفيض سعر صرف الدينار بهدف تضييق الفجوة بين الرسمي والموازي منه، والعمل على تسويته تمهيدا لإنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة تكون لديها الحرية في عرضها أمام زبائنها.

¹ Brahim Ghendouzi, Khelifa Kabri, "Les retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie", Les Cahier du Cread, N° 46, 1998, p 43.

² محمد راتول، "تحولات الاقتصاد الجزائري، برنامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساته على المعاملات الخارجية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان) العدد 23، 2001، ص 49.

³ محمد راتول، المرجع السابق، ص 51.

❖ إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص استكمالاً لإعادة الهيكلة والتطهير المالي السابق الذي بلغت تكلفته 13 مليار دولار نهاية سنة 1999، من خلال خصخصة أكثر من 800 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، خصوصاً قطاع الخدمات مع بداية سنة 1998.

2-2- اتجاهات الأداء الاقتصادي

لقد أدى تطبيق هذا البرنامج انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط بإعادة توجيه السياسة المالية الحكومية - التي كانت تركز على تخصيص عوائد الصادرات من المحروقات لتوفير الإعانات العامة والتحويلات للأسر المحتاجة، وتبني برامج استثمارية ليست ذات أولوية كبرى - إلى نظام اقتصاد السوق بخصر تدخلاتها في الأنشطة الاقتصادية، وتركيز جهودها نحو المجالات التي تنهض بالنمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تحقيق العديد من النتائج، أهمها:

2-2-1- معدلات النمو الاقتصادي

لقد شهدت الفترة (1995-2000) تحسناً ملحوظاً لمعدل النمو الاقتصادي الإجمالي، حيث بلغ متوسط معدله 3,2%، حيث تراجع سنة 1997 إلى 1,1% ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 بـ 5,1%، ثم ينخفض إلى 3,2% و 2,2% سنتي 1999 و 2000. كما أن معدلات النمو في قطاع المحروقات كانت مرتفعة مقارنة بمثيلاتها خارج قطاع المحروقات، حيث اتضح جدية وحسن تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة على تشجيع القطاع الخاص وتهيئة مناخ الاستثمار بنوعيه العمومي والخاص، وارتفاع أسعار النفط عالمياً، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4-8): معدلات النمو الإجمالي ونموه في قطاع المحروقات وخارجه (1995-2000) الوحدة (%)

القطاع	السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نمو الناتج المحلي الإجمالي		3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2
قطاع المحروقات		4,4	3,6	6,0	4,0	6,1	4,9
خارج قطاع المحروقات		3,5	3,1	-1,3	5,7	1,7	0,8

Source: Data base World Bank

إن هذه النتائج المحققة خارج قطاع المحروقات تعود إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل، مما أثر على مرونة العمالة التي ارتفع حجمها بشكل خاص في القطاع العمومي، أين تقترب فيها الإنتاجية إلى الصفر، وحيث أن أهم القطاعات المكونة له وهي الفلاحة والخدمات، والأشغال العمومية، والصناعة، كانت معدلات نموها متباينة جداً ومنخفضة في بعضها، مثلما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (4-9) معدلات النمو القطاعية خارج المحروقات (1995-2000) الوحدة (%)

القطاع	السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الزراعة		15,0	23,9	-13,5	11,4	2,7	-5,0
البناء والأشغال العمومية		2,7	4,5	2,5	2,4	1,4	5,1
الصناعة		-1,4	-8,7	-3,8	8,4	1,6	-1,3
الخدمات (عمامة وخاصة)		6,8	6,0	5,4	7,9	5,7	5,1

Source: world Bank, Op-cit.

يتضح من الجدول الأخير أن قطاع الصناعة هو أكبر المتضررين من برنامج التعديل الهيكلي لتراجع معدلات النمو فيه، بسبب غلق وتصفية وخصخصة العديد من المؤسسات، لعدم قدرة الدولة تغطية عجزها المتوالي، والذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي ككل، بسبب امتداد عجز عرض السلع الغذائية إلى المنتجات الصناعية، كتلك الخاصة بفروع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية وصناعة الجلود والنسيج والأحذية، باستثناء الصناعات الغذائية والمطاط والبلاستيك التي سجلت انتعاشا، والتي يعزى لها تحقيق نمو القطاع الصناعي بـ 8,4% سنة 1998، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-10): تطور مؤشرات الإنتاج للقطاع الصناعي الوحدة (%)

نوع الصناعة	السنوات	1989	1994	1995	1996	1997	1998
المؤشر العام		100	88,4	87,6	81,5	78,5	81,6
خارج قطاع المحروقات		100	84,2	82,9	74,1	69,3	73,3
الصناعات المستخرجة		100	80,1	79,9	68,7	63,4	67,4
الطاقة		100	133,1	132,4	132,4	138	144
المحروقات		100	106,1	107,6	113	118	118,5
المناجم والمحاجر		100	82,4	81,1	78,1	71,1	73,0
الحديدية والميكانيكية والكهربائية		100	68,2	74,5	59,6	47,9	49,9
مواد البناء والخزف		100	86,2	89,7	93,7	88,8	91,7
المطاط والبلاستيك		100	94,3	86,2	75,0	78,8	89,2
الصناعات الغذائية		100	96,4	89	85,5	83,1	90,8
المنسوجات والألبسة		100	82,5	73,1	53,1	49,1	53,4
الجلود والأحذية		100	53,5	42,5	29,3	23,7	24,3

المصدر: بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر (2010)، ص 198.

2-2-2- البطالة

إن اشتراط صندوق النقد الدولي على الجزائر التطبيق الفعلي لبرامج التصحيح الهيكلي، وما يقتضيه من تقوية الجهاز الإنتاجي وخفض عجز الميزانية، وتطبيقها لعمليات إعادة الهيكلة المالية والقانونية، ثم تنفيذها للخصوصية، صاحبه تغير في تخصيصات الموارد المالية للدولة، حيث أدت تلك العمليات إلى تخفيض عجز الميزانية والانتقال التدريجي نحو القيم الموجبة، إذ انتقل الرصيد من 100,6- مليار دج سنة 1993 إلى 398,8 مليار دج سنة 2000، وذلك بسبب تقليص النفقات الخاصة بالرواتب والأجور في الوظيف العمومي، وكذا التحويلات الجارية من 42% إلى 40% ومن 39% إلى 30% من ميزانية التسيير خلال الفترة (1993-1998) على التوالي، نتيجة حل العديد من المؤسسات وخصخصتها بالنسبة للأولى، ورفع دعمها عن السلع الأساسية بالنسبة للثانية¹.

وبالتزامن مع ما سبق، ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في البلد، فقد عرفت سنوات التسعينيات هجرة سكانية كثيفة من الأرياف نحو المدن، بحثا عن فرص العمل فيه، وارتفاع أجورها، مما أدى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعين الرسمي والموازي، فشهدت أرقاما قياسية، وبقائها مستقرة على طول هذه المدة في حدود 30%، وذلك كما يلي:

الجدول (4-11): معدلات البطالة للفترة (1995-2000) الوحدة (%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	28,3	28,1	28,3	28,6	29,3	29,3

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 188.

يعود سبب ارتفاع هذه المعدلات إلى عاملين، هما:

- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2,8% سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد وتسارع حجم القوة العاملة التي انتقلت من 5,85 مليون إلى 7,8 مليون، ثم ما يقارب 8,25 مليون لسنوات 1990 و1996 و1998 على التوالي².
- الإصلاحات التي مست المؤسسات من حلها وغلق بعض منها أو عملية التطهير والخصوصية، إذ بلغ عددها 986، منها 633 مؤسسة محلية، و268 مؤسسة عمومية، و85 مؤسسة خاصة، مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل، منهم 212960 عامل مسرح، و100840 بطالة تقنية،

¹ بظاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني من سنة 2004، ص194.

² رواج عبد الباقي و علي همال، "أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر"، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة 29-30 ماي 2000.

و40531 عامل أُحيل على التقاعد المسبق، و50700 مستفيد من تعويض في إطار المغادرة الطوعية¹، و قد بلغ عدد تلك المؤسسات مع نهاية سنة 1997 حوالي 985 مؤسسة، وذلك كما يلي:

الجدول (4-12): تطور عدد العمال المسرحين والمؤسسات المنحلة (1994-1997)

البيان	السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها		20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين		20908	236300	100498	162175	519881

Source: Maatouk Bellataf, "Algérie Quelques effets socio-économiques" colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne, audru-cread, Alger 1998.

من جهة ثانية، تأتي مؤسسات البناء والأشغال العمومية كأكبر القطاعات المتضررة من عملية التصحيح الهيكلي والتي كانت تشغل عددا كبيرا من السكان بـ 61,59%، ثم مؤسسات القطاع الخدمي بـ 21,07%، ثم المؤسسات الصناعية بـ 15,81%، وأخيرا مؤسسات القطاع الزراعي بـ 1,42% وهو أقل القطاعات تضررا، والذي ربما يرجع إلى قلة التشغيل فيه وعدم وجود المحفزات المالية والمادية المقدمة للعمال، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4-13): مناصب العمل المفقودة حسب القطاعات (الوحدة: %)

القطاعات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	المجموع
مؤسسات عمومية	1,42	21,5	17,55	59,89	100
مؤسسات محلية	1,62	8,15	26,13	64,04	100
المجموع	1,52	15,81	21,07	61,59	100

Source: Saïd Mussette, Nacer eddine Hammouda, "Élément de réflexion pour une évaluation des effets des effets de PAS sur le marché du travail algérien", Colloque du P.A.S et perspectives de l'économie algérienne, ANDRU-cread alger(1998).

2-2-3- رصيد الميزانية والميزان التجاري وميزان المدفوعات

لقد عرفت معدلات التضخم مستويات قياسية، إذ قدرت في بداية تطبيق البرنامج بـ 29,8% ثم انخفضت إلى 0,3% نهاية سنة 2003، وذلك بسبب تنفيذ البنك المركزي الجزائري سياسة نقدية صارمة، ساعدها في ذلك ارتفاع حصة الواردات كسبيل لتغطية الطلب المحلي المرتفع. في الوقت نفسه شهد رصيد الميزانية العامة فائضا متوسطا قدره 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان بـ 1,5% سالبا حتى سنة 1999، وذلك نتيجة ارتباط الإيرادات بقطاع المحروقات التي ترتبط بدورها بسعر النفط الجزائري، حيث أن

¹ Mohamed Saïb Musette, Mohamed Arezki Isli et Nacer-Eddine Hammouda, "Marché du travail en Algérie", Bit, Alger 2003, p 30.

تحسنه سنة 2000 أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة مقابل الحد من النفقات العامة التي أدت في المرحلة السابقة إلى عجز متتابع لرصيد الميزانية. وهو الأمر الذي انعكس على وضعية رصيد الميزان التجاري الذي انتعش بدوره بـ 12,3 مليار دولار، وأدى إلى تحسن رصيد ميزان المدفوعات بـ 7,8 مليار دولار، بعدما عرف هذا الأخير معدلات سالبة بسبب عجز رصيد حساب رأس المال، وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات واضحة على تمويل التشغيل، فأدى إلى تقليص نفقات الرواتب والأجور، بتسريح العمال وغلق المؤسسات.

الجدول (4-14): رصيد الميزانية والميزان التجاري وميزان المدفوعات

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزانية (% من GDP)	-1,4	2,9	2,4	-3,8	-0,5	9,7
الميزان التجاري (مليار دولار)	/	+4,16	+5,69	+1,51	+3,63	+12,34
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	/	-2,09	+1,16	-1,74	-2,38	+7,58

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191 بتصرف.

ولعل أهم الأسباب التي تعود للقيم الموجبة لرصيد الميزان التجاري هو تذبذب الواردات من جهة، بفعل تراجع الطلب الاستهلاكي العائلي والوسيط، الأول بسبب ارتفاع الأسعار ورفع الدعم وضعف المداخيل، وأما الثاني بسبب تقليص إعانات الدولة للوحدات الإنتاجية، ومشاكل تموينها وتمويل استثماراتها التي انخفضت بفعل الأوضاع الأمنية المتدهورة، بالرغم من اتجاه واردات السلع الغذائية نحو الارتفاع على حساب التجهيزات الصناعية. ومن جهة ثانية ارتفاع الصادرات خصوصا المحروقات منها (بنسبة تقدر بـ 95%) بفعل ارتفاع سعر النفط إلى ما فوق السعر المرجعي المتوقع لنجاح برنامج التعديل الهيكلي والذي قدر بـ 16,15 و 16,45 دولار للبرميل الواحد لسنتي 1995 و 1996، إذ بلغ متوسطه 17,58 و 21,7 دولار لتلك السنتين على التوالي.

2-2-4- احتياطات الصرف والدين الخارجي وخدمته

إن المستوى الذي بلغته الديون الخارجية وخدمتها كان أحد بنود الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولتها، والتي بلغت 25,724 مليار دولار سنة 1993 وهو أقل مما وصلت إليه سنة 1996 حيث بلغت 33,651 مليار دولار بفعل التسهيلات الائتمانية المتحصل عليها في نفس الإطار، لتبدأ بعد ذلك بالتراجع إلى حدود 25,2 مليار دولار سنة 2000، وتراجع معها نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 47% بعدما كانت تمثل حوالي 76%، مما يبين بوضوح أن ثمرة الجهد التنموي الذي كان يتحقق يذهب أكثر من ثلثه إلى الدائنين الأجانب، ويرجع هذا التحسن بصورة أساسية إلى ارتفاع عائداات الجزائر من النفط لارتفاع سعره في السوق الدولي، وهو الأمر الذي انعكس على احتياطي الصرف الذي سجل

قيما موجبة بمتوسط قدره 7,06 مليار دولار، وبمتوسط فترة تغطية قدرت بحوالي 7 أشهر واردات، وذلك كما يلي:

الجدول (4-15) احتياطات الصرف والمديونية الخارجية						(الوحدة: مليار دولار)	
2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان	
						السنوات	احتياطي الصرف
11,9	4,4	6,8	8,0	4,2	/	مليار دولار	احتياطي
12,2	4,6	7,6	9,4	4,5	/	أشهر واردات	الصرف
25,1	28,2	30,2	31,0	33,2	31,3	ديون متوسطة وطويلة الأجل	
0,1	0,1	0,2	0,1	0,4	0,2	ديون قصيرة الأجل	
25,2	28,3	30,4	31,2	33,6	31,5	إجمالي الدين الخارجي (1)	
47,2	58,9	64,8	66,4	73,5	76,1	نسبة (1) إلى الناتج المحلي	
4,5	5,1	5,0	4,4	4,5	4,2	خدمة الدين الخارجي	

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 192.

2-3- اتجاهات توزيع الدخل

إذا كان بعض الاقتصاديين يرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية على المستوى الكلي في ظل هذا البرنامج أين تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، واسترجاع التوازنات المالية وعودة النمو الاقتصادي الموجب بعد فترة طويلة نسبيا من الركود، إذ أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحويلات والصدمات الخارجية، فإن ذلك لم يمنعه من بعض المضاعفات السلبية ذات الآثار القاسية على الجانب الاجتماعي. فنظرة البعض الآخر لم تقتصر على استعادة التوازن الداخلي والخارجي طالما لم تتحقق معه الأهداف التنموية الكبرى مثل القضاء على الفقر، حيث تكون مسألة توزيع الدخل هي جوهرها، لأن تفاقم المعاناة الاجتماعية من ارتفاع في معدلات البطالة وتراجع المستوى التعليمي والصحي نتيجة للتدابير التقشفية، كان الحدث الأبرز في تلك السياسات التصحيحية باعتراف بعض خبراء الصندوق لاعتبارها الجرعة المرة التي يحتاجها أي مريض قبل امتثاله للشفاء.

إن دراسة آثار التصحيح الهيكلي باعتبارها حملت في طياتها ارتفاعا في معدلات البطالة وتحريرا للأسعار والتجارة الداخلية والخارجية وتعديلا للنظام المصرفي والنقدي والجبائي -وهي كلها ممارسات من شأنها التأثير على الشكل النهائي للدخل الفردي- لا بد وأن تتم من خلال تتبع مسار كلا من التوزيع الوظيفي والشخصي للدخل.

2-3-1- التوزيع الوظيفي للدخل

إن النتائج المسجلة فيما يخص الأداء الاقتصادي، خصوصا ما تعلق منها بجل المؤسسات وخصخصتها من جهة، ومن أخرى نتيجة للقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والمحلي والتملك الخاص، وبسبب ضعف مصادر الدخل الفردي، حيث أن غالبية السكان في ظل التوجه الاقتصادي الاشتراكي السابق كان يعتمد على القطاع العمومي للحصول على الدخل في شكل مرتبات وأجور، فكانت البرامج الحكومية تعتمد على سياسة توظيف كثيفة العمالة بغض النظر عن متطلبات الاقتصاد وعن إنتاجية العمل ورأس المال، مما انعكس على كيفية توزيع الدخل بين العمل والملكية، حيث سجل في هذه الفترة ظهور المداخل التحويلية كوسيلة غير مباشرة لرفع الغبن عن الفئات المتضررة من هذا البرنامج، وهو ما انعكس في تصميم الدولة على التكفل بها، وخصوصا النشطة منها، من خلال برامج التوظيف والحماية الاجتماعية، محاولة منها لإبقاء حالة توزيع الدخل مستقرة، ومنع أي تشوه محتمل في تمركز المداخل وتشتتها مستقبلا.

الجدول (4-16): التوزيع الوظيفي للدخل للفترة (1993-2000) (% من الدخل الكلي للعائلات)

نوع الدخل	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأجور	45,5	44,8	43,3	43,4	43,2	42,6	41	40,9
مداخل المستقلين	33,8	35,7	37,3	40,4	39	39,5	39,8	39,7
التحويلات	20,7	19,5	19,4	16,2	17,8	17,8	19,2	19,4

المصدر: من إعداد الباحث بناء عن تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، لسنة 1998، ص 231، و السداسي الثاني لسنة 2003، ص 99، بتصرف.

يكمن قراءة الجدول أعلاه كما يلي:

- تراجع حصة الأجور من الدخل الكلي للعائلات من 45,45% إلى 40,9% بسبب حل المؤسسات وخصخصتها وتسريع العمال الذي تم إظهاره سابقا، إذ أنها فقدت حوالي خمس نقاط مائوية بين بداية الفترة ونهايتها، حيث يدل تواضع هذه الحصة هو محاولة الإبقاء على سعر العمل كسلعة في مستويات منخفضة جدا، لتدارك ضعف الجهاز الإنتاجي الذي لم يستجيب للطلب الاستهلاكي للعائلات، وكذا هو دليل على صعوبة فتح مناصب شغل وفشل سياسة الحكومة لامتناس آلاف البطالين.
- إن النتيجة السابقة تبين بوضوح الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على حالة التوظيف من جهة، ومن أخرى، هشاشة الأجور ومحدوديتها وثباتها النسبي كأحد شروط صندوق النقد الدولي، وهو ما انعكس على القوة الشرائية التي اصطدمت بارتفاع الأسعار رغم استمرار النمو الاسمي للأجور، التي

انتقلت مثلا من 365,9 مليار دج إلى 717,6 مليار دج بين سنتي 1993 و 1997، أي بمعدل قدره 96%.

- استمرار ارتفاع مداخيل المستقلين أو مداخيل الملكية من 33,8% إلى 39,7%، أي بحوالي ستة نقاط مئوية بين بداية الفترة ونهايتها، مما يدل على بداية انفتاح الاقتصاد الجزائري نحو حرية التملك، من خلال سن الحكومة قوانين تشجيع الاستثمار المحلي بإعادة هيكلة الضرائب والرسوم (كما تم الإشارة إليه سابقا) وجعلها متناسبا ومقدرة الشركات على إعادة استثمار أرباحها، ومنح الإعفاءات اللازمة لتوسيع أنشطتها وزيادة تراكم رؤوس الأموال.
- ثبات نسبي لحصة المداخيل التحويلية بين بداية الفترة ونهايتها مع تراجع طفيف سنتي 1996 و 1997، خصوصا منح التقاعد والضمان الاجتماعي، التي كانت لا تتجاوز في متوسطها الأجر الوطني الأدنى المضمون، ولأن هذه الفترة شهدت إفلاس وغلق العديد من المؤسسات، وحيث كانت نسب مشاركة أولئك العمال في الضمان الاجتماعي ضئيلة لضعف أجورهم. إلا أن الدولة أظهرت عزمها إعادة توزيع الدخول بشكل يقلل من التفاوت الحاصل بين الطبقات الاجتماعية، وذلك بسياساتها الضريبية كتوسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة وحصص معدلاتها في نسبتي 7% و 17%، وإعادة النظر في فترة استرجاعها، وكذا الإنفاق العام، كتشجيع التعليم ومجانته ومحو الأمية.
- اختلاف معدلات نمو أصناف الدخل الثلاثة، حيث وبينما نمت الأجور ومداخيل المستقلين بمعدلات متسارعة خلال بداية الفترة، ثم بمعدلات متوسطة في نهايتها، فإن المداخيل التحويلية حققت معدلات نمو مرتفعة باستثناء سنة 1996 وآخر سنة التي سجلت فيها نموا متوسطا، وذلك كما يلي:

الجدول (4-17): معدل نمو أصناف الدخل للفترة (1994-2000) الوحدة (%)

1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
17,3	23,96	21,18	07,96	08,3	05	05,5	الأجور
25,7	34,12	35,12	04,52	13,7	09,9	05,6	مداخيل المستقلين
11,78	27,45	03,9	19,27	11,5	17,2	06,3	التحويلات

المصدر: إعداد الباحث بناء عن الجدول (4-16) أعلاه.

وبالنسبة للمداخيل التحويلية، باعتبارها السياسة المؤشر الواضح لسياسة إعادة التوزيع، فإن هذه التطورات كان سببها توسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية التي مست كل جوانب الاقتصاد، خصوصا ما تعلق بتحصيل الإيرادات، والتي تبين الإحصائيات اعتمادها على الجباية البترولية أكثر من الجباية العادية، وذلك نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات من جهة، ومن أخرى ضعف الدخل الفردي وانتشار البطالة التي حرمت الدولة من اقتطاع نسب من مداخيلها، كما أن القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات لم تحقق نتائج إيجابية مما جعل الضغط الضريبي أقل مما حدده الاقتصاد

الأسترالي "كولن كلارك" بمستوى 25%، وهو حتى أقل مما هو عليه في البلدان المجاورة مثل تونس والمغرب بـ 20% و 24% على التوالي، وأقل بكثير من البلدان الصناعية التي لديها مستوى 27%.

الجدول (4-18): تطور الجباية البترولية والعادية ونسب تنفيذها والضغط الضريبي للفترة (1993-2000)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
33,48	38,03	49,55	35,40	35,95	41,86	43,28	40,4	نسبة الجباية العادية إلى الإجمالية
66,52	61,97	50,45	64,60	64,06	58,14	56,72	59,6	نسبة الجباية البترولية إلى الإجمالية
/	18,65	19,33	20,51	20,43	22,02	18,95	16,27	معدل الضغط الضريبي
85,10	90,44	99,44	93,48	96,36	102,32	118,39	93,78	نسبة تنفيذ الجباية العادية الفعلية إلى المقدرة

المصدر: ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد 2، (2003)، ص 29 و 31 بتصرف.

2-3-2- التوزيع الشخصي للدخل

لقد عرف نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي تراجعاً واضحاً خلال فترة الإصلاحات (1989-2000)، إذ كان نموه سالباً بسبب الصعوبات التي عرفها الاقتصاد الوطني، حيث بلغ متوسط معدل نموه -4,42%، كما عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً هو الآخر بسبب ضعف مشاركة الأفراد في خلق الثروة الوطنية وهشاشة النمو المحقق، الذي بلغ متوسط معدل نموه -0,14%، وذلك في مقابل تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ متوسطه في هذه الفترة حوالي 2,23%، وذلك كما يلي:

الجدول (4-19) تطور الدخل والناتج الفردي للفترة (1989-2000)

السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي	الناتج المحلي للفرد (دولار)	معدل نمو الناتج الفردي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1989	2600	-7,80	1866	1,74	4,40
1990	2420	-6,92	1834	-1,70	0,80
1991	2040	-15,70	1768	-3,60	-1,20
1992	1940	-4,90	1757	-0,60	1,80
1993	1760	-9,28	1682	-4,30	-2,10
1994	1650	-6,25	1632	-2,97	-0,90
1995	1580	-4,24	1662	1,82	3,80
1996	1540	-2,53	1700	2,31	4,10
1997	1530	-0,65	1692	-0,48	1,10
1998	1570	2,61	1752	3,57	5,10
1999	1560	-0,64	1783	1,74	3,20
2000	1610	3,21%	1796	0,74	2,20
المتوسط	≈ 1817	-4,42	1744	-0,14	2,23+

المصدر: من إعداد الباحث نقلاً عن قاعدة بيانات البنك العالمي.

إن معرفة نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي لا يعكس درجة العدالة الموجودة بين الطبقات الاجتماعية، ولذلك لا بد من البحث عن مقدار الفجوة الموجودة بينها باستخدام المقاييس، مثل معامل "Gini".

أولاً- معامل "Gini" ومنحنى "Lorenz": يبين الجدول التالي عدالة توزيع الدخل باستخدام معامل جيني للقطاعات الريفي والحضري، وهي مستخرجة من المسح الوطني حول إنفاق الأسر المعيشية لسنتي 1995 و2000، إذ أن عدالة توزيع الدخل للقطاع الحضري أحسن منه للقطاع الريفي، كما أنه لم يتغير إلا بشكل طفيف (0,78) من سنة 1995 إلى سنة 2000، وتحسن بشكل واضح مقارنة بقيمته لسنة 1988.

الجدول (4-20): توزيع الإنفاق الاستهلاكي للقطاعات الريفي والحضري لسنتي 1995 و2000 حسب الأعشار مقارنة بسنة 1988

معامل جيني	الأغنى	التاسع	الثامن	السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأفقر	الأعشار	
/	32,62	14,58	11,27	9,32	7,96	6,85	5,92	4,94	3,96	2,58	1988	المجموع الكلي
35,88	27	16	12	10	9	8	6	5	4	3	1995	
35,10	28,56	14,56	11,57	10,02	8,35	7,46	6,42	5,33	4,57	3,17	2000	
0,78-	1,56+	1,44-	0,43-	0,02+	0,65-	0,54-	0,42+	0,33+	0,57+	0,17+	التغير	
/	25	12	10	9	9	8	8	7	7	5	1988	القطاع الريفي
36,28	23	14	12	10	10	8	8	6	5	4	1995	
/	19,82	12,97	11,23	11,42	10,22	8,70	7,24	7,75	6,30	4,36	2000	
/	3,28-	1,03-	0,77-	1,42+	0,22+	0,7+	0,76-	1,75+	1,3+	0,36+	التغير	
/	34	16	12	10	8	7	5	4	3	2	1988	القطاع الحضري
34,58	31	18	13	11	8	7	5	4	3	2	1995	
/	33,26	15,41	11,75	9,27	7,35	6,80	5,98	4,02	3,64	2,53	2000	
/	2,26+	2,59-	1,25-	1,73-	0,65-	0,2-	0,98+	0,02+	0,64+	0,53+	التغير	

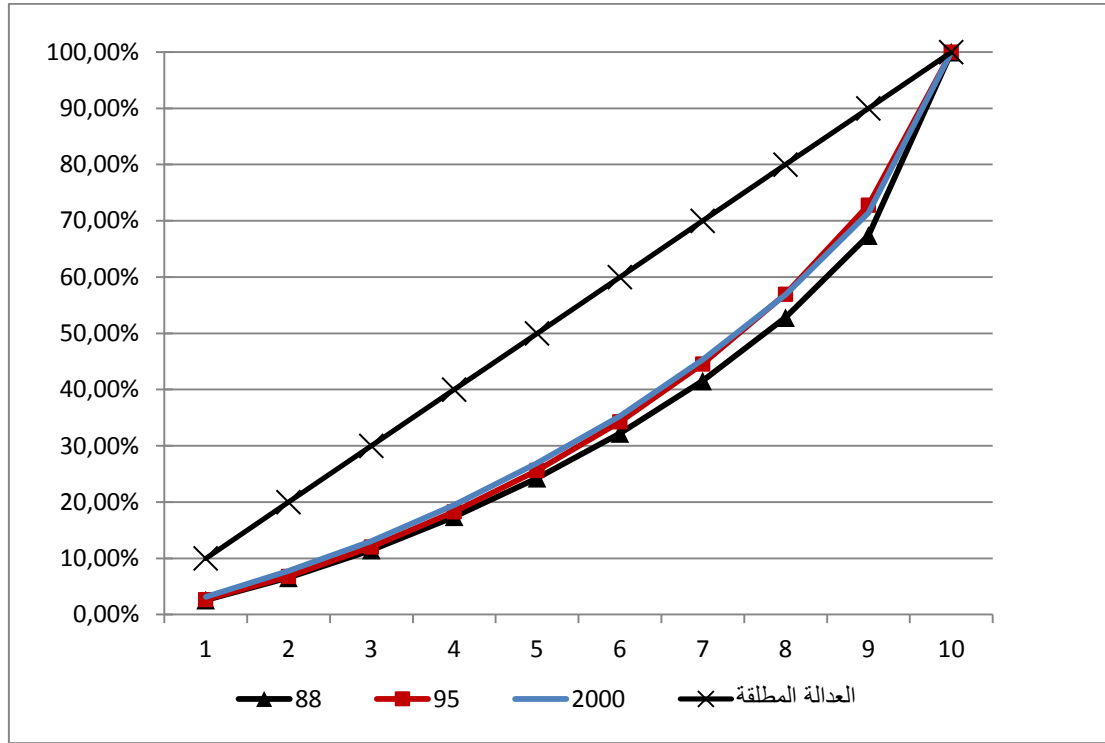
المصدر: إعداد الباحث بناء عن تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وبلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

وبالنظر إلى توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الفئات في هذه الفترة، فإن حصة 40% من السكان في القطاع الحضري قد تحسن وضعها (2,17%)، في مقابل تراجع حصة الطبقة الوسطى الأعلى (D5 و D6 و D7) التي فقدت ما مجموعه (2,58%) من مجموع الاستهلاك الكلي، كما أن الفئة الغنية فيه تحسن وضعها إذ اكتسبت 2,26%. وأما القطاع الريفي فإن حصة 30% الأفقر قد ارتفعت بـ 2,41%، وهي أكبر من مقدار التغير الحاصل لـ 40% من سكان الحضر، كما أن الفئة الوسطى الأعلى وهي (D5 و D6 و D7) قد تحسن وضعها إذ اكتسبت 2,34%، مقابل تراجع حصة الفئة الغنية (D10) بـ 3,28%.

وعليه، يمكن القول أن عملية تحويل القدرة الشرائية في القطاع الريفي كان من الأعلى نحو الأسفل، بدلالة أن ما فقدته الفئات الغنية (D8 و D9 و D10) والبالغ 5,08% كان لصالح الفئة الفقيرة والمتوسطة (من D1 إلى D7 باستثناء العشر الرابع) بمجموع 5,75%. وأما القطاع الحضري فإن عملية تحويل الاستهلاك كان مزدوجاً؛ فمن جهة كان من أسفل سلم الدخل نحو أعلاه، ومن أخرى من الأعلى نحو الأسفل، بمعنى تم تحويل القدرة الشرائية بالضبط من الطبقة الوسطى السفلية والعلوية والغنية (من D5 إلى D9) نحو أغنى 10% ونحو أفقر 40%.

إن الملاحظة المسجلة أعلاه تدل على التحسن النسبي لسياسة إعادة توزيع الدخل من الأغنياء نحو الفقراء المسجلة بدءاً من سنة 1988 وصولاً لسنة 2000، حيث وبالرجوع إلى الجدول (4-6)، يتبين أن حصة أفقر 40% من الجزائريين قد تحسن وضعها من سنة 1988 حتى سنة 2000، بينما لم يستطع العشر الخامس والسادس في سنة 2000 من الحفاظ على تحسن وضعه المحقق سنة 1995 حينما فقدوا 0,54% و0,65% من حصتهما من الاستهلاك الكلي، في حين حافظ العشر السابع والثامن والتاسع على وضعها من سنة 1988 إلى سنة 2000، بعدما تراجعت سنة 1995، وأما أغنى عشر من الجزائريين فقد تراجع لنفس الفترة.

الشكل (3-4): منحنيات "Lorenz" للأسر الجزائرية لسنوات 1988 و1995 و2000



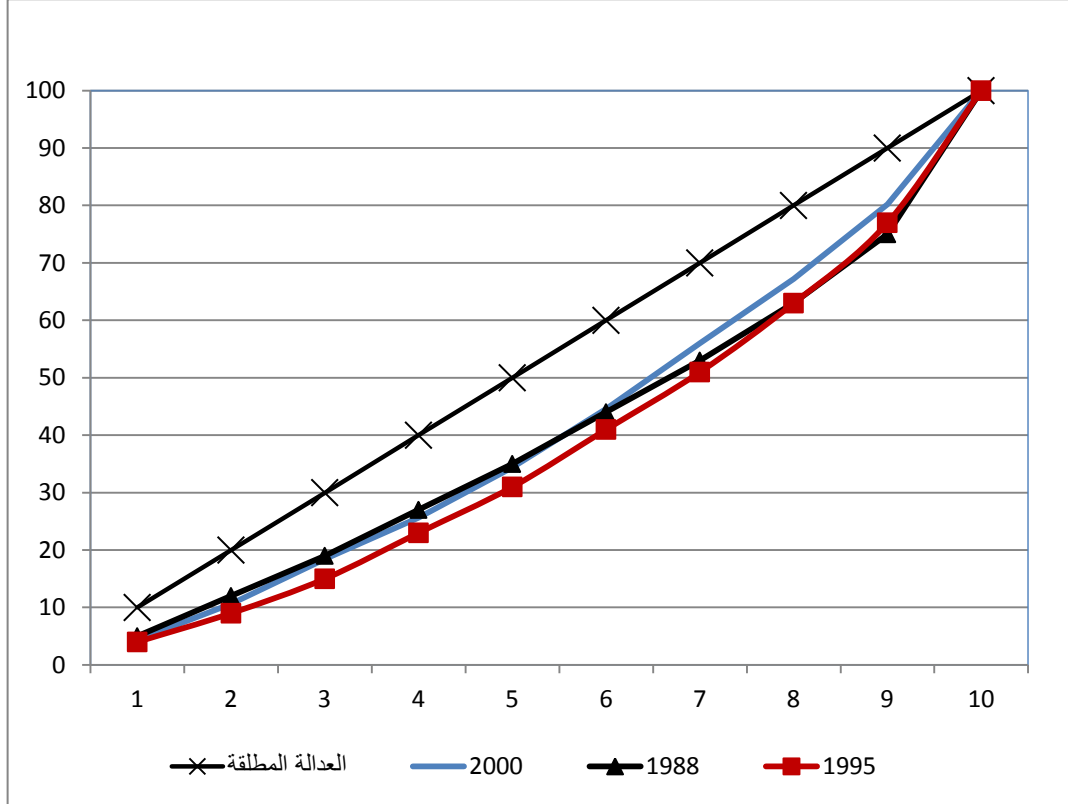
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4-20).

وعند تحليل وضعية توزيع الدخل بين القطاعين الريفي والحضري للفترة (1995-2000) وهي فترة الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية، ذات الشروط القاسية على محدودي الدخل وأصحاب دخل العمل فقط، فإن الوضع السابق لم يكن أحسن في القطاع الريفي، إذ يلاحظ أن أفقر 40% من السكان تراجع بصفة عامة بين سنتي 1988 و2000، وهذا بسبب النزوح الريفي وترك خدمة الأراضي الزراعية وتربية المواشي -والتي تعتبر مصدر الرزق الوحيد للريفيين- التي صاحبت عملية التحول السياسي والأمني والاقتصادي الذي شهدته تلك الفترة، وهو شأن الفئة الغنية التي تراجع دخلها أو استهلاكها للأسباب ذاتها. كما أن المناطق الريفية حتى وقت قريب، وبالرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة لإنهاء العزلة عنها، إلا أنها كانت إلى آخر تلك الفترة تعاني من نقص كبير في المرافق العامة وخصوصا التعليم والصحة ووسائل الترفيه، وهي أحد بنود أصناف إنفاق الأسر المعيشية (انظر المبحث الثاني من الفصل الثالث)، كما أن الدخل الذي كان متاحا لديها كان يوجه بصفة خاصة لتغطية المتطلبات الضرورية من الغذاء واللباس نتيجة تحرير أسعارها ورفع الدولة دعمها لها. وأما الفئة الوسطى وبعض الأغنياء فقد تحسن وضعها، وربما يرجع السبب في ذلك حصولها على الدعم المباشر أو غير المباشر في الاستمرار في مزاوله أنشطتهم، سواء في استفادتهم من القروض، أو المساعدات المالية أو غيرها، أو العمل بشكل غير رسمي وقانوني حيث شهدت فترة التسعينيات توسع القطاع الاقتصادي غير الرسمي، إذ قدرت نسبة تزايد مناصب

الشغل غير الرسمية سنويا في الفترة المتراوحة بين 1993 و 1998 بـ 8,41%.

يظهر الشكل البياني التالي منحنيات "Lorenz" للأسر الريفية للفترة (1988-2000)، إذ يظهر تحسنا نسبيا وتغيرا واضحا في كل الأعشار.

الشكل (4-4): منحنيات "Lorenz" للأسر الريفية لسنوات 1988 و 1995 و 2000



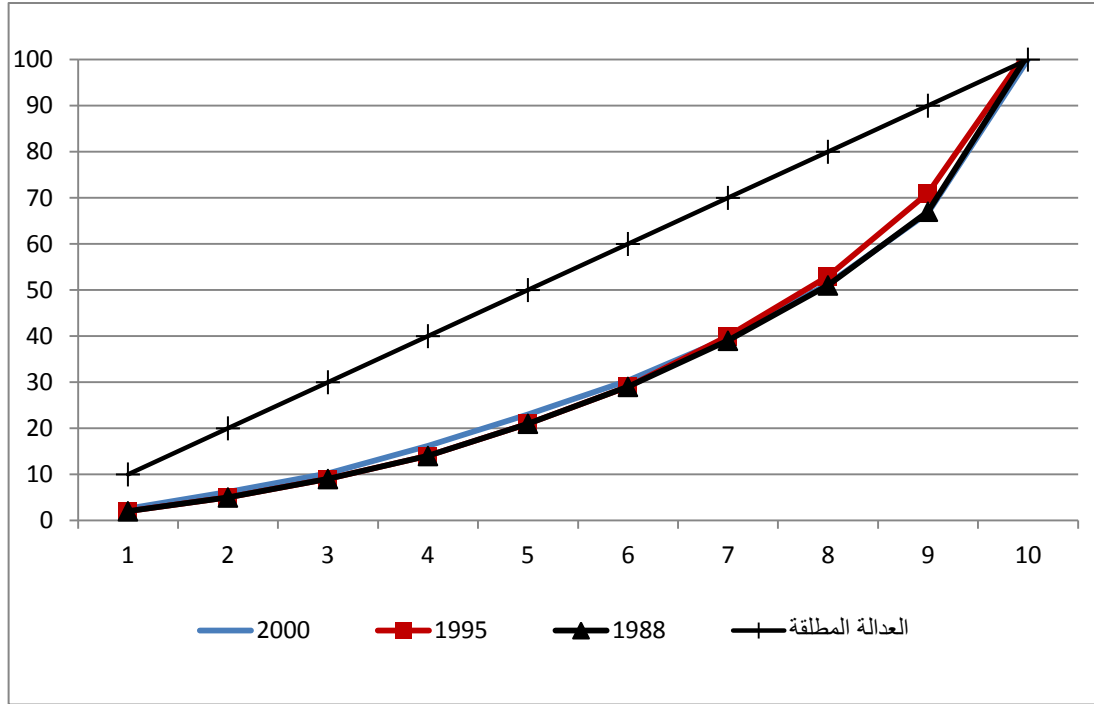
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4-20).

وأما وضعية توزيع الدخل في القطاع الحضري، فإنه ورغم الهجرة الكبيرة من الريف نحو المدن، فإن حصة أفقر 40% من سكانه تحسن وضعها بين سنتي 1988 و 2000، مقابل تراجع لحصص الفئة الوسطى والغنية عموما. فالنسبة للأولى فإن معظم الأفراد اتجهوا للقطاع غير الرسمي بحثا عن مصدر دخل لإعالة أسرهم، وأما الثانية فقد تضررت من عملية التحول الهيكلي الذي عرفه القطاع الإنتاجي والذي أدى إلى غلق وتصفية وحل العديد من المؤسسات وتسريح عمالها. وأما الفئة الثالثة وهي الغنية فإن بعضهم كان يملك إما مؤسسة إنتاجية أو خدماتية أو مقاولاتية، فتراجع دخلها كان نتيجة تراجع أداء مؤسساتها بفعل انسحاب الدولة من إعانتها وإصلاح النظام الضريبي الذي تضررت منه، حيث بلغت نسب البطالة فيه أرقاما قياسية، إذ انتقلت من 19,7% إلى 28,3% إلى 29,8% بين سنوات 1990 و 1995 و 2000 على التوالي، مما يبين بوضوح فقدان الأفراد لمداخيلهم، وتراجع القدرة الشرائية لمن حاله الحظ وحافظ على

منصب عمله بفعل ارتفاع الأسعار من جهة، ومن أخرى تزامن تباطؤ النمو الاقتصادي مع الارتفاع النسبي لمعدل النمو الديمغرافي الذي بلغ 2,5% سنة 1990 و 2,1% سنة 1995.

يظهر الشكل البياني التالي منحنيات "Lorenz" للأسر الجزائرية لفترة (1988-2000)، إذ يظهر ثباتا نسبيا مع التغير في الأطراف.

الشكل (4-5): منحنيات "Lorenz" للأسر الحضرية لسنوات 1988 و 1995 و 2000



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4-20).

ومما لا شك فيه أن مسألة توزيع الدخل ترتبط بمعدلات البطالة، التي ترتبط بدورها بقدره الاقتصاد على توليد استثمارات جديدة، سواء تكفل بها القطاع الخاص، أو كانت ملقاة على عاتق الدولة، حيث تبين الأرقام أن عدد البطالين قدر بين سنتي 1987 و 1998 بـ 257 ألف طلب عمل سنوي في المتوسط، بينما لم يوفر الاقتصاد الوطني سوى 158 ألف منصب عمل في موسم 1995-1996، وهو رقم قد لا يتضمن الأشخاص الذين فقدوا مناصبهم بفعل الإصلاح الاقتصادي، مع العلم أن معظم الطلبات هي من فئة الشباب، الذين يطلبون العمل لأول مرة، حيث أن حوالي 60% منهم أقل من سن 25، و 50% أقل من سن العشرين. كما أن غالبية البطالين غير مؤهلين، فحوالي 45% منهم لا يتعدون مستوى المتوسط، وأن حوالي 73% ليس لهم أي تأهيل، وأن 17,3% أميون، بمعنى أن الفئات الفقيرة تجد صعوبة لإيصال أبنائها للمدارس، وأن حوالي 80 ألف من البطالين هم جامعيون، مما يجعل مشكل البطالة تحدد بطريقة أو بأخرى نمط توزيع الدخل، خصوصا إذا كانت فترة الحصول على فرصة العمل (الدخل)

تطول أكثر كلما تعثرت البرامج التنموية، فمثلا نجد أن الفترة انتقلت من 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 و30 شهرا لسنتي 1996 و1999 على التوالي، من بينهم 55% لم يشتغلوا منذ 12 شهرا، و35,4% لم يشتغلوا أكثر من سنتين¹.

ثانيا - علاقة الفئات فيما بينها: إن قيم معامل "Gini" المحسوبة أعلاه لا تبين حقيقة توزيع الدخل بدلالة تمركز المداخيل، وهي بالتالي لا تشخص وضعية حاملي الدخل لأن قيم معامل "Gini" لكلا القطاعين تبدو معتدلة ومتقاربة، كما أن التحسن الذي عرفته أفقر الفئات لا يبدو كبيرا (أقل من 4%)، ولهذا عادة ما يلجأ الباحثون إلى احتساب الفجوة التي تفصل بين الفئات الدخلية، وذلك من خلال معرفة العلاقة التي تربط بين أفقرها إلى أغناها، والعكس، حيث أن الأولى تبين كم يمثل استهلاك (دخل) فئة دنيا مقارنة بالتي أعلاها، فمثلا نقوم بحساب حصة العشر الأول إلى الثاني أو الثالث أو العاشر حتى. وأما الثانية فهي تمكن من معرفة كم ضعفا تفوق الفئات العليا التي دونها، فمثلا نقوم بحساب ضعف العشر العاشر إلى التاسع أو الثامن، أو الخامس إلى الرابع أو الأول، وهكذا دواليك.

(أ) **أغنى الفئات إلى أفقرها:** تسمح هذه الدراسة بمقارنة الفئات تنازليا، أي من الأغنى نحو الأفقر، وتسمح بمعرفة درجة التركيز بينها، وهي تتجه نحو الارتفاع كلما كانت المقارنة بين الفئات الموجودة في أعلى سلم الدخل وتلك التي توجد في قاعدته، وهي تتجه نحو الانخفاض كلما تمت المقارنة بين فئتين متتاليتين. فمثلا نجد أن استهلاك (دخل) أغنى 10% من الجزائريين لسنة 1995 يفوق نصيره الأفقر بـ 9 أضعاف وهو لم يتغير لسنة 2000 (9,01)، بينما نجد هذه العلاقة في القطاع الريفي أقل تمركزا، إذ عرفت انخفاضاً من 5,75 إلى 4,55 ضعفا على توالي السنتين، في حين يشهد القطاع الحضري تمركزاً وتشتتاً أكبر للدخل، إذ نسجل 15,5 و13,15 ضعفا لنفس السنوات، كما أن كل المقارنات تظهر تراجع تمركز الدخل ومضاعف الاستهلاك بين الفئات بين سنتي 1995 و2000 (الملحقين (3) و(4)).*

(ب) **أفقر الفئات إلى أغناها:** تسمح هذه الدراسة بمقارنة الفئات تصاعديا، أي من الأفقر نحو الأغنى، فهي تتجه نحو الانخفاض كلما كانت المقارنة بين الفئات الموجودة في أسفل سلم الدخل وتلك التي توجد في أعلاه. فمثلا نجد أن استهلاك (دخل) أفقر 10% من الجزائريين لسنة 1995 لا يمثل سوى 0,11 من استهلاك أو دخل أغنى 10% منهم، وهو لم يتغير لسنة 2000 (9,01)، بينما نجد هذه العلاقة في القطاع الريفي أقل حدة، إذ عرفت تحسنا من 0,17 إلى 0,22 على توالي السنتين، في حين

¹ نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، "انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي (إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، المسيلة (15-16 نوفمبر 2011).

* تقرأ النتائج من أعلى القطر الودودي (1,00)، فمن اليمين مثلا تمثل القيمة (1,25) الضعف الذي يسجله دخل العشر الثاني الريفي مقارنة بالعشر الأول لنفس القطاع لسنة 1995، بينما تمثل القيمة (1,44) نفس المقارنة لسنة 2000 (تقاطع السطر 4 مع العمود 7).

شهد القطاع الحضري تحسنا طفيفا بين سنتي 1995 و 2000، إذ انتقل من 0,06 إلى 0,08. وهي كذلك تتجه نحو الارتفاع كلما تمت المقارنة بين فئتين متتاليتين، فمثلا نجد أن حصة استهلاك الفئة الرابعة تمثل حوالي ثلاثة أرباع استهلاك الفئة الخامسة من الجزائريين، مع تحسن وصل إلى (0,86) لسنة 2000 (تقاطع السطر 18 مع العمود 15 الملحقين (3) و (4))**

2-4- الإجراءات المتخذة لتحسين توزيع الدخل

من أجل مواجهة الصعوبات التي اعترضت حياة الأفراد بسبب تراجع المداخيل وانخفاض عدالة توزيع الدخل، فإن الحكومة عمدت إلى الرفع من مستويات التشغيل وتنويع برامج الحماية الاجتماعية، وذلك باتباع أسلوبين، وهما:

2-4-1- الإجراءات الخاصة بالتوظيف

باعتبار برامج التصحيح الهيكلي ذات وقع مباشر على أحد مكونات الدخل الشخصي وهو العمل بأجر، ومن أجل تعويض الأضرار المصاحبة لواقع التوظيف خصوصا للفئات النشيطة، فإن السلطات الحكومية قامت بإجراءات متنوعة لخلق نشاط وحركية دائمة في سوق العمل، إذ قامت بإنشاء العديد من الأجهزة والهياكل التي تشجع الأشخاص بدون عمل على خلق مناصب الشغل لأنفسهم ولغيرهم وخلق الثروة، ومنها¹:

- إنشاء جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) سنة 1990: كوسيلة لدعم برنامج تشغيل الشباب وصندوق العمل على تشغيل الشباب (FAEJ)، اللذان تم إنشاؤهما وسط وأواخر الثمانينات، لإزالة العقبات والقيود التي حالت دون فعاليتها وتردد البنوك آنذاك في منح القروض. وهو يضم:

❖ إنشاء النشاطات: حيث تتكفل الوكالة الوطنية لتطوير الشغل (ANDE) بمساعدة الشباب العاطل على إنشاء تعاونيات، والتي بلغ عددها سنة 1995 حوالي 10335 تعاونية موزعة على أربع ولايات.

❖ إنشاء العمل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) بخلق مناصب شغل مؤقتة توفرها الجماعات المحلية، ورشات الأشغال ذات المنفعة العامة و الإدارة بمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة وبدعم من (FAEJ) الذي عوض سنة 1996 بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، بالإضافة إلى مناصب العمل التي تقترحها المؤسسات العمومية على المستوى المحلي.

** النتائج أسفل القطر الودي (1,00) فمن اليمين مثلا القيمة (0,67) هي حصة دخل العشر الأول الحضري من دخل العشر الثاني لنفس القطاع لسنة 1995، بينما تمثل القيمة (0,70) نفس المقارنة لسنة 2000 (تقاطع السطر 8 مع العمود 5).
¹ نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، "انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

❖ إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، حيث تتكفل بجمع عروض العمل وتنظيم طلبات العمل، إذ قدر دعم الدولة لهذه الصيغ من التوظيف المؤقت للفترة (1990-1994) حوالي 9641 مليار دج.

- عقود ما قبل التشغيل (CPE) سنة 1998، والذي كان موجها أساسا إلى الشباب الجامعي والتقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين المهني الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، والذين كانوا يشتغلون مسبقا في إطار (ESIL) أو أشغال المنفعة العامة، أو الذين يطلبون العمل لأول مرة، وهي تمول من طرف حساب التخصيص الخاص للخزينة العمومية الموجه لتشغيل الشباب (FNSE)، ويستفيد من دعم وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، يكون الهدف منها تمكين العامل من اكتساب خبرة عملية في إطار تخصصه تؤهله للاندماج في سوق العمل بصفة دائمة مستقبلا.

- برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة سنة 1997، موجه للإطارات المسرححة من العمل، والشباب الراغب في إنشاء مؤسسة، للقيام باستثمارات لا تفوق 4 ملايين دج (تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، ويكونوا عاطلين عن العمل وقت تسليم الملف وقادرين على تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع (5-10%)، ومدعم ماليا من طرف (ANSEJ) التي ترافق المشروع إلى غاية إنجازته مع إشراك البنوك في عملية التمويل (تمويل ثلاثي الأطراف)، وحيث يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب المقاول على خلق أنشطة في مجال السلع والخدمات من خلال المؤسسات المصغرة، وحيث بلغ عدد تلك المؤسسات سنة 1998 حوالي 3570 مؤسسة وظفت 8280 عامل، استفادت من امتيازات جبائية وأسعار فائدة تفضيلية مخفضة.

- القرض المصغر والذي أنشأ سنة 1999 موجه لكل شخص دون شغل (من 18 إلى 60 سنة)، وخصوصا النساء في سن العمل وربات البيوت بهدف إنشاء نشاط.

2-4-2- الإجراءات الخاصة بالحماية الاجتماعية

لقد عمدت الحكومة من أجل تعويض الأضرار التي صاحبت سياسة رفع الدعم عن الأسعار ابتداء من سنة 1992 إلى سياسة دعم الدخول، والتي تمثلت في الشبكة الاجتماعية، وحيث اتخذت صيغا عديدة، مثل دعم الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، ومنها:

- تعويضات للأشخاص دون دخل (ICSR) سنة 1992 في حدود 120 دج للشخص شهريا.
- تم تعويض الصيغة السابقة في سنة 1994 بصيغتين جديدتين وهما: المنحة الجزافية للتضامن (AFS) والنشاط ذو المنفعة العامة (IAIG).

- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) سنة 1994، وهو يخص الأشخاص المسرحين لأسباب اقتصادية، نتيجة عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي، حيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال ثلاث سنوات، مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق.

- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUPHIMO) سنة 1997، والموجه أساسا للشباب طالب العمل لأول مرة على مستوى البلديات، بهدف خلق مناصب شغل مؤقتة مكثفة، من خلال فتح ورشات كبرى على مستوى مختلف القطاعات ونشاطات المنفعة العامة في كل الولايات، كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، الري وتطهير القنوات... إلخ. مما سمح بتوفير حوالي 22000 منصب شغل سنويا في الفترة (1997-2001).

المبحث الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)

مع بداية الألفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنمية مختلفة عن تلك التي تبنتها سابقا، تجلت معالمها من خلال جدية البرامج الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخروجها من العزلة بفضل الاستقرار السياسي والأمني بهدف تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، كمعدلات النمو الحقيقي، وكبح معدلات التضخم المرتفع، والعمل على استقرار معدلات البطالة نسبيا، وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على إحلال الواردات بالمنتوج المحلي لتحسين وضعية الميزان التجاري واستغلال فوائضه في تدعيم برامج الحماية الاجتماعية لدحض الفقر والقضاء عليه الذي تفسى بصورة رهيبية كنتيجة وكحاصل لبرامج التكيف الهيكلي الذي أدى إلى حل وإفلاس المؤسسات الوطنية العمومية ذات نسب توظيف عالية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية بحلول عام 2015، والنهوض بالزراعة والقطاع الريفي لتخفيف الضغط على المدن.

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999 إلى تعزيز ميزانية الدولة واستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال برنامج للإنعاش الاقتصادي المستخدم السياسة الميزانية كأحد أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي، خصوصا بعد ظهور بوادر انفراج أزمة الركود الاقتصادي الذي عانت منه الجزائر وتطبيقها لوصفة صندوق النقد الدولي واستعادة بعض من التوازنات في الأسواق. لكن وبغض النظر عن طبيعة الدوافع إن كانت اقتصادية أو اجتماعية وراء تبني الحكومة سياسة الإنعاش الاقتصادي، فإن محصلات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للفترة السابقة المحققة خصوصا برنامج التعديل الهيكلي الذي كان

أكثر تأثيراً على الفئات متدنية ومحدودة الدخل، هي التي ألحت على الحكومة تسطير برنامج للإنعاش الاقتصادي متنوع من حيث عدد المشاريع وموازاتها.

3-1- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد جاء هذا البرنامج معتمداً على سياسة الإنفاق العام ذو التوجه الكينزي، من خلال تنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الإثنين معاً، حيث بلغت حوالي 28,31% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، و34,87% سنة 2003، وهي تعمل على النهوض بمستويات معيشة الأفراد وتحسين دخولهم من خلال برامج التوظيف المتنوعة لكبح معدلات البطالة المرتفعة التي انتقلت من 29,2% سنة 1999 إلى 11,8 سنة 2007، والتحكم في معدلات التضخم والتغلب على مشكل المديونية الخارجية.

ففيما يخص تنشيط الطلب فإن على الحكومة استخدام إحدى أو كل الوسائل التالية¹:

☞ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة... إلخ)، أو تلك المتعلقة بدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات التي تزيد بصورة مباشرة وغير مباشرة في الدخل المتاح، وتؤدي في النهاية إلى تحفيز الطلب وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد من خلال نظم الضرائب التصاعديّة على الدخل.

☞ الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

☞ مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة كالنهوض بمستوى البنى التحتية، والتي تعتبر كسياسة توظيف مؤقتة لحل مشكل البطالة حين تمكن الاقتصاد الانتعاش ذاتياً ويصبح قادراً على خلق وتوفير مناصب الشغل الدائمة

☞ تخفيض الضرائب وإلغاء بعض الرسوم الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، مما يحفز الاستهلاك، الذي يحرك معه العرض.

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض التي تهدف عموماً إلى تخفيف تكاليف الإنتاج وتجعل المنتج المحلي أكثر جاذبية، فإن الدولة تتدخل في ذلك بوسيلتين هما:

☞ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع الاستثمار الخاص.

☞ القيام باستثمارات عمومية تسهل عمل المؤسسات وتشجعها على التوسع في أنشطتها واستثماراتها، مثل قيام الدولة بتطوير شبكات النقل والمواصلات والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي،

¹ محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث (ورقلة)، عدد 10، 2012، ص 148-149، بتصرف.

وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة... إلخ، وهي كلها توفر بيئة سليمة لصالح كافة المؤسسات.

تضمنت سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ثلاث برامج تنموية، هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل برفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشاطات المؤدية إلى تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خصوصا ما تعلق بالعنصر البشري، وذلك بتبنيها سياسة ميزانية مالية توسعية، وسياسة نقدية رغم محدوديتها، وهذه البرامج هي:

3-1-1- دعم الإنعاش الاقتصادي * PSRE أو المخطط الثلاثي (2001-2004): والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 7 مليار دولار¹، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج بع إضافة مشاريع جديدة وعمليات إعادة تقييم المشاريع المبرجة سابقا، وهو برنامج ضخم مقارنة باحتياجات الصرف المسجلة لسنة 2000 والمقدرة بـ 11,9 مليار دولار أمريكي، حيث وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والنقل والهياكل القاعدية، إضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية والموارد البشرية، وذلك ضمن أربع قطاعات رئيسية يحتوي كل واحد منها مجموعة من القطاعات الفرعية، وذلك كما يلي:

الجدول (4-21) التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة: مليار دج)

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية		100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية		71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري		10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات		30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
المجموع		205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

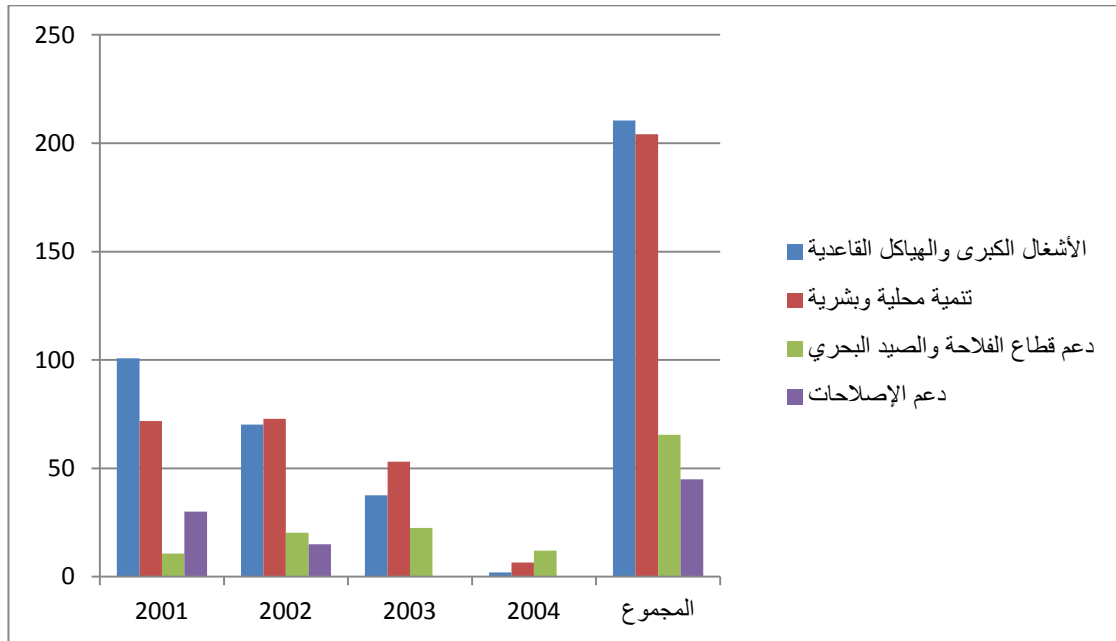
المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004، ص 87.

* PSRE هي اختصار لـ Programme de Soutien à la Relance Economique

¹ نيل بوفليخ، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة «2000-2010»"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (جامعة الشلف، الجزائر)، العدد 9، 2013، ص 43.

يعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، إذ يتضح جليا من خلال بيانات الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية استحوذ على حصة الأسد من المخصصات المالية لهذا البرنامج بما يفوق نسبة 40%، ثم قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 39%، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بحوالي 12,5%، وأخيرا دعم الإصلاحات بـ 8,6%، كما أن الدولة أرادت تنفيذ مختلف تلك البرامج في أقصر وقت ممكن بدلالة أن السنوات الأولى للبرنامج كانت لها أكبر نسبة من القيمة الكلية، إذ تأتي سنوات البرنامج تواليها بـ 39,12% و 35% و 21,76% و 3,9%، مثلما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل (4-6): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)



إن التوزيع أعلاه يبين نية الدولة تدارك النقائص المسجلة في المراحل السابقة إثر الأزمة التي عانت منها، مما جعل الدولة تتبع الاستراتيجية التمويلية التالية:

أولا- قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية: حيث كان الغرض من البرنامج التمويلي الضخم جعله بمثابة الحافز على تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي والأجنبي، بما يؤدي إلى خلق مناصب الشغل والتخفيض التدريجي من معدلات البطالة لتحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والرفع من مستويات معيشتهم وكان ذلك من خلال ثلاث برامج جزئية:

❖ **تجهيزات الهياكل** بقيمة 142,9 مليار دج: وتشمل منشآت الري والسكة الحديدية والأشغال العمومية والاتصالات والذي هدف إلى خلق حوالي 248800 منصب عمل منها 102800 منصب عمل دائم، وهذا من أجل زيادة الدخل والطلب الكلي.

❖ **تنمية المناطق الريفية** بقيمة 32 مليار دج لإعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها والحد من ظاهرة النزوح الريفي وفك الضغط على المدن، وزيادة تنشيط القطاع الفلاحي باعتباره عصب الاقتصاد خصوصا وأنه يمتص العمالة الزائدة.

❖ **السكن والعمران** بقيمة 35,6 مليار دج بغرض تحسين ظروف معيشة السكان، والذي قسم إلى بناء السكنات الحضرية والريفية وتهيئة الأحياء السكنية كبرنامج مكمل لتعزيز الإطار المعيشي للسكان والنهوض بمستويات التنمية المحلية والبشرية.

ثانيا- التنمية المحلية والبشرية إن الميزانية المخصصة له (38,8%) توضح جدية الدولة في سعيها الحثيث لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال برامج بلدية تشجع التنمية المحلية وتساعد رجوع المواطنين الريفيين إلى مساكنهم وقراهم المهجورة بفعل الوضع الأمني المتدهور إبان التسعينيات، إضافة إلى تنفيذ برامج التشغيل والحماية الاجتماعية وبرامج التنمية البشرية بغرض محو آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية خصوصا برنامج التعديل الهيكلي الذي مسّ دخول الفئات الفقيرة وفئات العمال المسرحين إثر غلق المؤسسات الوطنية. وهذا البرنامج شمل الفروع التالية:

❖ **التنمية المحلية:** بغرض تشجيع التنمية المحلية والمحافظة على التوازن الجهوي بمراعاة خصائص كل منطقة وجهة معينة والتي تؤدي إلى دعم النمو والتنمية الوطنية من خلال مشاريع بلدية تحسن الخدمة العمومية مثل قطاعات الري، البيئة، البريد والمواصلات، الأشغال العمومية والمنشآت الإدارية، بتوفير حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب دائم موزعة على فروع هذا القطاع الجزئي.

❖ **التشغيل والحماية الاجتماعية:** بغرض دعم الجهود الهادفة إلى الحد من معدلات البطالة والفقير المرتفعة، وذلك من خلال مشاريع ذات المنفعة العمومية والكثافة العمالة العالية، بخلق 70000 منصب عمل دائم، والعمل على تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل بغلاف مالي قدره 9,3 مليار دج، إضافة لتقديم المنح لذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة والمحرومين من خلال المخصصات المالية للحماية الاجتماعية بما مقداره 7,7 مليار دج للحد من تفاوت الدخل.

❖ **التنمية البشرية:** وذلك من خلال إصلاح التعليم والتدريب والتكوين والصحة وزيادة مؤسساتها لتحسين المستوى المعيشي للسكان والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لكونها لها علاقة مباشرة بتراكم رأس المال البشري الذي يؤدي بدوره إلى إتاحة العديد من فرص التوظيف المتنوعة ذات الدخل العالي،

وبهذا تكون الدولة قد تكفلت ولو نسبيا بتحقيق عدالة توزيع الفرص انطلاقا من إتاحة التعليم بكل مراحلها لكافة السكان وبصفة مجانية أو بأثمان رمزية، وعدم إبقائه حكرا على العائلات الغنية، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-22) القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات السنوات
26,95	/	7,45	9,5	10	التربية الوطنية
9,5	/	2,1	3,1	4,4	التكوين المهني
33,9	/	6,5	9,4	18	التعليم العالي والبحث العلمي
7,8	/	0,3	4,6	2,8	الصحة والسكان
3,67	/	/	2,2	1,4	الشباب والرياضة
8	3,5	/	/	4,5	الاتصال والثقافة
11,5	/	/	10	015	الشؤون الدينية
90,2	3,5	17,34	29,9	39,4	المجموع

Source: Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, pp 9-10.

ثالثا- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: هدف هذا البرنامج إلى رفع الطلب الداخلي وزيادة وتنويع الصادرات خارج المحروقات، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الفلاحة وتستغل الأراضي المستصلحة، والاهتمام بقطاع الصيد البحري للمحافظة على الثروة السمكية للمساهمة في زيادة الإنتاج الوطني وخلق القيمة المضافة وهذا باستحداث 330000 منصب عمل، حيث استفاد من 65,4 مليار دج وهو يعد مكملا للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000.

رابعا- دعم الإصلاحات: إن ما تم تقريره من برامج للنهوض بالاقتصاد الوطني، وأمام التحولات والتغيرات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الوطنية والدولية المرافقة لانتقاله إلى نظام اقتصاد السوق وما تفرضه منظمة التجارة العالمية من مزيد الاندماج في الاقتصاد والتجارة العالميين، فإن السلطات الحكومية أقرت مجموعة من السياسات والإجراءات المؤسساتية والهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية لتلك البرامج، كإصلاح الإدارة الضريبية والمالية وتهيئة المناطق الصناعية ووضع نماذج للتنبؤ متوسط وطويل المدى، مثلما هو مدرج في الجدول التالي:

الجدول (4-23) السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش (2001-2004)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9,8	7,5	2,5	0,2	عصنة إدارة الضرائب
22,5	5	5	7	5,5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0,4	0,5	0,8	0,3	تهيئة المناطق الصناعية
2	/	0,7	1,0	0,3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0,08	/	/	0,05	0,03	نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل
46,58	15,2	13,7	11,35	6,33	المجموع

المصدر: كريم أزمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (-2009) (2001)", مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد السابع، جوان 2010، ص 16.

3-1-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ** PCSC (2005-2009)

نظرا للنتائج المحققة ضمن المخطط السابق، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38,5 دولار للبرميل وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دولار سنة 2004، ونظرا للتفاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا، فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكميليا هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أو المعدومة، وذلك من أجل إشراكهم في الإنتاج وتحسين إنتاجيتهم بتطوير رأسمالهم البشري بمشاريع الصحة والتكوين والتعليم والتدريب والتمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة، حتى لا تبقى تلك الفئات عائقا أمام الطريق الطويل للنمو، والعمل على رفع معدلاته.

لقد رُصد للبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و668 مليار دج على التوالي، وكذا الموارد المتبقية من المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج، والمبالغ المُرسدة للصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مثلما هو مبين في الجدول التالي:

** PCSC هي اختصار ل Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance

الجدول (4-24) القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009)

البرنامج	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط دعم الإنعاش	1071	/	/	/	/	/	/	1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي*	1273	3341	260	260	260	260	5394	
برنامج الجنوب	/	250	182	/	/	/	432	
برنامج الهضاب العليا	/	277	391	/	/	/	668	
تحويلات حسابات الخزينة	/	227	304	244	160	1140		
المجموع العام	1071	1500	4172	1077	420	8705		

Source: world Bank, a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007,
http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf,

لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في الجدول الموالي، حيث وفي نفس سياق بحث الحكومة عن البرامج ذات التأثير على معيشة السكان، فإنها خصصت أكثر من 45% من موارد هذا المخطط لدعم التنمية البشرية، نظرا لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على دخول الأفراد، ومن ثم فإن سعيها نحو تحقيق حياة أفضل لهم كان أكبر انشغالات الحكومة، وهذا بدلالة تدعيم والمضي قدما في زيادة إصلاح أنظمة التعليم والتربية والتكوين ودفع مرتبات سخية للموظفين، إضافة إلى توفير ما تحتاجه هذه القطاعات من وسائل عصرية، من أجل زيادة قوة الرابطة بينها وبين سوق العمل من خلال تحسين جودة مخرجات التعليم، تماشيا مع متطلبات مرحلة النمو والتنمية التي وصلت إليها البلاد، وهذا ما جعل مخصصات هذا القطاع الحساس (التعليم بأنواعه المتعددة) يحظى بحوالي 400 مليار دج وبما يعادل 21% من مخصصات تحسين ظروف معيشة السكان.

وإذا كانت الجزائر قد وعت أهمية التعليم كقوة دفع لعجلة النمو والتنمية من خلال الارتقاء برأس المال البشري وزيادة تراكمه، فإنها بالمقابل لم تغفل الفئات المحرومة والتي قد لا تتوفر لها فرص التعليم مثلما هو شأن منطقتي الجنوب والهضاب العليا، أين خصصتها ببرامج تنمية محلية، وأخرى تستوفي حصتها من البرامج البلدية للتنمية، إضافة إلى عزم الحكومة على حل مشكل السكن الذي تعاني منه الكثير من العائلات الجزائرية، حيث رصدت له مبلغ 555 مليار دج، وهذا فهي لم تجعل اهتمامها منصبا على زيادة النمو الاقتصادي فحسب، بل وعملت على استفادة كافة شرائح المجتمع منه، بمعنى فهي تحاول قدر المستطاع توزيعه بكيفية عادلة محترمة بذلك مبدأ الإنتاجية الحدية هي المحدد الرئيسي للمداخيل.

* بما في ذلك مخصصات الصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج

الجدول (4-25) التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاع	المبالغ (مليار دج)	% من مجموع مبلغ البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5%
❖ السكن	555	
❖ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399,5	
❖ البرامج البلدية للتنمية	200	
❖ تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا	250	
❖ تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز	192,5	
❖ باقي القطاعات*	311,5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703,1	40,5
❖ قطاع النقل والأشغال العمومية	1300	
❖ قطاع المياه	393	
❖ قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
❖ الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
❖ الصناعة وترقية الاستثمار	18	
❖ السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7,2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
❖ العدالة والداخلية	99	
❖ المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	
❖ البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16,3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1,2
المجموع	4202,75	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، أبريل 2005، مجلس الأمة، ص 6-7، يتصرف.

وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للتنمية البشرية، أين خصصت له ميزانية تقترب من النصف، فإن برنامج تطوير الهياكل القاعدية استحوذ هو الآخر على ما نسبته 40% من موارد هذا المخطط نظرا للنقص الواضح المسجل في الجزائر في هذا القطاع من جهة، ومن أخرى نظرا لأهميته الحساسة في خلق الوظائف وتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على المنتجات الرأسمالية ثم الوسيطة ثم الاستهلاكية، كما كان الحال في البلدان الرأسمالية سنوات نھوضها، وهو ما عرف باسم إستراتيجية التصنيع مدفوع الطلب. وأما

* تضم قطاعات الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام.

باقي القطاعات الأخرى فإنها نالت أقساطا محدودة من موارد هذا المخطط، وذلك لما تم الاعتقاد به أن البرنامجين السابقين هما ذوا الأولوية في الفترة الراهنة، وتهيئة الظروف جيدا لدخول غمار اقتصاد السوق وما يتطلبه من عنصر بشري مدرب ومكون، وما يتطلبه مناخ الاستثمار من هياكل قاعدية عصرية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة والمتجددة بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

3-1-3- توطيد النمو الاقتصادي* PCCE أو المخطط الخماسي الثاني(2010-2014)

استنبطت السلطات الجزائرية أنه لا خيار لديها للوصول إلى الأهداف التنموية ذات الأولوية مثل الحد من معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بمتابعة البرامج التنموية السابقة، لذا رصدت ميزانية ضخمة قدرها 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، (بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق البالغ قيمته 9680 مليار دج في نهاية 2009) من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المحققة سابقا لتعزيز الخدمات العامة لصالح الفقراء، وتحسين جودتها للوصول إلى معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس على مستويات معيشة السكان ودخولهم.

يوضح الجدول الموالي مواصلة الجزائر جهودها الرامية إلى رفع وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك بتسطير عديد البرامج ذات الصلة بتراكم رأس المال البشري وتحسين نوعيته، إذ خصصت لهذا القطاع أكثر من 9903 مليار دج أو ما نسبته 45,42% من موارد المخطط، وحيث شملت قطاعات السكن والتربية والتعليم والتكوين أكبر المخصصات المالية لهذا الفرع التنموي، مما يدل على عزم الحكومة الارتقاء بالعنصر البشري في إطار التنمية البشرية ومن خلال برامج التنمية المحلية كالصحة والترفيه وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد.

إن برنامج توطيد النمو قد شمل ثلاث برامج فرعية (قطاعات) رئيسية كما هو مبين أدناه:

* PCCE هي اختصار ل Programme de Consolidation de la Croissance Economique

الجدول (4-26) التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

القطاع	المبالغ (مليار دج)	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45,42%
❖ السكن	3700	
❖ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
❖ الصحة	619	
❖ تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
❖ باقي القطاعات**	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38,52%
❖ قطاع النقل والأشغال العمومية	5900	
❖ قطاع المياه	2000	
❖ قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16,05%
❖ الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
❖ دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 48.

وبعد، فإن تهيئة عنصر بشري للمستقبل يكون قادرا على قيادة النمو الاقتصادي نحو المعدلات الموجبة والمتزايدة باضطراد لا يتم دون تهيئة أرضية سليمة، وهو ما دفع السلطات الحكومية إلى الاستعانة بمخطط تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 8400 مليار دج أي بنسبة 38,5%، وذلك نظرا لما يحتاجه مناخ الاستثمار الفتي في الجزائر من أرضية صلبة تتمثل في قطاع الأشغال العمومية وشبكة النقل والمواصلات والتهيئة العمرانية، وهي كلها تصب في مرمى واحد وهو تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، وبالأخص إذا أرادت تحقيق التنمية المستدامة، والتي لا تصل إليها بمجرد تحقيق المؤشرات الكمية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بل تتطلب مؤشرات نوعية كالصحة والصحة وأمنه، وهو ما يشغله قطاع التهيئة العمرانية والمياه.

وأخيرا، استكملت الحكومة برنامجها التنموي بإعادة الاهتمام ببرامج دعم التنمية الاقتصادية وخصوصا التنمية الفلاحية والصيد البحري ودعم القطاع الصناعي العمومي لأنه أكثر توظيفا لليد العاملة، ثم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أمل المستقبل في قيادة النمو والمضي قدما نحو تحقيق التنمية

**تضم قطاعات الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية، تطوير وسائل الإعلام والشؤون الدينية.

الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا بمبلغ 3500 مليار دج أي بنسبة 16%. حيث ما فتأت الحكومة تشغل أكثر بالأمن الغذائي في ظل ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والضرورية، واحتشام مساهمة الصادرات الغذائية والصناعية والفلاحية في إجمالي الصادرات.

3-2- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي على الدخول والأداء الاقتصادي

نظرا لعدم وجود بيانات كافية حول كل فترات برنامج الإنعاش الاقتصادي أي للفترة (2014-2001)، فإن أهم النتائج العامة التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة مبينة كما يلي:

الجدول (4-27) بعض نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2009)

المؤشر	السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
GDP الاسمي (مليار دج)		10017	11069	9362	8514	7561	6149	5252	4522	4227
أسعار الاستهلاك		5,1	4,4	3,9	1,8	1,9	4,6	3,5	2,2	3,5
GDP بالحجم (مليار دج)		9531	10602	9011	8364	7420	5878	5074	4425	4084
نمو GDP (%)		2,4	2,4	3,0	2,0	5,1	5,2	6,9	4,7	2,7
GDP خارج المحروقات بالحجم		6572	5816	5076	4551	4130	3660	3268	2979	2688
نمو GDP خارج المحروقات		9,3	6,1	6,4	5,6	4,7	6,2	5,9	5,3	5,4
عدد السكان بالملايين		35,27	34,6	34,1	33,48	32,9	32,36	31,85	31,35	30,88
النمو السكاني (%)		1,9	1,4	1,8	1,7	1,6	1,6	1,5	1,5	/
GDP للفرد (ألف دج الثابتة)		270	306	264	249	225	181	159	141	132
GDP للفرد (بالدولار)		3720	4746	3809	3499	3074	2522	2060	1771	1711
سعر صرف دج/دولار المتوسط المرجح		72,63	64,58	69,58	72,64	73,35	72,06	77,34	79,68	77,26
معدل التضخم (%) (1)		/	/	4,6	1,8	1,64	3,56	2,58	1,41	4,22
معدل البطالة (2)		/	/	11,8	12,3	15,26	17,7	23,71	25,9	27,3
المديونية الخارجية (مليار دولار)		/	/	4,889	5,583	16,839	22,158	23,523	22,828	22,587

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن محمد مسعي مرجع سابق ص 158 بتصرف، وكذا تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس 2011، ومنشورات الديوان الوطني للإحصاء، وكذا:

Statistical appendix (1998, 2004, 2006, 2009) IMF staff country report.

لا شك أن أي سياسة تنموية إلا وتخضع لعملية التقييم لمعرفة مدى نجاعتها في تحقيق أهم الأهداف المسطرة لها، حيث وكما تم الإشارة إليه سابقا، فإن هذا البرنامج كان يهدف بالأساس وبأولوية ملحّة إلى تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدلاته وتخفيض معدلات البطالة، مما قد ينتج عنه في آخر

المطاف - وبدون إغفال عامل الزمن - تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تبدأ أولاً بعدالة توزيع الدخل، ثم عدالة توزيع الفرص وتنتهي أخيراً بالقضاء على الفقر والتهميش.

3-2-1- الأثر على معدلات النمو الاقتصادي الكلية والقطاعية

باعتبار أن سياسة الإنعاش الاقتصادي سياسة كينزية تتم من خلال زيادة الإنفاق العام لزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي تحفيز وزيادة النمو الاقتصادي، فإنه كان لا بد من معرفة أهم القطاعات التي تمتلك قوة الدفع الأمامية والخلفية لتطوير الناتج المحلي الإجمالي، مثلما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (4-28) هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات ومعدلات نموها الحقيقية (%)

القطاع	نسبة المساهمة ومعدل النمو (%)						
المحروقات	39,14	45,06	45,59	37,85	32,51	39,19	نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي
	0,75	-2,6	-2,3	-2,5	3,3	3,7	4,9
الخدمات	31,28	29,16	27,90	30,97	33,54	30,73	نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي
	6,21	6,9	7,8	6,5	7,7	5,3	3,1
الزراعة	8,25	6,55	7,53	9,44	9,18	8,39	نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي
	0,4	6,0	-5,3	4,9	3,1	-1,3	-5,0
الأشغال العمومية والبناء	8,73	8,62	8,0	8,29	9,02	8,12	نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي
	8,21	9,8	11,6	8,0	8,2	5,1	معدل النمو الحقيقي للقطاع
الصناعة	5,92	4,68	5,27	6,16	7,41	7,07	نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي
	-1,06	1,9	-2,2	-1,3	-1,0	-1,3	معدل النمو الحقيقي للقطاع العام
	!!	!	!	!	!	!	نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي
	4,12	/	/	2,1	2,5	6,6	5,3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)							
	3,33	2,4	2,0	5,2	4,7	2,4	

المصدر: من إعداد الباحث بناء عن المعلومات المستخرجة من بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2010-2005

إن التحليل المفصل للجدول أعلاه يوضح تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاعي المحروقات والخدمات، وهو ما يوضح حدوث تغير هيكلية طبقاً لنظرية التنمية لـ "A.Lewis"، حيث وبالنسبة لقطاع المحروقات فقد قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2010-2000) بـ 39,14% وهو ما يدل على أنه القطاع الرائد والمحدد الأول للنمو الاقتصادي في الجزائر، إذ شهد المعدل المتوسط له تباطؤاً بحوالي 0,75%، حيث عرف ارتفاعاً في الفترة (2004-2000) ثم انخفاضاً في سنوات 2006 و2008 و2010، وهذا بسبب تذبذب أسعار المحروقات في هذه الفترة. كما أن

قطاع الخدمات عرف نمواً متوسطاً قدره 4,41% بينما عرفت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 31%، وحيث كان هناك نمو متذبذب للخدمات الحكومية بمتوسط قدره 6,21%.

إن حفاظ القطاعين السابقين على موقعهما في خلق الناتج المحلي الإجمالي كان على حساب قطاع الفلاحة الذي استقرت فيه نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي بمتوسط قدره 8,25%، ونمو متذبذب تارة سلبية وتارة أخرى موجب بمتوسط نمو بطيء يكاد يكون معدوماً (0,4%) وهذا راجع لارتباط القطاع بتغيرات الظروف المناخية وكذا اتجاه الأفراد عموماً إلى القطاع الخدماتي والصناعي لارتفاع الأجور المدفوعة فيها من جهة، ومن جهة أخرى السهولة النسبية في الحصول على تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الصبغة الخدمائية أو الصناعية والحرفية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، غير أن هذا لم يمنع من القيام بمشاريع فلاحية ضمن نفس السياق، حيث وبدءاً من سنة 2010 عرف القطاع معدل نمو قدره 6% وهو مقبول من الناحية النظرية، غير أنه يستلزم الاستمرارية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وأما قطاع الصناعة، فعرف تدهوراً واضحاً في القطاع العام خلال الفترة بدليل تراجع معدلات النمو المتوسط إلى 1,06- وهو ما يدل على صعوبة تدارك الدولة لمتطلبات السوق من جهة، ومن أخرى لظروف المنافسة التي تفرض على المؤسسات الوطنية التي تعاني أصلاً من مخلفات إعادة الهيكلة لفترة الثمانينيات والتسعينيات، حيث سجلت أغلب الصناعات نمواً سلبياً باستثناء قطاع الحديد والميكانيك والإلكترونيك ومواد البناء التي سجلت متوسطات نمو موجبة ولكن ضئيلة، بالرغم من استفادتها من برامج الإنفاق العام في شكل استثمارات عمومية ضخمة كما كان الحال بتطوير الهياكل القاعدية ودعم الصناعة. كما أن فتح المجال للقطاع الخاص لم يحقق تطلعات الحكومة من حيث دوره في خلق الثروة الوطنية، حيث كان معدل نموه متذبذباً ولكن كان محتشماً بمتوسط نمو قدره 4,12% وذلك لعدم استقرار مناخ الاستثمار وصعوبة الحصول على التمويل اللازم وغياب قطاع مصرفي حقيقي يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، والبيانات الخاصة بهذا القطاع مبينة تالياً:

الجدول (4-29) تطور معدلات النمو في فروع القطاع الصناعي العام والخاص للفترة 2000-2010

القطاع	نوع الصناعة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
العام	الحديد والميكانيك والإلكترونيك	2,2	7,1	2,0	1,3	3,9	-12,6	0,64
	مواد البناء	6,4	8,4	10,3	-3,8	-1,6	-5,0	2,45
	مواد غذائية	-8,9	-19,1	-15,7	-7,6	6,8	-3,3	-7,96
	صناعة كيمياوية	6,2	-8,5	-2,2	-3,1	2,5	-10,6	-2,61
	الخشب والورق	-8,2	0,9	-0,7	2,9	-11,9	14,8	-0,36
	النسيج	-14,4	3,7	-14,4	-14,0	-1,1	-10,8	-8,5
	الجلود	-6,0	-19,3	15,4	-15,9	-1,2	-6,3	-68,1
	المجموع	-1,9	-1,0	-1,3	-2,2	1,9	-2,5	-1,06
الخاص	كل الصناعات	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سابق ص50 ، وكذا بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010

يبين الجدول أعلاه أن قطاع الصناع بفروعه يعاني في الجزائر من خلال معدلات النمو المسجلة، الأمر الذي يبقى على التساؤلات فيما يخص الإستراتيجية الصناعية التي تحقق مطالب التنمية الوطنية وترفع من معدلات الطلب الإجمالي وتشجع الاستهلاك من خلال الدخول المدفوعة للعمال، وكذا توفير السلع الوسيطة وتحقيق الاكتفاء فيما يخص السلع الرأسمالية والعتاد الضخم، إذ سجلت هذه الفترة ارتفاع الواردات الصناعية بمعدلات قياسية نتيجة الفجوة المسجلة في بعض مستلزمات القطاع الصناعي، حيث أدى تدهور أداءه إلى ارتفاع وارداته من السلع النصف مصنعة من 1,655 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 10 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفعت وارداته من عتاد التجهيز الصناعي من 3,068 مليار دولار إلى 15,776 مليار دولار، كما ارتفعت واردات القطاع من الطاقة والزيوت والمواد الخام من 129 و 428 مليون دولار إلى 955 و 1409 مليون دولار لنفس الفترة على التوالي (الجدول 4-29)، مما لا يبقى شكاً أن هذا القطاع لا يزال تابعا للعالم الخارجي من حيث المعدات، وأنه يبقى بعيدا في الوقت الراهن عن استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة وإنتاجها والتي تسمح بتحسين طرق الإنتاج وتتحكم في تكاليفه بما يزيد من مردودية القطاع ككل ويحقق الأرباح التي تعتبر حافزا لزيادة النشاط الصناعي والتوسع فيه.

الوحدة (مليون دولار)

الجدول (30-4) تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

التصنيف	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مواد التغذية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058
طاقة وزيوت	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955
مواد خام	428	478	562	689	784	751	843	1325	4394	1200	1409
مواد نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10098
معدات التجهيز الفلاحي	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
معدات التجهيز الصناعي	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	8534	13093	15139	15776
خيرات استهلاكية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6397	6145	8536
المجموع	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مستخرجة من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة الواردات في تزايد مضطرد وهو ما أثر على وضعية الميزان التجاري الذي عرف تذبذبات، حيث تراجع سنة 2001 و2002 ثم تحسن بعد ذلك وباستمرار على طول باقي فترة الإنعاش الاقتصادي، بفضل انتعاش الصادرات التي ارتفعت من 24,612 مليار دولار لتصل إلى ذروتها نهاية سنة 2008 لتبلغ 79,298 مليار دولار ثم تنخفض إلى 57,053 مليار دولار سنة 2010.

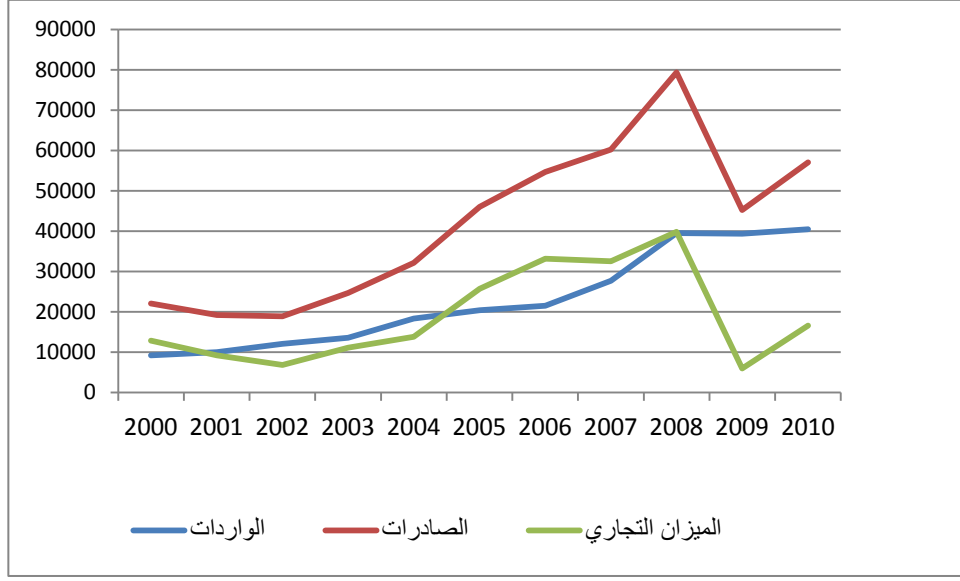
الوحدة (مليون دولار)

الجدول (31-4) تطور وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2010)

التصنيف	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
معدل النمو %	/	8,36	20,81	12,70	35,27	11,19	5,40	28,78	42,88	-0,47	3,00
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
معدل النمو %	/	-13,16	-1,60	30,74	30,36	43,38	18,72	10,16	31,81	-43,01	26,24
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580
معدل النمو %	/	-28,51	-25,85	62,53	24,35	86,16	29,30	-1,88	22,40	-85,18	181,02

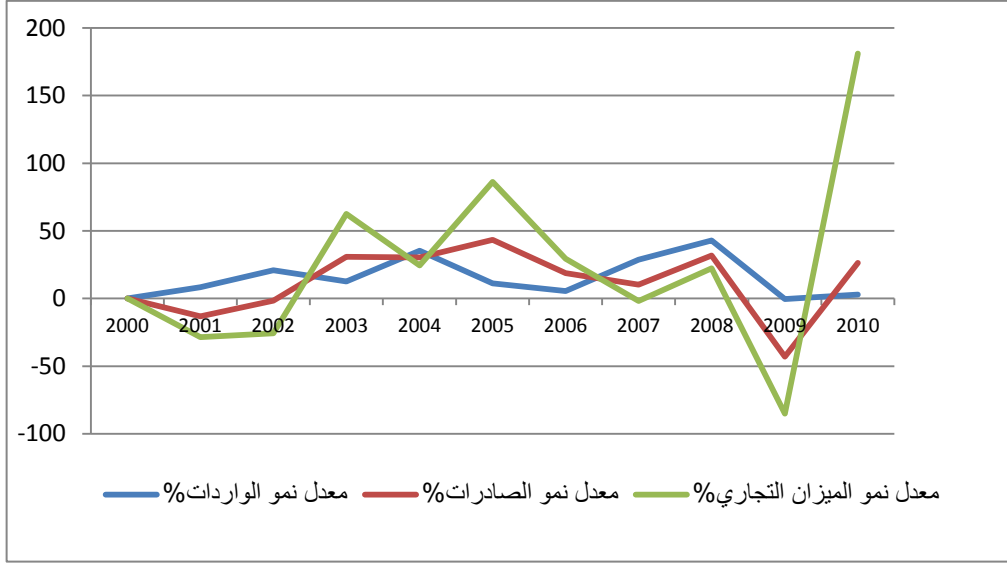
المصدر: إعداد الباحث من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، المرجع السابق نفسه.

الشكل (7-4) تطور قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري للجزائر للفترة 2000-2010



وعليه، يمكن القول أن البرنامج التنموي ذو الميزانية الضخمة (286 مليار دولار) كان ذو تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي طالما أنه لا يزال يرتبط وبنسبة كبيرة جدا بقطاع المحروقات، إذ أن الجهاز الإنتاجي بقي قليل المرونة، فلم يستجيب العرض الكلي للطلب الكلي، بدليل ارتفاع معدل نمو الواردات أكثر من معدل نمو الصادرات، حيث تضاعفت الأولى بحوالي 341% بينما تضاعفت الثانية بحوالي 159% بين سنتي 2000 و2010، وهذا بالرغم من تباين معدلات نموهما السنوية. فمثلا عرفت سنتي 2001 و2009 تراجع في قيمة الصادرات إذ نمت بمعدل سالب بلغ 13,16% و-43% على التوالي، في حين لم تسجل الواردات نموا سالباً إلا نهاية سنة 2009 وبمعدل ضئيل في حدود 0,47%، مما أثر بشكل مباشر على اتجاه معدلات نمو الميزان التجاري لتلك السنوات، الذي انتعش نهاية سنة 2010 إذ نما بأكثر من 180% مقارنة بالسنة التي سبقتة، وذلك كما يلي:

الشكل (8-4) تطور معدلات نمو الصادرات والواردات والميزان التجاري للجزائر للفترة 2000-2010



3-2-2- الأثر على معدلات البطالة والتشغيل ومتوسطات دخول الأفراد

إن البحث عن تقييم عام لسياسة الإنعاش الاقتصادي لا تكفي فقط بذكر معدلات النمو الكلية والقطاعية طالما كانت معدلات التوظيف متدنية، لذا لا بد قبل الحكم على نجاعة تلك السياسة أن تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة وزيادة التشغيل، ولذا عادة ما يستخدم الاقتصاديون معدلين للبطالة، الأول وهو الرسمي المعلن من طرف السلطات الحكومية، وأما الثاني فهو المصحح والمعلن من طرف المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، حيث غالبا ما يكونان مختلفين تبعا لوجهة نظر الهيئات، فالأولى دائما ما تسعى إلى إبراز فعالية برامجها التنموية فيكون بذلك ما تعلقه أصغر مما تعلقه الهيئة الثانية، والتي تحسبه كما يلي:

$$\text{معدل البطالة المصحح} = \frac{\text{فئة العمال غير المنتظمين} + \text{فئة العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشيطة}}$$

حيث تمثل فئة العمال غير المنتظمين تلك الفئات التي تعمل في القطاع غير الرسمي أو الموازي، والأفراد الذين يؤديون الخدمة العسكرية (الوطنية)، وهي في نظر تلك الهيئة عاطلة عن العمل ما دامت لا تزال أنشطة تدر دخلا دائما مصرح به وخاضع للضريبة. وعليه فإن بيانات القوى العاملة ومعدل نموها وكذا معدلي البطالة للفترة (2000-2008) معطى في الجدول الموالي:

الجدول (4-32) تطور مستويات التشغيل والبطالة حسب نوع قوة العمل الوحدة: ألف نسمة

نوع قوة العمل					السنوات		
2008	2006	2004	2002	2000	1- القوى العاملة		
7002	6517	5981	5462	4997			
3260	3052	2861	2660	2514	الخدمات، إدارة،	حسب القطاع	
6,81	6,67	3,69	17,43	/	تجارة، خدمات أخرى		العدد
1841	1780	1617	1438	1185	معدل النمو %		
3,42	10,08	3,32	8,28	/	العدد	الفلاحة	
1371	1160	980	860	781	معدل النمو %		
18,18	18,36	8,04	7,09	/	العدد	الأشغال العمومية والبناء	
530	525	523	504	497	معدل النمو %		
0,95	0,38	2,54	0,39	/	العدد	الصناعة	
2579	2485	2070	1455	1263	معدل النمو %		
3,78	20,04	34,67	4,07	/	2- العاملين غير المنتظمين		
1220	1265	1729	2388	2610	3- العاطلين عن العمل		
11,3	12,3	17,7	25,7	29,5	معدل البطالة الرسمي %		
35,17	36,52	38,84	41,30	43,76	معدل البطالة المصحح %		
10801	10267	9780	9305	8850	المجموع (القوى النشيطة = 1+2+3)		

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن بنك الجزائر، "التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010".

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه انخفاض في معدلي البطالة الرسمي والمصحح، غير أن الأول كان أكبر من الثاني بـ 18 نقطة مئوية (من 29,5% إلى 11,3%) و 8,59 نقطة مئوية (من 43,76% إلى 35,17%) بين سنتي 2000 و 2008 على التوالي، حيث يعزى هذا التباين في قيمة التراجع إلى ارتفاع حجم القوى العاملة عموما وفئة العاملين غير المنتظمين خصوصا، وحيث أن هذه الأخيرة تعتبر مقصاة عند احتساب المعدل الرسمي للبطالة، فبينما ارتفعت الفئة العاملة بحوالي 40%، فإن الثانية ارتفعت بحوالي 104% أي تضاعفت مرتين، وهو ما رفع معه معدل البطالة المصحح، وهذا بالرغم ارتفاع القوى النشيطة سوى بـ 22,05% خلال نفس الفترة.

وبتحليل مساهمة القطاعات الرئيسية في امتصاص القوى العاملة، يأتي قطاع الخدمات أولا من حيث استقطاب اليد العاملة، إذ انتقلت من 2,514 مليون عامل إلى 3,260 مليون عامل أي بمعدل نمو قدره 29,67% بين سنتي 2000 و 2008، حيث تفسر هذه الزيادة بتحرر قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، وكذا حركة النقل والاتصالات بسبب ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات المعنية، ثم بعد ذلك يكون القطاع الفلاحي ثاني المستقطبين للقوى العاملة إذ ارتفعت من

1,185 مليون عامل إلى 1,841 مليون عامل أي بمعدل نمو قدره 55,35%، ثم قطاع الأشغال العمومية والبناء بـ 75,54% لنفس الفترة.

وأخيرا القطاع الصناعي بمعدل نمو قدره 6,64% وهو أدنى معدل، إذ لم تنتقل العمالة فيه سوى من 497 ألف عامل إلى 530 ألف عامل مما يدل على عدم تجاوب القطاع مع أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وفشل تطبيق استراتيجية التنمية المعتمدة على التغيير الهيكلي الذي يقوده القطاع العمومي، حيث لم يستطع القطاع الصناعي عموما (بما في ذلك القطاع الخاص) امتصاص فائض العمالة الموجود في القطاع الزراعي، وذلك للمشاكل التي يعاني منها وبالأخص عدم وجود قاعدة صناعية متينة قائمة على التجديد والابتكار، وكذا غياب مناخ استثمار موالي للصناعة خارج قطاع المحروقات، وهذا بسبب وجود مشكل العقار الصناعي، الأمر الذي فتح المجال لبعض من الفئات غير المنتظمة أن تنشط وبكثرة في القطاع غير الرسمي، حيث ما لبثت أن تزايد عددها من سنة 2000 إلى سنة 2008 من 1,263 مليون عامل إلى حوالي 2,58 مليون عامل.

من التحليل السابق يتضح أن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي كان أكثر وقعا على قطاع الأشغال العمومية والقطاع الفلاحي بالرغم من كونه تأثيرا ظرفيا معتمدا بالأساس على الإنفاق الحكومي في تطوير البنى التحتية، والتي ازدهرت كثيرا في فترة تطبيق البرنامج نظرا للتخلف المسجل فيها والمتراكم منذ الاستقلال، بينما سُجل ارتفاع العمالة في القطاع الفلاحي، لكونه استفاد من الدعم المباشر للفلاحين في شكل مسح ديونهم وعمليات بناء السدود والاهتمام بالثروة الحيوانية، وارتفاع أسعارها داخليا، وهو ما انعكس على متوسطات دخول الأفراد التي ارتفعت باضطراد مع بداية الألفية الثالثة بعد التراجع الكبير المسجل فترة التسعينيات، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (4-33) تطور الدخل والنتاج الفردي للفترة (2009-2000)

السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي	النتاج المحلي للفرد (دولار)	معدل نمو الناتج الفردي
2000	1610	3,21%	1796	0,74
2001	1680	4,35%	1816	1,11
2002	1750	4,17%	1874	3,17
2003	1950	11,43%	1973	5,32
2004	2290	17,44%	2045	3,64
2005	2720	18,78%	2117	3,54
2006	3120	14,71%	2128	0,48
2007	3630	16,35%	2159	1,46
2008	4260	17,36%	2177	0,87
2009	4420	3,76%	2190	0,57

المصدر: إعداد الباحث نقلا عن قاعدة بيانات البنك العالمي.

يلاحظ من الجدول أعلاه استمرار ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومعدل نموه، إذ انتقل بأكثر من ضعفين (174,5%)، أي من 1610 دولار سنة 2000 إلى 4420 دولار سنة 2009، وقد بلغ متوسط معدل نموه خلال هذه الفترة (عشر سنوات) حوالي 11,15%، وهو عكس الناتج المحلي الفردي الذي لم يعرف نفس وتيرة النمو بمتوسط قدره 2,09%، وهو ما يعني بوضوح عدم مشاركة كل شرائح المجتمع في خلق الثروة الوطنية، وضعف برامج التشغيل المتبناة، بالرغم من كونها ساهمت ولو بشكل غير مباشر في رفع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، بالرغم من كونه مؤشرا متحيزا لا يعطي الصورة الحقيقية لمستويات المعيشة، التي تضررت بفعل ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على وظائف دائمة، وبالأخص لمن يطلبها لأول مرة.

من جهة ثانية يمكن ملاحظة أن إحدى أنواع دخل العمل وهو الأجر كان متباينا بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وبشكل أكثر وضوحا بالنسبة للقطاع الصناعي، حيث يرتفع في الصناعات الاستخراجية والتي تتطلب تأهيلا عاليا مقارنة بتلك الحرفية أو صناعة النسيج والأحذية، والتي تظهر تفاوتها فادحا مما يجعل طبقة العمل في المجتمع الجزائري أكثر تباعدا، وهذا في ظل إما غياب النقابات العمالية التي لا تعمل على رفع الجور بشكل أكثر فاعلية، أو لوجود تواطؤ بين تلك النقابات وأرباب العمل، خصوصا في القطاع الخاص، بينما تظل الرواتب والأجور المدفوعة في القطاع الحكومي العمومي متدنية مقارنة بما يدفع في غيرها.

الجدول (4-34) متوسط الأجور في بعض القطاعات

الأجر المتوسط الشهري (دج)	نوع القطاع	الأجر المتوسط الشهري (دج)	نوع القطاع
20136	ال فنادق والمطاعم و المقاهي	63922	الإطارات المسيرة
19942	شؤون عقارية	48668	المحروقات
18400	المؤسسات الخاصة الوطنية	35722	إطارات جامعية
17496	المؤسسات العمومية المحلية	32632	المؤسسات الأجنبية
17381	البناء والأشغال العمومية	26480	المؤسسات المالية
15885	الزراعة	24424	النقل
14758	الأحذية وصناعة الجلود	23687	القطاع العمومي الوطني
12250	القطاع غير الرسمي	23451	التجارة

Source: Amel Bliidi, "Inégalités des revenus, les incohérences de la politique salariale", El Watan Economique, Hebdomadaire du 23 au 29 janvier 2006, p5.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أجور عمال صناعة الأحذية والجلود هي أدنى بكثير مما يدفع لقاء خدمات المسيرين والإطارات الجامعية وعمال قطاع المحروقات وذلك أمر منطقي لاختلاف احتياجات كل قطاع من الكفاءة البشرية والتعليم، وهو متقارب نوعا ما مع الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG)، الذي بالرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة، فهو لا يزال متدنيا ولا يفي باحتياجات أغلب العمال، ولا وجود لإطار للمقارنة مع تلك الفئات التي لا تشتغل، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4-35): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون

السنة	الأجر الوطني الأدنى المضمون
1 جانفي 1990	1000
1 جانفي 1991	1800
1 جويلية 1991	2000
1 أفريل 1992	2500
1 جانفي 1994	4000
1 ماي 1997	4800
1 جانفي 1998	5400
1 سبتمبر 1998	6000
1 جانفي 2001	8000
1 مارس 2004	10000
ابتداء من سنة 2008	12000
ابتداء من سنة 2010	15000

Source : Ministère de travail, de la protection sociale et de la formation professionnelle d'après l'ONS.

خاتمة الفصل

إن برنامج الإصلاح الذي شُرع فيه منذ سنة 1989 والذي كان يهدف استرجاع التوازنات الكلية على مستوى الأسواق، كان له تداعيات خطيرة على العمل والأجور، حيث شهدت فترة التسعينيات توسعا في الأنشطة غير الرسمية، فتزايدت مناصب الشغل غير الرسمية سنويا في الفترة (1993-1998) بـ 8,41%، في مقابل تزايد منصب الشغل المنظمة بـ 2,52% لنفس الفترة، وهو مؤشر واضح على الأثر السلبي لبرنامج التعديل الهيكلي على أصحاب دخل العمل، الذين تأثروا ببرامج الخصخصة وغلق وحل المؤسسات وما صاحبها من تسريح للعمال وارتفاع أسعار المواد الأساسية لرفع الدعم عنها، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة.

وبشكل متصل، فإن ظروف العمل أصبحت أكثر صعوبة مقارنة بما كانت عليه في عقد الثمانينات، فالوكالة الوطنية للشغل لم تستطع إنشاء أكثر من 20% من مناصب الشغل الدائم سنة 1998 مقارنة بـ 87% سنة 1985، واكتفت فقط بخلق مناصب العمل المؤقت (خصوصا في القطاعات غير المنتجة، كالإدارة والخدمات وأشغال المنفعة العامة... الخ)، إذ انتقلت من 35% من مناصب الشغل الكلية سنة 1995 إلى 62,2% و 66% سنتي 1996 و 1997 على التوالي، وهو السبب المباشر وراء تدني الدخل، حيث تمثل الأجور الدخل الوحيد لغالبية السكان، باعتبار قوانين التملك والملكية لم تكن مشجعة لخلق الأنشطة الخاصة لتلك الفترة، مما أثر على قيم معامل "Gini" لقياس عدم عدالة توزيع الدخل لأواخر التسعينات الذي ارتفع من 34,37% إلى 40,14% إلى 39,5 خلال سنوات 1980 و 1988 و 2000 على التوالي، حسب بعض مصادر المعلومات مثل البنك الدولي وصندوق النقد العربي، وهو لم يشهد إلا تراجعاً واحداً سنة 1995 الذي بلغ فيه 35,33% والسبب في ذلك قد يرجع إلى برامج الحماية الاجتماعية الذي طبقتها الجزائر كحسب نية لاحتواء تلك الآثار التي كانت محتملة.

إن الأوضاع المحيطة بحالة الاقتصاد الجزائري لتلك الفترة أثرت بشكل مختلف على عدالة توزيع الدخل، فمعامل جيني ارتفع بين السكان الريفيين مقارنة بسكان المدن بالرغم من كون هيكل السكان تحول بسبب ظاهرة النزوح الريفي، فبعدما كان سكان الريف يشكلون حوالي 66,66% سنة 1962 مقابل 33,34% لسكان المدن، فإن الوضعية انقلبت بدءاً من سنة 1988 لتصبح النسبتان 48,72% و 50,28% وتصل بعد ذلك في نهاية 2009 إلى حوالي الثلث والثلثان على التوالي، وكان هذا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة وضيق سبل العيش في القطاع الريفي الذي عانى من التهميش، إضافة إلى نتائج عملية التحرير الاقتصادي الذي بدأ برفع الدولة دعمها عن السلع، وعدم وجود حماية للمنتجات الفلاحية أثناء وفرة الحصاد، مما كبّد المزارعين خسارات متتالية، الأمر الذي جعلهم يعزفون عن مزاوله أنشطتهم بنفس الوتيرة السابقة، هذا بدون نسيان تركز المشاريع الاستثمارية في المدن ذات الأجور المرتفعة، والتي تحسن التهيئة

العمرانية الحديثة ومرافق الحياة الضرورية من المستشفيات والمدارس والجامعات والصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب وغيرها، مما جعل الحياة في الريف غير عادلة في نظر أهلها.

ومع سرعة تحول اقتصاديات العالم النامي نحو اقتصاد السوق، فإن الحكومات الجزائرية المتعاقبة بداية من الألفية الثالثة وضعت برامج تنموية أعطت فيها الأولوية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وهو ما تجلّى في إعادة التوازنات الكلية على مستوى الأسواق، فحققت معدلات نمو موجبة وامتزادة باضطراد وصلت سنة 2003 إلى 6,9% وبلغ متوسطه 3,33% للفترة (2010-2000).

غير أن هاجس الحرمان وإشكالية على من تُقسّم الكعكة أعاد التفكير في مسألة تقسيم ثمرات النمو المحققة، إذ توضح الأرقام الخاصة ببيانات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) أن الدولة عازمت في كل برنامج فرعي سواء لدعم النمو أو البرنامج التكميلي أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي على الرفع وتحسين الإطار المعيشي للسكان، بدلالة المخصصات المالية لهذا القطاع والتي أخذت حصة الأسد من القيمة الكلية بمتوسط 40% تقريبا، وهو ما يدل على أن اتجاه عدالة توزيع الدخول في الجزائر أُلحّت على السلطات الحكومية أخذ المسألة بجدية لتعزيز دور الفئات المحرومة في المشاركة في خلق الثروة الوطنية، واستفادتها من ثمرات التنمية الوطنية المحققة، بدلا من أن تكون عقبة في طريقها تنتظر إعادة توزيع الدخول، من خلال البرامج الاجتماعية المستمدة معظم مصادرها تمويلها من الجهاز الضريبي، الذي قد يعمل على تثبيط الفئات النشيطة، ويزيد من كسل الفئات غير المشغلة، خصوصا إذا كانت منح الحماية الاجتماعية أكثر سخاء.

الفصل الخامس:

قياس أثر النمو الاقتصادي
على عدالة توزيع الدخل في
الجزائر مقارنة بالدول العربية

مقدمة الفصل

شهدت فترة منتصف ثمانينات القرن الماضي حتى أواخره عودة الاهتمام بقضايا الفقر والمساواة في توزيع الدخل ولو على مستوى البلدان النامية، التي شهدت بعض منها تحسنا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي، غير أنها لم تستطع الحد من الفقر، الأمر الذي جعل المؤسسات التنموية الإقليمية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلح على ضرورة السعي قدما نحو تحقيق مزيد من المساواة، والتي تتجسد في أبسط صورها في عدالة توزيع الدخل، والذي يعتبر المكون الثاني بعد النمو الاقتصادي لانتشار الفقر في المجتمع، وحيث لا يمكن التحدث عن تحقيق العدالة الاجتماعية إذا كان أغلب السكان يعيشون في دائرة الفقر، وهي التي تمثلها الدراسات التنموية بالطبقة الوسطى أو أفقر 60%.

وعلى هذا، لا يزال اقتصاديو التنمية يبحثون عن السياسات التنموية والبرامج المستندة على تعظيم معدلات النمو والتي تؤدي إلى تحسين توزيع الدخل للفئات الفقيرة، فلا توجد لحد الآن نظرية قوية تفسر أنماط توزيع الدخل بعلاقته مع التطور الاقتصادي في الدول النامية، على عكس ما أظهره "Kuznets" حول الدول المتقدمة، إذ ثمة حجج مضادة تبين حتمية عدالة التوزيع للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام. فالنقاش لا يزال محتدما حول ما الذي يحدث لعدالة توزيع الدخل إذا حدثت زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الدخل الوطني، فهل يؤدي ذلك إلى مزيد من عدالة التوزيع أم أنه لا توجد علاقة بينهما؟ وهل يقتضي تحقيق النمو مزيدا من عدم عدالة التوزيع، طالما أنه لا يهتم بكيفية خلق الناتج أو توزيعه، وإنما يهتم فقط بحجم الزيادة فيه والفئات التي شاركت في خلقه، والتي تمتلك عوامل الإنتاج.

وبالنسبة للدول العربية فقد استطاعت أن تحقق عدالة نسبية في توزيع الدخل، حيث لا يفوق متوسط معامل "Gini" فيها 40%، واستطاعت لعدة عقود تحقيق معدلات نمو مقبولة من الناحية النظرية، تمكنت بها من منع تدهور حالة التوزيع لمعظم تلك البلدان، وذلك بفضل تغليبها للاعتبارات الاجتماعية على حساب الاعتبارات السياسية والاقتصادية، ولو في بعض منها.

إن هذا الفصل يبحث في قياس الأثر المتبادل بين عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال العناصر التالية:

- ✓ فحص علاقة النمو الاقتصادي بعدالة توزيع الدخل
- ✓ اتجاهات تطور الأداء الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل لبعض الدول العربية
- ✓ بناء النموذج القياسي وتقديره

المبحث الأول: فحص علاقة النمو الاقتصادي بعدالة توزيع الدخل

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية التي حاولت تفسير أسباب تقدم وتخلف الأمم، وكذا كيفية تقسيم ثمرات التنمية على الفئات الاجتماعية المتعددة، فقد اهتمت كذلك بتفسير العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، وذلك لتبيان هل يؤدي تزايد معدل النمو الاقتصادي إلى تحسين أو تدهور توزيع الدخل، أو أنه ليس له أي تأثير.

وقد تزايد الاهتمام في الأوساط الأكاديمية خلال الآونة الأخيرة بطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى توزيع الدخل لدى صانعي السياسات، وثمة تعارض في الآراء والحجج المقدمة. فقد كان حتى وقت قريب اعتقاد راسخ لدى جل الاقتصاديين بأن هذه العلاقة هي عكسية، حيث أن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء أمر طبيعي ملازم للزيادة في معدلات النمو، وأن البحث المستمر عن تحقيق توزيع متكافئ للدخل يضرّ بالنمو الاقتصادي وذلك كما يلي:

☞ تميل الفئات الغنية إلى ادخار جزء كبير من دخلها مقارنة بالفئات الفقيرة، الأمر الذي يساعدها في تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة، ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه المجتمع بأكمله بما فيه الطبقات الفقيرة من خلال الضرائب المعاد توزيعها عليها في شكل إنفاق عام.

☞ إن اللجوء إلى سياسات توزيعية غير كفوءة من خلال رفع الضرائب على الأغنياء من طرف الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تقليص الحوافز على النشاط الاقتصادي والاستثمار، بما قد يضرّ بالنمو ويزيد معدلات الفقر، ويشوه الهيكل الاقتصادي للبلد ككل.

☞ إن مباشرة السياسات التوزيعية المصممة على القضاء على الفقر والحرمان ومتابعتها يتطلب تحسين الدولة لمؤسساتها القائمة على ذلك، والقيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، ما يتطلب معه تمويلا مستمرا وغير منقطع لمشاريع العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يزيد من ثقل الموازنة العامة لارتفاع تكلفتها، مما قد يحدّ من فعاليتها.

إذن، فالسؤال الذي طرح لعقود ولا يزال هو ما هي السياسات التنموية المستندة على تعظيم معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تؤدي إما إلى تحسين أو تدهور توزيع الدخل؟ ولهذا لا توجد نظرية قوية تفسر أنماط توزيع الدخل بعلاقته مع التطور الاقتصادي في الدول النامية، على عكس ما تم إظهاره حول طبيعة تلك العلاقة في إطار تاريخ تطور الدول المتقدمة كما جاء به "Kuznets"، إذ ثمة حجج مضادة تبين حتمية عدالة التوزيع للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام، حيث كثيرا ما قد يقع البلد في فخ النمو الاقتصادي المثبط للنشاط الاقتصادي وغير المساند للفقراء.

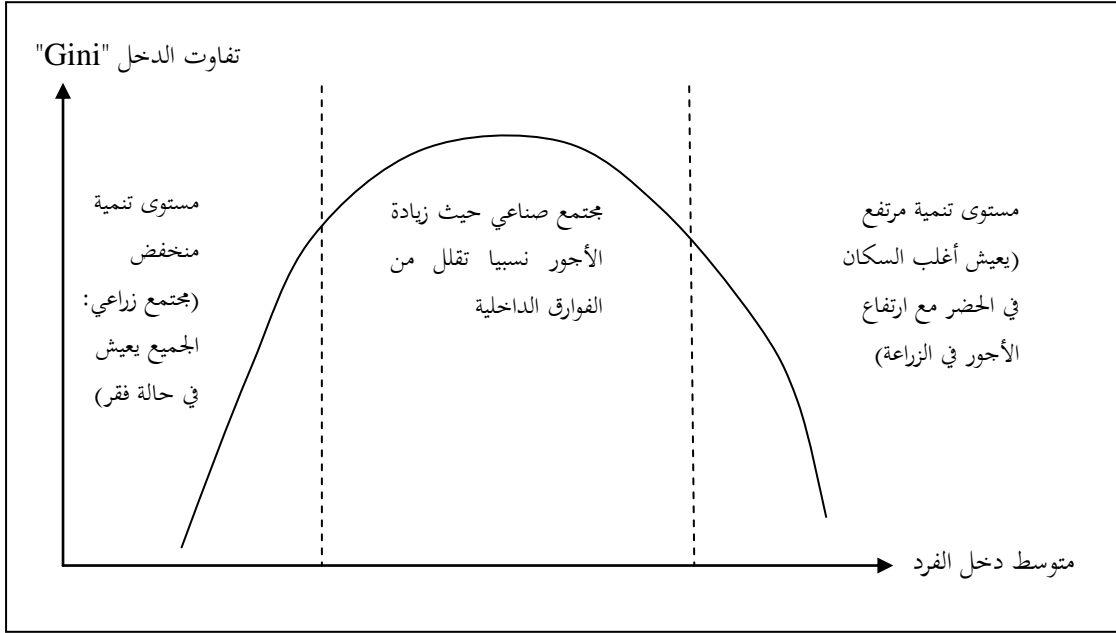
1-1- فرضية "Kuznets" والحجج المؤيدة لها

يعد "Kuznets,1955" صاحب التحليل الريادي في تحليل النمو التاريخي لعينات من الدول المتقدمة المعاصرة، حيث استنتج أن عدم العدالة يتزايد في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ليصل إلى أعلى نقطة ثم يتحسن في المراحل المتقدمة له، وهو ما يوضحه شكل المنحنى المقلوب (N)، حيث التغيرات في توزيع الدخل في المدى الطويل (باستخدام السلاسل الزمنية) مقاسة بمعامل "Gini"، وحيث يفسر سوء توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو (بارتفاع معامل "Gini") بتخفيض الموارد لصالح الفئات التي تدخر وتستثمر أكبر من الآخرين، أما التحسن في المراحل المتقدمة للنمو فيرجع إلى إحلال رأس المال البشري محل رأس المال المادي كمصدر للنمو، مثلما يوضحه الشكل البياني (1-5).

وبناء عليه، فإن العلاقة بين المتغيرين النمو بمقاس بمتوسط الدخل الفردي (كمؤشر للحالة التنموية)، ومؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل (غالبا ما يستخدم معامل "Gini" لهذا الغرض) هي علاقة غير خطية، وذلك بالاستناد إلى الفرضية التي تعتبر أن الاقتصاد عبارة عن نموذج ثنائي يتكون من قطاعين؛ الأول وهو ريفي كبير يتصف بإنتاجية متدنية ودرجة منخفضة من عدم عدالة توزيع الدخل، وأما الثاني فهو قطاع حضري صغير يتصف بإنتاجية مرتفعة ودرجة مرتفعة من عدم عدالة توزيع الدخل.

على هذا الأساس؛ فإن عملية التنمية تسمح بانتقال عوامل الإنتاج من القطاع الريفي إلى الحضري لتمتع هذا الأخير بارتفاع في متوسط الدخل، مما يترتب عن تلك الهجرة ارتفاع في متوسط دخولهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة عدم عدالة التوزيع في المراحل الأولى للتنمية. غير أن الاستمرار في عملية التنمية ينتج عنها تقليص حجم القطاع الريفي ليسمح بارتفاع معدل أجره بالتوازي مع اندماج المهاجرين الأوائل داخل الحراك المهني في القطاع الحضري، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة في التوزيع على مستوى الاقتصاد الوطني في المراحل المتقدمة للتنمية.

الشكل (5-1): النمو وعدالة توزيع الدخل حسب Kuznets



المصدر: أحمد الكواز: "النمو وتوزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، مقال منشور على شبكة الانترنت: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-4.pdf

كذلك؛ من جملة التفسيرات المحتملة الخاصة باتجاه عدم المساواة في توزيع الدخل نحو التدهور خلال المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي قبل أن تميل بعد ذلك للتحسن، هي عادة ما يشار إليها بطبيعة التغير الهيكلي المصاحب للنمو، حيث وحسب نموذج "Lewis" فإن المراحل الأولى للنمو تتركز حول القطاع الصناعي الحديث الذي يتسم بمحدودية التوظيف مع ارتفاع الأجر والإنتاجية، وعليه فإن فجوة الدخل بين القطاع الحديث والقطاعات التقليدية تتسع بسرعة في البداية، وذلك قبل أن تبدأ في الانكماش والضييق، كما أن درجة عدم المساواة الموجودة داخل القطاع الحديث تكون أكبر من مثلتها في القطاع التقليدي الراكد، وأن عمليات تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء وبرامج الإنفاق العام التي تهدف إلى تقليل الفقر ورفع مستويات معيشة الطبقات المعتمدة تواجه صعوبات شديدة لدى البلدان منخفضة الدخل.

إن مدى الصلاحية التطبيقية لهذه الظاهرة يظل مفتوحاً، وذلك لكون بيانات المدى الطويل للبلدان المتقدمة تؤيد هذه الفرضية، في حين أن نتائجها حول البلدان النامية كانت متضاربة بسبب اختلاف المنهجية المستخدمة، حيث لم تتوفر المعلومات بشأنها في شكل سلاسل زمنية، وهي البيانات الملائمة للاختبار باقتناع الباحثين، الأمر الذي حال دون تطبيق المنهج المفضل، مما جعلهم يستخدمون البيانات المقطعية، حيث البلدان هي عبارة عن وحدات للمشاهدة لدراسة ظاهرة ذات مدى زمني طويل، وبالتالي فإن النتائج قد لا تتطابق مع الفرضية.

تم اختبار هذه الفرضية في سبعينيات القرن الماضي لمجموعة من البلدان التي توفرت بشأنها بيانات المتغيرات التابعة والمفسرة المبينة، حيث أن معظم الدراسات التطبيقية لشكل هذه العلاقة قد استخدمت معامل "Gini" كمتغير تابع، والبعض منها استخدم أنصبة الشرائح الدخلية، والبعض الآخر استخدم نسبة نصيب أغنى 20% من السكان لنصيب أفقر 20% منهم، مما جعلهم يبنون نموذجاً لدالة هذه العلاقة، والتي تكون من الشكل التالي¹:

$$IN(Q_i) = \alpha + \beta IN(\mu_i) + \gamma (IN \mu_i)^2$$

حيث يشير $(IN(Q_i))$ إلى مؤشر درجة عدم عدالة التوزيع، بينما يمثل (μ) متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

قام "R. Kanbur & S. Anand" باكتشاف شكل العلاقات الملائمة لكل مؤشر من مؤشرات عدم عدالة التوزيع، واقترحا أن الشكل المناسب هو عندما يكون معامل "Gini" هو المتغير التابع وذلك كما يلي²:

$$Gini = \alpha + \beta\mu + \gamma \frac{1}{\mu}$$

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة لا بد وأن تكشف عن الأثر (قصير وطويل المدى) المحتمل للنمو على مستويات دخل الفقراء خصوصاً أفقر 40% من السكان، وحيث يكون الأثر إيجابياً إذا أدى إلى نمو دخل هذه الفئة بمعدل أسرع من معدل نمو (GNP) أو على الأقل لم يتجه دخلها نحو الأسفل، ويكون سلبياً إذا أدى إلى انخفاض الدخل النسبي والمطلق للفقراء. غير أنه لا توجد دلائل حول الانخفاض المتتابع لمنافع النمو الاقتصادي لهم، بل أن بعض الدول الأقل نمواً قد تؤدي التنمية فيها إلى صعود الطبقة المتوسطة الصغيرة نحو الأعلى، وهو ما يمكن تفسيره بأن الهيكل الاقتصادي وليس معدل النمو الاقتصادي هو المحدد الأساسي لنمط توزيع الدخل.

في سنوات التسعينيات من القرن الماضي أُعيد دراسة أطروحة "Kuznets" من وجهة نظر صياغة السياسات التنموية في البلدان النامية، خصوصاً تلك المحفزة للنمو الاقتصادي طويل المدى، والتي تفرضها المؤسسات المالية الدولية المانحة للمساعدات، وما مدى إضرارها أو نفعها للفقراء. فمثلاً قام "Bruno" و"Ravillon" و"Squir" (1998) باستعراض الشواهد من 44 بلداً توفرت لها بيانات توزيع الدخل والإنفاق من 63 مسحا ميدانياً خلال الفترة (1960-1990)، وتوصلوا إلى نتيجة أنه لا توجد شواهد تؤيد فرضية "Kuznets"، كما لا يُستبعد احتمال وجود تلك العلاقة، مما استوجب دراسة أعمق للعوامل

¹ رياض بن جليلي، "أطروحة Kuznets: العلاقة بين التنمية وعدم عدالة توزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، من الموقع:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/25_C29-4.pdf، تاريخ التصفح 2012/03/13.

² رياض بن جليلي، نفس المرجع سابق.

الميكليكية التي يمكن أن تفسرها، خصوصا وأن المساهمات النظرية المعمقة تؤيدها، وكذا بعض الأدبيات التطبيقية كما يفسرها متوسط دخل الفرد ودرجة عدم عدالة توزيع الدخل، والتي اختلفت فيما يتعلق بقواعد المعلومات المستخدمة، ومؤشر عدم عدالة التوزيع، ومصدر متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتعريفه، وشكل العلاقة السببية.

إن أهم هذه المساهمات مدونة في الجدول التالي:

الجدول (1-5): بعض الدراسات المؤيدة لوجود منحني "Kuznets"

المؤلف/ سنة النشر	شكل العلاقة	المتغير المعتمد	مصدر المعلومات الخاصة بتوزيع الدخل	حجم العينة
جيهها 1996	تربيعية	أنصبة الدخل	البنك الدولي	56 قطرا/123 مشاهدة
فيشلو 1996	تربيعية	أنصبة الدخل	البنك الدولي	61 قطرا
ساريل 1997	مقلوب	معامل Gini /Teil	Deininger & Squire	45 قطرا/425 مشاهدة
بولير 2001	تربيعية	Gini	البنك الدولي	75 قطرا
هايامي 1997	تربيعية	Gini	البنك الدولي	19 قطرا
Barro 2000	تربيعية	Gini	Dininger & Squire	76-49 قطرا
علي والبدوي 2000	تربيعية	Gini	Chen,S. and M. Ravallion, Datt	49 قطرا
دي قريغوريو ولي 2002	تربيعية	Gini	Deininger, K. and Squire L.	65 قطرا

المصدر: رياض بن جليلي، "أطروحة Kuznets: العلاقة بين التنمية وعدم عدالة توزيع الدخل"، مرجع سابق.

تعتبر دراسة (Barro,2000) من أهم تلك الدراسات لاستخدامها معلومات دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار لسنة 1985، وكذا لبيانات معامل "Gini"، وحيث أنه استخدم مشاهدات ل 49 و 61 و 68 و 76 بلدا، وذلك لسنوات 1960،1970،1980 و 1990 على التوالي، وقدر العلاقة بطريقة انحدار المعادلات غير المرتبطة ظاهريا.

من جهة أخرى، وبغض النظر عن الجدول المنهجي لاستقصاء العلاقة بين المتغيرين، فإن بعض اقتصاديي التنمية يشككون في حتمية التابع الذي أشار إليه "Kuznets"، فليس من الضروري أن يصحب المستويات المرتفعة للدخل ارتفاع في درجة عدم العدالة، مثلما هو الشأن في حالات الصين وتايوان وإيران وكوريا الجنوبية كما سيأتي لاحقا، لأن الأمر يتوقف على عملية التنمية، حيث المؤيدون لحتمية التابع هم غالبا القادة السياسيون وأصحاب القرار في البلدان التي تشهد درجة مرتفعة ومتزايدة من عدم المساواة، وذلك لأنهم يبحثون عن مبررات فشل سياساتهم التنموية، وعدم بلوغها الأهداف المرجوة والمسطرة، وبالأخص القضاء على الفقر.

1-2- فرضية "Kuznets" المعدلة

إن معدلات النمو المرتفع لا تؤدي بالضرورة إلى سوء توزيع الدخل، ففي دول مثل تاوان وإيران وكوريا الجنوبية يوجد بها معدلات مرتفعة نسبياً من الناتج الوطني الإجمالي وأيضاً تحسن أو على الأقل عدم تغير في توزيع الدخل، وهي بخلاف دول أخرى مثل المكسيك وبنما التي لها نفس النمو السريع ولكن بمعدل متدهور في توزيع الدخل، كما أن دولاً أخرى مثل الهند وبيرو والفلبين بها انخفاض في معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي المتزامن مع انخفاض وتدهور النصيب النسبي لأفقر 40% من سكانها. أما دول أخرى مثل سيريلانكا وكولومبيا وكوستاريكا والسلفادور لها نفس معدلات النمو المنخفض ولكنها اتجهت للتحسن النسبي في الرفاهية الاقتصادية لسكانها الفقراء¹.

وبناء عليه، تُظهر بعض الدراسات الحديثة عدم صواب تلك المقاربة ولو في المدى الطويل، فليس ثمة علاقة تناقضية بين النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية، بل على العكس، فعادلة التوزيع لمكاسب النمو عامل أساسي في دعم النمو. فقد تبين أن ما يميز الدول الصاعدة التي تنجح في تحقيق مستويات نمو مرتفعة خلال عقود وليس فقط لسنوات متتالية عن الدول الأخرى التي تعجز عن ذلك، يكمن في مستوى توزيع الدخل، فكلما ساء توزيع الدخل انخفضت حظوظ النمو الاقتصادي المستدام، مما يدل على وجود علاقة تناسبية بين النمو الاقتصادي المستقر وعدالة التوزيع وذلك للعوامل التالية:

☞ تميل الفئات الغنية في الكثير من الدول النامية، كما هي الحال في الدول العربية، إلى الاستهلاك المفرط للسلع والخدمات الباهظة الثمن والمستوردة في غالب الأحيان من الخارج، وبالتالي يتسرب الادخار الوطني إلى الخارج بدل أن يحرك عجلة الاقتصاد المحلي في شكل استثمار منتج يخلق الوظائف ويساهم في تحسين مستوى الرفاه. في حين أن استهلاك الشرائح المتوسطة والفقيرة عادة ما يتركز على استهلاك السلع والخدمات المحلية، ما يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

☞ عادة ما يؤدي الاختلال الكبير في توزيع الدخل إلى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار أمني، ما يؤثر سلباً في الاستثمار والنمو الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن سوء توزيع الدخل في الدول النامية، كما هو الحال في الدول العربية قد هيّج موجات الغضب الشعبي وأشعل فتيل الثورات العربية.

☞ تشير أحدث التقديرات إلى أن تحسين توزيع الدخل بنسبة 10% يطيل فترة استقرار النمو بنسبة 50%، كما أن مساهمة عدالة توزيع الدخل في دعم نمو اقتصادي مرتفع ومستدام أهم كثيراً من مساهمة الاستثمار الأجنبي أو الانفتاح التجاري، الذي عادة ما تركز عليه الدول النامية في سياساتها الاقتصادية.

¹ م. تودارو، مرجع سابق، ص 230-231.

وإذا كان الحال كذلك، فلقد أصبح من الضروري إعادة تحديد أولويات التنمية لكي لا تقتصر على تعظيم معدلات النمو الاقتصادي فقط، بل وتشمل الأهداف الاجتماعية العريضة، وعلى رأسها استئصال الفقر وتخفيض الفجوة الواسعة في توزيع الدخل، وهذا بالرغم من وجود العديد من المشاكل السياسية والمؤسسية ومشاكل أخرى في هياكل القوى، التي تعرقل إعادة توجيه استراتيجية التنمية نحو تعظيم منافع الفقراء، وكل هذا في ظل الغموض الواضح حول أي إستراتيجية ستكون ملائمة تمكن من تخفيض الفقر.

إن النمو الاقتصادي السريع لم يستطع الإجابة على هذه التساؤلات بالرغم من كونه المحدد الأساسي لبرامج التنمية، غير أنه والعدالة في توزيع الدخل هدفان متكاملان وليس متنافران ضمن سياسات التنمية وأهدافها، لأنهما يعملان على تحسين معايير المعيشة لشريحة واسعة من السكان في العالم النامي، والتي لم تستفد من ثمرات النمو الاقتصادي خلال فترات سابقة، مما يطرح العديد من التساؤلات حول ما نوع النمو الاقتصادي الذي يجب تحقيقه وكيف يتم ذلك بدون الإضرار بالفئات الاجتماعية، وهو ما يحاول العنصر الموالي الإجابة عنه.

وبعد، وعلى الرغم من العديد المساهمات التجريبية (Bruno, Ravallion & Squire, 1998) التي قام بها الاقتصاديون لإثبات عدم صحة فرضية "Kuznets"، فإن الدراسات النظرية لم تستبعد احتمال وجود تلك العلاقة، وبالأخص بين التنمية الاقتصادية وعدالة التوزيع من خلال استكشاف العوامل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تؤثر فيهما خلال الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحولات الهيكلية طويلة المدى المؤسّسة للمجتمع، بما في ذلك النظام السياسي، ومنها¹:

فمثلا قام (D. Acemoglu & J. Robinson, 1997) ببناء نموذج للاقتصاد السياسي يحتوي على النخبة السياسية الحاكمة التي تتبع سياسات توزيعية لصالح الجماهير، أو تقوم باتخاذ تدابير سياسية تتيح لهم المشاركة في صياغة السياسات من خلال حق الانتخاب، وأن أي ظروف غير ملائمة قائمة على الظلم والحرمان والتمييز من شأنها ان تؤدي إلى قيام الناس بثورة سياسية نتيجة بلوغ عدم المساواة في توزيع الدخل والفقر حدا لا يمكن تحملهما، وحيث أن وجود نظام اقتصادي يتسم بتشوّهات كبيرة في أسواق رأس المال البشري والائتمان، ويكون للنخبة الحاكمة فرص مراكمة رأسمالها البشري والمادي، وعندها تتعاظم حالات عدم المساواة، مما يضطر الطبقة الحاكمة إلى تشريع سياسات توزيعية لصالح الفقراء، كالسماح لها بالاستثمار في رأس المال البشري، لتكون بداية انخفاض التفاوت في توزيع الدخل، وهذا ما

¹ علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، ندوة حول "الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، تونس 6-8 ماي 2003.

تستدل عليه الشواهد التاريخية أن ظهور أنظمة الحكم الديمقراطية كان بسبب وصول عدم عدالة التوزيع فيما قصوى لم تستطع تلك المجتمعات استيعابها وقبولها.

في نفس السياق طور (F. Bourguignon & T. Verdier, 1997) نموذجا لأنظمة الحكم السياسية القائمة على المشاركة السياسية التي تعتمد على مستوى التعليم للفرد، وأن هناك تكلفة ثابتة للاستثمار في التعليم يصعب على الفقراء مقابلتها، وغياب التحويلات الدخلية من الأغنياء المشاركين في العملية السياسية، وذلك نسبة لقيود السيولة التي يتميز بها الاقتصاد. وعند تحليل الأنماط التوازنية للمؤسسات السياسية وحالة التوزيع والنمو الاقتصادي، فقد اتضح أن منها ما يؤيد وجود منحى "Kuznets"، وأن الاقتصاد ينمو على مرحلتين: في الأولى يكون هنالك استثمار محدود في رأس المال البشري ومشاركة سياسية محدودة وغياب تحويلات دخلية من الشرائح الغنية، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في حالة عدم عدالة توزيع الدخل داخل المجتمع بالرغم من وجود الضرائب. وأما في المرحلة الثانية فيتمكن الأفراد من مراكمة رأس المال البشري ويشترون في العملية السياسية، الأمر الذي يمكنهم من تشريع القوانين الخاصة بتحويلات الدخل من الأغنياء نحو الفقراء، ما يترتب عليه انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع.

كذلك، طور (A. Banerjee & A. Newman, 1998) نموذجا للاقتصاديات الشائبة ذات القطاعين الحديث والتقليدي، حيث يتصف الأول بارتفاع الإنتاجية وعدم تجانس المعلومات المتوفرة في الاقتصاد، بينما يتصف الثاني بانخفاض هذه الخصائص، وعندما يدرك الأفراد حقيقة ما يمتلكونه من مواهب بعد التحاقهم بالقطاع الاقتصادي يتمكن الاقتصاد من التطور لمرحلة التحديث الكاملة ولكن بمعدل متدني نسبيا، يكون مساره على شكل منحى "Kuznets".

1-3- إعادة التوزيع من خلال النمو

انطلاقا مما سبق، فإن عملية الاختيار في البلدان النامية لا تتم بين نمو أسرع وعدالة أقل، ولكنها تتعلق بنوع النمو الذي لا يتعارض مع عدالة التوزيع، وأن استراتيجية التنمية المستندة على النمو الاقتصادي يجب أن تراعي الآتي¹:

1-3-1- النمو مقابل التوزيع

هناك العديد من الحجج التي تؤيد الفرضية القائلة بأن تعظيم النمو الاقتصادي يتحقق على حساب درجة عالية من عدم المساواة، وهذا لأنه في فترة الستينيات حتى أوائل التسعينيات من القرن

¹ م. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-244، بتصرف.

الماضي مع زيادة نفوذ نظرية الاقتصاد الحر وسياساته، وقبول الاقتصاديين في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالاهتمام بمشاكل النمو السريع بعيدا عن مشاكل الفقر وتوزيع الدخل، فإن الاعتقاد ساد بأن اتساع درجة عدم عدالة التوزيع هي شرط ضروري لتعظيم النمو الاقتصادي، وحيث أن هذا النمو في المدى الطويل يعتبر شرطا ضروريا لرفع مستويات المعيشة للجميع من خلال تقليل أهمية المنافسة والنظم الاقتصادية المختلطة، فإن الاهتمام المباشر بقضايا المساواة وتخفيف الفقر أخذ في التناقص.

إن الحجة الاقتصادية الأساسية في هذا الشأن تتلخص في أن الدخل الشخصي المرتفع هو شرط ضروري للادخار الذي يمكن من الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث أن الأغنياء يدخرون ويستثمرون نسبة هامة من دخولهم، بينما ينفق الفقراء كل دخولهم على استهلاك السلع. فإذا كان معدل النمو يرتبط طرديا مع النسبة المدخرة من الدخل الوطني، فإنه من الواضح أن الاقتصاد الذي به عدم مساواة كبيرة يستطيع أن يدخر أكثر، ومن ثم ينمو أسرع من اقتصاد آخر به مساواة في توزيع الدخل، وهو ما ذهب إليه "Kaldor" الذي رأى أن تفاوت الدخل يكون جيدا للنمو لأنه يؤدي إلى تمركز الثروة لدى قلة من الناس مما يسمح لهم بالادخار، والذي يوجه فيما بعد إلى الاستثمار.

وعليه، فإن الدخل الوطني المرتفع ونصيب الفرد منه يكون مرتفعا بالكيفية التي تجعل إعادة توزيعه عن طريق فرض الضرائب على الأغنياء وبرامج الإعانات للفقراء، غير أن الوصول إلى هذه الحالة ليس سهلا، طالما كان يُنظر إلى سياسات إعادة التوزيع بأنها تخفض معدلات التنمية وتؤدي إلى التأخر الزمني، بسبب أن الزيادة الكبيرة المتحققة في الدخل عوض أن تتراكم فإن المسؤولين الحكوميين يقومون بإعادة توزيعها على كافة مجموعات السكان.

إن هذه الحجج التي تؤيد فرضية التسابق والتنافس بين تحقيق المعدلات المرتفعة والسريعة للنمو من جهة، وبين العدالة التوزيعية من جهة أخرى، لم تلق صدق كبيرا لدى البعض من الاقتصاديين الذين يرون أن هدف المساواة الكبيرة (تقليل عدم عدالة التوزيع) في البلدان النامية ربما تكون الشرط المساند للنمو الاقتصادي الذاتي السليم على المدى الطويل وذلك للأسباب التالية:

❖ يؤدي ارتفاع درجة عدم المساواة وانتشار الفقر إلى عدم قدرة الأسر على الحصول على الائتمان والدعم المالي لتعليم أطفالهم، مما يؤدي إلى غياب وقوات فرص الاستثمار في رأس المال البشري، باعتبار أن هؤلاء الأطفال هم الضمان المالي لكبار السن في المستقبل.

❖ تبين البيانات الحديثة للثروة أن أغنياء البلدان النامية -على عكس ما كان يحدث في البلدان المتقدمة- ليس لديهم نفس الرغبة والحوافز في الادخار والاستثمار، فهم (بمختلف طبيعة ثرائهم سواء كانوا أصحاب الأراضي أو رجال الأعمال أو السياسيين) ينفقون بعضا من دخلهم على استيراد سلع

الترفيه، واكتناز الذهب والمجوهرات، وشراء المنازل الفخمة، والقيام بالسفريات، والادخار في الخارج كأمان لهم، مما يجعل نشاطهم هذا لا يضيف الكثير إلى الموارد الإنتاجية الوطنية، وهم حتى لا يبذلون الجهد للحصول على الدخل، بل يتحصلون على ناتج وجهد غيرهم، ويكون ادخارهم واستثمارهم أكثر بقليل من قرائهم من الفقراء ومتوسطي الحال. وبالتالي كل إستراتيجية للنمو التي تعتمد على نمو عدم مساواة الدخل هي في الحقيقة تحاول الحفاظ على الوضع القائم للصفوة السياسية والنخبة الحاكمة في تلك الدول على حساب الأغلبية الفقيرة، وهذا عادة ما يطلق عليه بمصطلح الإستراتيجية المضادة للتنمية (Antidevelopmental).

❖ يظهر انخفاض دخل ومستوى معيشة الفقراء في افتقارهم للصحة والتغذية والتعليم الجيد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية مما يؤثر على تباطؤ النمو، وبالتالي فإستراتيجية النمو التي ترفع من المداحيل ومستويات المعيشة لا بد لها ان تؤدي ليس فقط إلى رفع مستويات دخل أفقر 40% من السكان، وبالتالي فهي ليست مجرد مساهمة هذه الفئة الكبيرة في تحقيق الرفاهية، ولكن أيضا يجب أن يساهموا في إنتاجية ودخل الاقتصاد ككل، لأن تهميش إنتاجية ما يقارب نصف السكان سيضعف الاقتصاد لا محالة.

❖ يؤدي رفع مستويات دخل الفقراء إلى تحفيز الطلب على المنتج المحلي خصوصا الأساسية منها، مثل الغذاء والملبس وباقي السلع الضرورية، على خلاف الأغنياء الذين يتجه إنفاقهم نحو السلع الكمالية والترفيهية والتي غالبا ما تستورد. وعليه يؤدي هذا الارتفاع في الطلب على السلع المحلية من طرف الفقراء إلى ظهور دوافع الإنتاج المحلي، الذي يؤدي إلى زيادة التوظيف والاستثمار المحلي، مما يعني أن النمو الاقتصادي سينشأ على ركيزة المشاركة الشعبية الكبيرة فيه.

❖ تؤدي الأسباب السابقة إلى تحسن عدالة توزيع الدخل من خلال انخفاض معدلات الفقر، مما يشجع النمو الاقتصادي السليم الذي يقوم على المشاركة الشعبية الواسعة بكل أطيافها في عمليات التنمية (عمال مهرة وغير مهرة، أغنياء وفقراء، متعلمون وأميون... إلخ). ولهذا فالتباين الكبير في الدخل وانتشار الفقر هما عقبة في طريق التنمية، حيث كثيرا ما يسببان الغضب الشعبي والانفجار السياسي للأفراد، خصوصا أولئك الذين تحصلوا على مستويات علمية عليا، أو على الأقل نالوا قسطا من التعليم.

1-3-2- توضيح حقيقة عدالة توزيع الدخل باستخدام مقاييس للرفاهية

تظهر الأرقام الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي صورة غير حقيقية حول كيفية توزيع الدخل الوطني ومن يستفيد من هذا النمو، حيث أن حساب هذا المعدل يقتصر فقط على معدل نمو دخل أغنى 40% من السكان، لذلك فهو لا يوضح حالة الرفاهية، خصوصا إذا كان جل السكان يعانون من الفقر.

وكمثال على ذلك، إذا كان مجتمع يتكون من عشرة أفراد، تسعة منهم لا يتحصلون على دخل، بينما العاشر يتحصل على دخل قدره 100 وحدة، وبالتالي فالدخل الكلي هنا يساوي 100 ومتوسط الدخل الفردي من هذا الناتج سيكون 10، فإذا زاد دخل كل فرد بـ 20% فإن الدخل الكلي سيزيد ليصبح 120 و.ن، بينما متوسط الدخل الفردي سيصبح 12 و.ن (وهي نفس النسبة التي من المفترض أن ينمو بها دخل كل فرد)، ولكن الحقيقة المرة هي أن الأفراد التسعة ليس لهم دخل وبالتالي ينمو دخلهم بـ 0% وهذه الحالة لا تبشر بخير لأن أغنى فرد يملك كل الدخل وينمو دخله بالتتابع، مما يجعل هذا المؤشر (نمو الناتج الوطني الإجمالي) يقيس فقط معدل نمو دخل فرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد في المجتمع وليس المجتمع بأسره.

وبنفس المبدأ والسببية، فإذا تم تقسيم السكان إلى شرائح دخلية كما في الجدول (5-2) تستلم حصصها من الدخل (5%، 9%، 13%، 22%، 51%)، فإن هذه الأنصبة تقيس الرفاهية الاقتصادية النسبية لكل طبقة دخلية، حيث يمكن تقريب النمو في إجمالي رفاهية المجتمع كمجموع مرجح بسيط لنمو دخل كل طبقة، وهو ما يقيسه معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي.

الجدول (2-5) التوزيع الشخصي للدخل في الدول النامية حسب شرائح الدخل

النصيب النسبي من الدخل الإجمالي		الدخل الشخصي (وحدات نقدية)	الأشخاص
الفئات العشرية (10% من السكان)	الفئات الخمسية (20% من السكان)		
1,8	5	0,8	1
		1	2
3,2		1,4	3
		1,8	4
3,9	9	1,9	5
		2	6
5,1		2,4	7
		2,7	8
5,8	13	2,8	9
		3	10
7,2		3,4	11
		3,8	12
9	22	4,2	13
		4,8	14
13		5,9	15
		7,1	16
22,5	51	10,5	177
		12	18
28,5		13,5	19
		15	20
100	100	100	الإجمالي

المصدر: م. تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 202.

إذا تم تقسيم المجتمع إلى فئات خمسية، حيث كل فئة تساوي 20% من السكان، فإنه يمكن الحصول على المؤشر المرجح لنمو الرفاهية الاجتماعية وذلك كما يلي:

$$G = W_1g_1 + W_2g_2 + W_3g_3 + W_4g_4 + W_5g_5$$

حيث أن (G) هو المؤشر المرجح لنمو الرفاهية الاجتماعية وأما:

g_i فهو معدل نمو الدخل بالنسبة للفئة (i)، حيث هناك خمس فئات مرتبة من الأفقر إلى الأغنى.
 W_i وزن الرفاهية للفئة (i)، وهي الحصص النسبية لمداخل الفئات الخمسة، مثلا $W_1 = 0,05$ ، وحيث أن مجموع الأجزاء أو الحصص النسبية يعادل الواحد الصحيح الموجب، مما يعني أن مقياس النمو لرفاهية المجتمع لا بد وان يقع بين أدنى وأعلى معدلات نمو الدخل للفئات المختلفة.

إن أوزان تقسيم الدخل كمؤشر لرفاهية المجتمع لهذا المثال تكتب كما يلي:

$$G = 0,05g_1 + 0,09g_2 + 0,13g_3 + 0,22g_4 + 0,51g_5$$

فإذا افترض أن معدل نمو الدخل لأفقر 60% من السكان في هذا المثال هو صفر (أي أن $g_1 = g_2 = g_3 = 0$) بينما معدل نمو الدخل لأغنى 40% من السكان يعادل 10% (أي $g_1 = g_1 = 0,10$) فإن المعادلة السابقة تكتب:

$$G = 0,05(0) + 0,09(0) + 0,13(0) + 0,22(0,10) + 0,51(0,10) = 0,073$$

وعليه فإن الناتج الوطني الإجمالي سيرتفع بمعدل قدره 7,3% ليرتفع من 100 كما هي في الجدول (5-1) إلى 107,3، مما يدل على أن رفاهية المجتمع قد زادت على الرغم من أن 60% من السكان ليسوا في وضع أفضل من قبل لكونهم لا زالوا يتحصلون فقط على 5 و 13 و 22 وحدة من الدخل على التوالي، مما يعني أن توزيع الدخل سيكون أسوأ بسبب هذا النمو، وبالنتيجة فاستخدام هذا المؤشر لقياس رفاهية المجتمع أو كطريقة لمقارنة التنمية بين الدول المختلفة يمكن أن يكون مضللاً إلى حد كبير، فضلاً على أن الرفاهية المرافقة لمعدلات النمو للمجموعات الدخلية المختلفة تكون غير متساوية (إضافة إلى أن المجتمع يُحدث النمو في دخل المجموعات العليا)، فمثلاً زيادة ونمو أغنى الفئات بـ 1% تحدث زيادة أوزان تفوق 10 مرات أضعاف نمو 1% في دخل أفقر الفئات (0,51 مقابل 0,05).

إن استخدام مقياس نمو الناتج الوطني الإجمالي كمؤشر لتحسين الرفاهية في المجتمع والتنمية طبقاً لكل مجموعة دخلية يكون مطابقاً لحصص الدخل، حيث أن زيادة 1% في دخل أغنى 20% من السكان يتضمن افتراض أنه يعادل أكثر من 10 مرات زيادة 1% في دخل أفقر 20% من السكان، مما يعني أن تعظيم رفاهية المجتمع تكون من خلال تعظيم معدل نمو دخل الأغنياء، بينما تتجاهل الفقراء.

1-3-3- تركيب مؤشر الفقر المرجح للرفاهية الاجتماعية

نظراً لنقص هذين المؤشرين السابقين وتجاهلهما مقدار الزيادة في دخل الفقراء مقارنة بالأغنياء، فقد تم إنشاء مؤشر بأوزان متساوية كمؤشر مرجح للفقر للدول التي تسعى إلى التخلص من الفقر كهدف أساسي للتنمية، حيث يقيس أوزان نمو الدخل لكل طبقة ليس كنسبة في إجمالي الدخل ولكن كنسبة في إجمالي السكان، وتتم معاملة الأفراد بنفس الوزن، حيث كل فئة في مجتمع مقسم إلى أخماس، فإن كل وزن نمو الدخل لكل فئة هو 0,2، وحيث زيادة قدرها 10% في دخل أفقر 20% من السكان لها نفس التأثير في مقياس تحسين رفاهية المجتمع كزيادة بـ 10% في دخل أغنى فئة أو أي فئة أخرى.

باستخدام هذا المؤشر في المثال السابق لنمو قدره 10% في دخل أغنى الفئتين مع ثبات الفئات الثلاث الأفقر كما هي ($g_1 = g_2 = g_3 = 0$)، فإن النتيجة هي:

$$G = 0,20(0) + 0,20(0) + 0,20(0) + 0,20(0,10) + 0,20(0,10) = 0,04$$

توضح هذه النتيجة أنه بالرغم من أن الناتج الوطني الإجمالي لا يزال ينمو بمعدل 7,3% إلا أن مؤشر الرفاهية البديل للتنمية يوضح أن الرفاهية لا ترتفع إلا بـ 4%.

وأخيراً-وليس آخراً- فإن الدولة النامية التي تهتم فقط بتحسين رفاهية أفقر 40% من السكان، فإنها تنشأ مؤشر مرجح للفقر لقياس التنمية، ويكون فيه وزن الرفاهية تحكمي يقدر $(W_1 = 0,6)$ و $(W_2 = 0,4)$ بينما يعطي وزناً يعادل الصفر $(W_3 = W_4 = W_5 = 0)$ ، وباستخدام نفس المثال الرقمي السابق $(g_1 = g_2 = g_3 = 0)$ و $(g_4 = g_5 = 0,10)$ فإن مؤشر نمو رفاهية المجتمع في هذه الدولة يكون كما يلي:

$$G = 0,60(0) + 0,40(0) + 0(0) + 0(0,10) + 0(0,10) = 0$$

ولذلك فإن مؤشر أوزان الفقر يسجل بناء على ذلك عدم تحسن في رفاهية المجتمع، أي عدم وجود تنمية $(G = 0)$ ، وذلك بالرغم من أن الناتج الوطني الإجمالي قد نما بـ 7,3%، مما يمكن من استخلاص بعض الاستنتاجات الهامة الخاصة بعدالة توزيع الدخل وعلاقته بالنمو الاقتصادي ومدى تحقيق الرفاهية لكافة المجتمع المقاسة بمعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، وبمؤشر الأوزان المتساوية، وكذا بمؤشر أوزان الفقر الذي يقيس الأوزان الحقيقية من خلال تحديد معدلات نمو الدخل لأقل 40% من السكان، والفئة المتوسطة (40% من السكان)، وأعلى 20% منهم، مثلما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (3-5) توزيع الدخل والنمو في 17 دولة مختارة

الدولة	نمو الدخل			الزيادة السنوية في الرفاهية		
	أعلى 20%	أوسط 40%	أقل 40%	أوزان (GNP)	أوزان المساواة	أوزان الفقر
البرازيل	6,7	3,1	3,7	5,2	4,1	3,5
كندا	7	5,3	6,5	6,2	6,1	6,1
كولومبيا	5,2	7,9	7,8	6,2	7,3	7,8
كوستاريكا	4,5	9,3	7	6,3	7,4	7,8
السلفادور	3,5	9,5	6,4	5,7	7,1	7,4
فنلندا	6	5	2,1	5,1	4	3,1
فرنسا	5,6	4,5	1,4	4,8	3,5	2,4
الهند	5,3	3,5	2	4,2	3,3	2,5
المكسيك	8,8	5,8	6	7,8	6,5	5,9
بنما	8,8	9,2	3,2	8,2	6,7	5,2
بيرو	3,9	6,7	2,4	4,6	4,4	3,8
الفلبين	5	6,7	4,4	5,5	5,4	5,2
كوريا الجنوبية	12,4	9,5	11	11	10,7	10,5
سريلانكا	3,1	6,3	8,3	5	6,5	7,6
تايبوان	4,5	9,1	12,1	6,8	9,4	11,1
الولايات المتحدة	5,6	5,2	4,1	5,2	4,8	4,5
يوغسلافيا	5	5	4,3	4,9	4,7	4,5

المصدر: م. تودارو، مرجع سابق، ص 241.

تتلخص الاستنتاجات الخاصة بعلاقة النمو مع توزيع الدخل - خصوصاً قياس الرفاهية المشار إليها بالأعمدة الثلاثة على يسار الجدول - في الآتي:

❖ إن مستويات النمو الاقتصادي الموجبة والمرتفعة التي حققتها بعض الدول مثل البرازيل والمكسيك وبما كانت لها نتائج أسوأ فيما يخص توزيع الدخل، حيث تركز نمو الدخل على الفئة العليا، وفي مقابل ذلك استطاعت دول أخرى مثل كوريا الجنوبية أن توفق بين معدل النمو المرتفع المحقق والذي قدره 11% وكذا مقاييس الرفاهية الأخرى، وحيث أن هذه الزيادة صاحبها نمو معتبر لدخل أفقر 40% من السكان المقدر بـ 11%.

❖ حققت البلدان التالية وهي كولومبيا وكوستاريكا والسلفادور وسيريلانكا وتايوان أداء أفضل من باقي البلدان، لأن المؤشرات المرجحة لديها كانت هي الأقوى، حيث أن معدل نمو دخل الفئات الفقيرة كان أسرع من مثيله بالنسبة للفئة الغنية.

❖ حققت كل من البيرو والفلبين وكوريا الجنوبية ويوغسلافيا سابقاً تغيراً بسيطاً في توزيع الدخل نتج عنه اختلاف بسيط بين مقياس نمو (GNP) والمؤشرين البديلين لقياس رفاهية المجتمع.

❖ تقود النتائج أعلاه إلى استنتاج مهم وهو أن المقياس المفيد لدرجة أي نمو اقتصادي يمس نحو التحسين النسبي للمجموعات الدخلية العليا أو المنخفضة يقع بين معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومؤشر أوزان الرفاهية، هذا الأخير يكون مرغوباً فيه حتى ولو كان معدل النمو الاقتصادي بسيطاً أو منخفضاً طالما يكون مصحوباً بمعدل مرتفع للتنمية الاقتصادية مثلما وضحه مؤشرا الرفاهية للدول الأخيرة سابقة الذكر.

المبحث الثاني: اتجاهات تطور الأداء الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل للدول العربية

كما هو معروف، لم تكن المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي متوفرة لعدد كبير من الدول النامية بما فيها الدول العربية حتى وقت قريب، هذا وقد ترتب على الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر على المستوى الدولي جهود بحثية إحصائية هدفت إلى الارتقاء بمستوى المعرفة في مجال توفير المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي، تمثلت في رصد وتصنيف جودة ما هو متوفر من معلومات في شكل قواعد بيانات وفي إجراء مسوحات ميدانية لتوفير معلومات إضافية. هذا وقد اكتسبت قاعدة معلومات (Deininger, Squire, 1996) احتراماً كبيراً في أوساط الباحثين في هذا المجال¹.

2-1- اتجاهات الأداء الاقتصادي عبر الزمن في الدول العربية محل الدراسة

تتفق معظم الأدبيات الحديثة حول النمو الاقتصادي في الدول العربية أن من خصائص النمو الاقتصادي فيها أنه يتصف بعدم الاستقرار خلال الفترة الممتدة من بداية الستينات حتى أوائل الألفية الثالثة، وانتقاله من حالة النمو المرتفع نسبياً من بداية الفترة المذكورة حتى منتصف الثمانينات إلى النمو بمعدلات منخفضة خلال باقي الفترة، ويرجع ذلك للآثار التي خلفتها عملية التحول الاقتصادي لمعظم اقتصاديات الدول العربية نحو اقتصاد السوق، ومباشرتها عمليات الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات، حيث انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة من حوالي 2% سنوياً خلال الفترة الأولى إلى حوالي 0,5% خلال الفترة الثانية، وأن الاقتصاديات النفطية مثل الجزائر تحول معدل النمو فيها خلال الفترة الثانية إلى معدل سالب².

يبين الجدول الموالي تطورات متوسط معدل النمو لكل دولة عربية على حدى، وانحرافه المعياري، ومعامل تفاوته مقارنة بمجموع الدول العربية، وذلك لفترات زمنية مختلفة من بلد لآخر:

¹ علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، مرجع سبق ذكره.

² علي عبد القادر علي، "هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية"، المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، العدد (10)، جانفي 2004، ص 15.

الجدول (4-5) معدل نمو دخل الفرد والانحراف المعياري لعينة من الدول العربية

البلد	الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو	الانحراف المعياري	معامل التفاوت
الأردن	1998-1976	2,07	7,97	3,9
تونس	1998-1962	3,11	3,82	1,2
الجزائر	1998-1961	1,14	8,79	7,7
السودان	1998-1961	0,87	6,21	7,1
سوريا	1998-1961	2,88	8,52	3,0
مصر	1998-1961	3,15	3,08	1,0
المغرب	1998-1967	2,25	4,61	2,1
موريتانيا	1998-1961	1,52	6,30	4,2

Source: Makdisi, S., Fatah, Z., and I. Limam, (2003), Determinants of Growth in the MENA Countries"; API working paper no. 0301; Arab Planning Institute, Kuwait.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن متوسط معدل النمو لكل البلدان العربية حسب فتراتهما الزمنية كان محدوداً، غير أنه حافظ على صفته الإيجابية، وقد شهدت السودان والجزائر أدنى معدلات النمو، بينما كانت أعلاه في مصر وتونس بفضل اتجاههما نحو مزيد من التحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي منتصف الثمانينات، وقد عرفت الفترات الجزئية لكل بلد عدم اتباع النمو لنمط ثابت في التغيير، مثلما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (5-5): متوسطات معدلات نمو دخل الفرد الحقيقي في الدول العربية للفترة (1999-1961) (%)

البلد	1969-65	1974-70	1979-75	1984-80	1989-85	1999-90	1999-61
الأردن	(4,36) 2,51	(23,51) 5,16	(6,67) 10,43	(7,33) 2,15	(7,75) 3,06-	(5,04) 0,23	(10,06) 2,93
تونس	(2,53) 1,98	(3,88) 7,34	(2,46) 4,75	(2,78) 2,89	(2,08) 0,34	(2,16) 3,24	(3,23) 3,28
الجزائر	(4,69) 3,01	(11,23) 4,69	(2,33) 4,49	(1,89) 1,10	(2,89) 0,78-	(2,65) 0,36-	(6,80) 1,41
جيبوتي	/	/	(3,62) 1,93-	(7,70) 4,92	/	/	(8,01) 2,35-
السودان	(3,61) 0,61-	(7,26) 1,85-	(11,04) 4,09	(3,20) 0,34-	(6,72) 0,45-	(2,49) 1,60	(5,65) 0,39
سوريا	(11,28) 2,53	(16,65) 8,06	(5,53) 5,20	(6,45) 0,71-	(9,45) 0,95-	(2,13) 3,29	(10,51) 3,59
الصومال	(9,48) 4,51-	(13,39) 5,51-	(18,34) 10,72	(13,76) 3,11-	(14,96) 0,76	/	(13,52) 0,36-
العراق	(10,34) 2,62	(6,06) 2,35	(12,55) 11,94	(21,40) 8,57-	/	/	(13,83) 0,70
مصر	(2,83) 1,82	(2,85) 1,16	(2,88) 5,38	(2,63) 4,61	(1,69) 0,01-	(2,28) 1,92	(3,26) 2,76
المغرب	(5,28) 0,95	(1,28) 1,63	(4,66) 5,65	(4,33) 0,35	(4,58) 2,62	(5,68) 0,71	(5,91) 2,84

المصدر: علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي"، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

بالرجوع إلى التفسيرات المحتملة حول حتمية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل التي أُشير إليها سابقا، حيث تتزايد عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية أو النمو، ثم تتناقص في المراحل المتقدمة لها، والتي اقتضت نظريا طبيعة عملية التحول الهيكلي الذي يتبعه الاقتصاد من التحول من القطاع الريفي التقليدي نحو القطاع الصناعي الحديث، فما الذي يمكن قوله حول دور عملية التحول الاقتصادي الذي شهدته البلدان العربية في معدلات النمو المحققة في الاقتصاديات العربية؟

لقد تم تأكيد عملية التحولات الهيكلية كما صاغتها نظرية "Lewis" ونظرية "Chenery" بتراجع حصة القطاع الزراعي وارتفاع الدخل فيه بسبب تراجع حجم فائض العمالة وارتفاع إنتاجيته، بفضل التحسينات التكنولوجية التي تم إدخالها له وتوسع القطاع الصناعي والخدمي عبر عملية التصنيع، حيث تراجعت هذه الحصة من إجمالي الناتج في العالم من 10% سنة 1970 إلى 3% سنة 2006، ووصلت في الدول المتقدمة 1,4%، بينما انخفضت فقط في الدول النامية من 24% إلى 10%، وأما الدول العربية فعرفت تراجعا بوتائر متباينة نظرا لخصوصية هذا القطاع في كل دولة. فمثلا استقرت حصتها في الجزائر في حدود 10%، وتراجعت بشكل ملحوظ في كل من تونس ومصر والمغرب والعراق كما هو مبين في الجدول (5-5)، والتي يعزى فيها هذا التراجع إلى جملة الإصلاحات الواسعة التي طبقتها هذه الدول لعصرنة القطاع الصناعي والخدمي في إطار ما يسمى بالعمولة.

في نفس السياق، تراجعت حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم من 32% سنة 1970 إلى 28% سنة 2006، وتراجعت بصفة أكثر في الدول المتقدمة، مع ارتفاع ملحوظ في الدول النامية. وأما فيما يخص الدول العربية، فقد شهدت الجزائر مثلا ارتفاعا واضحا (دولة مصدرة للنفط)، وارتفعت بحدة أقل في كل من مصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان وسورية (دول غير نفطية).

إن هذا التراجع لكل من قطاعي الزراعة والصناعة كان لصالح القطاع الخدماتي الذي ارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت هذه الحصة في العالم من 48% إلى 66% خلال الفترة (1970-2003)، وارتفعت بشدة في الدول المتقدمة إلى 71% سنة 2003، وتراجعت في كل من الجزائر والسودان والأردن ولبنان وسورية، لفرض حكوماتها قيودا متعددة على تنظيم هذا القطاع، كما هو حال الخدمات المالية والتأمينات.

الجدول (5-6): حصة القيمة المضافة لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات من الناتج

لعينة من الدول العربية للفترة الخماسية الممتدة من 1970 إلى 2008

البلد \ السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2008
الجزائر	9,21 (45,53) ((45,26))	10,42 (50,21) ((39,37))	8,51 (57,65) ((33,84))	9,00 (53,56) ((37,44))	11,36 (48,17) ((40,47))	10,50 (50,40) ((39,10))	8,88 (58,61) ((32,51))	8,28 (61,63) ((30,09))	8,72 (68,71) ((22,57))
جيبوتي	/	/	/	/	3,06 (22,05) ((74,89))	3,24 (15,44) ((81,32))	3,54 (15,35) ((81,10))	3,53 (16,61) ((79,86))	/
مصر	29,43 (28,18) ((42,40))	29,03 (26,90) ((44,07))	18,26 (36,78) ((44,96))	19,99 (28,56) ((51,46))	19,37 (28,67) ((51,96))	16,78 (32,30) ((50,92))	16,74 (33,13) ((50,13))	14,86 (36,31) ((48,83))	14,05 (36,36) ((49,59))
الأردن	11,64 (18,98) ((69,38))	7,90 (23,68) ((68,42))	7,89 (28,03) ((64,08))	5,52 (25,80) ((68,68))	8,08 (28,12) ((63,80))	4,32 (28,92) ((66,75))	2,35 (25,55) ((72,11))	3,09 (28,91) ((68,01))	3,57 (32,33) ((64,10))
لبنان	/	/	/	/	/	7,27 (26,60) ((66,13))	7,28 (23,68) ((69,04))	6,22 (23,08) ((70,70))	5,46 (22,02) ((72,52))
موريتانيا	29,27 (38,48) ((32,25))	29,59 (34,08) ((36,32))	30,38 (25,99) ((43,63))	22,52 (32,85) ((44,63))	29,62 (28,81) ((41,57))	37,43 (25,18) ((37,39))	27,65 (29,74) ((42,61))	23,67 (29,28) ((47,05))	/
المغرب	19,94 (26,97) ((53,09))	17,90 / / ((50,49))	18,48 (31,03) ((50,49))	16,45 (33,08) ((50,47))	18,26 (33,42) ((48,32))	15,09 (34,06) ((50,85))	14,94 (29,11) ((55,95))	14,68 (28,22) ((57,10))	15,54 (20,23) ((64,23))
السودان	43,62 (14,36) ((42,02))	40,57 (13,99) ((45,44))	32,86 (14,13) ((53,01))	33,54 (16,51) ((49,95))	40,58 (15,26) ((44,16))	38,67 (10,54) ((50,78))	41,71 (21,51) ((36,78))	31,98 (28,34) ((39,68))	25,80 (34,07) ((40,13))
سوريا	/	/	/	21,94 (23,29) ((54,77))	29,81 (25,45) ((44,73))	31,58 (20,27) ((48,15))	23,75 (37,94) ((38,31))	19,68 (35,35) ((44,97))	19,98 (35,03) ((44,99))
تونس	17,03 (20,58) ((62,39))	18,48 (25,93) ((55,59))	14,13 (31,11) ((54,76))	15,81 (32,74) ((51,45))	15,72 (29,79) ((54,49))	11,37 (29,40) ((59,24))	12,34 (28,59) ((59,07))	11,21 (28,87) ((59,92))	10,00 (28,37) ((61,63))
اليمن	/	/	/	/	24,21 (26,78) ((49,01))	20,02 (31,97) ((48,02))	10,31 (46,50) ((43,19))	/	/

تشير الأرقام بدون أقواس إلى حصة الزراعة، والأرقام الموضوعة بين قوس واحد () هي حصة الصناعة، بينما الأرقام الموضوعة بين قوسين مزدوجين (()) تشير إلى حصة قطاع الخدمات، وأما البيانات غير المتوفرة فقد رمز لها بـ /.

المصدر: بلقاسم العباس، "التحول الهيكلي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، بتصرف، من الموقع:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2011/9_C45-7.pdf

من جهة ثانية عرفت حصة الصناعة التحويلية تراجعاً على مستوى العالم من 20% سنة 1970 إلى 17% سنة 2006 ومن 25% إلى 16% في الدول المتقدمة، بينما استقرت في الدول النامية في حدود 15%، وأما الدول العربية فقد شهدت الجزائر مثلاً تدهوراً كبيراً إذ تراجعت من 13% إلى 4% وذلك نتيجة لتراجع عملية التصنيع وتدهور حدود التبادل خلال نفس الفترة. بينما كان الجبل مغايراً في تونس التي تضاعفت فيها هذه النسبة من 8% سنة 1970 إلى 16% سنة 2008، وشهدت مصر والمغرب تحسناً

مشابها، بينما بقيت هذه النسبة في بقية الدول العربية النفطية دون ارتفاع جدي، وذلك لتركيز سياسات التنمية فيها على تصدير الغاز والنفط.

الجدول (5-7): حصة الصناعة التحويلية من الناتج لعينة من الدول العربية للفترة (1970 - 2008)

البلد \ السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2008
الجزائر	17,21	9,69	10,55	13,70	11,38	11,50	7,46	5,72	4,05
جيبوتي	/	/	/	/	3,65	2,80	2,61	2,59	/
مصر		17,41	12,25	13,51	17,76	17,45	19,39	17,34	16,92
الأردن	11,31	8,90	12,68	11,52	14,85	15,10	15,66	18,23	20,98
لبنان	/	/	/	/	/	15,04	13,66	13,94	10,32
موريتانيا	/	/	/	12,88	10,28	8,30	8,99	5,05	/
المغرب	16,21	/	16,87	18,39	18,99	18,95	17,46	16,28	14,64
السودان	7,07	6,89	7,46	8,62	8,67	4,80	8,55	6,89	5,72
سوريا	/	/	/	/	21,48	15,46	6,55	8,46	12,82
تونس	8,40	9,08	11,79	15,09	16,89	18,96	18,25	17,15	16,47
اليمن	/	/	/	/	9,30	14,15	5,23	/	/

المصدر: بلقاسم العباس، "التحول الهيكلي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

وعند تحليل بنية الجهاز الصناعي العربي، وعلى الرغم من محدودية البيانات، فإنه يلاحظ عدم قدرة هذه الدول على بناء قاعدة صناعية متينة، فهي تعتمد بشكل كبير على ما يتوفر لديها من مصادر طبيعية، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية ومنها الجزائر، حيث تعتمد بكثرة على الصناعات الاستخراجية، أين تتدفق إليها الاستثمارات المحلية الحكومية والأجنبية، مما يجعل هذا القطاع مرهون بتقلبات الظروف في الأسواق الدولية، مثل الأسعار وشروط التبادل التجاري وغيرها. وأما الدول غير النفطية فيعتمد تطور الصناعة فيها على التوجهات العامة للسياسة التنموية للبلد بدرجة أكبر، حيث توجد صناعات عربية متنوعة تحتاج إلى مزيد من التخطيط والاهتمام، مثل صناعة الدواء (الأردن والجزائر)، والنسيج والغزل (تونس وسورية)، والصناعات الغذائية (التي تنتشر في عموم الدول العربية)، وكذا الصناعات الثقيلة التي ظهرت نتيجة تبنى إستراتيجيات التصنيع كحلول تنموية سريعة.

وإذا كانت الصناعة هي الحل التنموي الذي تبنته صراحة عموم الدول العربية (باستثناء البلدان التي ليس لها مقومات صناعية حديثة أو تفتقر إليها) فإن هذا الأمر يحتاج إلى عملية التراكم الرأسمالي والبشري ليكون دعامة للنمو الاقتصادي، وهو ما يتطلب دخلا مرتفعا. ونظرا لانخفاض الدخل في معظم الدول العربية (باستثناء الطفرة التي حدثت لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي دول مقصاة من عينة

البحث)، فإن ما يخصه المجتمع لهذه العملية يكون غير كاف لإحداث التحول الهيكلي المطلوب، الأمر الذي يجبر هذه الدول شأنها شأن بعض الدول النامية من تجنيد موارد إضافية للقيام بذلك، مثل الديون والإعانات والمساعدات والهبات. هذا وتتميز الجزائر بتدهور تخصيص الدولة لجزء من ناتجها المحلي لعملية الادخار والاستثمار، حيث انتقل معدل الاستثمار فيها من حدود 40% سنة 1975 إلى ما يقارب 26% سنة 2007 (وهو أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 20%) وذلك لاعتماد الناتج على ما يفوق 95% من صادراته على الغاز والبتروال المتأثرة بتقلبات أسعارها الدولية، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (5-8): إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لعينة من الدول العربية 1970-2007 (% من الناتج)

البلد \ السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2007
الجزائر	34,15	39,06	33,78	32,44	26,97	29,14	20,68	22,34	25,66
جيبوتي	/	/	/	/	14,15	8,44	8,79	18,97	38,87
مصر	11,53	24,57	24,62	25,17	26,94	19,17	18,94	17,92	20,85
الأردن	/	/	35,41	19,05	26,01	29,59	21,11	24,64	26,23
لبنان	/	/	/	/	17,77	36,46	20,77	21,96	17,66
موريتانيا	/	/	/	28,17	19,97	20,38	19,37	44,81	25,93
المغرب	14,92	24,82	22,24	23,11	23,99	21,44	25,98	27,53	31,29
السودان	/	/	10,77	10,62	10,44	5,54	12,08	18,89	20,26
سوريا	14,16	26,88	29,56	25,52	16,55	27,20	17,27	24,14	21,65
تونس	20,51	25,73	28,30	28,14	24,36	24,17	25,98	22,17	23,58
اليمن	/	/	/	/	11,92	20,61	18,57	/	/

المصدر: بلقاسم العباس، "التحول الهيكلي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

وبالرجوع إلى بنية التحول الهيكلي الذي يتطلب تفعيل سياسات تنمية صناعية وزراعية متكاملة تنقل الاقتصاد من وضعه التقليدي إلى مستوى الاقتصاد الحديث، الذي يتميز بتنوع صادراته باعتبارها أهم المؤشرات التي تعكس تطور مقدرة البلد على إنتاج فائض اقتصادي يدعم ميزان المدفوعات ويساهم ورفع معدلات التراكم، فإنه يلاحظ أن الدول النفطية مثل الجزائر ارتفع فيها معدل التصدير إلى 42% سنة 1988، وهو أعلى من المعدل المسجل على مستوى العالم الذي بلغ سنة 2006 حوالي 28%، وحيث أن صادرات النفط هي التي طغت على مجموع الصادرات الجزائرية بما يفوق 98% سنة 2007 مقابل تراجع خطير لصادرات الغذاء من 30% سنة 1966 إلى 0,16% سنة 2007، وذلك بسبب الاهتمام المبالغ فيه بالصناعات الاستخراجية وتوجه الاستثمارات الأجنبية إليه بفعل تحسن أسعار مخرجاته في الأسواق الدولية،

وتراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي على مستوى العالم، بسبب الترويج الكبير للسياسات التنموية القائمة على التصنيع، نماذج النمو الداخلي.

وأما فيما يخص الاستثمار البشري، فقد تحسنت معدلات محو الأمية بفضل تركيز الدول على التعليم بكل أطواره. ويلاحظ في هذا الصدد أن الجزائر متخلفة مقارنة بالدول العربية الأخرى رغم ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان فوق 15 سنة إلى حوالي 76%، فهي بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها لم تستطع من رفع هذا المعدل من بداية السبعينات إلا فقط بثلاث أضعاف، وهي متساوية مع اليمن (التي هي أقل إمكانيات منها) والتي استطاعت رغم ظروفها (بلد فقير) من مضاعفة هذا المعدل بأكثر من أربعة أضعاف ليصل المعدل فيها لحوالي 60%، مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول (5-9): معدلات معرفة القراءة والكتابة من إجمالي السكان فوق 15 سنة لعينة من الدول العربية 1970-2007

البلد	السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2002	2007
الجزائر		21,52	28,4	36,59	44,94	52,86	60,26	68,86	75,38
مصر		31,59	35,36	39,29	43,23	47,1	51,12	/	/
الأردن		55,1	62,31	69,19	75,63	81,51	86,51	90,9	/
لبنان		/	/	/	/	/	/	/	94,4
المغرب		19,79	24,54	28,6	33,51	38,69	43,94	50,73	55,57
سوريا		41,07	47,66	53,33	59,43	64,84	69,87	82,89	83,12
تونس		27,42	36,29	44,88	52,59	59,11	64,67	73,17	77,70
اليمن		14,15	14,92	19,98	25,89	32,68	40,12	48,98	58,86

المصدر: بلقاسم العباس، "التحول الهيكلي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

ومقارنة أخرى، فإن الدول العربية (باستثناء الخليجية منها) تتميز بمعدلات متوسطة لدليل التنمية البشرية، فهي تحتل مراتب متوسطة، فعلى سبيل المثال تحتل تونس المرتبة 91، الجزائر في المرتبة 104، مصر 112، المغرب 126، وذلك حسب تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول (5-10): اتجاهات دليل التنمية البشرية لبعض الدول العربية للفترة 1975-2005

الترتيب الدولي	البلد	السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
86	الأردن		0,647	0,676	0,699	0,710	0,737	0,763	0,773
88	لبنان		0,636	0,678	0,699	0,714	0,734	/	0,772
91	تونس		0,665	0,688	0,702	/	0,743	0,747	0,762
104	الجزائر		/	/	0,590	0,620	0,672	0,711	0,733
108	سوريا		/	/	/	/	/	/	0,713
112	مصر		/	/	/	0,704	0,683	0,691	0,702
126	المغرب		/	/	0,484	0,505	0,529	0,606	0,642
137	موريتانيا		0,499	0,541	0,571	0,605	0,616	0,581	0,549
147	السودان		0,466	0,514	0,534	0,556	0,554	0,529	0,521
149	جيبوتي		/	/	/	/	/	/	0,514
153	اليمن		/	/	0,420	0,434	0,433	0,480	0,505

المصدر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، ص 236.

إن عملية التحول الهيكلي غالبا ما يصحبها تحولات اقتصادية-اجتماعية ناتجة عن التنمية والتطور الاقتصادي والتي يمكن إجمالها في التغيرات التي تطرأ على أنماط توزيع الدخل والتركيب السكانية والتحول الديمغرافي والاجتماعي، حيث شهدت البلدان العربية تطورات عميقة في هذه المجالات، يمكن رصدها في التغيرات التي طرأت على بعض المؤشرات التي تقيس هذه التحولات الاجتماعية، كما هو الشأن بالنسبة لمعدلات الخصوبة وعدالة توزيع الدخل.

فأما الأولى فقد تراجعت بشكل كبير، فعلى سبيل المثال انتقل المعدل في الجزائر من 7,3% سنة 1975 إلى 2,4% سنة 2007، وفي تونس من حدود 6% إلى 2%، وفي المغرب من 6,3% إلى 2,4%، وفي الأردن من 7,5% إلى 3,6% لنفس الفترة، حيث لعب تعليم الإناث دورا في معدلات الخصوبة وعملية التحول الديمغرافي، أين انتقلت تركيبة السكان من مجتمع شبابي إلى مجتمع إعالة الشيوخ، وأن أغلبها لم يعد يتميز بهيمنة القطاع الريفي التقليدي، فمثلا يلاحظ ارتفاع معدل التحضر في كل من تونس والمغرب والجزائر من 30% سنة 1960 إلى 57-68% سنة 2003. وأما الثانية ونظرا لنقص البيانات حول توزيع الدخل في الدول العربية، فإنه يصعب اختبار أطروحة "Kuznets" التي تفترض بأن التوزيع يتدهور مع انطلاق عملية التنمية ليصل إلى حد أقصى، ثم يبدأ بعد ذلك في الانخفاض، حيث أن الدول العربية تصنف ضمن الدول الأقل سوءاً لتوزيع الدخل¹.

¹ بلقاسم العباس، "التحول الهيكلي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

2-2- تطور مؤشرات عدالة توزيع الدخل عبر الزمن

تعتبر الدول العربية من الدول النامية التي تتمتع بتوزيع عادل نسبيا للدخل، حيث قدر متوسط معامل جيني حسب آخر المسوحات المتوفرة لكل بلد في هذه المجموعة من الدول بحوالي 39,5%، بينما يفوق 40% في العديد من الدول النامية وخاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، باعتباره المؤشر الأكثر استخداما والمرغوب بكثرة من طرف جل الاقتصاديين، كما وضحه الجدول (3-9) في الفصل الثالث. ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية لا تتوفر على بيانات لمؤشرات توزيع الدخل في شكل سلاسل زمنية، بل تتوفر على بعض البيانات المتناثرة وغير المتوافقة في المدة الزمنية وقت إجراء المسوحات حول إنفاق الأسر، غير أنه يمكن القيام بمقارنتها فيما بينها لتوافقها في طريقة القياس والتقدير، حيث أنها تتوفر على بيانات ذات النوعية الراقية وهي تلك التي تشترط أن تكون معتمدة على مسوحات للإنفاق أو الدخل، وأن يشتمل تعريف الدخل والإنفاق على كل المصادر، وأن يكون المسح ممثلا لكل المجتمع¹.

ولتتبع مسار تطور حالة توزيع الدخل في الدول العربية عينة الدراسة، فقد تم تجميع بياناتها في حقتين زمنيتين هما 1990 و2000*، وذلك لعدم تناسب سنوات المسح التي تم على إثرها احتساب قيم مؤشرات عدالة التوزيع، بافتراض عدم تغير حالة التوزيع خلال فترات زمنية قصيرة، وهو الأمر الذي يمكن من اعتبار أن المعلومات المتوفرة لنهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي ممثلة لحالة التوزيع لسنة 1990، كما هو الحال بالنسبة للمعلومات المتوفرة لنهاية التسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة على أنها تكون ممثلة لحالة التوزيع لسنة 2000، ومثل هذا الافتراض يسمح بإعادة حساب حالة التوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى الدول العربية كمجموعة باستخدام متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد على أساس المكافئ الشرائي للدولار بأسعار 1995 لكل من الفترتين الزميتين المذكورتين².

يرصد الجدول الموالي حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار لسبع دول عربية توافقت من حيث نوعية البيانات الراقية في المصادر الدولية، وهي الأردن (1992)، تونس (1990) والجزائر (1988)، ومصر (1991)، والمغرب (1990)، وموريتانيا (1988)، والكويت (1987)، وحيث مثلت هذه العينة حوالي 53% من مجموع سكانها لسنة 1990.

¹ علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، مرجع سبق ذكره.

* لا يعني هذا أنه لا توجد بيانات خارج هاتين الحقتين، إنما المقصود من ذلك إجراء مقارنة سريعة بين أواخر القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة للبلدان التي توفرت لها بيانات توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار، وتعذر وجودها خارج الحقتين، (البيانات الأخرى سيتم عرضها في الدراسة القياسية في المبحث الثالث لأنها تشتمل فقط على قيم معامل "Gini".

² علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، سلسلة اجتماع الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 19، ماي 2006.

الجدول (5-11) حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية لسنة 1990 حسب الأعشار

العشيرة	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
الأفقر	2,5	2,3	2,8	2,9	3,8	2,8	0,4
الثاني	3,5	3,6	4,1	4,0	4,9	3,8	3,1
الثالث	4,4	4,7	5,0	5,0	5,8	4,7	4,7
الرابع	5,3	5,8	5,9	6,0	6,7	5,8	6,0
الخامس	6,4	7,0	6,9	7,1	7,6	6,9	7,4
السادس	7,6	8,3	8,0	8,4	8,7	8,1	8,8
السابع	9,1	10,0	9,4	9,9	9,9	9,7	10,5
الثامن	11,3	12,2	11,3	12,1	11,5	12,0	12,7
التاسع	15,0	15,6	14,4	15,7	14,3	15,8	16,1
الأغنى	35,0	30,5	32,1	29,0	26,8	30,4	30,2
معامل Gini (%)	40,7	40,2	39,1	37,5	32,0	39,1	42,5
مؤشر (Theil - 1) (%)	29,34	25,97	23,71	21,96	15,65	24,05	42,97
متوسط الإنفاق للفرد بالدولار	3506	3181	3525	9477	2180	2491	1284
الوزن السكاني (%)	3,0	6,9	21,4	1,8	44,4	20,7	1,7

المصدر: علي عبد القادر علي "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية" سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربية للتخطيط بالكويت، العدد 19، ماي 2006، ص 21.

يوضح الجدول أعلاه أن الدول العربية تتباين في مستويات التنمية، كما هي في معدلات نمو نواتجها المحلية الإجمالية، وذلك تبعاً لخصائص كل دولة ومقوماتها الاقتصادية والبشرية والمالية، مما ينعكس على متوسطات دخول أفرادها وإنفاقه، وبالتالي مستويات المعيشة كما يعكسها متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد فيما بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة. فمثلاً يفوق متوسط الإنفاق الاستهلاكي لأفقر عُشر في الكويت نظراءه في باقي دول المجموعة، إذ قدر بـ 2748 دولار (حصة الفئة العشرية مضروبة في متوسط الإنفاق الاستهلاكي للبلد مضروبة في 10 أي $2,9 \times 9477 \times 10$). ولهذا سيتم الاعتماد فقط على مجموعة الدول العربية المتجانسة من حيث الحالة الاقتصادية كما يعكسها متوسط دخل الفرد، وفي

حالتنا هذه فإن العينة تشتمل على مجموعة الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل، وسيتم حذف البلدان التي تتوافق معها مثل الكويت وسلطنة عمان* .

وبالنظر إلى قيم معاملات "Gini" فقد سجلت كل من موريتانيا والأردن أعلى معدلات عدم عدالة التوزيع، وهي تفوق تلك السائدة على مستوى العالم كمجموعة (انظر الجدول رقم 5-12) الذي بلغ متوسطه حوالي 37%، وهو يقترب قليلاً مما سجلته الكويت بـ 37,5%، في حين سجلت مصر أدنى قيمة، وهي بذلك الدولة العربية الأكثر عدالة لتوزيع (الإنفاق الاستهلاكي)، بينما سجلت الجزائر والمغرب ارتفاعاً طفيفاً لمعامل "Gini" مقارنة بالعالم كمجموعة، في حين لم تسجل ولا حالة واحدة لمعدل يفوق حالة التفاوت المرتفع البالغ أكثر من 48%، وهو ما تؤكد قيم مؤشر "Theil - 1"، حيث سجلت مصر والكويت والجزائر درجة منخفضة من عدم عدالة التوزيع حيث تقل عن 24%، وأن بقية الدول العربية قد تمتعت بدرجة متوسطة من المساواة بمؤشر يقل عن 35%، باستثناء موريتانيا التي سجلت قيمة تقترب من 43%.

الجدول (5-12): توزيع دول العالم حسب معامل "Gini" ومؤشر "Theil - 1" لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي

نوع المؤشر	حدود القيم	عدد الدول	نسبة الدول	نسبة السكان	متوسط
معامل جيني	أقل من 0,26	17	14,3	7,0	0,222
	0,26 - 0,37	47	37,3	48,7	0,314
	0,37 - 0,48	42	33,3	37,0	0,411
	0,48 - 0,59	14	11,1	7,7	0,514
	أكثر من 0,59	5	4,0	0,3	0,639
	إجمالي / متوسط		125	100,0	100,0
مؤشر "Theil - 1"	أقل من 0,13	17	14,3	7,0	0,222
	0,13 - 0,24	47	37,3	48,7	0,314
	0,24 - 0,35	42	33,3	37,0	0,411
	أكثر من 0,35	5	4,0	0,3	0,639
	إجمالي / متوسط		66	100,0	100,0

المصدر: إعداد الباحث نقلاً عن علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، مرجع سابق، بتصرف.

واستناداً إلى هذه القيم يمكن القول أن مصر تمتعت بدرجة متدنية من عدم عدالة التوزيع، أي بدرجة عالية من المساواة بمعامل جيني قدر بـ 32% مؤشر "Theil - 1" يقل عن 16%، وفي المقابل فإن

* يجب التنويه إلى أن فترة الدراسة الممتدة من منتصف ستينيات القرن الماضي حتى أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة اشتملت على بلدان ذات دخل منخفض ومتوسط، والسبب في ذلك أن بلدانا صنفت في بداية الفترة ضمن المجموعة الأولى، ثم ما لبثت أن تحسنت أحوالها الاقتصادية وارتقت إلى صف الدول متوسطة الدخل.

موريتانيا عرفت أعلى درجات عدم المساواة بـ 42,5%، وأما بقية الدول فهي تتمتع بدرجة متوسطة من عدالة توزيع الدخل مقارنة بما يسجله العالم كمجموعة.

وأما إذا تم النظر إلى حصص الفئات الدخلية من مجموع الإنفاق الاستهلاكي للبلد، فيلاحظ أن حصص أفقر 10% في كل الدول العربية تتقارب فيما بينها، باستثناء موريتانيا التي تقل فيها الحصة عن 0,5%، ويفوق فيها متوسط الإنفاق للفرد الأغني نظيره الأفقر بحوالي 106 ضعف، أو تفوق حصة أغني عشر أفقر عشر فيها بـ 75,5 مرة، وهي على النقيض من باقي الفئات العشرية التي تتقارب مع باقي الدول العربية، بمعنى أن أفقر الفئات الموريتانية يعاني كثيرا من توفير المستوى المعيشي اللائق مقارنة بنظرائه العرب.

وفي نفس السياق، فإن مقارنة بسيطة بين أغني 10% وأفقرها للدول العربية يوضح الاختلاف الجوهري في مستويات معيشة الفئات الاجتماعية بين البلدان العربية، حيث أن سجلت كل من الجزائر وتونس والأردن معدلا مرتفعا نوعا ما يساوي 11,46 و 13,26 و 14 ضعف على التوالي، بينما سجلت كل من الكويت والمغرب معدلا متوسطا يساوي 10 و 10,85 ضعفا على التوالي، في حين سجلت مصر أدنى الدول العربية من حيث تشتت الدخل بـ 7,05 ضعف، وسجلت موريتانيا أعلى معدل على الإطلاق بـ 75,5 في موريتانيا.

إن هذه الوضعية التي تحتلها معظم الدول العربية بقيت شبه مستقرة لعقد من الزمن، حيث لوحظ تحسن في عدالة توزيع الدخل في كل الجزائر واليمن بتسجيلهما أدنى قيم لمعامل "Gini" (درجة منخفضة من عدم المساواة) لسنة 2000، مثلما يوضحه الجدول الموالي حيث مثلت العينة حوالي 58,6% من سكان الدول العربية.

الجدول (5-13) حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية لسنة 2000 حسب الأعشار

العشيرة	الأردن	تونس	الجزائر	عمان	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأفقر	2,8	2,4	3,2	2,1	2,4	3,2	2,6	2,4	3,0
الثاني	4,1	3,6	4,6	3,0	3,5	4,4	3,9	3,8	4,4
الثالث	5,1	4,6	5,3	4,0	4,7	5,2	4,8	4,9	5,5
الرابع	6,0	5,7	6,4	5,2	5,8	6,0	5,8	5,9	6,5
الخامس	7,1	6,8	7,5	6,5	7,1	6,9	6,8	7,1	7,6
السادس	8,3	8,0	8,4	8,2	8,5	8,0	8,0	8,4	8,7
السابع	9,7	9,7	10,0	10,3	10,2	9,3	9,5	9,9	10,2
الثامن	11,7	12,0	11,6	13,2	12,5	11,2	11,8	12,0	12,1
التاسع	14,9	15,8	14,5	18,0	16,4	14,7	15,6	15,4	15,3
الأغنى	30,3	31,4	28,5	29,6	28,9	31,1	31,2	30,3	26,7
معامل Gini (%)	37,6	40,8	35,1	42,3	39,1	37,7	39,7	39,1	34,4
مؤشر "Theil - 1" (%)	22,38	26,40	19,06	30,26	24,90	21,58	24,79	24,50	18,66
متوسط الإنفاق للفرد بالدولار	3920	4407	2636	6887	10670	2877	2665	1306	577
الوزن السكاني (%)	3,0	5,8	19,7	1,5	1,3	38,5	17,5	1,6	11,1

المصدر: علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، مرجع سابق، ص 23.

ومثلما يوضحه الجدول أعلاه، فإن حالة عدم عدالة توزيع الدخل تميل إلى التحسن مع مرور الزمن في بعض الدول العربية، وهو ما يوضحه مؤشر "Theil - 1" لكل من اليمن ومصر والأردن الذي يقل عن 0,24 لسنة 2000، حيث تمتعت هذه الدول بدرجة مرتفعة من المساواة، بينما بقية الدول فلها درجة متوسطة من العدالة حيث قلت فيها قيم المؤشر عن 0,35. هذا وقد حققت كل من الجزائر واليمن تحسنا واضحا في عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي بحيث قل فيها معامل "Gini" عن 37% (35,1% للجزائر و34,4% لليمن)، ومؤشر "Theil - 1" في حدود 0,19 (19,06% للجزائر و18,66% لليمن)، كما شهدت كل من الأردن وموريتانيا هي الأخرى تحسنا بتخفيضها لعدم المساواة بين الفترتين محل الدراسة، فمثلا استطاعت موريتانيا تحقيق معدل تخفيض سنوي لمؤشر "Theil" قدر بـ 5,46%، هذا وتعد الجزائر أحسن الدول العربية تحقيقا لتقليل عدم المساواة بمعدل تخفيض سنوي قدر بـ 1,07% بالنسبة لمعامل "Gini" و2,16% بالنسبة لمؤشر "Theil"، وبذلك فهي تسير وفق الطريق الصحيح للحد من تفاوتات الدخل وزيادة فرص مشاركة الفقراء في خلق الثروة. وأما بقية الدول فعرفت تزايد التفاوت بين أفرادها

بدلالة التغير الموجب لمؤشرات عدم عدالة التوزيع، مما يمكن القول معه أن حالة التوزيع قد تدهورت كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (5-14): تغير عدم المساواة مع الزمن في بعض الدول العربية محل الدراسة

موريتانيا	المغرب	مصر	الكويت	الجزائر	تونس	الأردن	مؤشر عدم عدالة التوزيع
42,5	39,1	32,0	37,5	39,1	40,2	40,7	معامل "Gini" 1990 (%)
39,1	39,7	37,7	39,1	35,1	40,8	37,6	معامل "Gini" 2000 (%)
-0,83	0,15	1,65	0,42	-1,07	0,15	-0,79	معدل التغير السنوي (%)
43,0	24,1	15,7	22,0	23,7	26,0	29,3	مؤشر "Theil - 1" 1990 (%)
24,5	24,8	21,6	24,9	19,1	26,0	22,4	مؤشر "Theil - 1" 2000 (%)
-5,46	0,29	3,27	1,26	-2,16	0,15	-2,67	معدل التغير السنوي (%)

المصدر: علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، مرجع سابق، بتصرف.

وبعد، مهما كانت تفسيرات أطروحة "Kuznets" فإنها أيضا تعاني من إرساء علاقة متينة، بالرغم من أن بيانات توزيع الدخل في الدول المتقدمة تظهر تأييدا لهذه الظاهرة، وأن بيانات الدول النامية لا تؤيدها، والسبب في ذلك هو أن المجموعة الأولى من البلدان تمتلك بيانات في شكل سلاسل زمنية طويلة، وأما المجموعة الثانية فتستعمل بيانات مقطعية، وبالتالي فإن استقرار نتائج على ظاهرة زمنية باستخدام بيانات مقطعية قد يكون غير لائق، لأن العلاقة تصبح غير مستقرة، تتبدل نتائجها بسرعة بمجرد تغيير العينة¹.

¹ بلقاسم العباس، "التحول الهيكلي وأتماط توزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، من الرابط:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2011/9_C45-7.pdf (تاريخ التصفح 2012/3/5)

المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي وتقديره

سنحاول في هذا الجزء قبل القيام بعملية قياس أثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر ضمن عينة من الدول العربية بإعطاء وصف للنموذج القياسي المستخدم من حيث المتغيرات ومصادر بياناتها وفتراتها الزمنية، والبلدان المختارة، والأسلوب المعتمد والطريقة المستخدمة في التقدير، ثم عرض نتائجه. هذا وقد تم اعتماد نفس الأسلوب الذي استخدمه "صاحب أبو حمد"¹ في دراسته للعلاقة بين النمو وتوزيع الدخل في الدول النامية، إذ قام بتقدير سبع صيغ لاحتمالية العلاقة بينهما والتي رأى أنها تكون إحداها، وقد تم اعتماد البيانات المتوفرة حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عدد من المصادر الدولية، خصوصاً تلك التي ينشرها البنك الدولي في تقاريره الدورية حول حالة الفقر في العالم، وتم إضافة بعض البيانات الأخرى التي لم ترد في الجدولين (5-12) و(5-13)، إلى عدد المشاهدات الإجمالية للعينة في الدراسة القياسية، وكذا حذف بعض البلدان لعدم توافقها مع مستوى التنمية لإجمالي العينة مثل دولتي الكويت وعمان التي تعتبر ذات الدخل المرتفع، والاحتفاظ فقط بالدول متوسطة ومنخفضة الدخل.

3-1- متغيرات نموذج علاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل في الدول العربية

استناداً إلى ما تقدم أعلاه حول احتمالية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل كما بينته فرضية "Kuznets"، فإن الدراسات التجريبية اختلفت حول المؤشر الممثل لكل متغير على حدى، وقد استنتج من بعض التحليلات أن تلك العلاقة هي غير خطية باستخدام متوسط دخل الفرد كمؤشر للحالة التنموية للبلد، ومؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل فيه، وتم ذلك في إطار نموذج ثنائي يتكون من قطاعين، أحدهما ريفي كبير ذو إنتاجية متدنية وتفاوت متدني كذلك، والآخر حضري صغير الحجم يتصف بارتفاع الإنتاجية وعدم عدالة التوزيع، بافتراض انتقال عوامل الإنتاج من القطاع الأول إلى الثاني بما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل فيه مع مرور الزمن بما يؤدي إلى تخفيض تفاوت توزيعه في كل الاقتصاد.

لقد تم تقدير معظم نماذج هذه العلاقة بالاستناد إلى المعلومات المقطعية التي استخدمت الأقطار كوحدة للملاحظة، وذلك بالرغم من اقتناع الباحثين بأن المعلومات الملائمة للاختبار كان لا بد أن تكون في شكل سلاسل زمنية لكل قطر، ولكن عدم توفر هذا الشرط حال دون تطبيق المنهج المفضل². وبالنسبة لمجموعة البلدان العربية عينة الدراسة فقد لوحظ أنها تتشارك في نوعية البيانات الخاصة بمؤشرات توزيع الدخل، حيث تتماثل فيها طرق الحساب المستمدة من مسوحات إنفاق الأسر المعيشية، والتي تعتبر بياناتها ذات النوعية الراقية حسب البنك العالمي رغم قلتها، إذ توفرت لنا مشاهدات لفترة زمنية

¹ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره.

² علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، مرجع سبق ذكره.

ممتدة من منتصف ستينيات القرن الماضي حتى أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، مع الإشارة أن تاريخ إجراء هذه المسوحات لعينة الدراسة كان مختلفا، وذلك لكونها من اختصاص الدوائر الحكومية، فهي مكلفة، تجند لها موارد مالية وبشرية مهمة بما في ذلك الخبراء والإحصائيون، إذ يجب أن تغطي كافة أوصاف الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

وبناء على اتفاق جل الاقتصاديين حول مؤشرات قياس النمو الاقتصادي (Economic Growth)، والتي يرى بعضهم أنه مقدار التغيير في الناتج المحلي الإجمالي، كما يرى البعض الآخر أنه الزيادة المتواصلة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فقد تم اختيار أربع متغيرات مستقلة تقيس النمو الاقتصادي، وهي:

❖ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف زمني قدره خمس سنوات (Growth Rate of Gross

$$\mu(\text{Domestic Product} - G. \text{GDP} - L5)$$

❖ نصيب الفرد الواحد من الدخل الوطني الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي سابقا) بالأسعار الثابتة للدولار سنويا (Per Capita Gross National Product – P GNP) أو (P GNI).

❖ مربع نصيب الفرد الواحد من الناتج الوطني الإجمالي بالدولار سنويا $(P \text{ GNP})^2$

❖ متوسط معدل نمو الدخل الفردي بتخلف قدره خمس سنوات حتى سنة المسح أي $(G\mu_{L5})$.

تجدر الإشارة أنه تم احتساب متوسط معدل نمو الدخل الفردي لكل قطر لخمس سنوات التي تم خلالها قياس معامل "Gini" (وفق ما تم تقسيمه من فترات جزئية كم تقدم)، فمثلا إذا كانت قيمة معامل "Gini" للجزائر في سنة 1995، فإن متوسط معدل نمو الدخل الفردي للخمس سنوات يبدأ بسنة 1991 وينتهي سنة 1995، واعتبر أنه ممثلا لمعدل النمو ونمطه في الفترة التي وقع فيها المسح المستعرض، وهكذا بالنسبة لبقية السنوات ولسائر البلدان التي توفرت لها المسوحات واحتسبت فيها قيم معامل جيني (Gini). وقد تم استخراج بيانات المتغيرات الأخرى وفقا لأحدث التقديرات من قاعدة بيانات البنك العالمي باستخدام طريقة أطلس، وكذا مختلف التقارير الوطنية والإقليمية كصندوق النقد العربي والإحصائيات المجمعة، نظرا لاستحالة الحصول على كافة تلك البيانات من مصدر واحد، وعدم توفرها بالشكل الملائم والمتناسق بين كل بلدان عينة الدراسة.

من جانب آخر، وفي سياق متصل بفرضية "Kuznets"، فإن المعلومات المتاحة من قاعدة بيانات البنك العالمي توضح أن دخل الفرد بالمكافئ الشرائي لسنة 1985 قد فاق الحد الذي تبلغ فيه درجة عدم عدالة التوزيع قيمتها القصوى وهي 3320 دولار للفرد، وهو ما يعني أن الدول التي يقل دخل فردا الحقيقي عن 3320 دولار يتوقع أن تشهد ازديادا في درجة عدم عدالة التوزيع، بينما يتوقع أن تشهد الدول

التي يفوق فيها دخل الفرد هذه القيمة انخفاضا في درجة عدم عدالة التوزيع مع ازدياد متوسط دخل الفرد، وأنها أصبحت في مرحلة تنموية تتسم بتحسّن حالة توزيع الدخل، كما أشار إلى ذلك نتائج الدراسة التجريبية التي قام بها (Baro, 2000). ومن هذه البلدان العربية نجد البحرين (9688 دولار للفرد لسنة 1998)، والكويت (9733 دولار لسنة 1989)، وعمان (8072 دولار لسنة 1995)، وقطر (16570 دولار لسنة 1989)، والسعودية (6531 دولار لسنة 1998)، وسوريا (5135 دولار لسنة 1999)، وتونس (3804 دولار لسنة 1999)، والإمارات (16323 دولار لسنة 1993)، بينما بقية الدول العربية التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن القيمة القصوى (وهي 3320) لمنحنى "Kuznets" فهي لم تشهد تحسّنا لحالة توزيع الدخل، كما يوضحه الجدول التالي¹:

الجدول (5-15) دخل الفرد الحقيقي في الدول العربية (1960-1999) بالمكافئ الشرائي لسنة 1985

البلد	1960	1970	1980	1990	1999
الجزائر	1723	1826	2758	2777	2733
الأردن	1162	1422	3384	2919	2029
جيبوتي	/	1898	1536	1203	/
جزر القمر	543	693	631	564	431
مصر	809	1163	1645	1912	2299
المغرب	815	1342	1941	2151	2283
موريتانيا	780	872	885	791	974
السودان	851	817	866	773	944
الصومال	1103	921	744	/	/

المصدر: علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، مرجع سابق.

أما مؤشر توزيع الدخل (-Income Distribution-ID)، فقد تم اختيار خمس مجموعات من المتغيرات لتكون إحداها تابعة؛

❖ المجموعة الأولى: وهي التي تعتمد على معاملات "Gini" لكل قطر ب 57 مشاهدة للعينة.

❖ المجموعة الثانية: وهي التي تعتمد على مؤشر "Theil" لكل قطر ب 35 مشاهدة.

¹ علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، ندوة حول "الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية" تونس 6-8 ماي 2003. وانظر كذلك لنفس المؤلف: "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص ص 14-15 بتصرف.

- ❖ المجموعة الثالثة: وهي التي تعتمد على العلاقة بين أغنى الفئات إلى أفقرها وتضم مقياسين وهما حصة أغنى عشر إلى أفقره ($\frac{D_{10}}{D_1}$) وكذا حصة أغنى خمس إلى أفقره ($\frac{Q_5}{Q_1}$)، لكل قطر ب 32 مشاهدة.
- ❖ المجموعة الرابعة: وهي التي تعتمد على علاقة حصة أفقر 40% من السكان إلى أغنى 20% منهم ($\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}$) لكل قطر ب 32 مشاهدة.
- ❖ المجموعة الخامسة عبارة عن نسب مئوية لحصة دخل الأسرة (Percentage share of Household Income)، حسب المجموعات المئوية للسكان ب 32 مشاهدة، وتضم:

☞ حصة الدخل لأدنى 20 في المائة من السكان (Bottom 20 percent – B 20%).

☞ حصة الدخل لأدنى 40 في المائة من السكان (Bottom 40 percent - B 40%).

☞ حصة الدخل لمتوسط 40 في المائة من السكان (Middle 40 percent – M 40%).

☞ حصة الدخل لأعلى 20 في المائة من السكان (Top 20 percent – T 20%).

☞ حصة الدخل لأعلى 10 في المائة من السكان (Top 10 percent – T 10%).

يمكن تحليل علاقة النمو بتوزيع الدخل من زاويتين؛ الأولى وهي التي تعتبر الاقتصاد العربي كوحدة واحدة وتعامل كل دولة عربية على أنها تشكل مشاهدة واحدة، وتقوم ببحث العلاقة بين درجة عدالة التوزيع عبر المشاهدات، وفيما بين مستوى الدخل الفردي العربي ونموه خلال الفترة الممتدة من سنة 1965 إلى سنة 2010. غير أن استحالة رصد تطور بيانات الاقتصاد العربي كمجموعة لكل البلدان عبر هذه السلسلة الزمنية منع من إجراء هذا النوع من الدراسات.

وأما الزاوية الثانية، فهي تفحص علاقة التوزيع بالنمو من خلال البيانات والمسوحات المتوفرة عن مجموعة البلدان العربية، إذ أنها تجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

يظهر الجدول (5-16) و(5-17)¹ البيانات المستخدمة في التحليل مع بيان السنة التي تم فيها إجراء المسح الميداني ومعامل (Gini) ومختلف مؤشرات تفاوت الدخل (كما تم توضيحها آنفاً) ومتوسط الدخل الفردي في سنة المسح، ومعدل نمو الدخل الفردي خلال عقد المسح في الدولة المعنية، إذ يلاحظ أن بعض البلدان قد أجرت مسوحات لأكثر من مرة خلال العقد، في حين اقتصرت بيانات بلدان أخرى على مسح وحيد.

¹ انظر الملحقين رقم (5) و (6).

3-2- صياغة نموذج أثر النمو على عدالة توزيع الدخل

من أجل الوصول إلى أفضل التقديرات، تم تطبيق سبع صيغ لمعادلات النموذج:

- الصيغة الخطية (Linear):

$$ID_i = a_0 + a_1(G.GDP_{L5}) + a_2(P.GNP) + u_i$$

- الصيغة نصف اللوغاريتمية (Semi-Logarithmic):

$$ID_i = a_0 + a_1 \text{Log}(G.GDP_{L5}) + a_2 \text{Log}(P.GNP) + u_i$$

- الصيغة اللوغاريتمية (Logarithmic):

$$\text{Log } ID_i = a_0 + a_1 (G.GDP_{L5}) + a_2 (P.GNP) + u_i$$

- الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة (Double-Logarithmic):

$$\text{Log } ID_i = a_0 + a_1 \text{Log}(G.GDP_{L5}) + a_2 \text{Log}(P.GNP) + u_i$$

- الصيغة التربيعية (Quadratic):

$$ID_i = a_0 + a_1(G.GDP_{L5}) + a_2(P.GNP) + a_3(P.GNP)^2 + u_i$$

- الصيغة التربيعية نصف اللوغاريتمية (Semi-Logarithmic Quadratic):

$$ID_i = a_0 + a_1 \text{Log}(G.GDP_{L5}) + a_2 \text{Log}(P.GNP) + a_3 \text{Log}(P.GNP)^2 + u_i$$

- الصيغة التربيعية اللوغاريتمية (Logarithmic Quadratic):

$$\text{Log } ID_i = a_0 + a_1 (G.GDP_{L5}) + a_2 (P.GNP) + a_3 (P.GNP)^2 + u_i$$

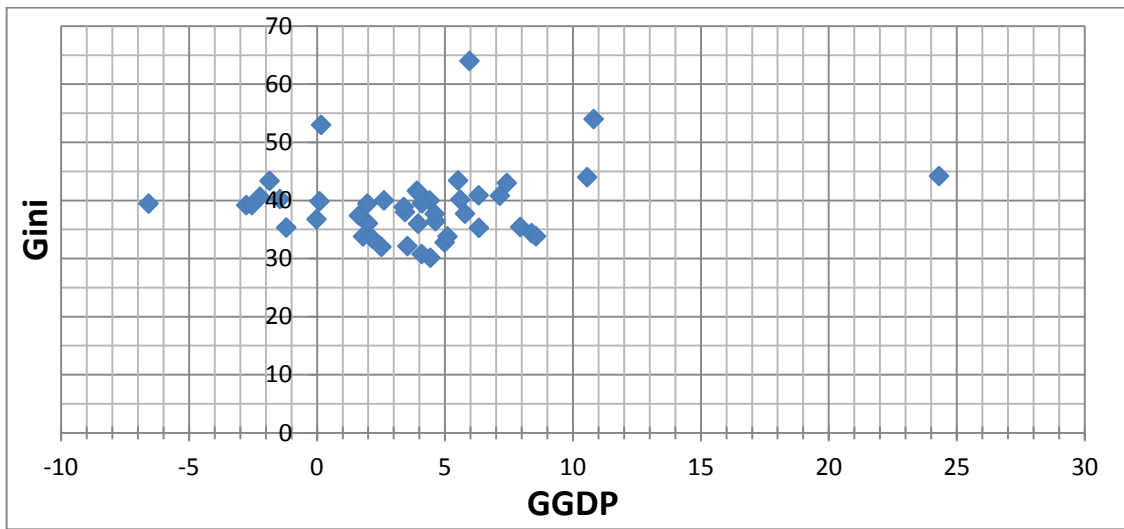
حيث أنّ:

$$i=(B 20\%, B 40\%, M 40\%, T 20\%, T 10\%, \frac{D_{10}}{D_1}, \frac{Q_5}{Q_1}, \frac{B 40\%}{T 20\%}, \text{Gini, Theil})$$

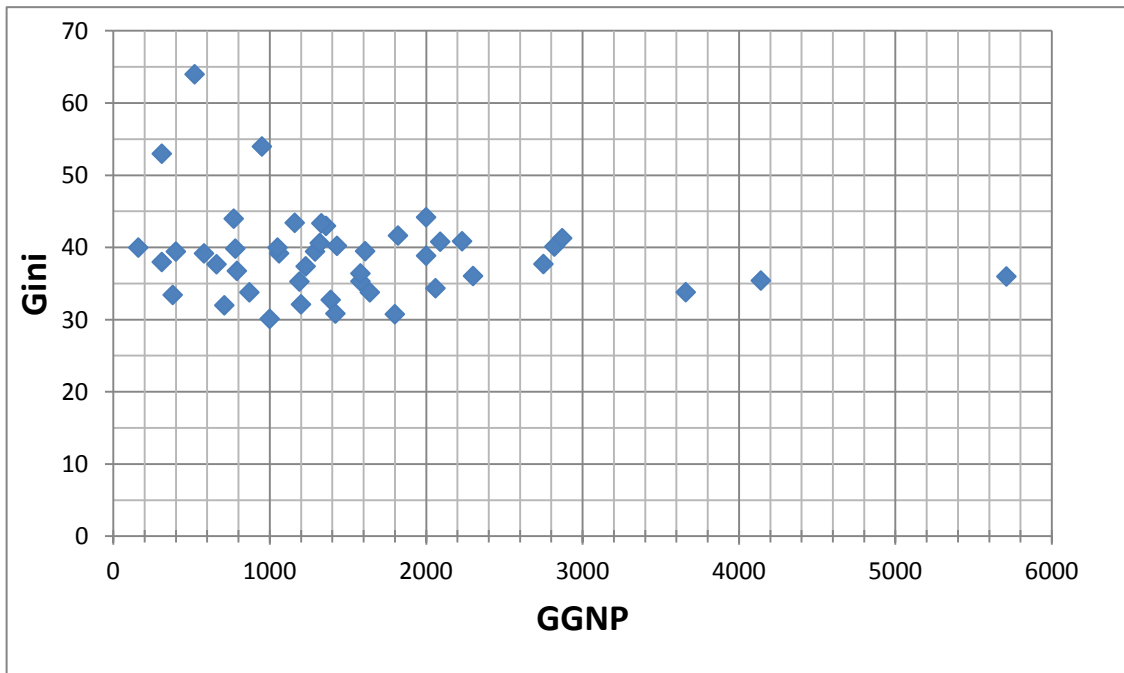
U_i : تمثل المتغير العشوائي، وإنّ (a₀, a₁ - a₃) تشير إلى معاملات النموذج.

توضح التمثيلات البيانية (2-5) و(3-5) و(4-5) تطور قيم معامل "Gini" بدلالة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP)، ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP)، ومعدل نمو متوسط الدخل الفردي ($G\mu$)، لعينة الدول العربية للفترة (2009-1965) على التوالي، بينما يمثل الشكل (4-5) التطورات المتزامنة لكل من معامل "Gini" ومتغير "GGDP". ويلاحظ من هذه التمثيلات أن العلاقة بين المتغيرات لا تكاد تكون مستقرة، فتارة هي علاقة سلبية، وتارة أخرى هي موجبة، الأمر الذي يتوجب فحص نوعية هذه العلاقة إن كانت خطية أو غيرها.

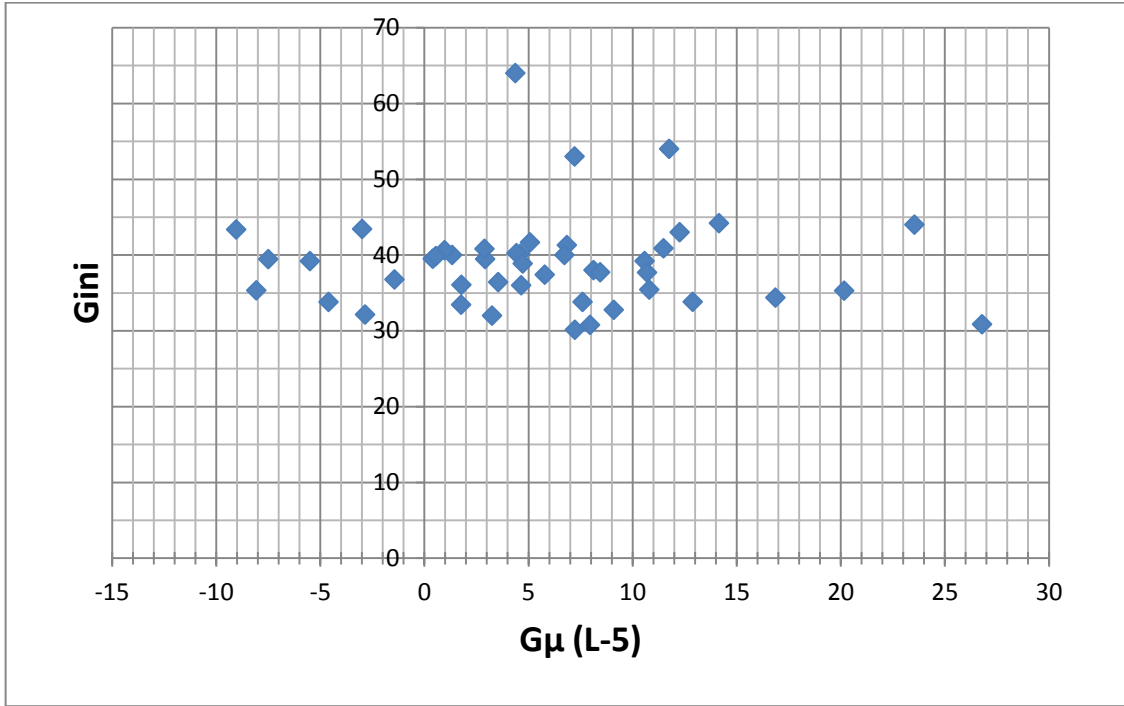
الشكل (2-5): قيم معامل "Gini" للدول العربية بدلالة نمو نواتجها المحلية الإجمالية للفترة (2009-1965)



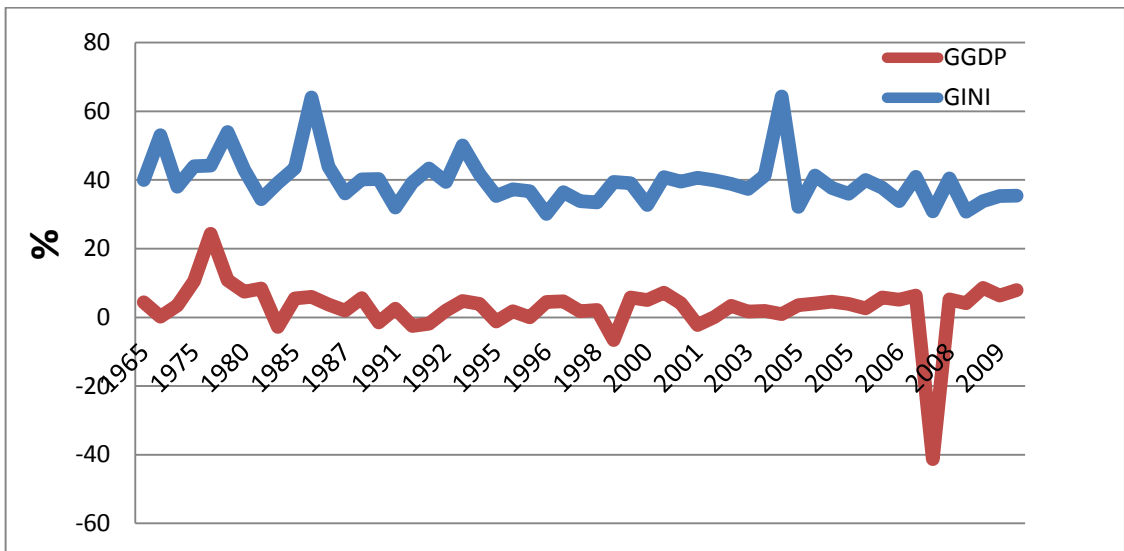
الشكل (3-5): قيم معامل "Gini" بدلالة نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي للفترة (2009-1965)



الشكل (4-5): قيم معامل "Gini" بدلالة معدل نمو متوسط الدخل الفردي بتخلف قدره 5 سنوات
 للفترة (2009-1965)



الشكل (5-5): النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الدول العربية (2009-1965) (%)



3-2-1- نتائج تقدير نموذج أثر النمو على توزيع الدخل

بعد تجريب واختبار كل مجموعة من المتغيرات التابعة ومختلف صيغ العلاقات السابقة، فقد تبين أن أفضل مؤشر معبر عن عدم عدالة توزيع الدخل هو معامل "Gini"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد المعبر عن سلسلة لقيم معاملات «Gini» بدلالة أربع متغيرات مستقلة وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G. GDP_{L5}$) و نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ومربعه أي ($P.GNP$) و ($P.GNP$)² و متوسط معدل نمو الدخل الفردي بتخلف قدره خمس سنوات حتى سنة المسح أي ($G\mu_{L5}$)، وذلك حسب النموذج التالي:

$$Gini = f(G. GDP, P. GNP, (P. GNP)^2, G\mu)$$

أي:

$$Gini = \beta_0 + \beta_1(G. GDP_{L5}) + \beta_2(P. GNP) + \beta_3(P. GNP)^2 + \beta_4 G\mu_{L5} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots (1)$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى التي تتصف بخصائص أفضل مقدرات خطية غير متحيزة (باستخدام برنامج SPSS 20)، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج (انظر الملحق رقم (7)):

$$Gini = 44,097 + 0,223(G. GDP_{L5}) - 0,005(P. GNP) + 6,47(P. GNP)^2 + 0,063G\mu_{L5} \dots (2)$$

$$t_c \quad (18,537) \quad (1,832) \quad (-2,027) \quad (1,299) \quad (0,497)$$

$$\sigma \quad (2,379) \quad (0,122) \quad (0,003) \quad (0,000) \quad (0,127)$$

$$R^2 = 0,160 \quad ; \quad \sum \varepsilon_i^2 = 6,6255 \quad ; \quad F = 2,279 \quad ; \quad \bar{R} = 0,090$$

(أ) اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع «Gini» وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعمد في عملية اختبار معنوية المعلمات β_0 و β_1 و β_2 و β_3 و β_4 على إحصائية "Student".

• اختبار معنوية β_0 :

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = 18,537$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(48; 5\%) = 1,677$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 48 فإن هذا يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 44,097 حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

• اختبار معنوية β_1 :

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

$$t_c = 1,832$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(48; 5\%) = 1,677$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 48 مما يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها 0,223 حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

• اختبار معنوية β_2 :

$$H_0: \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_2 \neq 0$$

$$t_c = -2,027$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(48; 5\%) = 1,677$$

وبما أن: $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 48 مما يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_2 التي تساوي قيمتها (-0,005) حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

• اختبار معنوية β_3 :

$$H_0: \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_3 \neq 0$$

$$t_c = 1,299$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(48; 5\%) = 1,677$$

بما أن $|t_c| < t_{th}$ بدرجة حرية 48 مما يدل أن العلاقة ليست عضوية وأننا نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_3 التي تساوي قيمتها 6,476 حسب العلاقة (2) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

• اختبار معنوية β_4

$$H_0: \beta_4 = 0$$

$$H_1: \beta_4 \neq 0$$

$$t_c = 0,497$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(48; 5\%) = 1,677$$

بما أن $|t_c| < t_{th}$ بدرجة حرية 48 مما يدل أن العلاقة ليست عضوية وأننا نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_4 التي تساوي قيمتها 0,063 حسب العلاقة (2) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

(ب) تفسير إحصائي وقياسي

- نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0 و β_1 و β_2 و β_3 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها في النموذج المقدر (أنظر العلاقة 2).
- نلاحظ أن مجموع مربعات الأخطاء صغيرة ($\sum \varepsilon_t^2 = 6,6255234$) نظرا لقوة تأثير كل من متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G. GDP_{L5}$) وكذا متغير نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ($P. GNP$). وأما المتغيرات الأخرى من النموذج التي لم يكن لمعلماتها معنوية إحصائية، وهي مربع نصيب الفرد من الدخل الوطني ($(P. GNP)^2$) ومتوسط معدل نمو الدخل الفردي بتخلف قدره خمس سنوات حتى سنة المسح أي ($G\mu_{L5}$)، فيجب حذفها من النموذج.

(ج) تفسير اقتصادي

- نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع ضعيفة حسب ما تدل عليه قيمة $R^2 = 0,160$ ، وهو ما يدعو إلى حذف المتغيرات التي وجد أن ليس لها معنوية إحصائية.
- هناك ارتباط طردي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G. GDP_{L5}$)؛ حيث كل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% يصاحبه ارتفاع في عدم عدالة توزيع الدخل بمقدار 0,223%، مما يعيد التساؤل حول مدى أهمية النمو الاقتصادي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه وتقليل تفاوت توزيع ثمرات هذا النمو، الذي لم تتضح معالم النظرية الاقتصادية بشأنه بالرغم من افتراضات "Kuznets".
- هناك ارتباط عكسي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ($PGNP$)؛ مما يعني أن انخفاض هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع طفيف لمعامل "Gini" بنسبة 0,005%.

- لا يمكن تفسير العلاقة بين مربع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ومعامل "Gini" لعدم معنوية المعلمة β_3 .
- لا يمكن تفسير العلاقة بين متوسط معدل نمو الدخل الفردي ومعامل "Gini" لعدم معنوية المعلمة β_4 .
- إشارة المعلمتين β_2 و β_3 صحيحة عكس إشارة بقية المعلمات حسب ما نصت عليه الافتراضات التي وضعها "Kuznets".
- بالنسبة للبلدان العربية، يلاحظ أن بعض الدول تدهورت فيها حالة التوزيع خلال الفترات الزمنية التي رُصدت لها قيم معامل "Gini" مثل الجزائر، بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي من 2060 دولار إلى 2820 دولار خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 و 1988، حيث لم يساهم ذلك في التقليل من تفاوت توزيع الدخل الذي ارتفع من 34,37 إلى 40,14 بالنسبة لمعامل "Gini"، ثم انخفضت قيمته سنة 1995 لتبلغ 35,33% بالرغم من انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، ثم ما لبث أن ارتفع مجددا بالرغم من ارتفاع المتغير المفسر (انظر الملحق رقم (5)).
- تدل النتيجة أعلاه أن عدالة توزيع الدخل في الجزائر، شأنها شأن بعض الدول الأخرى مثل موريتانيا والمغرب لا تصدق عليها افتراضات "Kuznets"، وهو ما يدل على أن السلطات الحكومية في هذه البلدان انتهجت سياسات اجتماعية مساعدة للفقراء، ساعدها في ذلك الظروف البيئية المتاحة مثل انتعاش أسعار المحروقات التي كانت تعتمد عليها في موازنتها العامة بالنسبة للبلدان النفطية مثل الجزائر.
- استطاعت بعض الدول العربية مثل مصر والأردن من الاستفادة من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي لصالح تحقيق مزيد من عدالة توزيع الدخل.

3-2-2- النموذج المصحح (حذف المتغيرات التي ليس لها معنوية إحصائية)

من خلال التحليل القياسي والإحصائي للنموذج (2)، تم تصحيحه بحذف المتغيرات التي ليس لها معنوية إحصائية، ونقصد بذلك متغيري مربع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي أي $(P.GNP)^2$ ومتوسط معدل نمو الدخل الفردي بتخلف قدره خمس سنوات حتى سنة المسح أي (GM_{L5}) ، ونحصل بذلك على الصيغة التالية، والتي سنقوم بإعادة اختبارها من جديد:

$$Gini = f(G. GDP, P. GNP)$$

أي:

$$\text{Gini} = \beta_0 + \beta_1(\text{G. GDP}_{L5}) + \beta_2(\text{P. GNP}) + \varepsilon_1 \dots\dots\dots(3)$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج SPSS 20)، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج (انظر الملحق رقم (8):

$$\text{Gini} = 41,962 + 0,218(\text{G. GDP}_{L5}) - 0,002(\text{P. GNP}) \dots\dots\dots (4)$$

$$t_c \quad (27,077) \quad (1,794) \quad (-2,281)$$

$$\sigma \quad (1,550) \quad (0,121) \quad (0,001)$$

$$R^2 = 0,129 \quad ; \quad \sum \varepsilon_t^2 = 6,61033 \quad ; \quad F = 3,689 \quad ; \quad \bar{R} = 0,094$$

(أ) اختبار معنوية معالم النموذج:

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع «Gini» وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعمد في عملية اختبار معنوية المعلمات β_0 و β_1 و β_2 على إحصائية "Student".

• اختبار معنوية β_0 :

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = 27,077$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(50; 5\%) = 1,676$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 50 فإن هذا يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 41,962 حسب العلاقة (4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

• اختبار معنوية β_1 :

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

$$t_c = 1,794$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(50; 5\%) = 1,676$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 50 مما يدل أن العلاقة عضوية وأننا نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها 0,218 حسب العلاقة (4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

• اختبار معنوية β_2 :

$$H_0: \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_2 \neq 0$$

$$t_c = -2,281$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(50; 5\%) = 1,676$$

وبما أن: $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 50 مما يدل أن العلاقة عضوية وأنا نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_2 التي تساوي قيمتها (-0,002) حسب العلاقة (4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

(ب) تفسير إحصائي وقياسي

- ❖ نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعاملات β_0 و β_1 و β_2 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها في النموذج المقدر (أنظر العلاقة 4).
- ❖ نلاحظ أن مجموع مربعات الأخطاء صغيرة ($\sum \varepsilon_t^2 = 6,61033$) نظرا لقوة تأثير المتغيرات X_1 و X_2 ذات المعنوية الإحصائية على النموذج المصحح.

(ج) تفسير اقتصادي

- ❖ هناك ارتباط طردي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل (معامل "Gini") ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G. GDP_{L5}$)؛ حيث كل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% يصاحبه ارتفاع في عدم عدالة توزيع الدخل بمقدار 0,218%، مما يدل على النمو الاقتصادي يعمل على زيادة تفاوتات الدخل في المرحلة الأولى من التطور الاقتصادي للبلد، حيث يعزى ذلك إلى تفاوت الاستثمار في رأس المال البشري بين طبقات المجتمع بين الأغنياء والفقراء، الذي من شأنه أن يعمل على زيادة فرص التوظيف وحصول الفقراء على دخول مرتفعة لقاء خدماتهم الشخصية، التي يعكسها مستوى التعليم والتكوين والتدريب والتأهيل الذي يقومون به من أجل تلبية التطور الحاصل في الاقتصاد، الذي يصبح من وقت لآخر يعتمد على التطور الفني سواء في وسائل الإنتاج، أو القوى البشرية التي تشرف على الإدارة والتسيير.
- ❖ هناك ارتباط عكسي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل (معامل "Gini") ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP)؛ مما يعني أن انخفاض هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع طفيف لمعامل "Gini" بنسبة 0,002%. ومعنى ذلك أن تحسن الأداء الاقتصادي وانعكاسه على دخل الفرد إيجابا سيؤدي مستقبلا إلى تقليص الفجوة الحاصلة في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية،

وكلما حقق البلد ارتفاعا هاما في دخل الفرد كلما عنى ذلك أن يسير في الطريق الصحيح للتقليل من الفقر، الذي يمس الأفراد ذوي الدخل المتدنية.

❖ تقود النتيجة أعلاه إلى استنتاج نسبي وهو أن ما يخلفه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أثر عكسي على عدالة توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو، يعوضه انعكاسه الموجب على متوسطات دخول الأفراد، والتي بدورها تنعكس في المراحل المتقدمة لعملية النمو إيجابا على عدالة التوزيع.

❖ لا يمكن الجزم حول صحة أو خطأ إشارة المعلمتين β_1 و β_2 ، وذلك لعدم وجود نظرية اقتصادية تستطيع الفصل فيما إذا كان النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP) أو نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) يضر بتوزيع الدخل، وذلك بالرغم من الجهود البحثية التي قام بها العديد من الاقتصاديين حول احتمالية العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث، ففي البلدان التي تشهد حرية اقتصادية بما يعكسه مستوى الائتمان المصرفي، أو قدرة الأفراد على مراكمة رأس ماله البشري... إلخ، وحقق معدلات نمو مرتفعة، ارتفع معها نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، فإنه ثمة تناقض واضح بين معدلات نمو دخول الأفراد تبعا للطبقة الاجتماعية التي ينتسبون إليها، إذ غالبا ما تكون بالنسبة للأغنياء أكبر بكثير من نظرائهم الفقراء، وهي الحالة التي يكون فيها المجتمع غنيا بأفراده الأغنياء القلة، يستحوذون على الادخار ويحوّلونه في السوق المالي إلى استثمارات بكيفية يعجز عنها بقية السكان الفقراء. وهي عكس حالة مجتمع فقير بسكانه الفقراء، فأى نمو ومن ثم زيادة في الدخل الفردي قد يستفيد منه معظم السكان.

❖ في حالة انعدام قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المصحح، فإن قيمة معامل GINI تساوي 41,962%، ومعناه أن هناك مستوى من توزيع الدخل يجب أن يقبله المجتمع بغض النظر عن حالة الأداء الاقتصادي للبلد، وهذا ما تؤكدته النظرية الاقتصادية التي تفترض أن وجود حالة من عدم توزيع الأصول والثروات هي التي تقود إلى مزيد من تشتت التوزيع في المراحل اللاحقة لعملية النمو والتنمية.

❖ إن النتيجة أعلاه تتضمن أن عدالة توزيع الدخل يرتبط بعوامل ذاتية أخرى غير تلك المتعلقة بمستوى التقدم الاقتصادي، ومنها حالة انتشار الفقر بين السكان، والذي يرفع مبدئيا سوء توزيع الدخل، لارتباط الفقر بالدخول المستلمة، وهو المحدد الأول لنمط توزيع الدخل في أي بلد.

3-3- قياس أثر عدالة توزيع الدخل على النمو الاقتصادي

من أجل معرفة قوة العلاقة العكسية الموجودة بين النمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي وعدالة توزيع الدخل فإنه يمكن النظر إلى تلك العلاقة تبعاً لنوعية المؤشر المستخدم لهذا الخير، والتي اقترحنا (تبعاً لتوفر البيانات وتناسبها) أنها يمكن أن تكون إحدى المتغيرات التالية:

☞ قيم معامل جيني (Gini)؛

☞ مؤشرات تركز المداخيل (المجموعات الثالثة والرابعة والخامسة المبينة تحت البند 3-3 من هذا

الفصل، وبياناتها مدرجة في الملحق رقم (6)).

3-3-1- باستخدام قيم معامل (Gini)

إذا كان التحليل أعلاه قد بين ضعف تأثير نصيب الفرد من الدخل الإجمالي على معاملات (Gini) فإنه كان لا بد من اختبار العلاقة العكسية بينها، لمعرفة هل اللامساواة المنتشرة في المجتمع تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي أو إيجاباً كما ادعى أنصار الفريقين. إن النموذج المقترح هو:

$$P. GNP = f (Gini) \Leftrightarrow P. GNP = \beta_0 + \beta_1 Gini + \varepsilon_1 \dots \dots (5)$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج SPSS 20)، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج (أنظر الملحق رقم (9)):

$$P. GNP = 3006,444 - 40,237 (Gini) + \varepsilon_1 \dots \dots (6)$$

$$t_c \quad (3,699) \quad (1,997)$$

$$\sigma \quad (812,858) \quad (20,152)$$

$$R^2 = 0,073 \quad ; \quad \sum \varepsilon_t^2 = 1009,034 \quad ; \quad F = 3,987 \quad ; \quad \bar{R} = 0,054$$

(أ) اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغير المستقل «Gini» والمتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP)، وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعمد في عملية اختبار معنوية المعلمات β_0 و β_1 على إحصائية "Student".

• اختبار معنوية β_0 :

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = 3,699$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(51; 5\%) = 1,676$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 51 فإن هذا يدل أن العلاقة عضوية وأنها نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 3006,444 حسب العلاقة (6) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

• اختبار معنوية β_1 :

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

$$t_c = -1,997$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(51; 5\%) = 1,676$$

وبما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 51 مما يدل أن العلاقة عضوية وأنها نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها (-40,237) حسب العلاقة (6) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

(ب) تفسير إحصائي وقياسي

❖ نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمتي النموذج β_0 و β_1 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها في النموذج (أنظر العلاقة 6).

❖ نلاحظ أن مجموع مربعات الأخطاء كبير ($\sum \varepsilon_t^2 = 1009,0342$)

(ج) تفسير اقتصادي

❖ نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع ضعيفة حسب ما تدل عليه قيمة $R^2 = 0,073$ ؛

❖ هناك ارتباط عكسي بين قيم نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) وقيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini»، مما يعني أن ارتفاع هذا الأخير بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض قيمة نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بقيمة 40 دولار، مما يدل على أن وجود توزيع غير عادل للدخل يشبط النمو الاقتصادي ويحد من نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، وهو ما يدل ولو جزئياً صحة فرضية "Kuznets" في المراحل الأولى للنمو؛

❖ حسب فرضية "Kuznets" فإن إشارة المعلمتين β_0 و β_1 صحيحة.

3-2-3- باستخدام مؤشرات تمرکز المداخيل

في هذا التحليل سنحاول معرفة هل تؤثر حصص الفئات الاجتماعية (وهي إحدى مقاييس تمرکز المداخيل وتشتتها) على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، وذلك باعتبار أن المتغيرات الأخرى المقترحة آنفا وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP) ومعدل نمو الدخل الفردي (P.GNP) لم تعطي أفضل التقديرات، وهو ما يقود إلى اختبار النموذج التالي:

$$P.GNP = f(B20\% ; B40\% ; M40\% ; T20\% ; T10\% ; \frac{Q_5}{Q_1} ; \frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}) \dots (7)$$

أي:

$$P.GNP = \beta_0 + \beta_1 B20\% + \beta_2 B40\% + \beta_3 M40\% + \beta_4 T20\% + \beta_5 T10\% + \beta_6 \frac{Q_5}{Q_1} + \beta_7 \frac{B_{40\%}}{T_{20\%}} + \varepsilon_1 \dots (8)$$

حيث:

B20% هي حصة أفقر خمس وهي التي سُمِّت بـ (X_1)

B40% هي حصة أفقر 40% من السكان وهي (X_2)

M40% هي حصة الطبقة الوسطى وهي (X_3)

T20% هي حصة أغنى خمس وهي (X_4)

T10% هي حصة أغنى عشر وهي (X_5)

$\frac{Q_5}{Q_1}$ هي علاقة أغنى خمس من السكان إلى أفقرهم وهي (X_6)

$\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}$ هي علاقة أفقر 40% من السكان إلى أغنى 20% منهم وهي (X_7)

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج SPSS 20)، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج (انظر الملحق رقم (10))، حيث تم استخدام المتغيرات (من X_1 إلى X_7) لتبسيط الكتابة النهائية للنموذج) كالتالي:

$$P.GNP = -73262,451 + 2354,223(X_1) + 1335,68(X_2) + 1005,452(X_3) + 403,893(X_4) + 19,372(X_5) + 435,157(X_6) - 61066,047(X_7) + \varepsilon_1$$

$$t_c \quad (-1,034) \quad (1,980) \quad (2,095) \quad (1,200) \quad (0,549)$$

$$(0,843) \quad (1,563) \quad (-2,209)$$

$$\sigma \quad (70867,735) \quad (1188,831) \quad (637,571) \quad (837,718) \quad (735,716)$$

$$(22,976) \quad (278,481) \quad (27646,783)$$

$$R^2 = 0,382 \quad ; \quad \sum \varepsilon_t^2 = 609,0162281 \quad ; \quad F = 3,987 \quad ; \quad \bar{R} = 0,202$$

(أ) اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع « Y_1 » وذلك لإثبات وجودها. ولهذا الغرض سنعمد في عملية اختبار معنوية المعلمات β_0 و β_1 و β_2 و β_3 و β_4 و β_5 و β_6 و β_7 على إحصائية Student.

● اختبار معنوية β_0 :

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = 1,034$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(24; 5\%) = 2,064$$

وبما أن $|t_c| < t_{th}$ بدرجة حرية 24 بمستوى خطر 5%، فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها (-73262,451) حسب العلاقة (8) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

● اختبار معنوية β_1 :

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

$$t_c = 1,980$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(24; 5\%) = 2,064$$

وبما أن $|t_c| < t_{th}$ بدرجة حرية 24 وبمستوى خطر 5%، فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها (2354,223) حسب العلاقة (8) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

● اختبار معنوية β_2 :

$$H_0: \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_2 \neq 0$$

$$t_c = 2,095$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(24; 5\%) = 2,064$$

بما أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 24 وبمستوى خطر 5%، فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_2 التي تساوي قيمتها (1335,680) حسب العلاقة (8) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

• اختبار معنوية β_3 :

$$H_0: \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_3 \neq 0$$

$$t_c = 1,200$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(24; 5\%) = 2,064$$

نلاحظ أن $|t_c| < t_{th}$ بدرجة حرية 24 وبمستوى خطر 5%، فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني أن المعلمة β_3 التي تساوي قيمتها (1005,452) حسب العلاقة (8) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

ونفس التحليل بالنسبة للمعلمات β_4 و β_5 و β_6 التي تبين أنه ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5% و بدرجة حرية 24.

• اختبار معنوية β_7 :

$$H_0: \beta_7 = 0$$

$$H_1: \beta_7 \neq 0$$

$$t_c = 2,209$$

$$th(n - k; \alpha\%) = th(24; 5\%) = 2,064$$

نلاحظ أن $|t_c| > t_{th}$ بدرجة حرية 24 وبمستوى خطر 5%، فإننا نقبل الفرضية البديلة الدالة على أن المعلمة β_7 التي تساوي قيمتها (-61066,047) حسب العلاقة (8) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

(ب) تفسير إحصائي وقياسي

❖ نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0 و β_1 و β_2 و β_3 و β_4 و β_5 و β_6 و β_7 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها عكس ما هو عليه الانحراف المعياري للمعلمتين β_4 و β_5 (أنظر الكتابة النهائية للنموذج بعد استخدام برنامج SPSS).

❖ نلاحظ أن مجموع مربعات الأخطاء متوسط نوعا ما ($\sum \varepsilon_i^2 = 609,0162281$) نظرا لتأثير بعض المتغيرات التي وجد أن معلماتها غير معنوية.

(ج) تفسير اقتصادي:

- ❖ نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع دون المتوسط حسب ما تدل عليه قيمة $R^2 = 0,382$ ، وهو ما يدعو إلى حذف المتغيرات التي وجد أنه ليس لها معنوية إحصائية، والاحتفاظ فقط بتلك التي وجد أن لها معنوية إحصائية وهي حصة أفقر 40% (B40%) وحصة أفقر 40% من السكان إلى أغنى 20% منهم $(\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}})$.
- ❖ هناك ارتباط طردي بين نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) وجميع المتغيرات المستقلة عدى المتغير X_7 (حصة أفقر 40% من السكان إلى أغنى 20% منهم $(\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}})$)؛
- ❖ حسب فرضية "Kuznets" فإن إشارة جميع المعلمات صحيحة عدى المعلمة؛
- ❖ حسب النموذج السابق، فإن زيادة حصة دخل أفقر 40% من السكان (B40%) بمقدار 1% يرافقتها زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) بمقدار 1335,680 دولار.
- ❖ حسب النموذج السابق، فإن زيادة الفجوة الدخلية بين أفقر 40% من السكان وأغنى 20% منهم $(\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}})$ يرافقتها نقصان في قيم PGNP حسب ما تدل عليه الإشارة السالبة.
- ❖ بما أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع دون المتوسط، فإنه حتما هناك متغيرات أخرى قد أهملها النموذج والتي قد يكون تأثيرها كبيرا، (منع من إدراجها نقص بياناتها) ومنها القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والتسرب المدرسي ومعدلات التمدرس والانفاق على التعليم ونسب الأمية المتفشية في المجتمع، ونطاق الخدمات الصحية انظر، وهي متغيرات لها مكانتها في تحديد معدل النمو الاقتصادي كما ونوعا، مثلما تنص عليه النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث تتحول الأهمية النسبية للتراكم الرأسمالي العيني والمادي إلى التراكم الرأسمالي البشري في عملية التقدم الاقتصادي.

خاتمة الفصل

لقد أظهرت العديد من الدراسات الحديثة التي شملت بلدانا نامية كثيرة أن النمو الاقتصادي الذي شهدته تلك الدول صاحبه عموما زيادة في التفاوت في توزيع الدخل، وأصبح واضحا بأنه ليس هناك ما يبرر الاعتقاد السائد بأن النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى تحسن ظروف المجتمع، بل لقد ظهر بأنه خلال عملية النمو الاقتصادي تراجعت بعض الفئات الفقيرة لا في حصصها النسبية من الدخل فحسب، وإنما حتى في المستويات المطلقة منها، وهو ما حاول هذا الفصل اختباره بإعادة اختبار فرضية "Kuznets" على عينة من 13 دولة عربية.

ولقد خلصت هذه الدراسة أنه بالرغم من المعدلات الموجبة والمستقرة للنمو الاقتصادي لعينة الدول العربية فإن اتجاهات عدالة توزيع الدخل فيها قد تدهورت، وهو ما يعني أن هذه الدول لم تستفد من ثمرات النمو التي حققتها في الفترات السابقة على الأقل في المدى القصير، بينما انعكست تلك المعدلات الموجبة للنمو على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في المدى المتوسط والطويل، بما أدى إلى تحسن عدالة توزيع الدخل، واستطاع المجتمع تقليل التفاوت بين أفرادها، ويرجع سبب ذلك إلى تغليب حكومات تلك الدول لاعتبارات السياسة الاجتماعية على حساب الاعتبارات الأخرى، خصوصا وأن مسألة توزيع الدخل ربما هي التي قادت إلى ما يسمى بالربيع العربي، لكنه يبقى سببا ومبررا غير قطعي، على الرغم من تبنيها صراحة أو ضمنا تحقيق أهدافها التنموية بما يتطابق مع أهداف التنمية الدولية.

من جانب آخر لا تظهر الصورة واضحة فيما يخص تأثير نمط توزيع الدخل على النمو الاقتصادي مثلما مثلته المتغيرات المختارة، فقد وجد أنه فقط نصيب أفقر 40% من السكان ($B40\%$) ونسبتها من أغنى 20% منهم ($\frac{B40\%}{T20\%}$) هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي مثلما يعكسه نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP)، بالرغم من كون نسبة تفسير هذه الظاهرة كان دون المتوسط، ولكنه كان أفضل التقديرات التي تم الحصول عليها، والتي يرجع سببها إلى النقص الكبير للبيانات على مستوى إقليم الدول العربية (عينة البحث)، حيث كل دولة فيها تشكل مشاهدة واحدة.

الخاتمة

العامّة

إذا كان التقدم ممثلاً بالنمو الاقتصادي عاملاً جوهرياً وهدفاً أسمى تكافح كل دولة من أجل تحقيقه للوصول إلى التنمية، فإنه ليس العامل الوحيد، إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، فهي بمعناها الواسع يجب أن تشمل ما هو أكثر من الجانب المالي والمادي لحياة البشر، لتغطي جوانب أخرى إنسانية واجتماعية وثقافية للفرد... الخ. لأن هذا التطور في مفهوم التنمية ومؤشراتها الجديدة أدى إلى إعادة التركيز على التحسين المباشر والمستمر لمستويات معيشة المجموعات الدخلية المتنوعة، مما عني بوضوح أن التنمية الحقيقية تتضمن هجوماً مباشراً على مصادر الفقر داخل البلد، وهو ما لا يتم بدون الفهم العميق للعوامل التي تحدد أنصبة الدخل والمعدلات النسبية للنمو داخل تلك المجموعات المختلفة.

وقد استخلصت معظم دول العالم الثالث انطلاقة من تجارب خمسينيات وستينيات القرن الماضي أن ما تم تحقيقه من نمو اقتصادي غير كاف بالنسبة للتنمية، وأن هناك حلقة مفقودة في عملية النمو بالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة على مستواه، إذ أن مستويات معيشة الأفراد خصوصاً في التكتلات السكانية والمناطق الريفية لم تتحسن، لهذا طالب الكثير من الاقتصاديين بتخفيف التركيز على الناتج المحلي الإجمالي، وتوجيه الاهتمام إلى بعض القضايا الحرجة مثل تفشي الفقر المطلق وارتفاع البطالة في وسط الفئات المتعلمة، وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخل، وهي القضايا التي ألحّت على إعادة تعريف مدلول التنمية الاقتصادية واختلافها جوهرياً عن النمو الاقتصادي.

ولقد عاد الاهتمام الدولي بقضايا المساواة والعدالة الاجتماعية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، حيث تضمن إعلان الأمم المتحدة "الأهداف الإنمائية للألفية" في سنة 2000 ثمانية أهداف رئيسية، وثمانية عشرة أخرى فرعية، أتفق على متابعة الإنجاز التنموي لكل واحد منها على حدى، وحيث ركزت الأهداف الستة الأولى على موضوع التقليل من الفقر خلال الفترة 1990-2015، حيث اتفق المجتمع الدولي على اختيار مؤشر "نصيب أفقر خمس من السكان في إجمالي الإنفاق" لقياس وتتبع تطور حالة توزيع الإنفاق في المجتمع، لتحقيق الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وهو ما يعني بوضوح إعادة الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية في إطار التنمية، والتي تجسدت في إصدار البنك الدولي (2005) لتقريره عن التنمية في العالم لسنة 2006 تحت عنوان "الإنصاف والتنمية" والتي لقيت صدى كبيراً، خصوصاً وأن النتائج أظهرت أن الفروق الكبيرة جداً بين البلدان في الدخل أو الاستهلاك تؤثر في فرص الحياة، وأن حالة عدم المساواة في الدخل في ازدياد على الصعيد العالمي.

إن واحداً من المشكلات الثلاث (الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل) يشكل التحدي الأبرز لعملية التنمية في المدى المتوسط والطويل، ذلك أنه لا يتحقق تحسّن في المستوى المعيشي للأفراد في ظل انتشار مظاهر البؤس والحرمان وعدم المساواة في الفرص، ولا يمكن بعدها الحديث حول تحقيق التنمية إذا

كانت هذه المشكلات الثلاث تشكل الركيزة الأساسية لمعوقات التنمية البشرية، وبالتالي لا يُتَظَر منها تحقيق الأهداف المرجوة الشخصية والمجتمعية.

وعليه، فإن هذا الأمر قد خلق مناهج جديدة للإصلاح تقضي بأن يبحث البلد عن العوائق الأكثر تأثيراً على اقتصاده ثم يقوم بتركيز الجهود عليها للتخلص منها، لأنه كثيراً ما يحدث أن تعترض الإصلاحات طريق بعضها البعض، فيكون للإصلاح في مجال معين تشوهات غير متوقعة في مجال آخر، وحينها يكون من الأنفع التركيز على أكبر عقبة للنمو لإحراز نجاح في كامل جهودها الإصلاحية، وهو ما يحكمه عامل الزمن. غير أن تحديد المجال الذي يشكل أكبر عقبة يوجب اختيار استراتيجية معينة لعلاجها، فبدلاً من توجيه مجموعة من الإصلاحات المتناثرة فيه، يكون من الأحسن توجيه إصلاح نحو مركزه، لأن إصابته مباشرة وبشكل صحيح يعني القضاء عليه، في حين أن إطلاق مجموعة من البرامج التصحيحية (القذائف) نحو هيكله كله قد يؤدي إلى إصلاح جزء منه ومزيد من التشوه لباقي أعضائه.

ولهذا، برزت منذ أواخر التسعينات مقاربات مختلفة جوهرياً لعملتي النمو والتنمية الاقتصاديين وأهدافهما ومعوقتهما، نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي بل كأهداف هامة في حد ذاتها، وانعكس ذلك في الانتباه الأكثر عمقا الذي يوليه الأفراد والدول والوكالات الدولية الآن للجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية. لأنه بالرغم من التخطيط الاقتصادي في الدول النامية الذي حقق لها نتائج ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي إلا أن الانتشار الشديد لمظاهر البطالة وما تصحبه معها من فقر وعدم عدالة توزيع الدخل أعاد النظر في التنمية كعملية تمارس على كل الأصعدة، بما في ذلك البشرية والمؤسساتية والنظم السياسية.

وبما أن التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل، تتطلب جهداً مستداماً ومتواصلاً، يستند إلى تخطيط عميق، ورؤية مستقبلية واضحة المعالم ومرتببة الأولويات، فإن الدول النامية ومنها العربية استطاعت عموماً أن تحقق في المتوسط معدلات نمو مقبولة، وحركية كبيرة في نشاطها الصناعي والأنشطة الحديثة الأخرى بما فيها ظروفها الاجتماعية، على الأقل مقارنة بتاريخها الحديث، وهذا بالرغم من ظهور حالة عدم الرضا على مستوى بعض الدوائر المؤسساتية والسياسية حول الأهداف المحققة رغم تجاوز الأداء مستوى توقعاتها في بعض الأحيان، وذلك لاشتداد حدة بعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل البطالة والفقر، وهو ما يفسر سبب عدم الرضا والثقة في السياسات الحكومية المتبعة لتحقيق التنمية وعدم استجابتها للحاجات المتغيرة للمجتمع.

إن مثل هذا الموقف صاحبه انتفاضات شعبية في بعض الأقطار العربية، والتي نادى بضرورة الإصلاح الهادف والجاد، وتنويع أساليب التعامل مع مطالب أفرادها المتغيرة مثل المطالبة بتعديل سياسات

الأجور وكبح جماح التضخم، وتوفير السلع والخدمات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، لانتقاء شر الاضطرابات الاجتماعية على الأمن الوطني والإقليمي، وعلى توجهات الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يعوق في النهاية من تحقيق معدلات نمو متنوعة، موجبة ومرتفعة ومستدامة.

نتائج الدراسة

يمكن تقسيم النتائج الخاصة بالدراسة في شقين، الأولي تخص الدراسة التحليلية الخاصة بالفصل الرابع، والثانية تخص الدراسة القياسية الخاصة بالفصل الخامس. وبالنظر إلى النتائج التي تم تحقيقها في الجزائر باعتبارها واحدة من تلك الدول التي مارست التخطيط الشامل كأداة للتنمية الاقتصادية، فإنه يمكن استخلاص ما يلي:

❖ فيما يخص توزيع الإنفاق الاستهلاكي على المستوى الوطني يلاحظ عدم تغير حصص الفئات الأربعة الفقيرة بين سنتي 1988 و 1995 مع تغير إيجابي طفيف خلال سنة 2000، وهو بعكس الفئات المتوسطة الدنيا والعليا التي تحسن نصيبها من الدخل الكلي خلال الفترة (1988-1995)، مع تغير سلبي في سنة 2000. أما الفئة الغنة (D_{10}) فهي التي تحملت التغير الذي حصل لكل الفئات بدليل تراجع حصتها من الدخل (الاستهلاك) الكلي بتغير سلبي يقدر بـ 5 نقاط، مع تحسن طفيف في سنة 2000.

❖ إن هذا التراجع في حصة الفئة الغنية إن دل على شيء فيدل على بداية تراجع تمركز المداخيل التي كانت تمثل حوالي ثلث الدخل الكلي في سنة 1988، أي مجموع دخل الفئات الستة الأولى أو 60% من مجموع السكان (من D_1 إلى D_6)، وهذا التمركز عرف تراجعاً خلال سنتي 1995 و 2000 حيث انخفض إلى 27% من الدخل الكلي، وهو ما يمثله مجموع استهلاك الفئات الفقيرة أو 50% من مجموع السكان (من D_1 إلى D_5)، ثم حوالي 28% أي مجموع استهلاك الفئات الخمسة الفقيرة، على التوالي.

❖ أما توزيع الدخل في القطاع الريفي فعرف اتجاهها سلبياً بالنسبة للفئات الثلاث الفقيرة، وثباتاً بالنسبة للفئة الرابعة والخامسة، وتحسناً بالنسبة للفئات 6 و7 و8 و9 وتراجعا لحصة الفئة الغنية بين سنتي 1988 و1995، وهي الفترة التي عرف فيها تمركز الدخل لدى الفئة الغنية تراجعاً من 25% إلى 23%، من مجموع الدخل الكلي، وهو ما يتحصل عليه مجموع 40% من السكان الفقراء. أما سنة 2000 فعرفت تحسن نصيب كل الفئات باستثناء الفئة الرابعة والتاسعة والعاشرية التي تراجعت وفقدت ما بين 1988 و2000 حوالي 5,18 نقطة.

❖ أما القطاع الحضري فعرف ثباتاً في حصص الفئات الستة الأولى، وتراجعا للفئتين الغنيتين 9 و10 لصالح الفئة 7 و8 ما بين 1988 و1995، ثم عرف توزيع الدخل بين الفئات تحسناً طفيفاً خلال سنة 2000، لصالح أفقر 40% من السكان وكذا أغنى 10% منه على حساب الفئات المتوسطة الدنيا

والعليا أي من الفئات الخامسة إلى التاسعة. كما أن تمركز الدخل لدى الفئة الغنية كان أكثر حدة، إذ بلغ حوالي ثلث الدخل الكلي وهو أكبر من مجموع مداخيل الفئات الستة الفقيرة التي لم تتجاوز 29% و31% بين سنتي 1988 و2000، هذه الأخيرة تعتبر الأحسن بالنسبة للفئات الغنية.

❖ إن تشتت الدخل بين الأسر الحضرية سجل معدلا مرتفعا إذ بلغ 17 ضعفا في سنة 1988، وانخفض جزئيا إلى 13,15 ضعفا في سنة 2000، مقابل معدل شبه ثابت في حدود 5 أضعاف في نفس الفترة بالنسبة للأسر الريفية، ومعدلا متوسطا على المستوى الوطني شبه ثابت انخفض من 10,66 إلى 9 أضعاف، وهو ما يؤكد أن القدرة الشرائية للفئة الغنية مازالت مرتفعة ولم تتأثر كثيرا بالإصلاح الاقتصادي، خصوصا جهاز الأثمان.

❖ من جهة أخرى نلاحظ أن حصة الفئة الفقيرة الريفية أكبر بكثير من حصة نظيرتها الحضرية، وبالعكس تماما، إذ أن حصة أغنى فئة ريفية هو أقل من نظيرتها الحضرية، إذ بلغت في الحالة الأولى 5 مقابل 2، أي بمعدل 2,5 ضعف سنة 1988، وضعفين سنة 1995، و1,72 ضعف سنة 2000، ويرجع سبب هذا التباين في كون أن الحياة الريفية تعتمد بشكل أساسي على القطاع الفلاحي، وإهمالها نسبيا للإتفاق على الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، بعكس العائلات الحضرية التي تولي اهتماما ولو متفاوتا بهذه الأصناف من الخدمات، كما أنها تتميز بنقص الإتفاق على اللحوم بأنواعها لغلاء أثمانها، وهو ما يمنح ميزة نسبية للعائلات الريفية.

❖ أما في الحالة الثانية فحصة الفئة الغنية الحضرية أكبر من حصة مثلتها الريفية بـ 1,34 و1,36 و1,68 ضعف على التوالي السنوات. وهذا التراجع الأخير سببه هو نزوح الفئة الغنية الريفية نحو المدن بحثا عن الأمن وربما العمل، الشيء الذي أفقدها بعض المداخيل المتأتية من الممتلكات كالعوائد الزراعية ومداخيل الأغنام التي كانت تقوم بتربيتها وبيعها فيما بعد.

❖ كما أن حصة دخل الفئة الحضرية الفقيرة لم تتجاوز 8% من حصة دخل الفئة الحضرية الغنية مع تحسن طفيف بين سنوات الدراسة، إذ كانت لا تتجاوز (5,88%) سنة 1988، وهي تختلف تماما عما سجل بين العائلات الريفية، إذ سجلت نسبة 22% متحسنة مقارنة بـ 20% بين 1988 و2000، وهذا ما يدل إنه بالرغم من صعوبة العيش في المناطق الريفية إلا أن إنفاقها متمثل بالخصوص في المنتجات الزراعية المعاشية، في ظل ارتفاع الأسعار التي تضررت منه أكثر الأسر الحضرية لأن إنفاقها موجه بالخصوص للحصول على الغذاء. كما أن معامل التشتت المحسوب بالعلاقة بين أغنى الفئات وأفقرها نسبة إلى الوسيط، أنه مرتفع بين العائلات الحضرية، مقارنة بالعائلات الريفية التي عرف نمط توزيع الدخل فيها أقل تشتتا.

❖ وأخيرا يمكن استنتاج أن الجزائر حققت تحسنا لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة بين 1988 و2000، وهو ما يؤكد ظاهريا أن السياسة الحكومية حاولت احتواء الطبقة الفقيرة المتأثرة ببرامج

الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبها من تحرير الأسعار، الشيء الذي رفع تكاليف المعيشة مع ثبات نسبي للأجور، التي تشكل 40% من الدخل الكلي للعائلات.

ومن جانب آخر متصل بالدراسة القياسية للعلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في عينة الدول العربية، وبسبب عدم وضوح معالم النظرية الاقتصادية، مثلما صاغتها فرضية "Kuznets"، التي تضاربت نتائجها بمجرد تغيير عينة الدراسة، فإن العلاقة والعلاقة العكسية للظاهرة المدروسة في بحثنا لا تزال تثير تساؤلات كثيرة، أهمها هو ما إذا كان هناك تناقض أساسي بين هدف تحقيق عدالة أكبر وهدف تحقيق نمو أسرع. وقد خلص البعض إلى القول بأن أدوات السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية في تحسين توزيع الدخل تختلف عن تلك الأدوات التي هي الأفضل لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وحيث أن البعض يعتبر أن إجراء بعض التغييرات في مواضع التركيز كالتحول إلى التكنولوجيا كثيفة العمل، والتركيز على الصادرات التي تؤدي إلى تطور الريف بدلا من تلك التي تؤدي إلى التطور الصناعي، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة العدالة. ولهذا فإن دراسة الدخل والتعرف على نمط توزيع الإنفاق على الأفراد وعلى المجموعات وغيرها، يعتبر أمرا هاما ومساعدًا للدولة لإزالة الفوارق الشاسعة وغير المتجانسة بين الدخل.

وباعتبار الدول العربية كإقليم يتصف بالعدالة التوزيعية كما تصوغه مؤشرات عدم عدالة توزيع الدخل التي تظهر لأغلب أقطاره بأنها في حدود القيم على مستوى العالم، فإن التطورات الاقتصادية التي تشهدها تلك الأقطار لا تعد معزولا عن تطوراتها الاجتماعية كما تصوغها معدلات التحول الاجتماعي والتغير الهيكلي لاقتصادياته، بتخفيض تركيز بعض بلدانه عن القطاع الزراعي، واهتمامه المفرط بالجانب الصناعي والخدمات، لامتلاكه بعض من مقوماته، وهو الأمر الذي يزيد الكثير من انشغالات الحكومات حول تقاسم الكعكة المنتجة خصوصا للفئات التي لا تمتلك قدرا كبيرا من عوامل الإنتاج يسمح لها بالمشاركة الفعالة في خلق الثروة والاستفادة منها.

وبناء على النتائج المحققة في الدراسة، يمكن القول أن البحث قد أجاب على الفرضية الأولى بالرغم مما يؤخذ عليها، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر لم تساعد على تحسين توزيع الدخل بالقدر الكافي، وإن كان هذا التحسن المسجل يعتد به مقارنة بالدول العربية الأخرى. بينما أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن فرضية البحث الثانية ليست صحيحة، حيث أن مؤشرات النمو الاقتصادي لم تؤثر إيجابا على درجة عدم عدالة توزيع الدخل في الدول العربية. في حين اتضح من نفس الدراسة أن بعض مؤشرات تمركز المداخيل وبالأخص حصة أفقر 40% من السكان ونسبتها إلى أغنى 20% منهم تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي كما مثله نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، بمعنى أن التوزيع السيئ للدخل يعيق النمو الاقتصادي في الدول العربية.

إن التدهور الحاصل في نمط توزيع الدخل وتواضع معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية يعود لأسباب عديدة، تختلف درجتها من بلد لآخر، وأهمها:

- ❖ ارتفاع معدلات البطالة وهشاشة أساليب التشغيل، بسبب انتشار التخصصية وبيع القطاع العام؛
- ❖ انخفاض معدلات الأجور والارتفاع المستمر في الأسعار، وتراجع مساهمة الدولة في تنشيط الاقتصاد؛
- ❖ زيادة معدلات الفقر وانخفاض حجم الطبقة الوسطى، وغياب منظومة فعالة للضمان والحماية الاجتماعية؛
- ❖ انعدام العدالة الاجتماعية بسبب استئثار قلة قليلة في المجتمع بالثروة على حساب الغالبية العظمى من السكان؛
- ❖ تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية وفي مقدمتها التعليم والصحة؛
- ❖ ضعف الديمقراطية لاحتواء بعض الدول على أنظمة حكم سياسية غير مرغوبة، مثل ظهور التجاوزات الدستورية ومشاريع توريث الحكم، مما سبب ارتفاع معدلات الفساد وانتشاره على مختلف المستويات، وغياب للحكم الراشد.

التوصيات

- ❖ من أجل معالجة عدم عدالة توزيع الدخل يتوجب على الحكومات تبني سياسة ضريبية متنوعة، أهمها فرض ضرائب تصاعديّة على المداخيل، إضافة إلى تشريع ضرائب الثروات والموارث، نظراً لأن معظم التفاوت ينشأ مبدئياً قبل عملية الإنتاج، وكذا تفعيل دور الزكاة في القضاء على الفقر، وتوزيعها بالشكل الذي يؤدي إلى خلق أغنياء مستقبلاً وليس بالطريقة التي تؤدي إلى الكسل والتهاون.
- ❖ ونظراً لأهمية موضوع توزيع الدخل وتحديد مقدار تفاوته بين الأفراد، فإنه لا بأس من التذكير أن البلدان النامية ومنها العربية، والتي تفتقد إلى إحصاءات دقيقة فيما يخص أنواع المداخيل، فإنها تستخدم بيانات إنفاق الأسر المعيشية المستخرجة من المسوحات التي تجريها الحكومة بغية التعرف على مستويات المعيشة وتطورها، لمعرفة نوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة التي تحقق بها العدالة الاجتماعية.
- ❖ لا يتسنى لمثل هذه البلدان ممارسة هذه السياسات والتأثير ببرامجها إلا بضرورة تحقيق موازنة بين هدف زيادة النمو الإقتصادي وهدف تقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل، لأن زيادة النمو لا تؤدي بالضرورة إلى مساواة أكبر في توزيع الدخل، وحتى أن زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل الوطني الإجمالي الذي هو مقياس أكثر موضوعية من مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي في تمثيل النمو الإقتصادي، لا يؤدي قطعاً إلى تحسن في مستويات الدخل المنخفضة، لأن الدراسات التجريبية على

البلدان التي تتوفر لها البيانات في شكل سلاسل زمنية تشير إلى تدهور في مستويات دخول الفئات الفقيرة وزيادات متسارعة في مستويات دخول الفئات الغنية.

❖ وتأسيسا على النقطة السابقة يكون من المهم الاستمرار في إجراء المزيد من بحوث ميزانية الأسرة والتوسع في استخدام الأساليب الحديثة من أجل الوصول إلى بيانات دقيقة وأكثر شمولية.

❖ يتوجب على البلدان التي تشهد تحسنا في مؤشرات عدم المساواة في توزيع الدخل ومنها الجزائر، أن تعمل على تغليب اعتبارات العدالة في سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وتبنيها لرؤى شمولية لدور الدولة في تحقيق الرفاه، وذلك من خلال تحسين خدمات المشروعات المملوكة للدولة، ناهيك عن توفير الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها الصحة والتعليم والعمل على تحسينها، من دون تشويه النمو الاقتصادي.

❖ الاستفادة من تعاليم الدين الإسلامي الذي قدم معايير دقيقة وشاملة لمعالجة الفقر والحد من اتساع فجوة التفاوت بين الفقراء والأغنياء، من خلال تفعيل دور الزكاة لكونها تتصف بالاستمرارية وأنها أحسن من يجارب الاكتناز، فهي تعمل على زيادة الإنتاج والتشغيل (تحقيق زيادة النمو الاقتصادي)، وتحسين الدخل الموزعة (التقليل من الفقر)، وتمتع من تناقص القوة الشرائية لشريحة واسعة من السكان (رغم حالات التضخم التي تحدث من حين لآخر)، وكل هذا يضمن التكافل الاجتماعي ويعزز النمو الاقتصادي السليم ويحقق التنمية الشاملة.

آفاق الدراسة

بما أن التفاوت في المداخل شكل ولا يزال موضوع البحث والحوار والخلاف منذ أقدم العصور، فلا توجد فلسفة أو فكر لم تتطرق إليه بالزاوية التي تراها مناسبة من أجل الوصول إلى مجتمعات أكثر عدالة ومساواة، وهي تختلف باختلاف معاني التوزيع العادل بالنسبة للأشخاص ومنزلتهم الاجتماعية. فالعمال يعتقدون أن مداخل أرباب العمل مرتفعة مقارنة بالأجور التي يتحصّلون عليها، أما أرباب العمل فيعتقدون أن المطالبة المستمرة للعمال برفع أجورهم تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤثر سلبا على أسعارها وعلى هوامش الأرباح، التي يُعتبر معدلها بالغ الأهمية في عملية التراكم الرأسمالي. وبما أن الصراع بين الأجور والأرباح يوضح نمط التوزيع الوظيفي للدخل نسبة إلى مساهمة عنصري العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية، والتي تعطي تفاوتاً أولياً قد ينعكس على حصص الأفراد ومستويات معيشتهم، فإن هذا البحث لم يكن كاملاً لعدم تغطيته كل جوانب المساواة، سواء كانت بين الأجناس أو بين الأعراق، أو بين الأقاليم، أو المساواة في توزيع الفرص، وهي كلها لا تتوفر بياناتها الإحصائية في الجزائر وغيرها من البلدان النامية، وحتى الكثير من البلدان المتقدمة.

وعليه، فإن للبحث آفاقا كبيرة، أذناها هو البحث في تأثير السياسات الاجتماعية والاقتصادية على حصص مداخل الفئات الاجتماعية، كتحديد مقدار التوظيف في القطاع العمومي الاقتصادي والإداري والخاص، ونسبة التسرب المدرسي للإناث، وقدرة حصول الأفراد على القروض، والائتمان المصرفي... إلخ، باستخدام أسلوب القياس الاقتصادي، وإجراء المقارنات مع الدول الشبيهة بها، للحكم على نجاعة تلك السياسات والبرامج من فشلها.

وبعد، لا يكون البحث مكتملا ما لم توجد دراسة تبحث في مثلث الفقر والنمو وتوزيع الدخل، أين يعتبر الفقر الحلقة التي تفصل بين الأخيرين، فليست عدم المساواة ناتجة فقط عن تفاوت التوزيع الأولي للدخل، بل يلعب الفقر في مناطق كثيرة من الدولة، وربما في أقاليم معينة، وفي العالم أجمع النقطة المحورية في مسألة عدم المساواة، التي لا ينبغي عليها نسيانها.

المصادر

والمراجع

القرآن الكريم أولاً- باللغة العربية

1- الكتب

- ❖ إبراهيم الأخرس "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- ❖ إبراهيم حسين العسل، "التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم، عطاءات، معوقات و أساليب"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
- ❖ أحمد أبو إسماعيل "أصول الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976.
- ❖ إسماعيل صقر و عارف دليلة، "تاريخ الأفكار الاقتصادية"، مديرية المطبوعات والكتب، حلب، سوريا 1977.
- ❖ ايرينام. اسادتشايان، "الكينزية الحديثة: تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي"، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت 1979.
- ❖ برهان تيجاني، عصام عاشور، "علم الاقتصاد الحديث"، الجزء الأول، بيروت، 1960.
- ❖ بشير محمد تيجاني، "مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
- ❖ بول أ. سامويلسون، وليام د. نوردهاوس، "الاقتصاد" الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2001.
- ❖ حسن الجواهري، الربا فقهماً واقتصادياً ، الطبعة الثانية، (بيروت: دار المرتضى، 1988).
- ❖ حسين عمر، "اقتصاديات الدخل القومي"، دار المعارف، الطبعة الأولى مصر 1966.
- ❖ خالد محمد السواعي، "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006.
- ❖ خالد الهادي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر 1996.
- ❖ خزعل البيرماني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، طبعة الديواني، بغداد 1978.
- ❖ خضير عباس المهر، "دراسة موجزة في نظريات التوزيع"، ط2، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975.
- ❖ رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، الجزء 2 .
- ❖ روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979.

- ❖ سلوى علي سليمان، عبد الفتاح محمد قنديل، "مقدمة في علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1970.
- ❖ السيد محمد الصدر، "الصراط القويم"، دار الأضواء، بيروت، 1998.
- ❖ صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- ❖ صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى (2006).
- ❖ صامويل عبود "الاقتصاد السياسي للرأسمالية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- ❖ صلاح الدين نامق، "قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1986.
- ❖ صلاح الدين نامق، حسين عمر، "القيمة والتوزيع"، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1968.
- ❖ عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001، ص ص 438-439.
- ❖ عبد الرحمن يسري أحمد، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1979.
- ❖ عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2001.
- ❖ عبد الرسول سلمان، "معالم الفكر الاقتصادي"، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد 1966، ج1.
- ❖ عبد القادر محمود رضوان، "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 1990.
- ❖ عبد اللطيف بن أشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)"، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.
- ❖ عبد الله مختار يونس، "الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1987.
- ❖ عبد الوهاب الأمين، "التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"، دار حافظ، الطبعة الأولى، 2000.
- ❖ عمرو محيي الدين، عبد الرحمن سيدي أحمد، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية 1974، بيروت ص 495.
- ❖ عوف محمود الكفراوي، "سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث: دراسة مقارنة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989.
- ❖ ف.افسينيف، "أسس الفلسفة الماركسية"، ترجمة عبد الرزاق الصافي، مكتبة النهضة العربية، بغداد، الجزء 2، دون سنة الطبع.

- ❖ فاضل عباس مهدي، محمود عبد الفضيل "مقدمة في علم الاقتصاد الحديث"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 1988.
- ❖ فاطمة أحمد الشربيني وآخرون "اقتصاديات الميكنة"، المكتبة العلمية، الزقازيق، 1998.
- ❖ فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي توزيع المداخل، النقود والائتمان"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981.
- ❖ قطب إبراهيم محمد، "النظم المالية في الإسلام"، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.
- ❖ كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة الطبع.
- ❖ لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، بدون تاريخ نشر.
- ❖ مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، دار الفكر، دمشق-سوريا- 1985.
- ❖ محمد الصادق عفيفي، "المجتمع الإسلامي وفلسفته المالية والاقتصادية"، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، دون سنة طبع.
- ❖ محمد بلقاسم حسن بهلول "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- ❖ محمد بن علي بن محمد الشوكاني، "نيل الأوطار"، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت 1999.
- ❖ محمد حامد دويدار وآخرون، "أصول علم الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، بدون ذكر المكان، 1988.
- ❖ محمد دويدار "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981.
- ❖ محمد سمير طوبار، مبادئ الاقتصاد"، الزقازيق، بدون ناشر، 1996.
- ❖ محمد شوقي الفننجري، "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.
- ❖ محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010.
- ❖ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية (2000).
- ❖ محمد عبد المنعم الجمال، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي"، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1986.
- ❖ محمد عزيز، "التوزيع: توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة المعارف، بغداد 1966.
- ❖ محمد قاسم بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، دحلب (الجزائر) 1993.
- ❖ محمد مصطفى، سمير أحمد، "النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية (مصر)، 1999.

- ❖ محمد يسرى إبراهيم دعبس، "الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه"، سلسلة المعارف الاقتصادية والإدارية رقم (6)، 1996.
- ❖ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007، الأردن.
- ❖ موفق محمد عبده، "حماية المستهلك في الفقه الاقتصادي الإسلامي (دراسة مقارنة)"، مجلداوي، الطبعة الأولى، 2002.
- ❖ ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- ❖ نعمة الله نجيب إبراهيم "أسس علم الاقتصاد"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1978.
- ❖ هاشم السامرائي، ندوة الاقتصاد الإسلامي، عمان، 1984.
- ❖ والاس بيترسون، "الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي"، ترجمة صلاح دباغ ومراجعة برهان دجاني، المكتبة العصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، بيروت 1968، الجزء 2.
- ❖ وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، الجزء السابع، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة 1997.
- ❖ يسرى الجوهري، "جغرافية التنمية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 1999.

2- الرسائل الجامعية، المقالات، الدوريات والمنشورات

- ❖ أحمد الكواز: "النمو وتوزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، مقال منشور على شبكة الانترنت: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-4.pdf
- ❖ بحوث مختارة: الاقتصاد الإسلامي"، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، 1980.
- ❖ براكاش لونجاني، "تبادل الماكن: قياس حركية الدخل"، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2004.
- ❖ برانكو ميلانوفيتش، "أكثر أم أقل"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48 (العدد 3)، سبتمبر 2011
- ❖ البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، أبريل 2005، مجلس الأمة.
- ❖ بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني من سنة 2004.
- ❖ بلقاسم العباس، "التحول الهيكلي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، بتصرف، من الموقع: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2011/9_C45-7.pdf
- ❖ بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010.
- ❖ بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر (2010).
- ❖ تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، لسنة 1998، والسداسي الثاني لسنة 2003.

- ❖ التقرير التمهيدي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، نوفمبر 1998.
- ❖ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، ص 236.
- ❖ تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس 2011، ومنشورات الديوان الوطني للإحصاء.
- ❖ تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984.
- ❖ داودي محمد، "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان 2012، من الرابط:
<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/1275/1/daoudi-mohamed.pdf>
- ❖ رضا صاحب أبو حامد، "توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية" من الرابط:
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=18569>
- ❖ روابح عبد الباقي، علي همال، "أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر"، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة 29-30 ماي 2000.
- ❖ رياض بن جليلي، "أطروحة Kuznets: العلاقة بين التنمية وعدم عدالة توزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، من الرابط:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/25_C29-4.pdf
- ❖ سجيح هاني العفير، "تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، بغداد 2002.
- ❖ سليمان القدسي، "منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي"، المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، المجلد رقم 4، العدد الثاني، يونيو 2002، من الموقع:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/140/140_j4-2.pdf
- ❖ عبد الباسط عبد الله عثمانة، "توزيع الدخل والثروة في الإسلام"، أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية)، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، إربد - الأردن (2010).
- ❖ عبد الحميد الغزالي، "الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي"، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة الترجمات للاقتصاد الإسلامي رقم (2)، 1994.
- ❖ عبد الله عبد الغني المشهداني، محمد بوجلال شاوي، "القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخل على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة (1974-1994)"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد 68، جامعة الموصل 2002.
- ❖ عبد المجيد قدي، "الزكاة من منظور اقتصادي"، مجلة رسالة المسجد، (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر)، عدد سبتمبر 2003.

- ❖ علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، ندوة حول "الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، تونس 6-8 ماي 2003.
- ❖ علي عبد القادر علي، "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي"، مجلة جسر التنمية، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، العدد 66، أكتوبر 2007.
- ❖ علي عبد القادر علي، رياض بن جليلي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 19، ماي 2006.
- ❖ علي عبد القادر علي، "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 13، فبراير 2005.
- ❖ فارس مسدور، "إستراتيجية استثمار أموال الزكاة"، مجلة رسالة المسجد، (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر)، عدد جويلية 2003.
- ❖ كريم أزمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد السابع، جوان 2010.
- ❖ كريم الناشبي، "تقرير حول الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق_دراسة حالة الجزائر"، صندوق النقد الدولي 1998.
- ❖ اللامساواة والتنمية البشرية"، تقرير التنمية البشرية للعام 2005.
- ❖ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتعديل الهيكلي"، نوفمبر 1998.
- ❖ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر" خلال السداسي الثاني من سنة 2004.
- ❖ محمد أنس الزرقا، "نظم التوزيع الإسلامية"، (مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي)، العدد الأول، المجلد الثاني، جدة 1984.
- ❖ محمد باقر الصدر، "اقتصادنا"، كتاب منشور على شبكة الانترنت على الرابط:
<http://www.fichier-pdf.fr/2011/05/03/fichier-sans-nom/fichier-sans-nom.pdf>
- ❖ محمد راتول، "تحولات الاقتصاد الجزائري، برنامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساته على المعاملات الخارجية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان) العدد 23، 2001.
- ❖ محمد شوقي الفنجري، "توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي"، وقائع ندوة (التنمية من منظور إسلامي)، مؤسسة آل البيت، عمان، 1991، ج 1.

- ❖ محمد علي رفعت، "مصادر الثروة في الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، الجزء الثالث، مطبعة البعث، قسنطينة 1979.
- ❖ محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث (ورقلة)، العدد 10، 2012.
- ❖ المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.
- ❖ مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984.
- ❖ مهدي ميلود، "برنامج التصحيح الهيكلي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على البلدان النامية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، وهران 2002.
- ❖ المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل (ICLS-17)، جنيف، التقريران الثاني والثالث الخاصين بـ"إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية، ومؤشرات أسعار الاستهلاك"، نوفمبر/ ديسمبر 2003.
- ❖ ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد الثاني (2003).
- ❖ نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010-« 2000"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (جامعة الشلف، الجزائر)، العدد 9، 2013.
- ❖ نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، "انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي (إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، المسيلة (15-16 نوفمبر 2011).
- ❖ يوسف العظم، "العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام وأوضاع الأمة الإسلامية اليوم"، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، تلمسان، مطبعة قسنطينة 1979.

1- Ouvrages

- ❖ Alain Samuelson "Les grandes Courants de la pensée économique", O.P.U, Algérie, 2^{ème} éd, 1994.
- ❖ Badeau "Le patrimoine des Français", La Découverte, « Repères » 1989.
- ❖ Bonnet, et autres, "Economie Générale", Tome 1, TECHNIPLUS, Paris 1995.
- ❖ Bresson Y " Le capital-temps: pouvoir, répartition et inégalités" Calmann Levy Paris 1977.
- ❖ Christian Mourisson "La répartition des revenus dans les pays du tiers-monde", CUJAS, Paris 1968.
- ❖ Daniel Martina " La pensée économique", Armand Colin, Paris, 1991.
- ❖ Gregory .N. Mankiw "Macroéconomie", 3^{ème} édition, De boeck, Paris, France 2003.
- ❖ H. Lydall " The Structure of Earnings" Clarenton Press, London 1968.
- ❖ Hermansen. T (1971), " Development Poles and development Centres in national and regional development ", in UNRISD, Geneva.
- ❖ J. L. Hanson, (Atexe Back og Economics), MacDonald, Evans Limited, 7th Edition, Great Britain, 1977).
- ❖ Jean Pierre Brisacier, Bernard Dieller " Introduction à l'économie générale", Vuibert, Paris 1994.
- ❖ Jean Pierre Lorriaux, "Economie Politique Contemporain", Economica, Paris 1994.
- ❖ Jenkins "The measurement of income inequality", in Lars Osberg, ed, Economic Inequality and poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M.E. Sharpe,1991).
- ❖ Karline PELIER, "Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer", université Montpellier 1, dans: <http://www.lameta.univ-montpl.fr/download/DT/WP2003-23.pdf>, cite web consulté le 15/01/2012.
- ❖ Katheline Schubert "Macroéconomie contemporain et croissance" Vuibert, Paris 1996.
- ❖ Maatouk Bellataf,"Algérie Quelques effets socio-économiques" colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne, audru-cread, Alger 1998.

- ❖ Michel DEVOLY, "Théories macroéconomiques (Fondement et controverses)", 2^{ème} édition, Armand Coline, Paris 1998, p 204.
- ❖ Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki Isli et Necer-Eddine Hammouda, "Marché du travail en Algérie", Bit, Alger 2003.
- ❖ Morrisson Christian, "La répartition des revenus", Thémis , Paris 1996.
- ❖ Mustapha BABA AHMED, "L'Algérie : diagnostic d'un non développement", édition L'Harmattan, Paris 1999.
- ❖ Pierre Bezbakh, Sophie Gherarbi, "Dictionnaire de l'économie", LAROUSSE, Paris 2000.
- ❖ René Sandretto, "Rémunération et répartition des revenus" HACHETTE, Paris 1^{er} édition 1994.
- ❖ S. Blinder, "Toward an Economic theory of income distribution", The MIT press, Cambridge, Mars 1974.
- ❖ S. D'AGOSTINO, G.TROMBERT "Les inégalités de revenus (les en jeux d'un partage)" VUIBERT, Paris 1992.
- ❖ Sid Ahmed, " Croissance et développement: théories et politiques", Tome 1, 2^{ème} édition, OPU, Alger, 1981.
- ❖ Subrata Ghatak "Introduction to Development Economics", 3rd edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York.
- ❖ Ulrich KOHLI, "Analyse macroéconomie, De Boeck, Bruxelles Belgique 1999.
- ❖ X. Ragot "La théorie de la croissance économique du long terme", ENSAE France, 2006, pp 16-18.
- ❖ Youcef Debboub, "Le nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger 1995.

2- Articles, Revues et Publications

- ❖ Amel Bliidi, "Inégalités des revenus, les incohérences de la politique salariale", El Watan Economique, Hebdomadaire du 23 au 29 janvier 2006, p5.
- ❖ Anand, S., and R. Kanbur, (1993-a), "Inequality and Development: A Critique", Journal of Development Economics.
- ❖ Anand, S., and R. Kanbur, (1993-b), "the Kuznets Process and the Inequality-Development Relationship"; Journal of Development Economics.

- ❖ Anthony N. Atkinson.(The Concept of Inequality in): Anthony B. Atkinson ed., Wealth, Income and Inequality, 2nd ed (Oxford New York: Oxford University Press, 1980).
- ❖ Baya ARAHBA, "Les effets sociaux du PAS dans le cas d'Algérie", les cahier du Cread, N° 46/47 (4^{ème} trimestre 1998 et 1^{er} trimestre 1999).
- ❖ Belkacem Labàas "Poverty dynamics in Alegria "Arab Playning Institut, (Kuwait), Vol.4, no.1 (Dec 2001).
- ❖ Brahim Ghendouzi, Khelifa Kabri, "Les retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie", Les Cahier du Cread, N° 46, 1998.
- ❖ Choukri Benzarour, "Macroeconomic Policies for Structural adjustment policies", Online at <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/14980/> MPRA Paper No. 14980, posted 2. May 2009.
- ❖ Corinne Benveniste et Stefan Lollivie " les écarts de salaire entre les hommes et les femmes continuent à se réduire" Economie et Statistique, N°210, mai 1988.
- ❖ Data base World Bank.
- ❖ Deininger & Olinto, (2002, 23, Tableau N° 1)
- ❖ Laabas Belkacem, "Poverty Dynamics in Algeria", Arab Planning Institute, Kuwait, Vol.4, no.1 (Dec 2001).
- ❖ Makdisi, S., Fatah, Z., and I. Limam, (2003), "Determinants of Growth in the MENA Countries"; API working paper no. 0301; Arab Planning Institute, Kuwait
- ❖ Ministère de travail, de la protection sociale et de la formation professionnelle d'après l'ONS.
- ❖ Saïd Mussette, Nacer eddine Hammouda, "Élément de réflexion pour une évaluation des effets des effets de PAS sur le marché du travail algérien", Colloque du P.A.S et perspectives de l'économie algérienne, ANDRU-cread alger(1998).
- ❖ Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme.
- ❖ Sollogoub M, "La comparaison de l'inégalité dans la répartition personnelle des revenus", Revue d'économie politique n°3, mai-juin 1980.
- ❖ Subramanian. S," Measurement of Inequality and Poverty", Delhi Oxford University Press, 1997.
- ❖ world Bank, a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007, (http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf, Statistical appendix (1998, 2004, 2006, 2009) IMF staff country report.

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور الدخل والنتائج الفردي للجزائر للفترة (1962-2009)

السنوات	GNI Per Capita	G GNI Per Capita (%)	GDP per capita	G GDP per capita	GGDP	متوسط نمو GDP	متوسط نمو PGNI	العقد
1962	190	/	856	/	-19,69			فترة 62-69
1963	240	26,32	1128	31,83	34,31			
1964	250	4,17	1170	3,71	5,84			
1965	260	4,00	1215	3,82	6,21	6,32	8,63	
1966	240	-7,69	1128	-7,19	-4,80			
1967	270	12,50	1201	6,47	9,45			
1968	300	11,11	1292	7,61	10,80			
1969	330	10,00	1359	5,23	8,43			
1970	350	6,06	1436	5,64	8,86			فترة 70-79
1971	330	-5,71	1236	-13,96	-11,33			
1972	460	39,39	1528	23,63	27,42			
1973	560	21,74	1538	0,70	3,81			
1974	740	32,14	1603	4,23	7,49	7,16	18,65	
1975	950	28,38	1632	1,81	5,05			
1976	1090	14,74	1714	5,01	8,39			
1977	1180	8,26	1748	1,96	5,26			
1978	1390	17,80	1848	5,77	9,21			
1979	1720	23,74	1923	4,05	7,48			
1980	2060	19,77	1876	-2,46	0,79			فترة 80-89
1981	2280	10,68	1870	-0,35	3,00			
1982	2340	2,63	1925	2,94	6,40			
1983	2260	-3,42	1963	2,01	5,40			
1984	2310	2,21	2008	2,30	5,60	2,80	4,49	
1985	2440	5,63	2020	0,58	3,70			
1986	2640	8,20	1970	-2,48	0,40			
1987	2870	8,71	1903	-3,42	-0,70			
1988	2820	-1,74	1834	-3,61	-1,00			
1989	2600	-7,80	1866	1,74	4,40			
1990	2420	-6,92	1834	-1,70	0,80			فترة 90-99
1991	2040	-15,70	1768	-3,60	-1,20			
1992	1940	-4,90	1757	-0,60	1,80			
1993	1760	-9,28	1682	-4,30	-2,10			
1994	1650	-6,25	1632	-2,97	-0,90	2,23	-4,85	
1995	1580	-4,24	1662	1,82	3,80			
1996	1540	-2,53	1700	2,31	4,10			
1997	1530	-0,65	1692	-0,48	1,10			
1998	1570	2,61	1752	3,57	5,10			
1999	1560	-0,64	1783	1,74	3,20			

تابع مع الملحق رقم (1)

السنوات	GNI Per Capita	G GNI Per Capita (%)	GDP per capita	G GDP per capita	GGDP	متوسط نمو GDP	متوسط نمو PGNI	العقد
2000	1610	3,21	1796	0,74	2,20			فترة 2009-2000
2001	1680	4,35	1816	1,11	2,60			
2002	1750	4,17	1874	3,17	4,70			
2003	1950	11,43	1973	5,32	6,90			
2004	2290	17,44	2045	3,64	5,20	3,62	11,15	
2005	2720	18,78	2117	3,54	5,10			
2006	3120	14,71	2128	0,48	2,00			
2007	3630	16,35	2159	1,46	3,00			
2008	4260	17,36	2177	0,87	2,40			
2009	4420	3,76	2190	0,57	2,10			

الملحق رقم (2): علاقة الفئات فيما بينها لسنة 1988

الأغنى			التاسع			الثامن			السابع			السادس			الخامس			الرابع			الثالث			الثاني			الأفقر								
T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R			
32,62	34,00	25,00	14,58	16,00	12,00	11,27	12,00	10,00	9,32	10,00	9,00	7,96	8,00	9,00	6,85	7,00	8,00	5,92	5,00	8,00	4,94	4,00	7,00	3,96	3,00	7,00	2,58	2,00	5,00						
		5,00		2,40			2,00			1,80			1,80			1,60			1,60			5,00			1,40			1,00		5,00	R				
	17,00			8,00			6,00			5,00			4,00			3,50			2,50			2,00			1,50			1,00		2,00	U				
12,64			5,65			4,37			3,61			3,09			2,66			2,29			1,91			1,53			1,00			2,58	T				
		3,57		1,71			1,43			1,29			1,29			1,14			1,14			1,00			1,00					7,00	R				
	11,33			5,33			4,00			3,33			2,67			2,33			1,67			1,33			1,00					3,00	U				
8,24			3,68			2,85			2,35			2,01			1,73			1,49			1,25			1,00						3,96	T				
		3,57		1,71			1,43			1,29			1,29			1,14			1,14			1,00			1,00					7,00	R				
	8,50			4,00			3,00			2,50			2,00			1,75			1,25			1,00			1,00					4,00	U				
6,60			2,95			2,28			1,89			1,61			1,39			1,20			1,00									4,94	T				
		3,13		1,50			1,25			1,13			1,13			1,00			1,00											8,00	R				
	6,80			3,20			2,40			2,00			1,60			1,40			1,00			1,00								5,00	U				
5,51			2,46			1,90			1,57			1,34			1,16			1,00												5,92	T				
		3,13		1,50			1,25			1,13			1,13			1,00			1,00											8,00	R				
	4,86			2,29			1,71			1,43			1,14			1,00			1,00											7,00	U				
4,76			2,13			1,65			1,36			1,16			1,00			1,00												6,85	T				
		2,78		1,33			1,11			1,00			1,00																	9,00	R				
	4,25			2,00			1,50			1,25			1,00																	8,00	U				
4,10			1,83			1,42			1,17			1,00																		7,96	T				
		2,78		1,33			1,11			1,00																				9,00	R				
	3,40			1,60			1,20			1,00																				10,00	U				
3,50			1,56			1,21			1,00																					9,32	T				
		2,50		1,20			1,00																							10,00	R				
	2,83			1,33			1,00																							12,00	U				
2,89			1,29			1,00																								11,27	T				
		2,08		1,00																										12,00	R				
	2,13			1,00																										16,00	U				
2,24			1,00																											14,58	T				
		1,00																												25,00	R				
	1,00																													34,00	U				
1,00																														32,62	T				

الملحق رقم (3): علاقة الفئات فيما بينها لسنة 1995

الأعلى			التاسع			الثامن			السابع			السادس			الخامس			الرابع			الثالث			الثاني			الأقفر								
T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R			
27,00	31,00	23,00	16,00	18,00	14,00	12,00	13,00	12,00	10,00	11,00	10,00	9,00	8,00	10,00	8,00	7,00	8,00	6,00	5,00	8,00	5,00	4,00	6,00	4,00	3,00	5,00	3,00	2,00	4,00						
		5,75			3,50			3,00			2,50			2,50			2,00			2,00			4,00			1,25			1,00	4,00	R				
	15,50			9,00			6,50			5,50			4,00			3,50			2,50			2,00			1,50			1,00		2,00	U				
9,00			5,33			4,00			3,33			3,00			2,67			2,00			1,67			1,33			1,00			3,00	T				
		4,60			2,80			2,40			2,00			2,00			1,60			1,60			1,20			1,00			0,80	5,00	R				
	10,33			6,00			4,33			3,67			2,67			2,33			1,67			1,33			1,00			0,67		3,00	U				
6,75			4,00			3,00			2,50			2,25			2,00			1,50			1,25			1,00			0,75			4,00	T				
		3,83			2,33			2,00			1,67			1,67			1,33			1,33			1,00			0,83			0,67	6,00	R				
	7,75			4,50			3,25			2,75			2,00			1,75			1,25			1,00			0,75			0,50		4,00	U				
5,40			3,20			2,40			2,00			1,80			1,60			1,20			1,00			0,80			0,60			5,00	T				
		2,88			1,75			1,50			1,25			1,25			1,00			1,00			0,75			0,63		0,50		8,00	R				
	6,20			3,60			2,60			2,20			1,60			1,40			1,00		0,80			0,60			0,40			5,00	U				
4,50			2,67			2,00			1,67			1,50			1,33			1,00			0,83			0,67			0,50			6,00	T				
		2,88			1,75			1,50			1,25			1,25			1,00			1,00			0,75			0,63		0,50		8,00	R				
	4,43			2,57			1,86			1,57			1,14			1,00			0,71			0,57			0,43			0,29		7,00	U				
3,38			2,00			1,50			1,25			1,13			1,00			0,75			0,63			0,50			0,38			8,00	T				
		2,30			1,40			1,20			1,00			1,00			0,80			0,80			0,60		0,50		0,40			10,00	R				
	3,88			2,25			1,63			1,38			1,00			0,88			0,63			0,50			0,38		0,25			8,00	U				
3,00			1,78			1,33			1,11			1,00			0,89			0,67			0,56			0,44			0,33			9,00	T				
		2,30			1,40			1,20			1,00			1,00			0,80			0,80			0,60		0,50		0,40			10,00	R				
	2,82			1,64			1,18			1,00			0,73			0,64			0,45			0,36			0,27			0,18		11,00	U				
2,90			1,72			1,29			1,00			0,97			0,86			0,64			0,54			0,43			0,32			9,32	T				
		1,92			1,17			1,00			0,83			0,83			0,67			0,67			0,50		0,42		0,33			12,00	R				
	2,38			1,38			1,00			0,85			0,62			0,54			0,38			0,31			0,23			0,15		13,00	U				
2,25			1,33			1,00			0,83			0,75			0,67			0,50			0,42			0,33			0,25			12,00	T				
		1,64			1,00			0,86			0,71		0,71			0,57			0,57			0,43			0,36		0,29			14,00	R				
	1,72			1,00			0,72			0,61			0,44			0,39			0,28			0,22			0,17			0,11		18,00	U				
1,69			1,00			0,75			0,63			0,56			0,50			0,38			0,31			0,25			0,19			16,00	T				
		1,00			0,61			0,52			0,43			0,43			0,35			0,35			0,26		0,22			0,17		23,00	R				
	1,00			0,58			0,42			0,35			0,26			0,23			0,16			0,13			0,10			0,06		31,00	U				
1,00			0,59			0,44			0,37			0,33			0,30			0,22			0,19			0,15			0,11			27,00	T				

الملحق رقم (4): علاقة الفئات فيما بينها لسنة 2000

الأغنى			التاسع			الثامن			السابع			السادس			الخامس			الرابع			الثالث			الثاني			الأفقر					
T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R	T	U	R			
28,56	33,26	19,82	14,56	15,41	12,97	11,57	11,75	11,23	10,02	9,27	11,42	8,35	7,35	10,22	7,46	6,80	8,70	6,42	5,98	7,24	5,33	4,02	7,75	4,57	3,64	6,30	3,17	2,53	4,36			
		4,55			2,97			2,58			2,62			2,34			2,00			1,66			4,36			1,44			1,00	4,36	R	
	13,15			6,09			4,64			3,66			2,91			2,69			2,36			1,59			1,44			1,00		2,53	U	
9,01			4,59			3,65			3,16			2,63			2,35			2,03			1,68			1,44			1,00			3,17	T	
	3,15			2,06			1,78			1,81			1,62			1,38			1,15			1,23			1,00			0,69		6,30	R	
	9,14			4,23			3,23			2,55			2,02			1,87			1,64			1,10			1,00			0,70		3,64	U	
6,25			3,19			2,53			2,19			1,83			1,63			1,40			1,17			1,00			0,69			4,57	T	
		2,56		1,67			1,45			1,47			1,32			1,12			0,93			1,00			0,81			0,56		7,75	R	
	8,27			3,83			2,92			2,31			1,83			1,69			1,49			1,00			0,91			0,63		4,02	U	
5,36			2,73			2,17			1,88			1,57			1,40			1,20			1,00			0,86			0,59			5,33	T	
	2,74			1,79			1,55			1,58			1,41			1,20			1,00			1,07			0,87			0,60		7,24	R	
	5,56			2,58			1,96			1,55			1,23			1,14			1,00			0,67			0,61			0,42		5,98	U	
4,45			2,27			1,80			1,56			1,30			1,16			1,00			0,83			0,71			0,49			6,42	T	
	2,28			1,49			1,29			1,31			1,17			1,00			0,83			0,89			0,72			0,50		8,70	R	
	4,89			2,27			1,73			1,36			1,08			1,00			0,88			0,59			0,54			0,37		6,80	U	
3,83			1,95			1,55			1,34			1,12			1,00			0,86			0,71			0,61			0,42			7,46	T	
	1,94			1,27			1,10			1,00			1,00			0,85			0,71			0,76			0,62			0,43		10,22	R	
	4,53			2,10			1,60			1,26			1,00			0,93			0,81			0,55			0,50			0,34		7,35	U	
3,42			1,74			1,39			1,20			1,00			0,89			0,77			0,64			0,55			0,38			8,35	T	
	1,74			1,14			0,98			1,00			0,89			0,76			0,63			0,68			0,55			0,38		11,42	R	
	3,59			1,66			1,27			1,00			0,79			0,73			0,65			0,43			0,39			0,27		9,27	U	
2,85			1,45			1,15			1,00			0,83			0,74			0,64			0,53			0,46			0,32			10,02	T	
	1,76			1,15			1,00			1,02			0,91			0,77			0,64			0,69			0,56			0,39		11,23	R	
	2,83			1,31			1,00			0,79			0,63			0,58			0,51			0,34			0,31			0,22		11,75	U	
2,47			1,26			1,00			0,87			0,72			0,64			0,55			0,46			0,39			0,27			11,57	T	
	1,53			1,00			0,87			0,88			0,79			0,67			0,56			0,60			0,49			0,34		12,97	R	
	2,16			1,00			0,76			0,60			0,48			0,44			0,39			0,26			0,24			0,16		15,41	U	
1,96			1,00			0,79			0,69			0,57			0,51			0,44			0,37			0,31			0,22			14,56	T	
		1,00			0,65			0,57			0,58			0,52			0,44			0,37			0,39			0,32		0,22		19,82	R	
	1,00				0,46			0,35			0,28			0,22			0,20			0,18			0,12			0,11		0,08		33,26	U	
1,00			0,51			0,41			0,35			0,29			0,26			0,22			0,19			0,16			0,11			28,56	T	

الملحق رقم (5)

الجدول (5-16): بيانات النمو ومعامل "Gini" لعدالة توزيع الدخل لعينة الدول العربية

Countries	Years of DATA	Gini	G.GDP (L-5)	P.GNP	G μ (L-5)	Sources of DATA
Mauritania	1987	43,94	3,7353	500	2,9896	WID,GDF*/FMA
	1993	50,05	4,7776	610	2,0048	WID,GDF*/FMA
	1996	37,29	1,7881	670	5,7312	WID,GDF*/FMA
	2000	39,04	5,8188	460	-5,5121	WID,GDF*/FMA
	2004	41,26	1,8500	530	0,5358	W,B 2012
	2008	40,46	5,1786	980	16,4569	W,B 2012
Comoros	2004	64,34	0,8942	550	6,4164	WID,GDF*/FMA
Djibouti	1996	36,77	-0,0180	790	-1,4375	WID,GDF*
	2002	39,85	0,0994	780	0,5513	WID,GDF*
	2006	40,00	2,6186	1050	6,7257	AMF***
Egypt	1965	40,00	4,4004	160	1,3333	Dollar & Kraay**
	1975	38,00	3,4409	310	8,1223	Dollar & Kraay**
	1991	32,00	2,5194	710	3,2485	WID & GDF*
	1996	30,13	4,4320	1000	7,2261	WID & GDF*
	2000	32,76	4,9887	1390	9,0971	WID & GDF*
	2005	32,14	3,5352	1200	-2,8494	WID & GDF*
	2008	30,77	4,0921	1800	7,9558	W.B
Jordan	1980	44,2	24,3096	2000	14,1480	التقرير العربي الموحد 2010
	1987	36,06	1,9904	2300	1,7767	WID & GDF*
	1992	43,36	-1,8521	1330	-9,0406	WID & GDF*
	1997	36,42	4,6309	1580	3,5430	WID & GDF*
	2003	38,87	3,3910	2000	4,7217	WID & GDF*
	2006	37,72	5,7858	2750	8,4418	WID & GDF*
	2008	33,82	8,5590	3660	12,8888	W,B
	2010	35,43	7,9437	4140	10,7999	W,B
Syrian	1997	33,8	1,8000	870	-4,6049	Povcal/W,B
	2003	37,4	1,6395	1230	5,7808	Povcal/W,B
	2006	33,8	5,0999	1640	7,5969	Povcal/W,B
Morocco	1980	54,00	10,8128	950	11,7542	AMF***
	1985	39,19	-2,7643	580	-5,4973	WID & GDF*
	1991	39,2	-2,5447	1060	10,5756	WID & GDF*
	1999	39,46	-6,5795	1290	2,9162	WID & GDF*
	2001	40,63	-2,2277	1320	0,9676	WID & GDF*
	2007	40,88	6,3170	2230	11,4839	WID & GDF*

تابع مع الملحق رقم (5)

Countries	Years of DATA	Gini	G.GDP (L-5)	P.GNP	G μ (L-5)	Sources of DATA
Tunisia	1971	53,00	0,1620	310	7,2144	Dollar & Kraay**
	1975	44,00	10,5602	770	23,5370	Dollar & Kraay**
	1980	43,00	7,4187	1360	12,2614	Dollar & Kraay**
	1985	43,43	5,5141	1160	-2,9909	Dollar & Kraay**
	1990	40,24	-1,4470	1430	4,4225	WID & GDF*
	1995	41,66	3,9045	1820	5,0708	WID & GDF*
	2000	40,81	7,1461	2090	2,8862	WID & GDF*
	2005	41,3	3,9772	2870	6,8421	WID & GDF*
Yemen	1992	39,45	1,9686	400	-7,5000	WID & GDF*
	1998	33,44	2,1637	380	1,7633	WID & GDF*
	2005	37,69	4,6000	660	10,6939	WID & GDF*
Algeria	1980	34,37	8,3868	2060	16,8597	Belkacem Lâabas****
	1988	40,14	5,6000	2820	4,6013	WID & GDF*
	1995	35,33	-1,2000	1580	-8,0750	WID & GDF*
	2000	39,50	4,1000	1610	0,4003	البنك الدولي شبكة مراقبة الفقر في العالم
Iraq	2007	30,86	-41,3000	1420	26,7857	W,B
Lebanon	2005	36,00	3,9535	5710	4,6477	AMF***/W,B
Sudan	1986	64,00	5,9587	520	4,3654	سليمان القدسي****
	2009	35,29	6,3286	1190	20,1620	W,B

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مصادر وطنية ودولية متفرقة، وكذا المصادر الآتية:

- ❖ *World Development Indicators & Global Development Finance, World Bank, December 2010.
- ❖ **Dollar & Kraay, "Growth is Good for the Poor", World Bank Policy Research Department Working Paper, march, 2001.
- ❖ ***Arab Monetary Fund, "The Joint Arab Economic Report 2011", Abu Dhabi, Report ,Annex 2/7,p 291 in (<http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/English/jaer2011.pdf>).
- ❖ ****Belkacem Labâas "Poverty dynamics in Algeria "Arab Planning Institut, (Kuwait), Vol.4, no.1 (Dec 2001).

❖ البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العلم (2010).

❖ ****سليمان القدسي، "منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي"، المعهد

العربي للتخطيط (الكويت)، المجلد رقم 4، العدد الثاني، يونيو 2002، من الموقع:

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/140/140_j4-2.pdf

الملحق رقم (6)

الجدول (5-17): بيانات مؤشرات تركز المداخيل لعينة الدول العربية

البلد	السنة	$\frac{B40\%}{T20\%}$	$\frac{Q5}{Q1}$	GINI	T 10%	T 20%	M 40%	B 40%	B 20%
موريتانيا	1987	0,282	11,53	43,94	31,96	48,64	37,63	13,73	4,22
موريتانيا	1993	0,245	10,86	50,05	42,49	56,06	30,20	13,74	5,16
موريتانيا	1996	0,399	6,93	37,29	28,13	43,75	38,79	17,46	6,31
موريتانيا	2000	0,366	7,39	39,04	29,56	45,66	37,63	16,71	6,18
جزر القمر	2004	0,117	26,61	64,34	54,97	68,13	23,93	7,94	2,56
جيبوتي	1996	0,413	6,77	36,77	27,84	43,26	38,89	17,85	6,39
جيبوتي	2002	0,357	7,73	39,85	30,78	46,52	36,89	16,60	6,02
مصر	1991	0,515	4,74	32	26,33	40,84	38,13	21,03	8,61
مصر	1996	0,564	4,20	30,13	26,04	39,91	37,57	22,52	9,51
مصر	2000	0,509	4,70	32,76	28,34	42,10	36,48	21,42	8,95
مصر	2005	0,521	4,63	32,14	27,62	41,46	36,94	21,60	8,96
الأردن	1987	0,166	6,01	36,06	28,17	43,54	38,03	7,24	7,24
الأردن	1992	0,314	8,43	43,36	34,93	49,83	34,51	15,66	5,91
الأردن	1997	0,428	5,92	36,42	29,53	44,20	36,87	18,93	7,46
الأردن	2003	0,378	6,94	38,87	30,39	45,72	37,02	17,26	6,59
الأردن	2006	0,405	6,29	37,72	30,68	45,35	36,30	18,35	7,21
المغرب	1985	0,384	6,87	39,19	31,77	46,30	35,92	17,78	6,74
المغرب	1991	0,368	7,08	39,2	31,24	46,44	36,47	17,07	6,56
المغرب	1999	0,367	7,19	39,46	30,79	46,18	36,89	16,93	6,42
المغرب	2001	0,350	7,48	40,63	32,04	47,33	36,11	16,56	6,33
المغرب	2007	0,354	7,34	40,88	33,22	47,88	35,15	16,97	6,52

تابع مع الملحق رقم (6)

B 20%	B 40%	M 40%	T 20%	T 10%	GINI	$\frac{Q5}{Q1}$	$\frac{B40\%}{T20\%}$	السنة	البلد
8,2	20,20	37,40	42,4	/	/	5,17	0,476	2000	سورية
5,53	15,18	35,33	49,49	34,14	43,43	8,95	0,307	1985	تونس
5,86	16,27	37,40	46,33	30,69	40,24	7,91	0,351	1990	تونس
5,60	15,56	36,85	47,59	31,83	41,66	8,50	0,327	1995	تونس
5,93	16,12	36,73	47,15	31,62	40,81	7,95	0,342	2000	تونس
6,12	16,91	37,18	45,91	30,66	39,45	7,50	0,368	1992	اليمن
7,43	19,54	39,48	40,98	25,78	33,44	5,52	0,477	1998	اليمن
7,18	18,49	36,22	45,29	30,82	37,69	6,31	0,408	2005	اليمن
6,54	17,33	35,49	47,18	32,67	40,14	7,21	0,367	1988	الجزائر
6,93	18,46	39,12	42,42	26,94	35,33	6,12	0,435	1995	الجزائر
7,80	19,40	37,40	43,20	28,56	39,5	5,54	0,449	2000	الجزائر

المصدر: نفس مصادر الملحق رقم (5).

الملحق رقم (7) : مخرجات برنامج (SPSS 20) للنموذج الأول

$$Gini = \beta_0 + \beta_1(G. GDP_{L5}) + \beta_2(P. GNP) + \beta_3 G\mu_{L5} + \beta_4(P. GNP)^2 + \varepsilon_1$$

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
Gini	39,746226	6,9437194	53
GGDP	2,986006	7,6340730	53
PGNP	1407,169811	1037,6088958	53
PGNPcarré	3036445,283019	5273790,8064520	53
Gμ	5,486715	7,4781039	53

a. Variable dépendante : gini

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,399 ^a	,160	,090	6,6255234

a. Valeurs prédites : (constantes), Gμ, GGDP, PGNPcarré, PGNP

b. Variable dépendante : Gini

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	400,110	4	100,027	2,279	,074 ^b
	Résidu	2107,083	48	43,898		
	Total	2507,192	52			

a. Variable dépendante : Gini

b. Valeurs prédites : (constantes), Gμ, GGDP, PGNPcarré, PGNP

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	
	A	Erreur standard	Bêta			
	(Constante)	44,097	2,379	,246	18,537	,000
	GGDP	,223	,122	,246	1,832	,073
1	PGNP	-,005	,003	-,779	-2,027	,048
	PGNPcarré	6,476E-007	,000	,492	1,299	,200
	Gμ	,063	,127	,068	,497	,621

a. Variable dépendante : Gini

الملحق رقم (8) : مخرجات برنامج (SPSS 20) للنموذج الثاني (المصحح)

$$\text{Gini} = \beta_0 + \beta_1(\text{G. GDP}_{L5}) + \beta_2(\text{P. GNP}) + \varepsilon_1$$

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	pgnp, ggdp ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : gini

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,359 ^a	,129	,094	6,61033

a. Valeurs prédites : (constantes), pgnp, ggdp

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	322,367	2	161,183	3,689	,032 ^b
1 Résidu	2184,826	50	43,697		
Total	2507,192	52			

a. Variable dépendante : gini

b. Valeurs prédites : (constantes), pgnp, ggdp

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	41,962	1,550		27,077	,000
1 ggdp	,218	,121	,239	1,794	,079
1 pgnp	-,002	,001	-,304	-2,281	,027

a. Variable dépendante : gini

الملحق رقم (9) : مخرجات برنامج (SPSS 20) للنموذج الثالث

$$P. GNP = \beta_0 + \beta_1 Gini + \varepsilon_1$$

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	Gini ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : P.GNP

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,269 ^a	,073	,054	1009,0342996

a. Valeurs prédites : (constantes), Gini

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4059214,369	1	4059214,369	3,987	,051 ^b
	Résidu	51925661,102	51	1018150,218		
	Total	55984875,472	52			

a. Variable dépendante : P.GNP

b. Valeurs prédites : (constantes), Gini

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3006,444	812,858		3,699	,001
	Gini	-40,237	20,152	-,269	-1,997	,051

a. Variable dépendante : P.GNP

الملحق رقم (10) : مخرجات برنامج (SPSS 20) للنموذج الرابع

$$P.GNP = \beta_0 + \beta_1 B_{20\%} + \beta_2 B_{40\%} + \beta_3 M_{40\%} + \beta_4 T_{20\%} + \beta_5 T_{10\%} + \beta_6 \frac{Q_5}{Q_1} + \beta_7 \frac{B_{40\%}}{T_{20\%}} + \varepsilon_1$$

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	B40T20, M40, T10, B20, Q5Q1, B40, T20 ^b		Entrée

a. Variable dépendante : P.GNP

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,618 ^a	,382	,202	609,0162281

a. Valeurs prédites : (constantes), B40T20, M40, T10, B20, Q5Q1, B40, T20

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	5497878,488	7	785411,213	2,118	,081 ^b
1 Résidu	8901618,387	24	370900,766		
Total	14399496,875	31			

a. Variable dépendante : P.GNP

b. Valeurs prédites : (constantes), B40T20, M40, T10, B20, Q5Q1, B40, T20

تابع مع الملحق رقم (10)

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	-73262,451	70867,735		-1,034	,312
B20	2354,223	1188,831	4,759	1,980	,059
B40	1335,680	637,571	6,383	2,095	,047
M40	1005,452	837,718	4,152	1,200	,242
T20	403,893	735,716	3,041	,549	,588
T10	19,372	22,976	,219	,843	,407
Q5Q1	435,157	278,481	2,449	1,563	,131
B40T20	-61066,047	27646,783	-8,525	-2,209	,037

a. Variable dépendante : P.GNP

ملخص

يرى بعض الاقتصاديين أن عدم المساواة في توزيع الدخل تزيد في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، ثم تستقر بعدها، لتبدأ في التحسن مع المراحل المتقدمة له، وهذا ما أشارت إليه الدراسات التطبيقية كتلك التي قام بها "Kuznets, 1963". لهذا فإن هذا العمل يبحث في قياس أثر النمو على عدالة توزيع الدخل لعينة من الدول العربية التي أمكن الحصول على بياناتها للفترة (1965-2009)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وذلك بعد تحليل انعكاس النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع في الجزائر عبر مراحلها الاقتصادية المختلفة وما خلفته برامج الإصلاحات الاقتصادية المتنوعة على النمو الاقتصادي والمداخيل في المناطق الريفية والحضرية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، برامج الإصلاحات الاقتصادية، تفاوت توزيع الدخل، منحني "Lorenz"، توزيع الدخل في الدول العربية.

Résumé

Selon certains économistes, l'inégalité de la répartition des revenus augmente dans les premières phases de la croissance économique, avant de se réduire dans des phases avancées, ce qui a été démontré par des études empiriques comme celle qu'as été menées par "Kuznets, 1963". C'est pourquoi ce travail se présente comme une tentative de mesure de l'impact de la croissance sur l'inégalité des revenus pour un échantillon des pays arabes sur l'ensemble de la période (1965-2009), en utilisant un modèle de régression linéaire multiple et la méthode des moindres carrés ordinaires, après avoir analysé le reflet de la croissance économique sur la justice distributive dans l'Algérie à travers les différentes étapes économique qu'a connu, et ce qu'a provoqué les résultats des différents programmes de réformes économiques sur la croissance et le revenu personnelle dans les zones rurales et urbaines.

Mots clés: Croissance économique, Programme des réformes économiques, Inégalité des revenus, Courbe de Lorenz, Répartition des revenus dans les pays Arabes.

Abstract

Some economists argue that inequality in income distribution increase in the early stages of economic growth, then stabilizes after but then again it begins to improve with its advanced stages, as it was referred to applied studies such as those carried out by "Kuznets 1963". That is why this work looks at measuring the impact of growth on the equitable distribution of income of a sample of Arab countries, which were obtained data for the period (1965-2009) , using a regression model multiple linear and the method of least squares normal, after analyzing the reflection of economic growth on distributive justice in Algeria through the different stages of economic and legacy of the various economic reform programs on economic growth and incomes in rural and urban areas.

Keywords: economic growth, economic reform programs, income inequality, Lorenz curve, the distribution of income in Arab countries.

